الهيئة القومية للبحث العلمي

مناهج وأساليب البحث السياسي

الدكتور مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم
أستاذ العلوم السياسية المشارك بكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية ، بجامعة الفاتح

الهيئة القومية للبحث العلمي
مؤسسة بحثية علمية تتمتع بالشخصية الاعتبارية
و الذمة المالية المستقلة
وتتبع اللجنة الشعبية العامة للتعليم و البحث العلمي
بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

الطبعة الاولى 1996م
رقم الايداع 1996/2192
دار الكتب الوطنية – بنغازى

الهيئة القومية للبحث العلمى ، شارع الجمهورية
زاوية الدهمانى – ص.ب 12312 طرابلس
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

الاهداء

إلى كل من علمنى حرفا

المؤلف

هو تقديم الباحث المبتدئ الى كافة الاطر النظرية المتاحة فى مجال علم السياسة وبقية فروع العلوم الاجتماعية الاخرى ، عليه فان الفصل الثانى من هذا الكتاب يصف ويحلل طبيعة البحث السياسى فى اطار ثلاث مدارس فكرية مختلفة هى : المدرسة التقليدية، والمدرسة السلوكية ، المدرسة المابعدية او التوفيقية ، على اعتبار ان لكل مدرسة مداخلها، ونظرياتها،ومناجها، واساليب او تقنيات بحثها المتميزة.

اما الفصل الثالث من هذا الكتاب ، فانه يهدف الى تقديم القارئ للاسس العامة للبحث السياسى ، التى يتحتم على كل باحث الالمام بها لانها تعتبر مطلبا اساسيا لاى باحث علمى موضوعى . ان محاور الاهتمام فى هذا الفصل ستنصب على مشكلة اللغة فى البحث ، والظواهر السياسية ، والمتغيرات ، وتحديد المفاهيم ، والفرضيات، ومشكلة اللغة فى البحث ، وانواع البحث السياسى ، ومصادر البحث السياسى .

وبعد ان يلم الباحث بطبيعة البحث السياسى ، والاطر النظرية للبحث السياسى،* والاسس العامة للبحث السياسى ، يتوقع ان يكون قادرا على تصميم البحث السياسى، عليه فان محور التركيز سينصب فى الفصل الرابع على الخطوات والمراحل التى يمر بها الباحث السياسى على وجه الخصوص ،والباحث فى مجال العلوم الاجتماعية على وجه العموم اثناء عملية البحث السياسى . ان عملية تصميم البحث السياسى تعكس وجود عملية مركبة أو معقدة ، عليه فانه ستتم الاشارة الى احدى عشرة مرحلة او خطوة تجسد عملية تصميم البحث السياسى .

وتناقش بقية فصول الكتاب عموما المراحل التى يتحتم على الباحث السياسى والاجتماعى أن يمر بها اثناء عملية تصميم البحث السياسى ، عليه فان الفصلين الخامس والسادس سيناقشان على التوالى الوسائل الميدانية (الاستبيان ، والمقابلة ، والملاحظة) ،والوسائل غير الميدانية (تحليل المضمون والمكتبة) لجمع البيانات.اما الفصلان السابع والثامن فسيناقشان بدورهما على التوالى تفريغ وتحليل البيانات وكتابة التقرير النهائى للبحث السياسى .

* – يستخدم مفهوم الاطر النظرية كبديل او مرادف لمفهوم البارادايم الذى يشمل– الى جانب النظريات بانواعها المختلفة – كلا من المناهج ، والمداخل ، واساليب البحث المختلفة .

الفصل الاول

طبيعة البحث السياسى

Nature of Political Research

بالرغم من ان علم السياسة فرع من فروع العلوم الاجتماعية ، الا انه يتسم بسمات مميزة ، لعل أبرزها الظواهر والمتغيرات السياسية المختلفة على المستويين الكلى والجزئى . وبالتالى يمكننا القول بان للبحث السياسى طبيعة مميزة تتمشى وسمة التخصص العلمى . فاذا كان علم النفس يهتم بدراسة الجوانب النفسية ، وعلم الاقتصاد يركز على دراسة السلوك الاقتصادى ، وعلم الاجتماع يهتم بدراسة السلوك الاجتماعى ، فان علم السياسة يركز بدوره على دراسة السلوك السياسى على المستويين الكلى والجزئى .

ولكى نلم بالطبيعة المميزة للبحث السياسى ، يمكننا تقسيم هذا الفصل الى مجموعة المواضيع او المحاور التالية :

اولا، السياسة كمهنة
ثانيا، السياسة كفن
ثالثا، السياسة كفلسفة
رابعا، السياسة كعلم
خامسا، الدراسة العلمية للسياسة
سادسا، العلاقة بين الدراسة العلمية للسياسة ومنهجية البحث السياسى

المبحث الاول
السياسة كمهنة

عرفت السياسة كنشاط أو مهنة منذ بروز الحضارات الانسانية القديمة ، حيث وجدت فئة حاكمة وأخرى محكومة، فالصراع على السلطة يعتبر اذن ظاهرة قديمة تعكس طبيعة التنافس البشرى على الجاه او السياسة . ويخلط الكثير بين مفهوم السياسة كمهنة أو نشاط وبين مفاهيم السياسة الاخرى ، لا سيما مفهوم السياسة كعلم. فالافراد او الجماعات التى تحترف السياسة لايشترط فيها ان تكون ملمة بنظريات واصول علم السياسة . كما ان الباحثين السياسيين لايشترط فيهم القيام بنشاطات او اعمال سياسية .

(وبالرغم من ان الحضارات القديمة عرفت نظم حكم مختلفة تراوحت من الديمقراطية المباشرة التى مارسها المواطنون فى اثينا،الى الديكتاتورية او التسلطية التى مارسها فرعون مصر وقيصر الروم ، الا انه يمكن القول بان السياسة كعلم تعتبر حقلا حديثا نسبيا،)حيث ترجع جذوره الى نهاية القرن التاسع عشر على العموم وبداية القرن العشرين على الخصوص .[واذا كان السياسيون قد مارسوا

السياسة فى القدم بعيدا عن العلم نتيجة لعدم تطوره بعد ، فان السياسيين فى الوقت الحاضر لايمكنهم الاستغناء باى حال من الاحوال عن علماء السياسة او ما يعرف بخبراء السلطة .

ان عملية الفصل بين السياسة كمهنة والسياسة كعلم هى خطوة ضرورية على المستوى النظرى،(حتى يمكننا فى نهاية المطاف التمييز بين السياسى والباحث السياسى . فالسياسى هو اى فرد او جماعة تنخرط فى عملية صنع القرار او السياسة العامة بطريقة مباشرة عن طريق تقلد مناصب سياسية، او بطريقة غير مباشرة عن طريق ممارسة الضغوط من خلال مايعرف بجماعات الضغط وغيرها من الوسائل المتاحة فى اطار النظم السياسية المختلفة .

واذا كان بامكان السياسى ان يتجاهل- عن عمد اراء- ونصائح علماء السياسة لاسباب مختلفة ، فان الباحث السياسى لايمكنه تجاهل مايحدث حوله من تفاعلات سياسية قد لاتتمشى واتجاهاته الخاصة . فالباحث السياسى يدرس الظواهر والتفاعلات السياسية كما هى ، لكى يختبر فرضيات محددة، ويطور اطر فكرية تساعد فى نهاية المطاف علماء لسياسة على فهم الظاهرة او العملية السياسية كما هى وليس كما يجب ان تكون .

ويستعين القادة السياسيين فى الوقت الحالى بعلماء السياسة اثناء المراحل المختلفة لعملية اتخاذ القرار، وما يتبعها من مراحل تنفيذ واشراف ومتابعة . وعندما يتولى علماء السياسة مناصب قيادية فى دولهم ، على غرار تولى وودرو ولسون لمنصب رئيس الولايات المتحدة فى بداية القرن العشرين او هنرى كيسنجر لمنصب وزير الخارجية الامريكى فى العقد السابع من القرن العشرين ، يحدث دمج ما بين مفهوم السياسة كمهنة ومفهوم السياسة كعلم نظرا لاتاحة الفرصة لمثل هذه الشخصيات بان تقوم بتضييق الهوة بين النظرية والتطبيق . فبينما حاول وودرو ولسن مثلا ان يطبق النظرية المثالية التى كان يدين بها اثناء توليه منصب رئيس الولايات المتحدة (1913-1921) من خلال اعلانه عن النقاط الاربع عشرة كأساس لتسوية اوضاع ما بعد الحرب العالمية الاولى ، يلاحظ ان هنرى كيسنجر حاول بدوره تطبيق مبادئ المدرسة الواقعية خلال فترة شغله لمنصب وزير الخارجية الامريكى فى السنوات (1973-1976) حينما ارسى دعائم سياسة الوفاق، ودعم العلاقات السياسية والاقتصادية مع جمهورية الصين الشعبية بهدف تحقيق المصلحة القومية الامريكية .

(اذن فالسياسيون سواء كانوا على دراية والمام بنظريات واسس علم السياسة او لم يكونوا ، فهم محور تركيز علماء السياسة ومراكز الابحاث السياسية . فالسياسة لم تعد مجرد مهنة ولكنها اصبحت علم يسخر نظرياته وأوصوله لدراسة الظروف البيئية الداخلية والخارجية المحيطة بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

المبحث الثانى
السياسة كفن

ان المقصود بالسياسة كفن هو القدرة على الابداع والابتكار، سواء كان ذلك على صعيد علماء السياسة ،او على صعيد القادة السياسيين . فعلى صعيد المجال السياسى العملى ،(يؤكد بعض الباحثين فى هذا السياق بان من يتولى السلطة عليه ان يمتلك مهارات وقدرات خاصة تميزه عن غيره من المواطنين العاديين ، وبالتالى يجادل البعض بانه يمكن تقسيم المجتمعات السياسية الى فئات حاكمة ذات مهارات وقدرات متميزة ، وفئات محكومة لاتملك مثل هذه المهارات والقدرات .

ويثور الخلاف عموما حول ما اذا كانت المهارات والقدرات المميزة للسياسيين عن غيرهم فطرية ام مكتسبة ، وبالتالى فان بعض علماء السياسة لايتفق مع البعض الآخر فى هذا السياق . فبينما يلاحظ بعض الباحثين السياسيين بان القادة السياسيين هم قادة بحكم الفطرة ، يؤكد البعض الآخر على أنهم يكتسبون صفات وسمات القيادة بحكم الخبرة والممارسة . ويوفق فريق ثالث من علماء السياسة بين الرأيين السابقين، ويؤكد على ان القيادة السياسية تعكس فى واقع الامر مزيجا من الفطرة والخبرة فى نفس الوقت .

ويؤكد فريق علماء السياسة الذين يعتبرون السياسة فنا ، على أن تدريس السياسة يجب ان لايغالى فى تطبيق المناهج والاساليب العلمية عند دراسة الظواهر والمتغيرات السياسية ، لاسيما ما يتعلق منها بفن ممارسة الحكم، على اعتبار ان ذلك قد يحتاج الى باحث سياسى شبيه بالفنان او الاديب، لديه حس مرهف ياخذ فى الحسبان عوامل مثل: قوة الشخصية من عدمها ، قوة الخيال من عدمه ، بعد النظر وقوة الارادة وتوفر العقلانية من عدمها .

ان القدرة على الابداع والخلق لاتقتصر فقط على السياسين ، ولكنها توجد ايضا فى الباحثين السياسيين . فالعبقرية سواء كانت سمة مكتسبة او فطرية هى ما يميز -فى واقع الامر- بعض علماء السياسة عن البعض الاخر ، وبالتالى فانه يمكن الاشارة الى عبقريات لامعة فى اطار علم السياسة ، كما هو الحال فى اطار العلوم الطبيعية والاجتماعية الاخرى . فعلماء السياسة من امثال ، هانس مورجنثاو "H. Morgenthau" ، وصمويل هنتجتون "S. Huntington" ، وديفيد ايستون "D. Easton" ، وجبريال الموند "G. Almond" ، وكارل دويتش "K. Deutch" وحامد ربيع ، تميزوا عن غيرهم من علماء السياسة الاخرين بقدراتهم على الخلق والابداع والتطوير ، وبالتالى فان علم السياسة مدين اليوم بتقدمه لتضحيات واعمال علماء اجلاء يمكن التعرف عليهما لأول وهلة من جانب المتخصصين فى مجال العلوم السياسية.

كما ان الالمام بمناهج وأساليب البحث السياسي يخضع بدوره لسمات الخلق والقدرة على الابداع ، لاسيما أن نجاح الباحث السياسي في دراساته يتوقف- بطبيعة الحال- على اختيار المنهجية الاكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة محل الاهتمام. اما في حالة عدم توفر سمات ، مثل التوازن والالهام والقدرة على الخلق والابداع ، فان الباحث السياسي قد لايتمكن من اختيار مناهج وأساليب البحث المناسبة لدراسة الظاهرة محل الاهتمام ، وبالتالى فان النتيجة الحتمية هى العشوائية والتخبط واهدار الموارد والوقت . فالقدرة على الخلق والابداع وغيرها من سمات الشخصية الهامة تعتبر بالنسبة لفريق من علماء السياسة من أهم العوامل التى تؤدى الى نجاح الباحثين المتخصصين في دراساتهم السياسية.

وتشير كتابات ومذكرات القادة السياسيين في واقع الامر الى أسس واستراتيجيات فن الحكم التى اثبتت جدواها بالنسبة لهم ، وبالتالى فهى تشكل مصدرا هاما للمعرفة والمعلومات السياسية ،على اعتبار انه يمكن الاستفادة منها في دراسة العديد من الظواهر والمتغيرات السياسية من قبل علماء السياسة بمختلف اتجاهاتهم واهتماماتهم الفكرية . ولايشترط ان تعكس كتابات ويوميات القادة السياسيين وجود منهجية علمية متعارف عليها بين علماء السياسة، نظرا لخصوصية مناهج واساليب البحث السياسي . فالسياسة اليوم علم يدرس في معظم جامعات العالم التى تمنح فيه درجات علمية تتراوح مابين البكالوريوس والماجستير الى الدكتوراه وما بعد الدكتوراه .

بالرغم من ان كتابات ويوميات السياسيين لاتلتزم-الى حد كبير- بمنهجية علمية واضحة او محددة ، الا انها تعتبر مصدرا هاما في دراسة مدخلات ومخرجات العملية السياسة، ومايرتبط بها من ظواهر ومتغيرات سياسية من جانب علماء السياسة.فالدراسات السياسية،بالنسبة لفريق الباحثين الذين يعتبرون السياسة فنا يجب ان تتسم بالمرونة وعدم التطرف في توخى المنهجية العلمية الدقيقية، المطبقة في اطار العلوم الطبيعية المجردة ، نظرا لانها لاتتمشى وطبيعة البحث السياسي . فاذا كانت المنهجية العلمية الدقيقة قد اثبتت جدواها في اطار العلوم التطبيقية او المجردة ، فانها قد لاتحقق بالضرورة نفس الشئ في اطار علم السياسة وبقية العلوم الاجتماعية الاخرى ، نظرا لاختلاف الظواهر والمتغيرات محل الاهتمام . فلا يمكن بالنسبة لاصحاب هذا الرأى تشبيه المادة ، التى هى محور اهتمام الباحثين في اطار العلوم الطبيعية او المجردة ، بالانسان وسلوكياته المختلفة، نظرا لاتسام المادة بالجمود واتسام الانسان بالحركية والتغيير.

(فالدراسات السياسية ذات الطابع العلمى،حتى وان كانت تتوخى تطبيق منهجية علمية دقيقة، عليها ان تأخذ في الاعتبار الطبيعة المميزة للظواهر والمتغيرات السياسية.ان تطبيق منهجية علمية دقيقية،على غرار منهجية العلوم الطبيعية او المجردة بالنسبة لفريق الباحثين الذين يعتبرون السياسة فنا،حتى وان انطبق وتمشى

مع بعض المواضيع او الظواهر السياسية ذات الطابع الكمى ، فانه قد لايتمشى بالضرورة مع كل المواضيع والظواهر السياسية محل اهتمام علماء السياسية،لاسيما مايتعلق بالمواضيع التى يمكن فيها اعطاء احكام قيمية .

المبحث الثالث
السياسة كفلسفة

ان السياسة كفلسفة تسبق بكثير مرحلة بروز السياسة كعلم ، حيث ان تاريخ ذلك يرجع الى عهد الفيلسوف اليونانى الشهير افلاطون،الذى اكد في كتاباته على ان السياسة لن تستقيم الا في حالة تولى الفلاسفة للحكم، تمشيا مع مبدأ ان الفضيلة هى المعرفة . وبالرغم من ان الفلسفة كانت تعتبر أم العلوم حتى عهد الثورة العلمية ، التى قامت في بادئ الامر في مجال العلوم الطبيعية او المجردة ، الا ان التركيز على الجانب التخصصى جعل علم السياسة ، مثله في ذلك مثل بقية فروع العلوم الاجتماعية الاخرى،علما قائما بذاته.ولا يعنى ذلك بأى حال من الاحوال ان علم السياسة لاتربطه أى علاقة بالفلسفة أو بقية العلوم الاجتماعية الاخرى،ولكن مانود التأكيد عليه في هذا السياق ان علم السياسة هو علم له نظرياته ومناهجه واساليبه البحثية التى تميزه عن غيره من العلوم الاخرى .

بالرغم من ان الباحثين السياسيين في وقتنا الحاضر قد قللوا-الى حد كبير-من عملية التعويل على الوصف والتحليل الفلسفى للظواهر السياسية ، الا ان المدخل الفلسفى يبقى أحد المداخل القائمة والمعمول بها في اطار علم السياسة ، وان الفلسفة السياسية هى أحد فروع النظرية السياسية.فالتحليل الفلسفى للظواهر السياسية لايتمشى مثلا وطبيعة البحث السياسي في اطار المدرسة السلوكية التى برزت في عقد الخمسينيات من القرن العشرين حيث يتم التعويل على الوصف والتصنيف والعقل الالى.

إن على الباحث السياسي الذى يتعامل مع السياسة كعلم وفلسفة أن يستفيد من التقدم الذى أحرزه علم السياسة في مجال مناهج واساليب البحث، الى جانب استخدام المدخل الفلسفى،الذى يمكنه من توضيح الاهداف المنشودة لاطراف النظام الدولى، واثارة اسئلة ذات بعد فلسفى، تتمحور حول ما يجب ان يكون عليه اى نظام سياسى مثالى.ان اثارة اسئلة ذات طابع فلسفى مثالى يعتبر امرا لابد منه بالنسبة لاصحاب المدخل الفلسفى، نظرا لان الباحث السياسي لايمكنه تجاهل الاوضاع المثالية التى يجب ان تكون عليها العملية السياسية،حتى وان تم تبنى منهجية علمية دقيقة مثل المنهجية الكمية . ولكن العديد من الباحثين يحث على عدم المغالاة في التحليل الفلسفى،نظرا لان الفهم الحقيقى للسياسة يتطلب تطبيق منهجية علمية دقيقة اكثر من تطبيق مداخل فلسفية مثالية .

والفلسفة السياسة هى عبارة عن مجموعة أفكار وتأملات فلسفية ذات صلة بالسلطة أو نظم الحكم.وتعكس مجموعة الافكار والتأملات الفلسفية عموما القيم أو المثل العليا الى يدين بها الفيلسوف السياسى كأساس لبناء مجتمع او نظام سياسى مثالى(1).

واذا امكننا القول بان السياسى يمكن أن يكون عالما سياسيا فى حالة تقلد الاخير لمنصب سياسى قيادى،فانه يصعب القول بان الفيلسوف السياسى قد يصبح عالما او باحثا سياسيا ملتزما بتطبيق منهجية علمية دقيقة فى دراسة الظواهر والمتغيرات السياسية،نظرا لافتقاره او عدم المامه بتقنيات البحث العلمى السياسى المتطورة باستمرار من ناحية،ونظرا لوجود فجوة واضحة بين النشاطات والدراسات ذات الطابع العلمى المنهجى والاهتمامات الرئيسية للفيلسوف السياسى من ناحية اخرى .

ومن الانشطة التى يقوم بها الفيلسوف السياسى،النشاطات ذات الطابع القيمى او المعيارى "Normative Activities" المتجسدة فى قضاء جل وقتهم اما فى وصف الكيفية التى تجعل من الدولة او النظام السياسى نظاما مثاليا ، ومن امثلة هؤلاء الفلاسفة افلاطون ودولته المثالية(2) ، او فى تقديم نصائح تتعلق بالاهداف الحقيقية للسياسة على غرار الاهداف التى حددها جيرمى بنتام والمتمثلة فى تحقيق السعادة للجميع(3)،أو اصدار احكام قيمية ذات طابع تطبيقى تجسد تحليل الاهداف والوسائل، او نشاطات ذات طابع جدلى تجعل الفيلسوف السياسى يحلل وينتقد مفاهيم معينة مثل العدالة والمساواة بهدف الوصول الى المعنى الحقيقى ، ومن امثلة ذلك تحليل ونقد افلاطون لمفهوم العدالة فى كتابه الجمهورية(4) ، الى جانب محاولات اخرى قام بها باحثون سياسيون معاصرون(5) .

ويلاحظ ان النشاطات الاربعة السابقة هى نشاطات برزت وتطورت فى اطار الفلسفة السياسية التقليدية ، وبالتالى فان المنخرطين فيها يعتبرون فى واقع الامر باحثين سياسيين . ولكن يلاحظ ايضا ان هذه النشاطات برزت عموما قبل بروز وتطور علم السياسة الحديث نسبيا ، ومن ثم يمكننا التمييز بين مفهومى الفلسفة السياسية وعلم السياسة . فالباحثون السياسيون يميلون فى اطار علم السياسة مثلا الى استخدام مناهج واساليب بحث دقيقة،تتفوق-الى حد كبير-على معايير البحث السياسى الذى قام به او يقوم به الفلاسفة السياسيون.فاصدار احكام قيمية ذات طابع تطبيقى فى اطار تحليل الاهداف والوسائل يعكس مثلا نشاطا علميا اختباريا "Scientific-Empirical Activity" نظرا لان الفيلسوف السياسى يسعى فى مثل هذه الحالة الى تفحص الاسباب المحددة،التى تؤدى فى نهاية المطاف الى تحقيق اهداف منشودة ، وفى جميع الاحوال يجب ان نأخذ فى الاعتبار الفترة الزمنية وطبيعة المشاكل السياسية التى واجهها او يواجهها الفيلسوف او الباحث السياسى ،نظرا لان

علم السياسة لايمكنه تجاهل النشاطات والاعمال التى قام بها الفلاسفة او الباحثون فى اى وقت كان .

اذن فالفيلسوف السياسى يدرس الظواهر السياسية من منطلقات ومعايير متعارف عليها فى اطار الفلسفة السياسية،التقليدية منها والحديثة . وبالرغم من ان بعض الابحاث او الدراسات السياسية التى قام او يقوم بها الفلاسفة السياسيون تعكس جانبا علميا -اختباريا ، الا انه يمكن ملاحظة ان مثل هذه الدراسات والابحاث مازالت تفتقر الى منهجية علمية واضحة ومحددة،على غرار المنهجية العلمية الدقيقة التى توصل اليها علماء سياسة معاصرون من امثال ديفيد ايستون "D. Easton" ، وجبريال الموند "G. Almond" ، وكارل دويتش "K. Deutch" .

المبحث الرابع
السياسة كعلم

ان علم السياسة فى اوسع معانيه،هو كل مايتعلق بنشاطات ودراسات علماء السياسة فى اطار الاقسام الاكاديمية للعلوم السياسية.ومن النشاطات التى ينخرط فيها علماء السياسة- وهى نشاطات شبيهة عموما بنشاطات الفلاسفة السياسيين التى سبقت الاشارة اليها فى الجزء السابق من هذا الفصل مايأتى :-

اولا،ان علماء السياسة المعاصرين ينخرطون فى نشاطات،الهدف منها وصف "Describe" وتحليل الظواهر السياسية "Political Phenomena" الى درجة او مرحلة يتم فيها تطوير أطر نظرية أو نظريات اختبارية تتعامل والمشاكل التى يواجهها الافراد أو الدول أو النظام الدولى المعاصر ككل .

ثانيا،ان علماء السياسة المعاصرين ينخرطون أيضا فى نشاطات ودراسات ، الهدف منها وصف وتحليل الوسائل "Means" والاهداف أو الغايات "Ends" وفق مناهج واساليب بحث متعارف عليها فى اطار علم السياسة، بهدف تقديم حلول موضوعية يستفيدمنها،وليسترشد بها صانعوا القرار فى تحقيق الاهداف المنشودة .

ثالثا، ان الباحثين السياسيين ينخرطون فى ابحاث سياسية يتم فيها وصف وتحليل التعريفات المختلفة للمفاهيم السياسية المتعلقة بالافراد والدول والنظام الدولى،مثل القومية ، والوطنية ، والاتجاهات ، والقيم ، وصنع القرار ، والسياسة الخارجية، والامن القومى، وتوازن القوى ، والتبعية، والتخلف ، والقوة، والحرب، والدبلوماسية،وغيرها من المفاهيم الاخرى . ويرتبط النوع الثالث من النشاطات والدراسات التى ينخرط فيها علماء السياسة، بوجود محاولات جادة لدراسة اى علاقات منطقية بين اى مفاهيم سياسية محل اهتمام من ناحية ، وسياسات فعلية محل اهتمام الافراد والدول والنظام الدولى من ناحية اخرى . باختصار ان النوع

الثالث من النشاطات والابحاث التى ينخرط فيها الباحثون السياسيون، هى عموما نشاطات تهدف الى تضييق الهوة او الفجوة بين النظرية والتطبيق فى مجال الدراسات العلمية للسياسة .

وبالرغم من ان الباحث او عالم السياسة يختلف عن الفيلسوف السياسى والسياسى ، نتيجة للمنهجية العلمية الدقيقة التى تميز الاول عن الاخرين ، الا ان عالم السياسة بمعناه الواسع قد يكون فنانا وسياسيا وفيلسوف فى وقت واحد , اذن فعندما نتحدث عن علم السياسة فى معناه الضيق فاننا نقصد بذلك السياسة كعلم على وجه التحديد ، وعندما نشير الى علم السياسة فى معناه الواسع او العام فاننا نقصد بذلك السياسة كنشاط وفن وفلسفة وعلم فى وقت واحد .

واذا كان مفهوم العلم يتطلب بطبيعة الحال،التخلص من الاحكام القيمية "Value Judgments" ذات الصلة بما يجب ان تكون عليه الاحوال السياسية ، ودراسة الظواهر السياسة كما هى عليه فى واقع الامر ، فانه يمكن تعريف العلم فى اوسع معانيه بانه:دراسة الظواهر والمتغيرات المختلفة فى اطار منهجى محدد يتم فيه فصل القيم "Values" عن الحقائق "Facts"،ويتوصل عالم السياسة الى الحقائق عن طريق اثارة فرضيات "Hypotheses" يمكن التأكد من صدقها او عدم صدقها عن طريق تبنى منهجية علمية دقيقة ، تعكس بعد اختباريا او امبيريقيا "Empirical Dimension" ، ليس قيميا أو معياريا "Normative Dimension " يمكن عن طريقها اثبات صحة او بطلان الفرضيات المثارة ، فالفحص الاختبارى للفرضيات التى يدرسها الباحث السياسى قد تتمخض عنه فى نهاية المطاف حقائق موضوعية بعيدة كل البعد عن الاحكام القيمية ذات الابعاد السياسية والايديولوجية .

ولكن يلاحظ ان الحقائق التى يتوصل اليها الباحث السياسى فى اطار اتباع منهجية علمية دقيقة تستند الى فصل القيم عن الحقائق قد لاتكون صحيحة وثابتة بالضرورة ، على اعتبار انها مجرد حقائق تصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات التى امكن ملاحظتها،أواكتشافها،من خلال تبنى وتطبيق مناهج بحث مختلفة ، وبالتالى فانها قد لاتصل الى درجة القوانين،لاسيما وان السلوك البشرى يتسم بالحركية او عدم الجمود،مقارنة بما هو عليه الحال فى العلوم الطبيعية او المجردة.ويترتب عما سبق ان الكثير من الباحثين السياسيين يتساءل عما اذا كان فعلا علم السياسة علما على غرار ماهو موجود فى اطار العلوم الطبيعية او المجردة .

ويمكن الجزم بان الدراسات السياسية تاخذ الطابع العلمى فى حالة توفر احد او كلا المعيارين التاليين اللذين يشيران الى مفهوم العلم :

أولا، ان العلم يعنى بالضرورة وجود مستوى معين من المعرفة،يعكس وجود قوانين وحقائق على غرار ماهو موجود فى العلوم الطبيعية او المجردة،حيث يمكننا -مثلا- الحديث عن قانون الجاذبية او الحقائق المتعلقة بالكون والمادة .

ثانيا ، ان العلم يعنى بالضرورة وجود وتطبيق مناهج واساليب بحث متعارف عليها بين علماء حقول المعرفة المختلفة،كل على حدة .

وبالرغم من ان بعض الباحثين يشكك فى مدى توفر المعيار الاول للعلم فى اطار الدراسات السياسية،فان الكثير منهم يؤكد على وجود مناهج وأساليب بحث خاصة بعلم السياسة،يتمكن بموجبها الباحثون من وصف وتحليل الظواهر السياسية المختلفة .

اذن فعلم السياسة وفق المعيار الثانى للعلم، لايعنى بالضرورة تطوير قوانين وحقائق ثابتة، بقدر مايعنى ضرورة اتباع مناهج واساليب بحث محددة فى دراسة الظواهر السياسية . فالنتائج التى توصل او يتوصل اليها علماء السياسة فى دراساتهم عن طريق استخدام مناهج بحث دقيقة ، حتى وان لم تصل الى مستوى الحقائق والقوانين المعروفة فى اطار العلوم الطبيعية او المجردة ، لاتقلل فى واقع الامر من مفهوم السياسة كعلم .

ويلاحظ عموما ان معيارى مفهوم العلم السابق الاشارة اليهما لايتعارضان بالضرورة ،على اعتبار ان استعانة الباحثين السياسيين بمناهج واساليب البحث فى اطار علم السياسة تهدف عموما الى تطوير الدراسات السياسة الى اقصى حد يمكن الوصول اليه ،لاسيما هدف اكتشاف حقائق وقوانين سياسية ، وبالتالى يمكن القول بان الباحثين فى مجالى علم السياسة والعلوم الطبيعية، لديهم اهتمام مشترك يتجسد فى محاولتهم الجادة والمتواصلة لفهم ودراسة طبيعة العلاقات السائدة بين الظواهر المختلفة التى توجد فى اطار الكون، عن طريق التفحص الامبيريقى لفرضيات مثارة، مع الاخذ فى الاعتبار للطبيعة المميزة لكل منهما على حدة .

وبالرغم من الجدل القائم حول اتسام الدراسات والابحاث السياسية بالجدية من عدمه ، فانه يمكننا القول بان علم السياسة اثبت وجوده، وتطور بشكل ملحوظ فى فترة زمنية قصيرة نسبيا،مقارنة بفترة بروز وتطور العلوم الطبيعية او المجردة . ان الحجج التى يطرحها الفريق المنادى بعدم التعامل مع السياسة كعلم،تعكس فى واقع الامر جملة اعتبارات تتعلق بصعوبة اخضاع الظواهر السياسية المعقدة للاختبار ، على غرار اخضاع الظواهر الطبيعية فى اطار العلوم المجردة ، وعدم ثبات او ديناميكية الظواهر السياسية ، وصعوبة فصل القيم عن الحقائق فى معظم- ان لم يكن فى كل- الدراسات والابحاث السياسية ، وبالتالى يمكن القول بانها حجج ليست صحيحة فى مجملها .

صحيح ان الدراسات السياسية لم ترق بعد الى المستوى المنشود الذى تحدث عنه بعض الباحثين ،ولكنها على كل حال دراسات حققت تقدما ملموسا لايمكن انكاره باى حال من الأحوال.فحداثة علم السياسة وطبيعة الظواهر السياسية المتسمة بالحركية والتفاعل المستمر،تجعل عملية المقارنة بين التقدم الذى احرزته العلوم المجردة وعلم السياسة عملية غير منصفة، لاسيما وان الظواهر السياسية تتسم بخصوصيات مميزة.فعلم السياسة اليوم علم حقق ذاتيته فى جميع دول العالم حيث يدرس على مستوى المعاهد المتخصصة والكليات والدراسات العليا،وتمنح فيه أعلى الدرجات العلمية.كما أن مراكز الدراسات السياسية والدوريات السياسية المتخصصة التى تزخر بابحاث تغطى فروع علم السياسة المختلفة تجسد دليلا حيا على التقدم الملموس الذى حققه علم السياسة الحديث نسبيا.ومن الامثلة التى تجسد حالة التقدم الملموس الذى حققه علم السياسة، استطلاعات الرأى العام ودراسات السلوك التصويتى للافراد والمؤسسات السياسية والمنظمات الاقليمية والدولية .

ولايعنى ماسبق ان تحقيق علم السياسة لذاته ينتج عنه بالضرورة وجود استقلالية كاملة عن بقية فروع المعرفة الاخرى ،لاسيما مايتعلق بعلاقة علم السياسة مع العلوم الاجتماعية "Social Sciences". ويوضح الشكل رقم 1-1 طبيعة العلاقة بين علم السياسة وبعض فروع المعرفة الاجتماعية.فالظاهرة السياسية لاتنبع من فراغ،وبالتالى فان تطورها يعكس عموما ابعاد سياسية،واقتصادية،واجتماعية ، وثقافية .

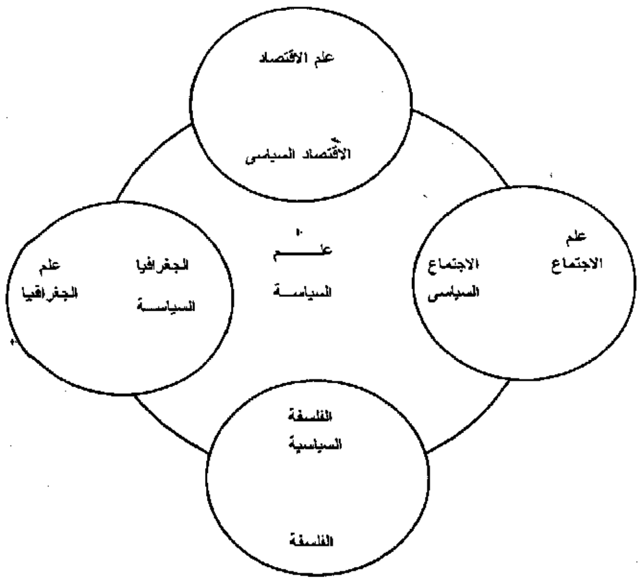
وبينما نتج عن الجانب الاجتماعى للمشكلة السياسية بروز مايعرف بالاجتماع السياسى ، فان وجود جوانب فلسفية ، وجغرافية ، واقتصادية للمشاكل السياسية نتج عنه بطبيعة الحال بروز مايعرف بالفلسفة السياسية ، والجغرافيا السياسية ، والاقتصاد السياسى(6) ، اذن فارتباط السياسة اثناء مراحل تطورها المختلفة بعلوم ومجالات معرفة مختلفة،جعل من علم السياسة علما يرتبط بعلاقات وثيقة مع علوم طبيعية ، مثل الاحياء ، وعلوم اجتماعية ، مثل التاريخ ، والقانون ، والفلسفة ، والاقتصاد ، والجغرافيا ، وادارة الاعمال ، والاحصاء ، وعلم النفس .

ونظرا لان علم السياسة علم مرتبط بعلاقات وثيقة مع علوم أخرى "Inter disciplinary field" فان الباحث السياسى قد يجد نفسه مضطرا للالمام بالجوانب التاريخية ،و القانونية ،والبيولوجية ،والفلسفية ،والاقتصادية ، والجغرافية ، والادارية ،والاحصائية ، والنفسية، وذلك تمشيا مع طبيعة الظاهرة السياسية محل الدراسة والاهتمام.اذن فتحقيق علم السياسة لذاتيته، واستقلاليته عن فروع المعرفة الاخرى منذ بداية القرن العشرين على العموم وفترة مابعد الحرب العالمية الثانية على الخصوص لم يمنع فى واقع الامر من وجود واستمرارية علاقات وثيقة مع فروع المعرفة الاخرى ، لاسيما فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .

المبحث الخامس
الدراسة العلمية للسياسة

سبق أن ذكرنا بأن الدراسة العلمية للظواهر والمتغيرات السياسية، تتطلب تبنى أو استخدام مناهج واساليب بحث محددة لدراسة فرضيات تعكس طبيعة الظواهر السياسية ، التى تعكس من ناحية ارتباط علم السياسة بفروع المعرفة المختلفة وتعكس من ناحية اخرى صعوبة فصل القيم عن الحقائق فى بعض الاحيان، نظرا لان السياسة هى نشاط وفن وفلسفة وعلم فى نفس الوقت . وبالرغم من حداثة علم السياسة، والصعاب التى قد يجدها الباحث السياسى نظرا للطبيعة المميزة له ، فانه

شكل : 1-1
طبيعة العلاقة بين علم السياسة وبعض فروع العلوم الاجتماعية الاخرى



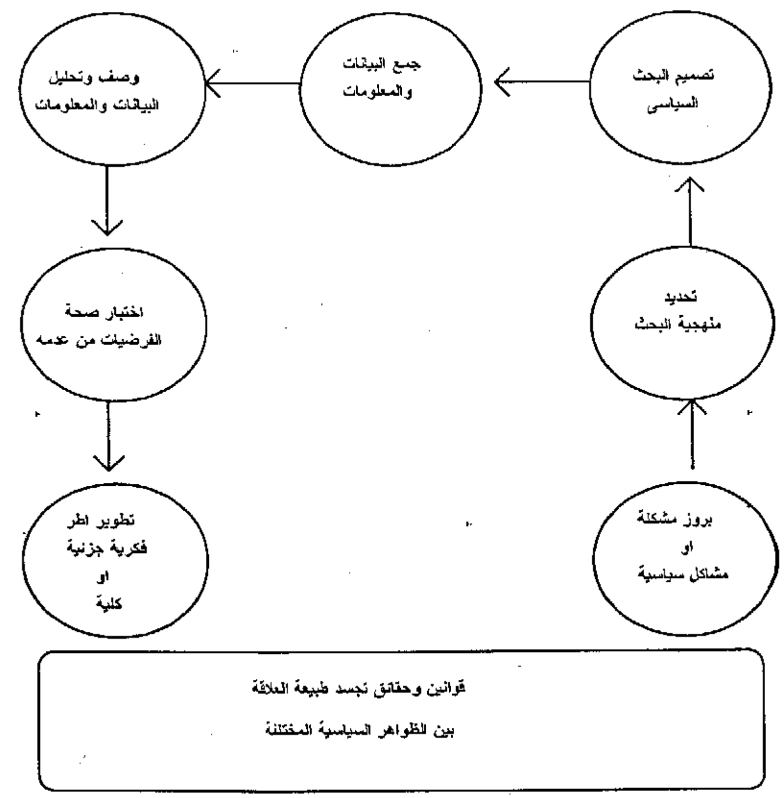
بالامكان دراسة الظواهر والمتغيرات السياسية دراسة علمية بعد الالتزام بأسس ومعايير تعكس خطوات البحث العلمى المتعارف عليها بين علماء السياسة،

بمختلف المداخل الفكرية التى تضفى الصبغة العلمية على الدراسات والابحاث السياسية ، لاسيما أصحاب المدرسة السلوكية بمداخلها الفكرية المختلفة .

ويوضح الشكل : 1-2 مراحل أو خطوات البحث العلمى فى مجال الدراسات والابحاث السياسية ، وهى مراحل أو خطوات تأخذ فى الاعتبار تطبيق منهجية علمية – محددة تستند الى اضفاء الصبغة الاختبارية أو الامبريقية على الدراسات السياسية.

شكل : 1-2

خطوات البحث العلمى فى مجال علم السياسة



بالرغم من وجود فريقين من علماء السياسة، أحدهما يعارض والآخر يؤيد اضفاء الصبغة العلمية على الدراسات والابحاث السياسية ، إلا انه يمكن التأكيد على وجود

قوانين وحقائق سياسية،على غرار القوانين والحقائق الطبيعية ، مع الاخذ فى الاعتبار اختلاف طبيعة الدراسة فى العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية او المجردة. والمقصود بالقوانين السياسية هو وجود علاقة ثابتة ودائمة بين ظاهرتين سياسيتين او اكثر، فى حالة توفر شروط معينة وبقاء الظواهر الاخرى كما هى عليه(7) فمثلا يؤكد عالم السياسة الشهير موريس ديفرجية "M. Duverger" على وجود قوانين سياسية فى اطار علم السياسة(7) فانطلاقا من فرضية وجود علاقات تداخل فى اطار الصراعات الاجتماعية "Social Conflict Overlap" ، يؤكد ديفرجيه فى كتابه الاحزاب السياسية على أن عدم اعاقة النظم الانتخابية لبروز الاحزاب السياسية الصغيرة سيترتب عنه بطبيعة الحال بروز نظام تعدد الاحزاب المقرون بعدم استقرار سياسى ، وبالتالى فان اعاقة النظم الانتخابية لبروز الاحزاب الصغيرة عن طريق تبنى نظام الاغلبية البسيطة بدلا من نظام التمثيل النسبى للدوائر الانتخابية سينتج عنه بطبيعة الحال نظام الحزبين .(8) اذن فوجود قوانين وحقائق سياسية ، حتى وان كانت اقل ثباتا ووضوحا من القوانين والحقائق الطبيعية التى تدرسها علوم مثل الكيمياء والفيزياء والاحياء ، تدفع –الى حد كبير– علماء السياسة لدراستها وفق منهجية علمية محددة،تعكس التقدم والتطور الذى وصل اليه علم السياسة فى وقتنا الحاضر .

ويمر الباحث السياسى بعدد من الخطوات،حتى يمكن تطوير اطر نظرية مختلفة على المستويين الجزئى والكلى،وحتى يمكن الوصول الى مرحلة اكتشاف القوانين والحقائق التى تجسد طبيعة العلاقة بين الظواهر السياسية المتباينة . ويوضح الشكل رقم 1-2 المراحل والخطوات التي يمر بها الباحث السياسى اثناء دراسته للظواهر السياسية المختلفة .

اولا ، ملاحظة الباحث السياسى لمشكلة ما، واهتمامه بها .

ثانيا ، تحديد الباحث لمنهجية البحث المناسبة لدراسة المشكلة السياسية .

ثالثا ، تصميم الباحث السياسى للدراسة او البحث .

رابعا ، قيام الباحث بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة محل الاهتمام.

خامسا ، قيام الباحث بوصف وتحليل البيانات بعد تفريغها وتبويبها .

سادسا ، اختبار الباحث لصحة الفرضية او الفرضيات المثارة بناء على البيانات والمعلومات التى تحصل عليها .

سابعا ، تطوير اطر فكرية على المستويين الجزئى والكلى .

- ان الباحثين السياسيين يسعون عموما الى تطوير نظريات كلية "Grand Theories" تشرح العلاقة بين المتغيرات السياسية محل الاهتمام .

وسنتعرض فيما بعد بالتفصيل للمراحل والخطوات التى يمر بها الباحث السياسى، الذى يسعى الى دراسة الظواهر السياسية دراسة علمية، تتمشى وذاتية علم السياسة المعاصر . وبالرغم من ان الشكل : 1-2 يقسم مراحل البحث السياسى الى سبع مراحل مختلفة ، الا انه يجب التأكيد على ان هذه المراحل متداخلة ومترابطة الى حد قد يصعب ملاحظته على ارض الواقع .(انظر الفصل الرابع) .

المبحث السادس
العلاقة بين الدراسة العلمية للسياسة ومنهجية البحث السياسى

ان منهجية البحث السياسى بالنسبة للباحثين، هى فى واقع الامر بمثابة البوصلة لربان السفينة، وبالتالى يمكننا تشبيه حالة قيام الباحث السياسى بدراسة ما بدون الاستعانة بمنهجية محددة،بحالة ربان سفينة فى وسط محيط سماؤه ملبدة بالسحب وبدون بوصلة توصله الى بر الامان. فالباحث السياسى بدون منهجية محددة او واضحة،سيكون مصيره التخبط والتشتت فى عصر يسير فيه كل شئ وفق اسس وقواعد معينة .

واذن على الباحث او المتخصص السياسى أن يستوعب مناهج واساليب البحث المختلفة،لكى يستعين بانسبها فى دراسة المشكلة او المشاكل التى تحظى باهتمامه اينما كان. فالمنهجية هى بدون مبالغة بمثابة العمود الفقرى لعلم السياسة ، وبالتالى فان عدم الالمام بها او تجاهلها يبعد الدراسات السياسية عن الاتسام بالعلمية .

واذا كانت الابيبستيمولوجيا "Epistemology" هى علم المعرفة The Science of Knowing"،فان المنهجية "Methodology"-وهى فرع من فروع الابيبستيمولوجيا- يمكن تعريفها بانها:علم البحث فى حقيقة الظواهر المحيطة بالانسان والبيئة "The Science of finding out"(9) واذا كان العلم غير متفق او متحد حول المواضيع محل الاهتمام ، فانه متحد بحكم المنهجية .

ان المنهجية العلمية فى اطار علم السياسة وبقية العلوم الاجتماعية الاخرى، هى اذن عبارة عن نظام واضح للاجراءات والقواعد التى يتم الالتزام بها اثناء مراحل البحث السياسى المختلفة،وبالتالى يمكن القول إن منهجية البحث السياسى عبارة عن نظام مفتوح "Open System"يتكيف مع الظروف البيئية المحيطة،بهدف المواكبة والتطور باستمرار من الجيد الى الافضل ، على اعتبار ان الباحثين يعملون باستمرار على تحسين مناهج وأساليب البحث الموجودة،الى جانب تطوير مناهج واساليب آخرى جديدة،يتم دمجها فى نظام المنهجية العلمية القائمة(10) .

فالمنهجية العلمية-كنظام تعكس-وجود سمة الديناميكية ، وبالتالى فان العلم يتطور ويتغير كلما تغيرت الظروف المحيطة به (11).

وتعتبر الاسس والقواعد التى تعكسها المنهجية العلمية فى واقع الأمر،اما قناة اتصال فعالة بين علماء السياسة الذين يتقاسمون او يودون ان يتقاسموا خبراتهم المشتركة،او اداة فعالة للبحث عن الاسباب الحقيقية وراء الظواهر السياسية محل الدراسة والاهتمام.(12) فالمنهجية العلمية لاتقرب فقط بين الباحثين فى نفس المجال،ولكنها تعمل ايضا على تطور وتقدم الدراسات والابحاث النظرية والتطبيقية، بحيث يستطيع العلماء مواكبة التغيرات فى الظروف البيئية باستمرار.

الخلاصة

لقد تعرضنا فى هذا الفصل الى الجوانب المختلفة المتعلقة بطبيعة البحث السياسى ، الذى يقع فى اطار علم السياسة،حيث تم التعرض الى ستة محاور تتعلق بالسياسة كمهنة ، والسياسة كفن ، والسياسة كفلسفة ، والسياسة كعلم ، والدراسة العلمية للسياسة،والعلاقة بين الدراسة العلمية للسياسة ومنهجية البحث السياسى . ان الطبيعة المميزة للبحث السياسى تنبع فى واقع الامر،من تفاعل جملة من العوامل، لعل اهمها اتسام الظواهر السياسية بالديناميكية او الحركية ، وتعقد واتساع نطاق الظواهر والمتغيرات السياسية،نتيجة لارتباط علم السياسة بعلوم اخرى مثل الاحياء،وعلم الاجتماع ،والتاريخ ،والقانون،والفلسفة ،والاقتصاد،والجغرافيا ، والاحصاء وعلم النفس ، وحداثة بروز علم السياسة،مقارنة بالعلوم الطبيعية او المجردة،حيث ان علم السياسة برز بصفة عامة فى بداية القرن العشرين، وتطور ونما بصفة خاصة فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية .

ان اعتبار السياسة كمهنة وفن وفلسفة وعلم فى وقت واحد،قد يعقد من جملة الصعاب التى يواجهها الباحث السياسى ، لاسيما فى حالة عدم التمييز بين هذه الاوجه المختلفة للسياسة . ولكن منهجية البحث العلمى الدقيق توجد عموما فى اطار السياسة كعلم . وبالرغم من اختلاف السياسى والفيلسوف السياسى عن عالم السياسة، فانه يمكن ملاحظة أن هناك علاقة بين السياسة كمهنة وفن وفلسفة من ناحية والسياسة كعلم من ناحية اخرى . فعالم السياسة قد يتولى منصبا سياسيا يمكنه من تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق .كما ان القدرة على الابداع والابتكارهى – فى واقع الامر– مايميز عالما او باحثا سياسياً عن اخر .

ويمر الباحث السياسى فىالعادة بجملة من المراحل اوالخطوات تتراوح مابين: وجود مشكلة ، وتحديد منهجية البحث ، وتصميم البحث السياسى ، وجمع البيانات والمعلومات ، ووصف وتحليل البيانات ، واختبار صحة الفرضيات من عدمه ، وتطوير أطر فكرية جزئية او كلية . وستتم مناقشة المراحل او الخطوات السابقة فى الفصول القادمة لهذا الكتاب .

هوامش الفصل الاول:

(1) حامد ربيع ، ابحاث فى النظرية السياسية(القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1970) ، ص . 24 .

(2) Francis M. Cornford(ed.), **The Republic of Plato**(New York: Oxford University Press, 1945), Part 3

(3) انظر فى هذا الشأن:
William T. Blackstone, **Political Philosophy:An Introduction**(New York: Thomas Y. Crowell Company, 1973), PP.236-238

(4) Francis M. Cornford(ed.), **op. cit.**, parts one and two.

(5) Mark E. Kann, **Thinking About Politics: Two Political Sciences** (St.Paul: West Publication Company, 1980), pp. 197-202.

(6) انظر فى هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر:
محمد على محمد وعلى عبد المعطى محمد ، **السياسة بين النظرية والتطبيق** (بيروت: دار النهضة العربية ، 1985)، ص ص . 30-36، بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، **المدخل فى علم السياسة** (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ،1990)، ص ص .9-12.

(7) Maurice Duverger, **Political Parties** (New York: Science Edition , 1963).

(8) Ibid.,pp. 206 - 280.

(9) Earl R. Babbie, **The Practice of Social Research** (Belmont,Calif: Wadsworth Publishing Company, 1979),p.7.

(10) Chava Nachmias and David Nachmias, **Research Methods in the Social Sciences**(New York: St.Martin's Press, 1981), P.15.

(11) Morris R. Cohen and Ernest Nagel, **An Introduction to Logic and Scientific Method** (New York : Harcourt, Brace, 1971), pp. 395-396.

(12) Arnold Brecht, **Political Theory** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959), pp. 114-115.

يلاحظ ان الباحثين يفصلون مابين الادارة والسياسة ، ومن امثلة هذا النوع من المداخل : المدخل القانوني والمدخل العقلاني " Rationalist Approach " والمدخل التدريجي " Incrementalist Approach " .اما فى حالة التعامل مع السياسة العامة كعملية او متغير مستقل ، فانه يلاحظ عدم قيام الباحثين بالفصل بين الادارة والسياسة، على اعتبار ان منظمات الادارة العامة او الاجهزة البيروقراطية تساهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة فى المراحل المختلفة لعملية السياسة العامة ، لاسيما مرحلة اتخاذ القرارات ، ومن امثلة هذا النوع من المداخل : المدخل المؤسساتي ، والمؤسساتي الجديد ، ومدخل النخبة والجماهير ، ومدخل الجماعة ، ومدخل النظم ، والمدخل الوظيفي ، ومدخل الاتصالات ، والمدخل الموقفي . ويتفادى اصحاب مدخل السياسة العامة العديد من الانتقادات ، نظرا لقيامهم بعملية توفيقية بين المداخل المختلفة،التى يمكن الاستفادة منها فى دراسة الاوجه المختلفة للسياسة العامة. ويتمثل النقد الاساسى لهذا المدخل فى صعوبة الالمام بالعديد من المداخل فى نفس الوقت و تطبيقها ، لاسيما وأن العصر يدعوا الى المزيد من التخصص .

المبحث الثالث
مناهج البحث السياسي

ان المنهجية العلمية عبارة عن نظام واضح ومحدد من القواعد والاجراءات ، التى يسير بمقتضاها ويلتزم بها الباحث السياسى، اثناء المراحل المختلفة لدراسة الظواهر او المتغيرات السياسية . واذا كانت المنهجية ترتبط بوجود مدخل فكرى لدراسة الظاهرة السياسية فانه يمكن القول بان المنهجية لايمكن ان تستغنى- باى حال من الاحوال- عن منهج بحث، يساعد الباحث على تحقيق اهداف البحث السياسى(31) او عن الاساليب بحث تمكن الباحث من جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة . وسنناقش فى هذا الجزء من الفصل الثانى تسعة مناهج مختلفة للبحث السياسى .

المنهج التحليلي " The Analytical Method "

ان مايميز علم السياسة عن بعض العلوم الاجتماعية، كالتاريخ ،هو كثرة لجوء الباحثين الى تحليل الظواهر والمتغيرات السياسية . والتحليل عبارة عن عملية فك الكل الى اجزاء، وتقييم الاجزاء التى يتكون منها الكل،بهدف اختبار فرضيات معينة، والوصول الى نتائج مختلفة اوجديدة .ويأخذ الباحث السياسى الذى يستخدم المنهج التحليلى فى دراسة الظواهر السياسية فى الاعتبار ضرورة الالمام

بمستويات التحليل المختلفة " Levels of Analysis "،التى تتراوح من مستوى الفرد والمنظمة، الى مستوى الدولة اومستوى النظام الاقليمى والدولى .

ويختلف مفهوم التحليل فى اطار العلوم الاجتماعية عموما،عن مفهوم التحليل فى اطار العلوم المجردة ، نظرا لان الباحث يقوم بتفتيت الكل الى اجزاء على المستوى الذهنى فقط فى الحالة الاولى، وعلى المستوى الواقعى فى الحالة الثانية . فالسلوك او الظواهر السياسية غير ملموسة ، وبالتالى يقوم الباحث السياسى بتحليل اجزائها نظريا. وكما يقوم الباحث السياسى بتفتيت الكل الى اجزاء لسهولة تحليل كل منها على حدة،فانه يحتاج الى ان يجمع الاجزاء مع بعضها البعض من جديد،لكى تكتمل الصورة، ويصل الى نتيجة تلخص دراسته(32) .

المنهج الكيفى " Qualitative Method "

يقع المنهج الكيفى عموما فى اطار المنهج التحليلى المتسم بالعمومية والشمول، على اعتبار انه يمكننا القول بوجود تحليل كيفى،واخر كمى او مقارن.ان محور اهتمام الباحث السياسى الذى يستخدم المنهج الكيفى،هو البحث عن الاسباب المختلفة، المتعلقة بالظاهرة السياسية محل الدراسة،وبالتالى يلاحظ ان الباحث فى مثل هذه الحالة يكثر من السؤال لماذا حدثت او تحدث ظاهرة ما بكيفية معينة؟. اذن فالمنهج الكيفى يرتبط -الى حد كبير- باثارة السؤال لماذا " why " ولماذا(33) .

ويتطلب المنهج الكيفى من الباحث السياسى استخدام اساليب بحثية، مثل الانثروبولوجيا "Ethnography" ، ومنهج دراسة الحالة "Case Study" ، والمقابلة الشخصية "Interview" ، والملاحظة بالمشاركة "Participant Observation". ويعتبر المنهج الكيفى نقيضا للمنهج الكمى ، بالرغم من وجود علاقة وثيقة بينهما، حيث ان الباحث السياسى لايمكنه الاستغناء عن اى منهما . فالكيف عكس الكم حتى وان تضمن عبارات مثل عامة ، غالبا ، اكثر ، اقل ، على اساس ان مثل هذه الكلمات السابقة، هى عبارة عن انطباعات وتقديرات عامة جدا وليست قياسا كميا دقيقا ماخوذا به من جانب اصحاب المنهج الكمى . ويتطلب استخدام المنهج الكيفى من الباحث السياسى، ان يكون ملما بخلفية وابعاد الظاهرة التى يدرسها، حتى يمكنه تحديد الخصائص والفروقات الكيفية، بين الاجزاء المكونة للكل الذى يدرسه .

المنهج الاستنباطى : " The Deductive Method "

يقصد بالاستنباط او الاستنتاج لجوء الباحث او الفيلسوف السياسى الى استخدام اسس وقوانين المنطق، فى الاستدلال على نتيجة ما،أو اثباتها.ان النتيجة التى يسعى الباحث او الفيلسوف السياسى الى اثباتها، هى عبارة عن مجموعة من الفرضيات تربطها علاقة تسلسل، بحيث ان كلا منها يعتبر مقدمة لفرضية اخرى ، وبالتالى

فان اثبات صحة فرضية ما،يتطلب الانتقال الى اثبات الفرضية الموالية،الى ان يتم التوصل الى نتيجة نهائية، عن طريق الاستدلال المنطقى .

وينتقل الباحث الذى يستخدم المنهج الاستنباطى فى دراسة الظواهر السياسية ، من العام الى الخاص ، نظرا لان هدف الباحث، هو تحليل المعانى المختلفة التى تتضمنها الفرضيات المثارة . ان نقطة الانطلاق بالنسبة لاصحاب المنهج الاستنباطى هو التأكيد على وجود عموميات او قانون عالمى " Universal Law "، وبالتالى فان شرح اى ظاهرة يتطلب من الباحث السياسى، ايجاد علاقة واضحة او وثيقة بين الظاهرة السياسية،التى يود دراستها والقانون العالمى الملحوظ ، ومن امثلة ذلك ما اشار اليه العالم نيوتن من ان سقوط التفاحة على الارض سببه قانون الجاذبية " The Law of Gravitation " . ان التأكيد على وجود قانون عالمى يحوى فى طياته العديد من الظواهر ، يساعد الباحث اذن فى عملية الانتقال من العام الى الخاص،حتى يصل الى النتائج المنشودة .

ان استعانة اصحاب المنهج الاستنباطى بالرياضيات والاحصاء فى اثبات فرضياتهم،اضفى عموما الكثير من الدقة على الدراسات التى تستخدم هذا المنهج ، وبالتالى يمكن القول بانه منهج للاستدلال العلمى،يجسد خبرة علمية تمتد لعدة قرون. وينتقد اصحاب المنهج الاستنباطى على اساس تجاهلهم للدراسات الامبيريقية،نتيجة لتعويلهم المفرط على عملية الاستدلال المنطقى،وعن اسلوبهم فى اثبات الفرضيات عن طريق الانتقال من العام الى الخاص.ولكن يلاحظ ان المنهج الاستنباطى، منهج اثبت وجوده منذ ايام الحضارة اليونانية القديمة ، وهو بالتالى منهج مكمل لبقية المناهج الاخرى فى دراسة الظواهر السياسية .

المنهج الميتافزيقى : " The Metaphysic Method "

ان مفهوم الميتافزيقا مفهوم مركب، يقصد به ماوراء "Meta"، الطبيعة "Physic"، او بالتحديد دراسة الوجود الذى يوجد ما وراء الطبيعة . لقد تطور هذا المنهج فى اطار الفلسفة اليونانية القديمة.ولقد ساهم الفيلسوف السياسى الالمانى فردريك هيجل " F. Hegel " فى تطوير المنهج الميتافزيقى، حيث استعان به فى تطوير فلسفته عن الدولة(34) .

ويتسم المنهج الميتافزيقى بعدة سمات مميزة تميزه عن مناهج البحث الاخرى، لاسيما المنهج الجدلى ، منها : تجاهل اصحاب هذا المنهج لعملية الحركة والتغير فى الكون، الامر الذى نتج عنه تطوير مايعرف بالمنطق الذى على اصحاب هذا المدخل ان يتبعوه فى كل الاحوال لتجنب الوقوع فى الخطأ ، والفصل المقصود او التعسفى بين ظواهر سياسية ، مثل الديمقراطية والديكتاتورية ، لايمكن الفصل بينها على ارض الواقع ، والتأكيد على ان النقيضين لايمكن ان يجتمعا فى نفس الوقت نظرا لعدم وجود حالة ثالثة بين نقيضين كما هو الحال بين الحياة والموت(35) .

بالرغم من ان المنهج الميتافزيقى يعتبر منهجا عريقا موغلا فى القدم، حيث يرجع الى ايام الفيلسوف اليونانى ارسطو ، الا ان التقدم الذى احرزه علم السياسة فى النصف الاخير من القرن العشرين، قلل من عملية اللجوء الى استخداماته بين علماء السياسة.فالقول بعدم وجود حالة ثالثة بين نقيضين غير صحيح، نظرا لوجود مثل هذه الحالات . فالاسفنج مثلا يعتبر نباتا وحيوانا فى نفس الوقت . كما ان التعمق العلمى فى بحث جسم الانسان،اوضح ان هناك خلايا جديدة تحل محل الخلايا التى تموت فى جسم الانسان ، وبالتالى؛ يمكن القول بانه ليست هناك حياة مطلقة او موت مطلق،لان الكائن الحىّ فى صراع مستمر مع الموت . اذن فالباحث الذى يود ان يتعمق فى دراسة علمية،قد لايمكنه الاستفادة من استخدام المنهج الميتافزيقى . ان تقدم العلوم الطبيعية اثبت ان الوجود حركة وليس سكونا، وبالتالى فان استخدام المنهج الميتافزيقى،قد لايكفى لوحده لدراسة الظواهر السياسية .

المنهج الجدلى : " The Dialectical Method "

يعود المنهج الجدلى فى طابعه المثالى الى عهد الفلاسفة اليونانيين، وفى طابعة المادى الى عهد كارل ماركس ، وبالتالى يلاحظ ان للمنهج الجدلى بعدين، احدهما مثالى والآخر مادى . والمنهج الجدلى يعنى استخدام الباحث للمنطق الجدلى الذى يكشف طبيعة العلاقة بين الافكار المتعارضة او المتضادة . واذا كان المنهج الجدلى المثالى يعنى فن النقاش،واستخلاص الحقيقة عن طريق الكشف على اى تناقضات فى حجج الخصم ، فانه يلاحظ بأن الجدلية المادية،تعتمد على التاريخ فى الوصول الى الحقيقة .

لقد أسهم الفيلسوف الالمانى هيجل فى تطور المنهج الجدلى بشكله الحديث، حيث يعود اليه الفضل الاكبر فى تطوير قوانين الجدل الثلاثة الرئيسية المتمثلة فى : الانتقال من التغيرات الكمية الى التغيرات الكيفية ، التناقض وصراع الاضداد ، ونفى النفى . ان اسهامات هيجل فى تطوير قوانين الجدل الثلاثة اضعفت-الى حد كبير-من حجج المنهج الميتافزيقى السابق الاشارة اليه . ولكن تطوير هيجل لقوانين الجدل الثلاثة استندت الى فلسفة مثالية،نظرا لمناداته بأفكار مثالية و تأكيده عليها ، مثل "الفكرة المطلقة" التى وجدت قبل الطبيعة وروح الدولة وغيرها(36) .

ويعود الفضل الى ماركس فى تطوير المنهج الجدلى المادى ، حيث انه أسهم فى جعل القوانين الثلاثة للجدل التى طورها هيجل،تلعب دورا رئيسيا وكاملا فى تطوير الفكر الفلسفى ، فماركس يبدأ فى منهجه الجدلى من المادة وليس من الفكر كما فعل هيجل ، وبالتالى يمكن القول بان فلسفة هيجل مثالية، وان فلسفة ماركس مادية . ولكن كل من هيجل وماركس يأخذان بالمنطق الديالكتيكى او الجدلى . فالمنهج الجدلى بشقيه: المثالى والمادى يهتم بالحركة فى كل انماطها، ويفسرها على اساس قانون الاضداد الذى يتجسد فى كافة الظواهر . فالظواهر بطبيعتها

تتكون من عناصر متعارضة،حتى وان كانت مرتبطة عضويا ، ومن امثلة ذلك الذرة التى تتكون من عناصر موجبة واخرى سالبة . ان عملية الفصل التعسفى بين الاضداد التى ينادى بها اصحاب المنهج الميتافزيقى،تعتبر صعبة– ان لم تكن مستحيلة– بالنسبة لاصحاب المنهج الجدلى . وينتقد المنهج الجدلى على إعتبار ان الباحث ياخذ موقفا مسبقا من الظاهرة ، وهو امر يتنافى والبحث العلمى .

المنهج الاستقرائى :" The Inductive Method "

الاستقراء عكس الاستنباط ، وبالتالى فان الباحث الذى يستخدم المنهج الاستقرائى، ينتقل فى العادة من الخاص الى العام على نقيض الباحث الذى يستخدم المنهج الاستنباطى، الذى ينتقل من العام الى الخاص . ويرتبط المنهج الاستقرائى بالتقدم العلمى فى مناهج البحث الذى تحقق فى اطار العلوم الطبيعية . فاصحاب المنهج الاستقرائى، لاينطلقون فى دراستهم للظواهر السياسية من فرضية وجود قانون عالمى او كلى، ولكنهم يبدأون فى تقديم شروح عامة General " Explanations" للاجزاء المكونة للظاهرة محل الدراسة .

اذن ، فالباحث السياسى الذى يستعين بالمنهج الاستقرائى فى دراسة الظواهر السياسية، يتبنى فى واقع الامر منهج بحث امبيريقى، ينتقل فيه الباحث عموما من الحقائق الفردية او الجزئية،الى الفروض العامة او تطوير المفاهيم والاطر النظرية . والباحث السياسى الذى يتبنى المنهج الاستقرائى يستبعد بطبيعة الحال اى استنتاجات تستند الى الاستدلال والتسلسل المنطقى ، وهى استنتاجات يأخذ بها اصحاب المنهج الاستنباطى .

وينتقد اصحاب المنهج الاستقرائى لعدم قدرتهم علىالوصول الى نتائج محددة، ترتبط بجزئية معينة من اجزاء الظاهرة محل الدراسة،مثل الفرد،والجماعة،او حدث ما(37). ولتفادى المشكلة السابقة،يمكن للباحث ان يوفق بين كل من المنهج الاستنباطى والمنهج الاستقرائى على اعتبار انهما مكملان لبعضهما البعض . ان استراتيجية تعدد مناهج البحث،هى عموما من افضل الاستراتيجيات،على اعتبار انها تمكن الباحث السياسى من تلافى نقاط الضعف،نتيجة لطبيعة علاقات الاعتماد المتبادل بين الظواهر السياسية محل الاهتمام .

ان النتيجة التى يتوصل اليها الباحث السياسى الذى يستخدم المنهج الاستقرائى ، هى نتيجة علمية ذات طابع امبيريقى ، بينما توصف النتيجة التى يتوصل اليها الباحث الذى يستخدم المنهج الاستنباطى بانها نتيجة معيارية او غير امبيريقية ، وبالتالى فان الظواهر السياسية قد تتطلب استخدام كليهما او أحدهما فقط .

المنهج الكمى : " The Quantitative Method "

يرتبط مفهوم هذا المنهج بالكم او الوصف، ومدى قابلية الظواهر محل الدراسة للقياس . ولقد زاد ميل علماء السياسة الى استخدام المنهج الكمى،فى ظل قيام الثورة السلوكية فى عقد الخمسينيات من القرن العشرين.و بالرغم من ان الباحث السياسى يهتم بدراسة الجوانب الكمية للظواهر السياسية عندما يستخدم المنهج الكمى ، الا انه يمكن التأكيد على ان لكل شئ فى الوجود جانبين،احدهما كمى والاخر كيفي يجب ان لايخلط بينهما اى باحث.فالكم عبارة عن درجة تطور الشئ،والمراحل المختلفة التى تمر بها ظاهرة ما ومايرتبط بذلك من سمات،مثل الحجم والكثافة والكتلة، وبالتالى فان الارقام تعتبر ترجمة حقيقية للمنهج الكمى .

ولاتقتصر الخصائص الكمية عموما على الظواهر الطبيعية ، ولكنها تمتد لتشمل عموما الظواهر الاجتماعية والسياسية . وبالرغم من انه قد يصعب تطبيق المنهج الكمى على دراسة بعض الظواهر السياسية ذات الطابع الكيفى ، الا ان اصحاب المدرسة السلوكية استخدموا ويستخدمون المنهج الكمى بشكل ملحوظ ، فى دراسة العديد من الظواهر والمتغيرات السياسية ، مثل الانتخابات ، والرأى العام ، والتنمية السياسية ، والقوة ، وغيرها من المواضيع الاخرى . ويتطلب المنهج الكمى من الباحث السياسى الذى ينوى استخدامه،وضع تعريفات اجرائية قابلة للقياس ، بحيث يتم الوصول الى نتائج دقيقة تتسم بالعلمية والثبات والصدق .

ويتطلب المنهج الكمى عموما من الباحث السياسى ان يستخدم اساليب بحثية ، مثل الاختبارات العشوائية او شبه العشوائية ، واساليب احصائية لتحليل البيانات ، واستطلاعات الرأى العام، المعتمدة على العينات العشوائية . ان اتسام المنهج الكمى بالدقة والقياس وغيرها من صفات البحث العلمى، يتطلب بطبيعة الحال المام الباحث السياسى بالاحصاء ، لاسيما بالموسوعة الاحصائية المعروفة باسم " SPSS " لكى يتمكن من اختيار الاسلوب الاحصائى المناسب،لوصف المتغيرات محل الدراسة ، فمحور التركيز فى هذا المنهج هو الاجابة عن السؤال كيف "How" تحدث الظاهرة، وليس لماذا "Why" تحدث الظاهرة كما هو الحال مع المنهج الكيفى .

المنهج المقارن : " The Comparative Method "

يلجأ الكثير من الباحثين السياسيين الى المنهج المقارن،لكى يحدد اوجه الشبه واوجه الاختلاف، اما بين الاجزاء المكونة لنفس الظاهرة، او بين عدة ظواهر سياسية. وتتطلب عملية المقارنة من الباحث السياسى، ان يقر بوجود علاقة بين متغيرين محل الدراسة ، وهى علاقة قد تكون سببية او توافقية ، سلبية او موجبة، قوية او ضعيفة .

ويقصد بالدراسة المقارنة التى تستخدم المنهج المقارن عموما، اى دراسة تتبنى او تعتمد على دراسة عدة حالات ، ويكون فيها الباحث مهتما بوصف وتحليل الحالات، بهدف الوصول الى عوامل التشابه والاختلاف(38) . ويحتاج الباحث السياسى الذى يستخدم المنهج المقارن ، بناء على التعريف السابق ، الى جمع او دراسة الظواهر السياسية التى يوجد بينها قدر ملحوظ من التماثل، لتسهيل عملية المقارنة من ناحية ، ولتطوير مفاهيم ونظريات من ناحية اخرى . ان فشل الباحث فى جمع حالات يوجد بينها قدر كاف من التماثل، يصعب من ناحية تطبيق المنهج المقارن ، ويؤدى من ناحية اخرى الى عدم الوصول الى نتائج مرضية .

يتضح مما سبق ان استخدام المنهج المقارن، يتطلب جهودا اضافية من الباحث السياسى،مقارنة بمناهج البحث السياسى الاخرى ، على اعتبار ان الباحث يجب ان يوفق فى اختيار الحالات او الاجزاء موضع المقارنة الى جانب التوفيق فى اختيار المعايير والاسس التى ستقوم عليها عملية المقارنة وسعة الاطلاع والتعمق فى فهم مواضيع المقارنة . ولكن مع مستوى التحدى الذى يفرضه استخدام المنهج المقارن على الباحث السياسى ، فانه يمكن القول بانه يعتبر من اكثر المناهج شمولية فى دراسة العديد من الظواهر السياسية . ويمكن للباحث السياسى ان يحدد عموما ما اذا كانت بعض الدراسات تستخدم المنهج المقارن بدقة من عدمه ، على اعتبار ان العديد من الدراسات تدعى انها تستخدم هذا المنهج، وهى فى الحقيقة بعيدة كل البعد عن ذلك .

منهج دراسة الحالة " The Case Study Method "

ان المقصود بمنهج دراسة الحالة، هو التركيز على ظاهرة سياسية معينة عن طريق دراستها من كافة الجوانب، بهدف التعمق وتحليل كل الجزئيات المرتبطة بها، وبالتالى فان الحالة المقصودة بالدراسة، قد تكون شخصية سياسية محددة ، او دولة بعينها ، او منظمة واحدة . ولقد لجأ ويلجأ الكثير من الباحثين السياسيين، الى استخدام منهج دراسة الحالة على مستويات الفرد ، والدولة ، والنظام الاقليمى او الدولى .

ويتطلب منهج دراسة الحالة من الباحث السياسى، الالمام بالجوانب المختلفة للظاهرة السياسية محل الاهتمام ، وبالتالى قد يحتاج الباحث الى خلفية سياسية واقتصادية، واجتماعية، لكى يدرس الظاهرة دراسة وافية . فالتداخل بين الظواهر السياسية وغيرها من الظواهر الاخرى، يتطلب فى نهاية المطاف من الباحث السياسى، ان يكون ملما بابعاد غير سياسية . ان هدف الباحث السياسى من استخدام منهج دراسة الحالة، هو اما الوصول الى تعميمات ، او استخدام الخبرات الماضية ، كوسيلة لنقل المعرفة والمعلومات الى الباحثين فى مجال علم السياسة فيما بعد .

بالرغم من اهمية منهج دراسة الحالة فى دراسة الظواهر المتشابهة،والبحث عن التفاصيل المتعلقة بسيرة القادة السياسيين " Biography " او الظروف السياسية بدولة ما ، الا ان هذا المنهج لم يفلت بدوره من النقد، لاسيما ان اختيار الحالة محل الدراسة قد يخضع لاعتبارات غير موضوعية ، وبالتالى فان نتائج بعض الدراسات المتحيزة قد لاتقبل التعميم ، كما ان استخدام منهج دراسة الحالة يتطلب من الباحث السياسى، ان يكون ملما الماما جيدا بكافة الظروف البيئية المحيطة بالحالة محل الدراسة . ان التقدم الذى احرزه علم السياسة يدعو بدوره الى التخصص ، ولكن منهج دراسة الحالة قد يتطلب خلفية اقتصادية واجتماعية وثقافية،لفهم كافة الظروف المحيطة بالحالة محل الدراسة . فالسياسة مرتبطة بعلوم اخرى كالاقتصاد والاجتماع وغيرها ، وبالتالى فان الباحث السياسى قد يجد مشقة كبيرة فى فهم الحالة التى يدرسها من جميع الجوانب .

المبحث الرابع
اساليب البحث السياسى
The Techniques of Political Research

ان مهمة الباحث السياسى لاتكتمل الا بعد تبنيه لاساليب بحث،تمكنه من اتمام مراحل البحث السياسى ، بما فيها من جمع ، وتفريغ ، ووصف ، وتحليل البيانات. واذا كان لابد ان يوفق الباحث فى اختياره لمداخل ومناهج البحث ، فانه لابد ان يوفق ايضا فى اختيار اسلوب او اساليب البحث الملائمة ، لان ذلك يمكنه من جمع، وتفريغ ، ووصف، وتحليل البيانات المناسبة لاختبار فرضياته المثارة . فاساليب البحث– كما سبق القول– هى ادوات او وسائل يلجأ اليها الباحث السياسى اثناء المراحل المختلفة للبحث السياسى .

ويلاحظ ان اساليب البحث السياسى ليست حكرا على مدخل او منهج بحث معين ، وبالتالى فان الباحثين فى اطار اكثر من مدخل او منهج، قد يستخدمون نفس الاسلوب . كما يلاحظ ايضا ان الباحث قد يستخدم اكثر من اسلوب بحثى، اثناء المراحل المختلفة للبحث السياسى .

وتنقسم اساليب البحث السياسى عموما الى ثلاثة انماط رئيسية ، وهى: اساليب بحث كيفية ، اساليب بحث كمية ، واساليب بحث كيفية – كمية . ويختار الباحث السياسى فى العادة اسلوب او اساليب البحث الملائمة، اثناء المراحل المختلفة للبحث او الدراسة . وسنتناول فى هذا الجزء من الفصل الثانى، اساليب البحث الكيفية، والكمية ، والكيفية – الكمية .

اساليب البحث الكيفية : " The Qualitative Techniques "

لا تتضمن اساليب البحث الكيفية لغة الارقام ، وان كانت تشير الى استخدام عبارات مثل:اكثر من،اقل من،عامة،وغالبا.فالعبارات السابقة- كما اسلفنا- عند الحديث على المنهج الكيفى، هى مجرد انطباعات وتقديرات عامة جدا، يدلى بها الباحث السياسى ، وبالتالى فهى ليست قياسا كميا دقيقا على غرار لغة الارقام المأخوذ بها من جانب اصحاب المنهج الكمى .

ومن اساليب البحث الكيفى التى قد يستخدمها الباحث السياسى اثناء مراحل البحث المختلفة : تحليل المضمون الكيفى ، والمقابلة الشخصية ، والملاحظة. فالباحث يقوم بجمع معلومات عن الظاهرة محل الدراسة، عن طريق تبنيه لاساليب بحث كيفية ، حيث ان ذلك قد يكون عن طريق اجراء مقابلات شخصية، يوجه فيها الباحث اسئلة محددة تفيده فى دراسته ، او عن طريق الملاحظة بالمشاركة، حيث يعايش الباحث الظروف والاحداث التى يدرسها .

اساليب البحث الكمية : " The Quantitative Techniques "

ان مايميز اساليب البحث الكمية او الاحصائية عن اساليب البحث الكيفية، هو مايعرف بلغة الارقام القابلة للقياس،والمتسمة بالدقة . ويكثر فى العادة علماء السياسة من اللجوء الى اساليب البحث الكمية،عندما تتسم الظواهر والمشاكل السياسية بوجود جوانب احصائية ، مثل الانتخابات ، واستطلاعات الرأى العام ، والسلوك التصويتى فى البرلمانات او المنظمات الدولية والاقليمية .

ويجد الباحث السياسى ، مثله فى ذلك مثل بقية الباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية ، فى الموسوعة الاحصائية للعلوم الاجتماعية " Statistical Package for the Social Sciences " والتى يشار اليها بالرموز " SPSS " قائمة عريضة بالاساليب الاحصائية،التى يمكن الاستفادة منها فى دراسة الظواهر السياسية ذات الطابع الكمى(39).

ويتحتم على الباحث السياسى ان يختار الاسلوب الاحصائى المناسب فى دراسته، نظرا لاختلاف وسائل جمع البيانات من ناحية ، ونظرا لاختلاف مستويات القياس من ناحية اخرى ، وبالتالى فان على الباحث السياسى الذى يود استخدام اساليب كمية اثناء مراحل البحث المختلفة، ان يكون على علم بالاساليب الاحصائية من ناحية، وان يكون ملما بلغة العقل الالى واستخدامه فى مراحل البحث المختلفة من ناحية اخرى .

اساليب البحث الكيفية – الكمية :

يجمع هذا النوع الاخير من اساليب البحث السياسى عموما بين الاساليب الكيفية من ناحية،والاساليب الكمية من ناحية اخرى ، على اعتبار ان طبيعة العلاقة

بين هذه الاساليب هى علاقة اعتماد متبادل . فعلى الباحث السياسى اذن؛ان ياخذ طبيعة علاقات الاعتماد المتبادل فى الحسبان،عنداختياره لاساليب البحث المناسبة،اثناء مراحل البحث المختلفة . فالباحث الموضوعى لا يتحيز سلفا لاى من اساليب البحث المتاحة ، على اعتبار ان طبيعة البحث السياسى،هى الفيصل النهائى الذى يفرض على الباحث اختيار الاساليب الكيفية ، او الاساليب الكمية ، او القيام بعملية توفيق بين الاساليب الكيفية والكمية .

ان الحاجة الماسة ، التى قد تجعل الباحث السياسى،يفضل التوفيق بين اساليب البحث الكيفية واساليب البحث الكمية ، يمكن تلخيصها فى ثلاثة عوامل رئيسية هى على التوالى(40) :

(أ) يتسم البحث السياسى فى العادة بوجود عدة اهداف يسعى الى تحقيقها فى نفس الوقت ، الامر الذى يحتاج بطبيعة الحال الى التوفيق بين اكثرمن اسلوب بحثى.
(ب) ان استخدام كل من اساليب البحث الكيفية واساليب البحث الكمية يمكن الباحث السياسى عموما من تفادى نقاط ضعف كل منهما على حدة .
(جـ) ان عملية التوفيق بين الاساليب الكيفية والكمية تمكن الباحث من تجنب اخطاء التحيز ، لاسيما وان لاساليب البحث الكيفية والكمية تحيزاتها واخطاءها .

ولكن يجب التنبيه الى ان لعملية التوفيق بين اساليب البحث الكيفية واساليب البحث الكمية نقاط ضعف، يمكن الاشارة اليها فى النقاط الثلاث التالية(41):

(أ) ان عملية التوفيق بين الاساليب الكيفية والكمية قد تكون مكلفة ماديا للباحث .
(ب) ان عملية التوفيق بين الاساليب الكيفية والكمية قد تكون مكلفة للباحث من حيث الوقت.
(جـ) أن الباحث السياسى قد يفتقر الى الالمام بتقنيات احد الاسلوبين ، وبالتالى لايمكنه عمليا التوفيق بينهما .

الخلاصة

يقترن وجود الاطر الفكرية او النظرية بوجود العلم ، وعليه فقد تناولنا فى هذا الفصل هذه الاطر الفكرية بمستوياتها المختلفة،فى اطار علم السياسة . ويلاحظ ان علم السياسة الحديث نسبيا ، مقارنة بالعلوم الطبيعية وبعض العلوم الاجتماعية، غنى – الى حد كبير – بالاطر الفكرية بمستوياتها المختلفة.ان هذا الغنى النسبى فى الاطر الفكرية التى يحفل بها اليوم علم السياسة،يعتبر فى واقع الامر ظاهرة صحية، تجسد تفاعل السياسة بالظروف البيئية المحيطة .

ولقد شهد ويشهد علم السياسة ثورات فكرية ابان مراحل تطوره ، وبالتالى يلاحظ بروز ثلاثة اطر فكرية عامة او بارادايم، تتمشى وتعريف توماس كون، وهى المدرسة التقليدية ، والمدرسة السلوكية ، والمدرسة المابعدية . وبالرغم من ان المدارس الفكرية الثلاث تختلف عن بعضها البعض من حيث الاهداف والمنهجية البحثية ، الا انه يلاحظ بان لكل منها مداخل ، ونظريات ، ومناهج ، واساليب بحث متباينة فى دراسة الظواهر السياسية المختلفة . واذا كانت كل من المدرستين التقليدية والسلوكية قد ارست دعائمها واسسها، نظرا لتوفر عامل الوقت، فان المدرسة المابعدية مازالت عموما فى مرحلة التطور والتبلور، حيث ان دعائمها واسسها مازالت فى طور التشكيل والتبلور .

وبالرغم من تعدد المدارس الفكرية ومايرتبط بها من مداخل ، نظريات ، مناهج، واساليب بحث ، الا انه يجب على الباحث السياسى الجاد، ان لا ينحاز الى اى منها سلفا ، نظرا لان الدراسة او البحث السياسى هو الفيصل النهائى فى اختيار المداخل ، والمناهج ، واساليب البحث . ويفضل عموما ان يتبنى الباحث استراتيجية متعددة الاوجه ، على اعتبار ان تعدد الاطر الفكرية يمكن الباحث من تفادى بعض نقاط الضعف ،التى قد يعانى منها مدخل او منهج او اسلوب بحثى معين .

هوامش الفصل الثانى :

1- كمال المنوفى ، مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة (الكويت: وكالة المطبوعات ، 1984) ، ص . 25 .

2- انظر محمد ربيع ، مناهج البحث فى العلوم السياسية (الكويت: مكتبة الفلاح، 1987) ، ص ص . 246-287 .

3- جيمس دورتى وروبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة فى العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبدالحى (بيروت : كاظمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985) ، ص ص . 25-26 .

4- J. David Singer, **The Behavioral Science Approach to the International Relations : Payoff and Prospects** (Baltimore : The John Hopkins University Press , 1966) , pp. 12-20 .

5- Earl R. Babbie , **Op. Cit.**, pp. 133-134 .

6- Matthew B. Miles, and Michael Huberman , **Qualitative Data Analysis ; A Source Book of New Methods** (Beverly Hills : Sage Publications , 1984) , pp. 28-29 .

7- Chava Nachmias , and David Nachmias , **Op, Cit.**, pp. 40-41.

8- Earl R. Babbie , **Op. Cit.**, p. 222.

9- Chava Nachmias, and David Nachmias , **Op. Cit.** , p. 39.

10- Thomas S. Kuhn , **The Structure of Scientific Revolutions** (Chicago : The University of Chicago Press , 1970)

11- **Ibid** , pp. 43-52.

12- **Ibid** ., pp. 92-173.

13- Janice Lodahl and Gerald Goordon , "The Structure of Scientific Fields and the Functioning of University Graduate Department . " **American Sociological Review** (February 1972) , p. 60.

14- George Ritzer, **Sociology : A Multiple Paradigm Science** (Boston : Allyn and Bacon , Inc. 1980) , pp. 17-18.

15- **Ibid** ., p.18.

16- المدخل فى أوسع معانية هو عبارة عن طريقة محدودة ذات طابع نظري، يستخدمها الباحث ويلتزم بها اثناء دراسته لظاهرة ما ، ومن أمثلة ذلك مدخل النظم، حيث يتعامل الباحث السياسي مع أي ظاهرة محل إهتمام، كعملية لها مدخلاتها ومخرجاتها وظروفها البيئية المحيطة .

17- Francis A. Boyle , **World Politics and International Law** (Durham : Duke University Press , 1985) , pp. 11-73.

18- من أبرز زعماء المدخل المؤسساتي التقليدي كارل فردريك "Carl J. Friedrich" وصمويل هنتنجتون "Samuel Huntington"

19 David Truman , **The Government Process** (New York : Alfred A. Aknopf, 1951).

20 **Ibid** ., p. 50.

21- أنظر فى هذا الشأن للمؤلف :
مصطفى عبدالله خشيم , "اتخاذ القرارات فى المنظمات الانتاجية والخدمية : دراسة نظرية - تحليلية ," **المجلة القومية للإدارة** (1990) : 94-125.

22- أنظر فى هذا الشأن للمؤلف :
مصطفى عبدالله خشيم ، **قضايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية والتطبيق** (طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة ، 1990) ، ص ص . 58-60.

23- المرجع السابق ، ص . 59.

24- Gabriel A. Almond ,and G. Bingham Powell, **Comparative Politics : System . Process, and Policy** (Boston : Little Brown and Copmpany , 1978), pp. 13-16.

25- **Ibid** ., pp. 13-16.
26- **Ibid** ., p. 287.

27- Fred W. Riggs, **The Ecology of Public Administration** (Bombay: Asia Publishing House , 1961).

28- أنظر فى هذا الشأن :
Haward M. Carlisle , **Situational Management : A Contingency Approach to Leadership** (New York : American Management Association, 1973).

29- عبدالخالق عبدالله ، "الاتجاهات الجديدة والمستقبلية فى علم السياسة ," **المستقبل العربي** (1990) : 30-31.

30- المرجع السابق ، ص . 31.

31- يعرف المنهج في أوسع معانيه بأنه: عبارة عن وسائل أو أدوات يستخدمها الباحث فى معالجة البيانات المتعلقة بموضوع البحث، بقصد الوصول الى هدف محدد.

32- محمد محمود ربيع ، **مناهج البحث فى العلوم السياسية ، مرجع سابق ذكره** ، ص ص .246-248

33- William J. Filstead, Qualitative Methods. A Needed Perspective in Evaluation Research in . **Qulitative and Quantitative Methods in Evaluation Research** , Edited by Thomas D. Cook and Charles S. Reichardt (Beverly Hills : Sage Publication , 1979) , pp. 33-48.

34- William T. Blackstone , **Political Philosophy : An Introduction** (New York : Thomas Y. Crowell Company , 1973), pp. 119-145.

35- محمد محمود ربيع ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ص . 268-270.

36- William T. Blackstone . **Op. Cit.**, pp. 119-145.

37- Chava Nachmias , and David Nachmias, **Op. Cit.** ., p. 11.

38- Hary Eckstein , "Case Study and Theory in Political Science " in **Handbook of Political Science : Strategies of Inquiry** : Edited by Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (Reading , Mass : Addison - Wesley Publising Company , 1975) , pp. 85-86.

Norman H. Nie , **et al ., Statistical Package for the Social Sciences** (New York : McGraw - Hill, 1975.) -39

Charles S. Reichardt,and Thomas D. Cook(Eds.),**Qualitative and Quantitative Methods in Evaluation Research ,Op . Cit,** pp. 21-24. -40

Ibid., pp. 25-26. -41

الفصل الثالث

أسس البحث السياسي

Bases of Political Research

إن ما يميز البحث العلمي في مجال علم السياسة وبقية العلوم الاجتماعية الأخرى ، عن غيره من الدراسات والأعمال الاخرى، هو وجود أسس عامة يأخذها الباحث في الاعتبار . فالبحث العلمي في مجال علم السياسة يتكون من جملة من العناصر التي يتعين على أي باحث جاد أن يلم بها قبل الإنخراط في عملية البحث العلمي . ولتوضيح الأسس العامة الي يقوم عليها البحث السياسي ، سنناقش في هذا الفصل مجموع النقاط التالية :

أولا : مشكلة البحث السياسي .
ثانيا : الظواهر السياسية .
ثالثا : المتغيرات .
رابعا : تحديد المفاهيم السياسية .
خامسا : الفرضيات .
سادسا : مشكلة اللغة في البحث السياسي .
سابعا : أنواع البحث السياسي .
ثامنا : مصادر البحث السياسي .

المبحث الأول
مشكلة البحث السياسي

إن علم السياسة ، مثله في ذلك مثل بقية العلوم الأخرى ، ما كان لينمو ويتطور ويصل الى ما وصل اليه اليوم من تقدم، لولا وجود مشاكل مستمرة فرضت وتفرض تحديات جمة على علماء السياسة . وبالرغم من أن علماء السياسة قد قدموا حلولا موضوعية للعديد من المشاكل السياسية في الماضي والحاضر ، إلا أن المتمعن في الظروف البيئية المحيطة، يلاحظ باستمرار بروز مشاكل سياسية تفرض تحديات مستمرة على علماء السياسة والقادة السياسيين على حد سواء . فالمشاكل السياسية التي يدرسها الباحث السياسي، قد تكون نتيجة لتراكمات الزمن الماضي، أو قد تكون نتيجة لتفاعل الظروف البيئية في الوقت الحاضر .

إن البحث العلمي الجاد هو إذن ذلك البحث الذي يعالج مشكلة سياسية تترك آثارها الملحوظة على الظروف البيئية الداخلية والخارجية ، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن الأبحاث السياسية التي لاتعالج مشاكل هامة تحظى بإهتمام الجميع ، هي في الواقع أبحاث يعزف عنها الكثير من علماء السياسة، خاصة البارزين منهم . ويمر في العادة الباحث السياسي الذي يدرس مشكلة سياسية ما بثلاث مراحل هي :

وجود وملاحظة المشكلة .
إختيار المشكلة بناء على جملة من المعايير .
بلورة المشكلة محل الدراسة .

وجود وملاحظة المشكلة :

يزخر عالمنا المعاصر بمشاكل سياسية لاحصر لها من حيث الكم والكيف. فمن حيث الكم ، يلاحظ أن عدد المشاكل السياسية الى يعيشها عالمنا المعاصر قد زاد زيادة ملحوظة ، لاسيما وأن علاقات الإعتماد المتبادل التى تميز عالم القرن العشرين،جعلت المشاكل الداخلية تمتد فى الكثير من الأحيان لتصبح دولية ، وبالتالى فإننا نتحدث عن مشاكل جديدة لم تكن موجودة قبل الحرب العالمية الثانية ، مثل: مشكلة الطاقة ، الحرب النووية ، الحرب الجرثومية ، الحرب الكيماوية ، تلوث البيئة، الإنفجار السكانى ، والمديونية الخارجية لدول العالم الثالث (1).

أما من حيث الكيف ،فيلاحظ أن نطاق المشاكل السياسية قد تعدى نطاق الحدود القومية الى العالم ككل ، نظرا لسمة علاقات الإعتماد المتبادل التى تربط أطراف النظام الدولى المعاصر . فالحرب النووية لاتحظى فقط بإهتمام الدول النووية ، ولكنها تحظى ايضا بإهتمام الدول غير النووية لأن تأثيرها يمتد ليشمل العالم برمته . كما إن مشكلة تلوث البيئة وما ينتج عنها من تغيير فى المناخ العالمى ، أو مشكلة الديون الخارجية وما ينتج عنها من مشاكل إقتصادية وسياسة عالمية تهم فى واقع الأمر كافة دول العالم وشعوبه نظرا لتأثير ذلك عليهم (2) .

فالباحث السياسى يعايش العديد من المشاكل على المستوى الداخلى ، حيث توجد مشاكل متعلقة بالديمقراطية ، عدم الإستقرار السياسى ، الصراع العرقى، سوء توزيع الدخل القومى ، فساد الأجهزة الإدارية وغيرها ، الى جانب المستوى الخارجى أو الدولى ، حيث التخلف ، المديونية الخارجية ، خطر الحرب النووية، وتلوث البيئة . لكن وجود المشاكل السياسية مهما كانت مستوياتها يختلف عن ملاحظة المشاكل السياسية ، حيث أن الباحث فى الحالة الأولى قد لايعلم بوجود المشاكل المخيطة ولو بصورة عابرة ، ولكنه يلاحظ وجودها وتلفت إنتباهه فى الحالة الثانية . فالمشكلة تصبح موجودة بوضوح بالنسبة للباحث السياسى، عندما تلفت إنتباهه ويلاحظها ، وليس بالضرورة عندما يعيشها . فنيوتن لم يكتشف قانون الجاذبية إلا عندما سقطت التفاحة على الأرض . فالجاذبية كظاهرة موجودة منذ خلق الله الأرض ، ولكنها بالنسبة لنيوتن وغيره لم تكن موجودة إلا بعد أن لاحظ وفكر فى سبب سقوط التفاحة على الأرض .

إذن فمعايشة الباحث السياسى للعديد من المشاكل السياسية،لاتعنى بالضرورة أن كل هذه المشاكل تلفت إنتباهه ، وإن كان يعيشها لحظة بلحظة . إن ملاحظة الباحث لمشكلة أو مشاكل سياسية يعتبر خطوة أولى هامة فى مجال البحث السياسى، حيث أن مثل هذه الحالة قد تدفع الباحث إلى إتخاذ خطوة رئيسية هامةفى مجال البحث السياسى . إن معايشة الباحث السياسى للمشاكل المحيطة دون أن تحظى بإهتمامه، لاتعنى بالضرورة أنه يعيش فى برج عاجى معزول،بقدر ما تعنى

أن مثل هذه المشاكل لاتدخل ضمن إهتماماته أو إختصاصاته ، وبالتالى فإن ملاحظة المشكلة السياسية والإهتمام بها يعتبر خطوة أولى ومبدئية فى مجال البحث السياسى.

إختيار مشكلة البحث :

إن ملاحظة وإهتمام الباحث السياسى بمشكلة ما ، سواء كانت نتيجة لتراكمات الماضى ولم يفلح الباحثون والسياسيون فى إيجاد حل مرض وجذري لها ، أو أنها مشكلة حاضرة لم تطرق للدراسة بعد ، يعتبر فى واقع الأمر مرحلة أولى تجاه اختيار المشكلة لدراستها ، والمشكلة البحثية فى هذه المرحلة الأولية،مازال يكتنفها فى–واقع الحال الكثير–من اللبس والغموض،نتيجة لعدم توفر معلومات كافية ، على إعتبار أن الدراسات السابقة لم تجد لها حلا مرضيا، أو أنها مشكلة جديدة تحتاج الى توضيح كافة أبعادها .

وترتبط المشكلة البحثية عادة بوجود عدة أسئلة، يسعى الباحث السياسى الى الاجابة عليها عن طريق تبنى منهجية علمية . ومن الأسئلة التى قد تثير إهتمام الباحث السياسى، مايتعلق بعدم الإستقرار السياسى،عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية ، إنخراط الدول فى حروب مدمرة ، تباين نظم المعتقدات وتأثير ذلك على الإستقرار السياسى ، السمات المميزة للنظام العالمى الجديد، وغيرها من الأسئلة الأخرى . وبالرغم من أهمية الأسئلة المثارة من قبل الباحث السياسى ، فإنه يجب التأكد من أن الباحث قد لايتمكن من دراسة بعض المشاكل دراسة إختبارية أو إمبيريقية ، لاسيما المشاكل المتعلقة بالأفضليات أو الاولويات الشخصية "Subjective Preferences" ، مثل الإعتقادات، القيم ، والذوق الشخصى (3).

وهناك عدة إعتبارات تؤثر فى إختيار الباحث للمشكلة يمكن تلخيصها فى مجموع النقاط التالية :

1- الإهتمامات الخاصة بالباحث السياسى : فالمتخصص فى مجال العلاقات الدولية يهتم فى العادة بالمشاكل السياسية المتعلقة بعلاقات الدول فى أوقات الحروب، الأزمات ، والسلم . كما أن المتخصص فى مجال النظم السياسية أو فى مجالات أخرى ، مثل النظرية السياسية والرأى العام ، والإدارة العامة ، يهتم فى العادة بمشاكل تتعلق بالصراع الحزبى، دور جماعات المصالح والرأى العام فى المراحل المختلفة لتشكيل وتنفيذ السياسة العامة ، وقضايا الفساد الإدارى وتأثير ذلك على برامج التنمية .

2- المدرسة الفكرية التى قد ينتمى إليها الباحث السياسى : وبالتالى يلاحظ مثلا أن الباحث السياسى ذا الإتجاه الماركسى يهتم فى العادة بالمشاكل المختلفة ذات العلاقة بالفلسفة الماركسية، مثل الصراع الطبقى ، الإمبريالية ، إستغلال

الشركات المتعددة الجنسية،أو الإحتكارات الرأسمالية لثروات الدول النامية.
كما أن الباحث السياسى ذا الإتجاه الليبرالى يهتم بدوره بمشاكل مختلفة تتعلق بالإيديولوجية الرأسمالية ، مثل الديمقراطية ، التعددية ، نظام السوق، المشاركة السياسية والإنتخابات العامة والدورية .

3- إهتمامات الرأى العام بقضايا أو مشكلات معاصرة: لايمكن للباحث السياسى أن يتجاهلها على إعتبار أنه جزء لايتجزء من الجماعة . فالباحث السياسى يهتم فى العادة بالمشاكل التى تحظى بإهتمام الجميع ، وبالتالى فقد يختارها للدراسة حتى يساهم فى حل المشاكل السياسية فى اطار النظام السياسى الذى يعيش فيه.

4- إن إختيار مشكلة سياسية للدراسة من قبل الباحث السياسى قد يكون مرده تحقيق مبدا أن الغاية تبرر الوسيلة . فالباحث السياسى قد يدرس مشكلة ما، ليس فقط على إعتبار أنها تشد إهتمامه ، ولكنه قد يختارها للدراسة لتحقيق طموحات شخصية ، أو للتقرب من النظام السياسى القائم ، أو للحصول على مكافآت شخصية من قبل جهات محددة ، مثل مؤسسات البحث العلمى .

ويراعي الباحث السياسى عند إختياره لمشكلة البحث، جانبين هامين يتعلقان بالمصادر المتوفرة، سواء كانت متخصصة أو غير متخصصة، والأسس والمعايير المتفق عليها فى إختيار المشكلة محل الدراسة . ففيما يتعلق بالمصادر المتوفرة، فإن الباحث يختار فى العادة مشكلة تقع فى إطار علم السياسة وفروعه المختلفة ، أو مشكلة سياسية تجد طبيعة علاقات التداخل بين علم السياسة وعلوم إجتماعية أخرى، مثل الإجتماع ، الإقتصاد ، الجغرافيا ، الفلسفة ، التاريخ ، الإحصاء ، الأحياء، القانون ، وعلم النفس ، أما فيما يتعلق بمراعاة الباحث السياسى للمعايير العامة لأختيار أى مشكلة بحثية ، فإنه يلاحظ أن على الباحث السياسى مراعاة حداثة الموضوع بقدر الإمكان ، حداثة المنهج المطبق على المشاكل القديمة التى قد تكون قتلت بحثا، التوفيق بقدر الإمكان بين النظرية والتطبيق ، توفر الإمكانيات المتاحة، وتوفر البيانات والمعلومات سواء كانت أولية أو ثانوية (4) .

بلورة المشكلة محل الدراسة :

إن نجاح الباحث السياسى فى إختيار مشكلة بحثية تتمشى والأسس والمعايير المتعارف عليها فى إطار علم السياسة لايعنى بأى حال من الأحوال أنه يستطيع البدء فى البحث، نظرا لأن إختيار المشكلة يعتبر خطوة سابقة لمرحلة أخرى هامة ، تتعلق ببلورة المشكلة . والمقصود ببلورة المشكلة هو قيام الباحث السياسى بتحديد أو صياغة المشكلة البحثية بصورة يمكن السيطرة أو التحكم فيها، بحيث لاتكون بالغة الضيق أو شديدة الإتساع .

إن بلورة أو تحديد المشكلة يعتبر إذن مرحلة هامة فى مراحل البحث السياسى، نظرا لأن الإختيار والبلورة السليمة للمشكلة السياسية، يجنب الباحث فيما بعد الكثير من الجهد والوقت ، وأن الإختيار والتحديد غير السليم أو الخاطئ للمشكلة البحثية ، سيخلق الكثير من المتاعب والإحباطات التى يكون الباحث فى غنى شديد عنها .

وتتبع الباحث السياسى فى العادة جملة من الأسس والقواعد عند تحديده النهائى للمشكلة البحثية محل الإهتمام (5) :

1- يتحتم على الباحث السياسى فى هذه المرحلة، أن يكون على يقين من أن المشكلة البحثية التى إختارها وحددها ليست غامضة أو عامة، حتى يمكن توفير الوقت والمال والجهد .

2- لكى يتمكن الباحث من جعل مشكلته أكثر وضوحا ويسرا ، عليه أن يحاول جاهدا صياغتها- إذا أمكن ذلك - على هيئة سؤال يحتاج الى إجابة محددة، وبالتالى يحصر كل إمكانياته المتاحة فى الإجابة على سؤال محدد .

3- أن يتمكن الباحث من وضع حدود واضحة للمشكلة البحثية ، حيث يقوم الباحث بتحييد أو إلغاء جميع العوامل والمتغيرات التى لن يتناولها بالبحث والدراسة.

4- وضع تعريفات محددة للمفاهيم أو المصطلحات المتعلقة بالمشكلة البحثية ولو بصورة مبدئية، على إعتبار أن مايميز الدراسات العلمية الجادة عن غيرها هو وجود تعريفات واضحة للمفاهيم يتقيد بها الباحث أثناء العملية البحثية . فمن التعريفات المحددة التى يلتزم بها الباحث فى هذه المرحلة المبكرة من العملية البحثية، التمييز بين هدف البحث أو المبرر الذى يدفع الباحث الى إختيار وتحديد المشكلة البحثية ، والمشكلة التى إختارها وحددها بهدف الإسهام فى حلها على الصعيدين النظرى والتطبيقى . فالهدف من البحث وإن كان يشرح الأسباب التى قد تدعو الباحث السياسى الى دراسة مشكلة ما، إلا أنه لايشير بالضرورة الى ماهية المشكلة البحثية (6) .

المبحث الثانى
الظواهر السياسية

إن الظاهرة فى أوسع معانيها "Phenomenon" عبارة عن واقعة أو حادثة قابلة للوصف والتفسير العلميين (7). إن الظاهرة السياسة تختلف بطبيعة الحال عن الظاهرة الطبيعية، نظرا لإتسام الأولى بالحركية وإنفراد الثانية بالثبات . إن عدم إنطباق سمات الظاهرة الطبيعية على الظاهرة السياسية نابع فى الأساس من إختلاف المادة المتسمة بالثبات والسكون عن الإنسان وسلوكياته المتسمة بالحركية

والتفاعل المستمر . إن الطبيعة المميزة للدراسات المتعلقة بالإنسان وأنماط سلوكه المختلفة، سواء كانت سياسية ، أو إقتصادية ، أو إجتماعية ،أو نفسية ،هى التى جعلت البعض يشكك فى علمية مثل هذه الدراسات نظرا لغياب الثوابت وسيادة الحركية .

والظاهرة تسياسية نوعان: إحدهما ذو صبغة عامة، والآخر ذو صبغة خاصة. ومن الظواهر السياسية ذات الصبغة العامة ما يتعلق بالمظاهرات ، والإضرابات، والإنتخابات ، والمفاوضات.أما فيما يتعلق بالظواهر الخاصة فإنها ترتبط بالأفراد ، وتنعكس على سلوكهم مثلا ومن أمثلة ذلك نظام المعتقدات،والنوايا،والإتجاهات ، والمشاعر الوطنية ، والمشاعر القومية (8). إن التقدم الذى أحرزه علم السياسة ، مكن الباحثين عموما من وصف وتحليل الظواهر السياسة المختلفة بدقة لم تكن معهودة قبل بروز هذا العلم فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ولكن دراسة الظواهر السياسية لم ترق بعد الى نفس المستوى الذى وصلت إليه العلوم المجردة، نظرا لإختلاف طبيعة كل منهما على حدة .

وتعكس الظواهر السياسية عموما جوهر السياسة فى الانسان ، الذى وصفه ارسطو بأنه كائن سياسى بطبعه . فلقد أثبتت الدراسات الامبيريقية حديثا أن للإنسان إستعدادا للطاعة ورغبة فى السيطرة على الأخرين ، ولكن مثل هذه الإستعدادات والرغبات قد تختلف من مكان الى أخر، ومن زمان الى أخر . ومن خلال إستعداد الانسان للطاعة والرغبة فى السيطرة ، أو ما يعرف "بعلاقة الأمر والطاعة" تنبع فى واقع الأمر كافة الظواهر السياسية التى تحظى بإهتمامات ودراسات الباحثين والسياسيين على حد سواء . إذن فعلاقات الأمر والطاعة هى مايميز الظواهر السياسية عن غيرها من الظواهر الإقتصادية ، والإجتماعية ، والقانونية (9) .

ويتسم جوهر السياسة "علاقات الأمر والطاعة" عموما بالثبات . فجوهر السياسة بالنسبة للبعض ، "مجموعة الحقائق الثابتة الخالدة الكامنة فى شتى المجتمعات والتى تجعل منها مجتمعات سياسية، ومن النشاط الذى ينبعث عنها نشاطا سياسيا (10) .وإذا كان جوهر السياسة يتسم بالثبات ، فإن النشاط السياسى وما يرتبط به من افكار يتسم بالتغير تمشيا مع تغيير الزمان والمكان (11) .

إن أى دراسة علمية للظواهر السياسية، عليها أن تأخذ فى الإعتبار الظروف البيئية المميزة التى تبرز فيها، تمشيا مع تغيير الزمان والمكان . إذن فالظواهر السياسية عبارة عن أفعال أو سلوكيات يقوم بها أفراد أو أطراف النظام الدولى، فى إطار نظم وظروف بيئية محددة ، وبالتالى فإن الباحث السياسى يأخذ كل السمات المميزة للظواهر السياسية فى الحسبان عند القيام بدراسة ما فى هذا السياق .

المبحث الثالث
المتغيرات

يهتم الباحث السياسى بدراسة المتغيرات "Variables" والصفات "Attributes" المكونة لها . إن تطوير النظريات العلمية فى إطار علم السياسة وبقية فروع العلوم الإجتماعية الأخرى يتم فى شكل متغيرات . ويقصد بالمتغيرات قيام الباحث بعملية تصنيف منطقى للسمات التى يتكون منها المتغير . أما المقصود بالسمات فهى عبارة عن خصائص أو مميزات يتمكن عن طريقها الباحث من وصف شئ أو هدف ما . فصفات الذكر "Male" والأنثى "Female" تتعلق بمتغير نوع الجنس "Sex" (12) كما أن سمات الثورية ، والإعتدال ، والمحافظة تصف متغيرات مثل الحزب السياسى، أو الإيديولوجية .

إن دراسة الباحث السياسى لطبيعة العلاقة السائدة بين المتغيرات والسمات المميزة لها، يقع فى إطار صميم الوصف والشرح العلمى للظواهر السياسية . فعندما يحاول الباحث السياسى أن يصف الدولة مثلا فى إطار متغير نوع الجنس ، أو التعليم على أساس سمات مميزة مثل الذكور والأناث أو المتعلمين وغير المتعلمين، فإنه من الممكن أن يصل إلى نتيجة تؤكد على أن معدل الإناث الى الذكور يصل الى نسبة 1:2 ، أو أن معدل المتعلمين الى غير المتعلمين يصل الى نسبة 3:1. أما عندما يسعى الباحث الى شرح السمات المميزة للمتغيرات السابقة ، فإنه ينخرط فى واقع الأمر فى عملية، معقدة تتعلق بصميم لغة المتغيرات وما يرتبط بها من تطبيق أطر فكرية علمية حيث قد يكتشف الباحث وجود علاقات قوية أو ضعيفة ، علاقات سببية أو علاقات توافق Causal or Covariant Relationships" بين المتغيرات محل الدراسة .

وهناك عدة أنماط للمتغيرات يمكن التعرف عليها فى أطار الدراسات السياسية، وهى :

1- المتغير التابع	"Dependent Variable"
2- المتغير المستقل	"Independent Variable"
3- المتغير الوسيط	"Intervening Variable"
4- المتغير الدخيل	"Extraneous Variable"
5- المتغير السابق	"Anticident Variable"
6- المتغير المتصل	"Continuous Variables"
7- المتغير المنفصل	"Discrete Variable"
8- المتغير الضابط	"Control Variable"

المتغير التابع :

المتغير التابع عبارة عن متغير يدخل فى علاقات مع متغيرات أخرى تؤثر فيه، وبالتالى يمكن إعتبار المتغير التابع نتيجة مباشرة لمتغير أو عدة متغيرات مستقلة. إن مقدار التغيير فى المتغير التابع يتوقف على مستوى التغيير فى المتغير أو المتغيرات المستقلة التى تربطه علاقة معها . والمتغير التابع بالنسبة لباحث سياسى قد يكون متغيرا مستقلا بالنسبة لباحث أخر ، نظرا لإختلاف الفرضيات التى قد ينطلق منها كل منهما .

فتعدد الأحزاب السياسية تعامل معه موريس ديفرجية كمتغير تابع يتأثر -الى حد كبير- بمتغيرين مستقلين هما الصراع الإجتماعى والنظام الإنتخابى . ولكن محور تركيز الباحث السياسى قد ينصب على شرح النظام الإنتخابى كنتيجة تتأثر بنظام التعددية الحزبية والصراع الطبقى ، وبالتالى نلاحظ أن المتغير التابع فى المثال الأول أصبح مستقلا فى الحالة الثانية .

المتغير المستقل :

إن المتغير المستقل هو ذلك المتغير الذى يؤدى التغير فى قيمته الى التأثير على قيمة متغيرات أخرى . ويطلق البعض على المتغير المستقل ايضا المتغير الأصيل، أو السبب فى حدوث أو تغيير متغير أخر . فالباحث السياسى يستخدم المتغير المستقل لتفسير التغيرات التى تحدث فى قيم المتغير التابع ، وبالتالى يطلق عليه ايضا اسم المتغير التفسيرى "Explanatory Variable" . ولايشرح فى العادة متغير مستقل لوحده كل التباين فى المتغير التابع ، وبالتالى يلاحظ أن علماء السياسة يستخدمون فى العادة أكثر من متغير مستقل، لشرح مستوى ملحوظ أو كبير من التباين "Variance" فى المتغير التابع .

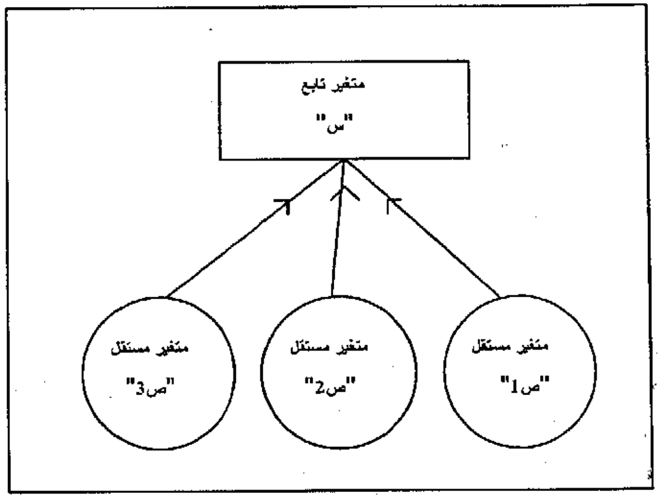
ولو رمزنا الى المتغير التابع بـ "س" والى المتغير المستقل بـ "ص" ، فإنه يمكن القول (أنظر الشكل 3-1) بإن $ص_1$ تشرح جزءا معينا من مستوى التباين فى س، وبالتالى يتحتم على الباحث السياسى اللجوء الى متغيرات مستقلة أخرى ، مثل $ص_2$، $ص_3$ ، $ص_4$ ، لشرح أكبر نسبة ممكنة من مستوى التباين فى المتغير التابع. ويمكن التعبير عما سبق أو تلخيصه فى المعادلة التالية :

$$س = ص_1 + ص_2 + ص_3 + ... + ص_ن$$

وقد لايتمكن الباحث السياسى من دراسة كل المتغيرات المستقلة التى تشرح كل التباين فى المتغير التابع نتيجة لعدم توفر البيانات والمعلومات ، أو نتيجة لضيق الوقت وعدم توفر الإمكانيات اللازمة ، وبالتالى قد يكتفى الباحث بمتغير أو متغيرين مستقلين على إفتراض أنهما يشرحان جزءا كبيرا من مستوى التباين فى المتغير التابع . فعالم السياسة الفرنسى موريس ديفرجية توصل فى دراسته مثلا الى أن المتغيرين المستقلين المتمثلين فى الصراع الإجتماعى والنظام الإنتخابى

يشرحان الحد الأقصى للتباين فى المتغير التابع المتجسد فى النظام الحزبى . ولايعنى ما سبق عدم وجود متغيرات مستقلة أخرى تشرح المتغير التابع فى دراسة ديفريجية حتى ولو كانت هامشية .

شكل : 3-1
علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة



المتغير الوسيط :

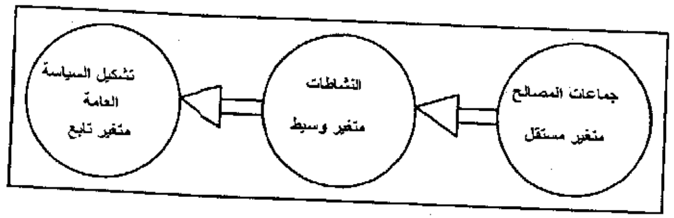
إن العلاقة بين المتغيرات تتسم عموما بالتعقيد نظرا لتداخل وتشابك العلاقات على أرض الواقع ، وبالتالى فقد لاحظنا مثلا وجود أكثر من متغير مستقل يشرح مستوى التباين فى المتغير التابع . ومن سمات التعقيد التى تضفى على طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وجود أنماط أخرى من المتغيرات يطلق عليها المتغيرات الوسيطة ، والمتغيرات الدخيلة "Extraneous Variables" ، والمتغيرات السابقة "Anticident Variables" ، والمتغيرات المتصلة "Continuous Variables"، والمتغيرات المنفصلة "Discrete Variables" ، والمتغيرات الضابطة "Control Variables" .

فالمتغير الوسيط ، كما تشير تسميته ، هو عبارة عن أى متغير يتوسط العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع . وتبرز أهمية المتغير الوسيط بالنسبة للباحث السياسى، على إعتبار أنه قد يؤثر على إتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع ، وبالتالى فإن تجاهل أو عدم العلم بوجود المتغير الوسيط قد يؤثر على

تصورات الباحث النهائية حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات.ويشير الشكل : 3-2 الى طبيعة إتجاه العلاقة بين متغيرين مستقل ووسيط ومتغير تابع . فالمتغير المسقل فى الشكل : 3-2 هو جماعات المصالح "Interest Groups" ، والمتغير الوسيط هو النشاطات التى تقوم بها هذه الجماعات ، والمتغير التابع هو رسم أو تشكيل السياسة العامة ، ولكن يلاحظ أن مستوى هذا التأثير يزداد مع زيادة حركة ونشاط هذه الجماعات المصلحية، بقصد التأثير على المراحل المختلفة على تشكيل السياسة العامة.

شكل :3-2

طبيعة إتجاه العلاقة بين المتغيرات فى حالة وجود متغير وسيط



المتغير الدخيل :

المتغير الدخيل عبارة عن أى متغير يساهم فى بروز علاقة بين متغيرين ، أحدهما مستقل والآخر تابع . فالباحث السياسى قد يكتشف أن السبب الحقيقى للعلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع راجع فى واقع الأمر الى عامل أو سبب مشترك يطلق عليه أسم المتغير الدخيل . عليه ، فإن الباحث السياسى قد يلاحظ وجود علاقة توافق بين متغيرين يفترض أن احدهما تابع والأخر مستقل وليست علاقة سببية ، نظرا لإكتشاف تأثير ما يعرف بالمتغير الدخيل الذى قد يجعل العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع فى حالة عدم اكتشافها شبيهة بالعلاقة السببية .

فالباحث السياسى قد يلاحظ مثلا أن زيادة كفاءة وفعالية الأجهزة البيروقراطية فى دولة ما، يصاحب برفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة ، على إعتبار أن هذه الأجهزة تقدم تسهيلات وخدمات تدعم وتزيد من المشاركة السياسية للمرأة . ولكن التفحص الدقيق للواقع المحيط، قد يشير الى عدم وجود علاقة سببية بين زيادة كفاءة وفعالية الأجهزة البيروقراطية وزيادة مستوى المشاركة السياسية للمرأة ، على إعتبار أن كلا منهما ماهو الا نتيجة لمتغير دخيل يتعلق مثلا بالتنمية السياسية .

المتغير السابق :

هو ذلك المتغير الذى يسبق حدوثه من حيث الزمن حدوث المتغير المستقل، ولكنه مع ذلك يؤثر فيه ويساهم فى إحداث تغييرات فى المتغير التابع . فقد يلاحظ الباحث السياسى مثلا وجود علاقة بين الإنتماء الحزبى وعملية التصويت لصالح مرشح معين ، على إعتبار أن العضوية الحزبية للناخب لها صلة بالتصويت لصالح مرشح معين . كما قد يجد الباحث أن التصويت لصالح مرشح معين،مرتبط-الى حد كبير-بمتغير سابق يتمثل فى قوة الإنتماء الحزبى للوالدين ، وبالتالى يمكن القول بأن المتغير السابق أو المسبب فى هذه الحالة قد يقوى من طبيعة العلاقة بين الإنتماء الحزبى للابن والتصويت لمرشح معين .

المتغير المتصل :

يرتبط مفهوم المتغير المتصل بعملية القياس ، ووصف وتحليل البيانات فى إطار البحث السياسى . إن المتغير المتصل عبارة عن تلك المتغيرات التى تأخذ جميع القيم بما فيها من كسور ، وبالتالى فإن هذا النوع من المتغيرات قد يأخذ مثلا أى قيمة عددية تقع بين رقمين متتاليين . بالرغم من أن معظم النظم السياسية تحدد سن مابين 18-21 سنة كحد أدنى للمشاركة السياسية ، إلا أن العمر يعتبر فى واقع الأمر متغيرا متصلا، حيث يمكننا القول بإن القانون فى دولة "أ" مثلا لايسمح لأى مواطن لم يبلغ سن 18 بأن يشارك فى الإنتخابات العامة، حتى ولو كان عمره أيام التصويت 17.60 أو 17.80 .

المتغير المنفصل :

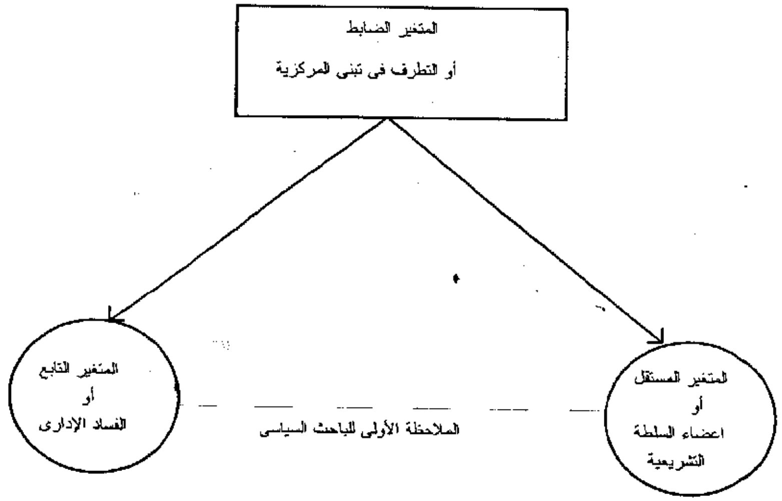
يرتبط المتغير المنفصل ، مثله فى ذلك مثل المتغير المتصل ، بالقياس ووصف وتحليل البيانات . ويعرف المتغير المنفصل بأنه عبارة عن تلك المتغيرات التى لايمكنها أن تأخذ جميع القيم نظرا لإقتصارها على حدود معينة لاتشمل بطبيعة الحال الكسور أو الفواصل العشرية . ومن الأمثلة التى يمكن الإشارة إليها فى هذا السياق عدد مقاعد السلطة التشريعية ، أو عدد أعضاء السلطة التنفيذية ، التى تجسد أعدادا مطلقة ، حيث لايمكننا مثلا القول بإن عدد أعضاء مجلس الشيوخ الامريكى هو 99.5 أو 100.60 ، أو أن عدد أعضاء السلطة التنفيذية هو 20.25 .

المتغير الضابط :

المتغير الضابط عبارة عن متغير يمكن الباحث من تفسير علاقة كاذبة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع . فقد يتطلب الأمر من الباحث السياسى تحديد أو ضبط كل المتغيرات ذات العلاقة الكاذبة، لكى يفهم طبيعة العلاقة الحقيقية بين المتغيرين التابع والمستقل ، فقد يلاحظ الباحث السياسى مثلا أن حجم السلطة

التشريعية يرتبط بالفساد الإدارى ، حيث أن زيادة أعضاء السلطة التشريعية يصاحب بزيادة فى مستوى الفساد الإدارى . ولكن الملاحظة الدقيقة قد توضح فيما بعد أن العلاقة بين الفساد الإدارى وزيادة أعضاء السلطة التشريعية علاقة كاذبة، نظرا لأن الفساد الإدارى يجب أن لايفسر بعدد أعضاء السلطة التشريعية، بقدر ما يفسر بمتغير أخر أكثر صلة بالفساد الإدارى ، ألا وهو التطرف فى تبنى المركزية. فالتطرف فى المركزية يعتبر فى هذه الحالة متغيرا ضابطا ، على إعتبار أن تحييد متغير المركزية لايمكننا من اكتشاف طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل أو أعضاء السلطة التشريعية ، والمتغير التابع أو الفساد الإدارى . (أنظر الشكل : 3-3).

الشكل : 3-3
دور المتغير الضابط فى توضيح العلاقة الكاذبة
بين المتغيرين التابع والمستقل



المبحث الرابع
تحديد المفاهيم السياسية

يقترن تحديد المفاهيم بأسس البحث أو الدراسة العلمية . فالتقدم العلمى الذى أحرزه علم ما يقاس عموما بوجود إتفاق عام على المفاهيم الأساسية المستخدمة . أما العلوم التى لم تحقق هويتها العلمية بعد ، فإن الخلاف حول تحديد المفاهيم يصبح القاعدة وأن الإتفاق هو الإستثناء . وبالرغم من أن علم السياسة لم يرق بعد

إلى مصاف العلوم المجردة، حيث يوجد إتفاق عام على الكثير من المفاهيم ، إلا أن التقدم الذي أحرزه علم السياسة ، لاسيما بعد قيام الثورة السلوكيّة ، أوضح بجلاء وجود إتفاق بين أصحاب المدارس الفكرية أو البارادايم على الكثير من المفاهيم الخاصة بعلم السياسة.

وطالما أن لكل علم مفاهيمه الخاصة به التى تميزه عن غيره من العلوم الأخرى، فإنه يمكن ملاحظة أن علماء السياسة قد تمكنوا من تطوير مفاهيم تقنية سياسية "Political Technical Terms" لا يستوعبها إلا المتخصصون أو الدارسون للعلوم السياسية ، ومن أمثلة المصطلحات التقنية التى ليس لها ما يقابلها فى لغة الشارع العادية : الكفاءة ، والفعالية السياسية ، وتوازن النظام ، والتعددية، والبارادايم ، والامبيريقية، والمعيارية ، والمابعدية . ويرتبط تحديد المفاهيم عموما بالتعريفات التى يعطيها الباحث السياسى للمفاهيم والأفكار، التى قد يتعامل معها أثناء المراحل المختلفة للبحث السياسى ، ويمكن الإشارة فى هذا السياق إلى الانماط المختلفة للتعريفات فيما يلى :

1- التعريفات الإسمية "Nominal Definition"
2- التعريفات البسيطة "Simple Definition"
3- التعريفات المركبة "Complex Definition"
4- التعريفات التقريرية أو الوصفية "Reporative Definition"
5- التعريفات الشرطية "Stipulative Definition"
6- التعريفات التصورية "Conceptual Definition"
7- التعريفات النظرية "Theoretical Definition"
8- التعريفات الإجرائية "Operational Definition"

التعريفات الإسمية :

هى كل مايتعلق بالتعريفات التى يعطيها الباحث السياسى إلى مفهوم أو مفاهيم معينة ، لاسيما عندما يشوب المفهوم أو المفاهيم حالة غموض، وعدم إتفاق على المعنى أو المعانى الحقيقية أو الدقيقة . فهذا النوع من التعريفات يتمشى إذن واستراتيجية الباحث والأهداف الذى يتوخى أن يحققها من خلال البحث والدراسة. فالباحث فى حالة التعريفات الإسمية قد يركز على عنصر أو عناصر معينة تخدم هدفه من البحث، ويتجاهل بقية عناصر التعريف ، بغض النظر عن مدى أهميتها من عدمه . فبالرغم من أن تعريف القومية قد يشمل عدة عناصر مثل اللغة ، والدين، والتاريخ المشترك ، والعادات ،والتقاليد، والعرف ،والمصلحة الإقتصادية ، إلا أن الباحث قد يركز -عن عمد- على بعض العناصر فقط دون سواها،متمشيا مع إستراتيجية البحث ، وبالرغم من أن التعريفات الإسمية تساعد الباحث على

تطوير وضبط استراتيجيته للملاحظة ، إلا أنها لا تسمح له فى نفس الوقت بالقيام بعملية الملاحظة، نظرا لعدم إشتمالها على تحديد الوسيلة التى يمكن عن طريقها القيام بذلك (13) .

التعريفات البسيطة :

يكون التعريف بسيط عندما يكون قريب من الحقيقة أو الظاهرة التى يصفها. ويأخذ الباحث السياسى فى الإعتبار ، عندما يتعلق الأمر بوضع تعريفات بسيطة جانبين هامين: يتعلق الأول منهما بتحديد الخصائص البنائية – الوظيفية للمفاهيم، ويرتبط الثانى منها بإستخدام مجموعة من القواعد يمكن عن طريقها تحديد الأولوية بين المتغيرات التى ننظر اليها كأساس للحكم . وبينما تتعلق الخصائص البنائية للمفهوم بالمادة التى يتكون منها ، يلاحظ أن، الخصائص الوظيفية تعكس عموما الوظائف التى يقوم بها مثل هذا المفهوم . فالقانون يمكن تعريفه من الناحية البنائية بأنه مجموعة القواعد التى تقرها السلطة التشريعية فى الدولة ،كما يمكن تعريفه من الناحية الوظيفية بأنه مجموعة القواعد الرسمية التى تحكم العلاقة بين الأفراد فى إطار جزاءات قد تفرضها الدولة على كل من يخالف هذه القواعد . ويتعلق الجانب الهام الأخر للتعريفات البسيطة عموما بالملاحضات التى قد يبديها الباحث ، ومن ثم فقد يعرف إستقرار النظام السياسى على أساس معدل تغيير نظم الحكم بالوسائل غير الشرعية ، حيث قد يقسم الباحث فترة زمنية معينة بناء على عدد الحكومات المتعاقبة(14) .

التعريفات المركبة :

تتسم التعريفات المركبة بالتعقيد نظرا لإشتمالها على عدة مفاهيم فرعية، لاتخلو بدورها من التعقيد والتجريد وإن كانت أقل حدة . ومن أمثلة التعريفات المركبة التى يزخر بها علم السياسة مفاهيم الديمقراطية ، والقومية ، والوطنية ، والإستقرار السياسى. وللتغلب على المشاكل التى تثيرها التعريفات المركبة للباحث السياسى فقد طور علماء السياسة مؤشرات كافية وصادقة للدلالة على مثل هذه المفاهيم . وعندما يحسن الباحث السياسى إختيار المؤشرات ، التى تغطى المفهوم المركب من جميع أبعاده وتعبر عنه تعبيرا صادقا ، ويدرسها وفق منهجية علمية دقيقة ، فإنه قد يتمكن من تطوير تعريف اوتعريفات مركبة تساهم فى تقدم علم السياسة الى جانب حل المشاكل السياسية التى تواجهها النظم السياسية المختلفة (15) .

التعريفات التقريرية او الوصفية :

تحتوى المفاهيم السياسية عموما علىمعان مختلفة، تأخذ عموما اما طابعا تقريريا او شرطيا ، وعليه فان التعريف التقريرى هو عبارة عن اقرار الباحث

لمعنى المصطلح المعمول به فى ادبيات السياسة .ويتشابه التعريف التقريرى فى هذه الحالة مع التعريفات التى توردها القواميس ، على اعتبار ان محورالتركيز ينصب على معانى المفهوم المعمول بها فى ادبيات الموضوع . ومن امثلة التعريفات التقريرية التى يمكن ذكرها على سبيل المثال ،ما يتعلق بمفهوم الاحتجاج " Protest " والتكامل " Integration " ، حيث يمكن تعريف الاحتجاج بانه اى تصريح رسمى ياخذ صبغة المعارضة ، وتعريف التكامل بانه عبارة عن جمع او وضع الاجزاء فى قوالب او كيان واحد . طالما ان التعريفات التقريرية تقر بوجود التعريفات الاكثر شيوعا ، فانها من الممكن ان تعكس درجات متفاوتة من الدقة تتعلق بالمعنى الحقيقى للمفهوم (16) .

التعريفات الشرطية :

هى عبارة عن تعريفات تقر بوجود معان جديدة وخاصة لمفاهيم قديمة تزخر بها ادبيات علم السياسة ، وهى بالتالى مناقضة للتعريفات التقريرية التى تقر بما هو موجود .ان تعريف مفهومى الاحتجاج والتكامل وفق هذا النوع من التعريفات، اشمل وادق فى العادة من التعريفات التقريرية ، وعليه فقد يعرف الاحتجاج بانه عبارة عن مظاهرة جماعية قد تصبح غير سلمية او تاخذ طابع العنف اذا دعت الحاجة الى ذلك، على اعتبار انها برزت فى الاساس لدعم الموقف السياسى لفئات معينة من الشعب اثناء العملية السياسية (17) .

ولاتأخذ التعريفات الشرطية عموما شكلا نهائيا نظرا لانها مجرد مقترحات لتعريف مفهوم معين ، وبالتالى فانها قد تقبل او ترفض من الاخرين .كما ان التعريفات الشرطية لايمكن وصفها -كما هو الحال فى التعريفات التقريرية – بانها صحيحة او خاطئة ، على اعتبار انها اما ان تكون ذات فائدة او قد تكون عديمة الفائدة بالنسبة لمن يستخدمها . ويلجأ علماء السياسة عموما الى تطوير تعريفات شرطية فى حالات معينة ، تتمثل فى غياب مفهوم يعبر عنها ،غموض التعريف او التعريفات القديمة ، وتوضيح انسب التعريفات القديمة التى تتمشى وطبيعة الدراسات المعاصرة (18) .

التعريفات التصورية :

هى عبارة عن تعريفات يصف فيها الباحث السياسى مفاهيم محل اهتمام ودراسة باستخدام مفاهيم اخرى .فالقوة كمفهوم مثلا قد تعرف بانها قدرة الفاعل، – سواء كان فرد او دولة او منظمة دولية–على ممارسة تأثيره ونفوذه على الاخرين ، ولايعنى ماسبق انه بامكان الباحث تعريف كافة المفاهيم بمفاهيم اخرى ، وبالتالى فهى عبارة عن تعريفات اولية قد يلجأ فيها الباحث الى الاستعانة بمصطلحات اولية متفق عليها على اعتبار انها ليست فى واقع الامر صحيحة او خاطئة . فالتعريفات

التصورية هى اذن عبارة عن رموز "Symbols" تسمح للباحث السياسى بالانخراط فى العملية الاتصالية التى تسهل تحقيق الاهداف المنشودة للبحث السياسى. وللتعريفات التصورية جملة من الشروط تتمثل: فى الاشارة الى الخصائص المميزة للشئ المعروف، وان لايعيد التعريف نفسه ، وان يصاغ التعريف بشكل موجب كلما امكن ذلك ، وان يتم توخى الوضوح بقدر الامكان (19) .

التعريفات النظرية :

التعريفات النظرية عبارة عن طرح الباحث السياسى لعناصر مجردة للمفهوم ، يصعب اخضاعها للملاحظة والقياس .ولعل من الصعاب التى يواجهها الباحث السياسى المبتدئ غنى ادبيات علم السياسة بمثل هذه التعريفات النظرية ، التى تجسد –الى حد كبير– المراحل المختلفة لعلم السياسة . ويصعب الفصل بين الجوانب الموضوعية والجوانب غير الموضوعية المتعلقة بقيم وثقافة الباحث عند التعرض للتعريفات النظرية . اذن فالتعريفات النظرية تتأثر من ناحية بقيم وثقافة علماء السياسة ، وتتأثر من ناحية اخرى بعامل الزمن، على اعتبار ان ماصلح لتعريف معين فيما مضى قد لايصلح لتعريف نفس المفهوم فى الوقت الحالى نتيجة لتغير الظروف البيئية المحيطة (20) .

التعريفات الاجرائية :

التعريفات الاجرائية ، على عكس التعريفات النظرية ، عبارة عن طرح الباحث السياسى لعناصر غير مجردة يمكن اخضاعها للملاحظة والقياس، عن طريق تطوير مؤشرات كافية وصادقة للدلالة عليها . ولايشترط فى التعريفات الاجرائية ان تكون مركبة، حيث انها قد تعكس فكرة بسيطة فى جوهرها . كما أن التعريفات الإجرائية لاتعنى بالضرورة تمكن الباحث بصورة مباشرة من ملاحظة الخصائص الامبيريقية أو المؤشرات المتعلقة بالمفاهيم محل الدراسة .

إن قدرة الباحث السياسى على تطوير تعريفات إجرائية قابلة للملاحظة والقياس تضيق فى واقع الحال من الفجوة القائمة بين النظرية والتطبيق . وما كان للعلوم الطبيعية والتطبيقية أن تحقق ما تحقق لها اليوم، لولا تركيز علمائها على تطوير تعريفات إجرائية قابلة للملاحظة والقياس ، وعليه فإن علماء السياسة بدلوا ويبذلون اليوم جهود ملحوظة فى مجال تطوير تعريفات إجرائية ذات علاقة بدراسة الظواهر السياسية المختلفة .

وقد يأخذ الباحث السياسى بتعريفات إجرائية طورها علماء السياسة من قبل ، بهدف التأكد من مصداقيتها ، أو قد يطور تعريفات جديدة لمشاكل سياسية لم تتم دراستها من قبل . ويمكن للباحث السياسى فى جميع الأحوال الإستفادة من أدبيات

علم السياسة فى دراسة مفاهيم سابقة لم يتم تعريفها إجرائيا ، أو دراسة ظواهر سياسية جديدة تحتاج الى وضع تعريفات محددة لها .

وللتعريف الإجرائى جملة من الشروط على الباحث السياسى أن يأخذها فى الإعتبار عند القيام بتحويل أو ترجمة المفهوم الى مؤشرات ، (21) منها :

1- التأكد من تغطية المؤشرات التى طورها الباحث السياسى لكافة الجوانب الرئيسية المتعلقة بالمفهوم .
2- التأكد من صدق المؤشرات ، بحيث تقيس المؤشرات فعلا المفهوم من جوانبه المختلفة .
3- أهمية حرص وتمييز الباحث بين المؤشرات ذات العلاقة بكل من المتغير المستقل والمتغير التابع ، حيث لايجوز قياس المتغيرين ، المستقل والتابع، بنفس المؤشرات على إعتبار أن فى ذلك تكرارا وعدم دقة .
4- تأكد الباحث من ثبات المؤشرات ، بحيث أن أى باحث يستخدم نفس المؤشرات فيما بعد يحصل على نفس النتائج تقريبا . وسنرجيء الحديث عن الثبات والصدق الى حين الكلام عن القياس ومشاكله فيما بعد (انظر الفصل السابع) .

المبحث الخامس
الفرضيات

تقترن الدراسات العلمية فى مجال السياسة بضرورة تطوير وإختبار فرضيات تجسد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة .وتمثل الفرضيات أو الفرضية ركنا أساسيا من أركان البحث العلمى . إن الإلمام بالفرضية أو الفرضيات يتطلب منا التعرض للجوانب التالية :

1- ماهية الفرضيات .
2- مصادر الفرضيات .
3- خصائص الفرضيات .
4- أنواع الفرضيات .
5- وظيفة الفرضيات .
6- تطوير الفرضيات .
7- تحليل الفرضيات .
8- الإختبار الإحصائى للفرضيات .

ماهية الفرضيات :

الفرضية فى أوسع معانيها عبارة عن إجابات مؤقتة لمشاكل بحثية ، يعبر عنها الباحث فى شكل علاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل(22). إن اتسام الفرضية بسمة عدم الثبات، راجع فى واقع الحال الى ضرورة تأكد الباحث

السياسي إمبيريقيا من صحة أو عدم صحة الفرضية أو الفرضيات المثارة . وبينما يترتب على قبول صحة فرضية معينة زيادة معارفنا عن الظواهر السياسية ، يلاحظ أن رفض فرضية ما بعد تفحصها إمبيريقيا يتولد عنه بطبيعة الحال تطوير الباحث لفرضيات بديلة تجسد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة (23) .

ويرتبط مفهوم الفرضية بمفهوم النظرية ، حيث أن الفرضية عبارة عن توقعات "Expectations" خاصة ، يؤكد عليها الباحث فى دراسته ، تتعلق بطبيعة العلاقة بين الأشياء المرتبطة أساسا بالنظرية او المشتقة منها . (24) إن إرتباط الفرضية بالنظرية يضفى فى واقع الأمر سمة العلمية على الفرضية ، وبالتالى يمكننا القول بإن الفرضية العلمية "Scientific Hypothesis" هى أى مقولات أو تعبيرات "Statements" مشتقة من نظرية يمكن للباحث السياسى أن يتأكد من مصداقيتها أو عدم مصداقيتها إمبيريقيا . إذن فمن شروط الفرضية العلمية إمكانية التأكد من صحتها أو عدم صحتها إمبيريقيا، الى جانب ضرورة إرتباطها بنظرية ما وإشتقاقها منها ، وبالتالى فإن قولنا ، "محمد قوى" وإن السلم لن يتحقق إلا فى ظل حكومة عالمية ، لا يعبر عن فرضيات علمية ، نظرا لعدم إرتباطها بنظرية ما ، كما فى المثال الأول ، أو نظرا لعدم إمكانية التأكد من صدقها إمبيريقيا ، كما فى المثال الثانى (25) .

إن تحديد مفهوم الفرضية بالمعنى السابق، يمكننا فى واقع الأمر من التمييز بين الفرضية العلمية وبعض المفاهيم الأخرى ، مثل إفتراض "Proposition" ، وتعميم "Generalization" ، وقانون "Law" . فالإفتراض عبارة عن تأكيد الباحث لصحة تعبير معين يجسد العلاقة بين متغيرين ، وبالتالى يلاحظ أن الفرضية تسبق مرحليا الأفتراض . فبينما يطلق على المقولة أو التعبير الذى يجسد العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل ، قبل مرحلة الإختبار لمفهوم الفرضية ، يلاحظ أن مفهوم الإفتراض يطلق فى العادة على نفس التعبير الذى يجسد العلاقة بين المتغيرات بعد إختبارها وقبولها، أو التأكد من صحتها إمبيريقيا . أما التعميم فإنه عبارة عن تعبيرات عامة تعكس مفاهيم معينة . وبالرغم من أن البعض يخلط بين الفرضية والتعميم ، إلا أنه يمكن القول بإن الباحث يؤكد فى حالة الفرضية على تخمينات ذات صلة بالمفاهيم السياسية ، وليس على مقولات عامة تشمل فى طياتها مفاهيم مشتركة كما هو الحال فى التعميم . وأخيرا فإن القانون عبارة عن فرضيات قد تم التأكيد على صحتها إمبيريقيا على نطاق واسع ، وبالتالى يلاحظ أن القانون يلى مرحليا الفرضية (25) .

مصادر الفرضيات :

يمكن عموما الإشارة الى ثلاثة مصادر للفرضيات تتمثل فى: النظريات، والملاحظة ، والحدس أو البديهة . وبالرغم من أن الملاحظة المباشرة وبديهة

الباحث السياسى لايمكن الإستغناء عنهما كمصدر من مصادر الفرضيات ، إلا أنه يمكن التأكيد على أن ذلك لاينبع من فراغ على إعتبار أن أدبيات علم السياسة هى الفيصل الأول والأخير فى تطوير الفرضيات المتعلقة بالظواهر السياسية (26).

إن تفحص الباحث السياسى لادبيات علم السياسة ، لاسيما ما يتعلق منها بموضوع البحث والإهتمام ، سيمكنه -بطبيعة الحال- من الإلمام بطبيعة وتطورات الموضوع محل الدراسة من حيث الخلفية التاريخية والفكرية والمنهجية . يلاحظ أن الباحث يمكنه بسهولة أن يطور فرضيات معينة، بعد أن يكون ملما بخلفية الموضوع الذى يدرسه .

ونظرا للغنى الملحوظ فى أدبيات علم السياسة ، سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية ، مثل الإنجليزية والفرنسية ، فإن الباحث السياسى قد يواجه صعوبات جمّة تتعلق بنقطة البداية المتعلقة بأدبيات الموضوع محل الدراسة . ويحتاج الباحث السياسى ، فى خضم إطلاعه على أدبيات الموضوع محل الدراسة ، إلى الإلمام بالعناوين المختلفة ذات العلاقة بالدراسة التى يقوم بها، فى إطار المكتبات وما تحويه من وثائق ، وبيانات ، وكتب ، ودوريات باللغة العربية واللغات غير العربية . إن إلمام الباحث بأدبيات علم السياسة يدعم عموما من قدراته على وضع وتطوير فرضيات علمية تأخذ فى الإعتبار الخلفية التاريخية للظاهرة السياسية محل الدراسة. إذن، فأدبيات علم السياسة بفروعه المختلفة ، وما لها من علاقة بملاحظة وبديهة الباحث السياسى ، تعتبر مصدرا رئيسيا يتمكن من خلالها الباحث من وضع وتطوير فرضيات تجسد العلاقة بين المتغيرات السياسية .

خصائص الفرضيات :

إن الفرضيات التى ينطلق منها الباحثون فى دراستهم للظواهر السياسية تعكس وجود أربع خصائص مشتركة هى : الوضوح ، والتحرر من القيم "Value Free"، والتحديد "Specification" ، والقابلية للإختيار "Testability" (27) .

1- إن وضوح الفرضية مرهون -إلى حد كبير- بقدرة الباحث على تحديد المفاهيم النظرية والإجرائية وغيرها من الأنماط الأخرى من التعريفات ذات الصلة الوثيقة بالبحث السياسى.ومما يساعد الباحث السياسى على توضيح فرضياته ، الإطلاع والإلمام بأدبيات علم السياسة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة. فعن طريق الإطلاع والإلمام بأدبيات الموضوع قد يتمكن الباحث من تفادى إنتقادات متشابهة انتقد فيها علماء السياسة فيما مضى . عليه ، فالباحث السياسى يستفيد من مراجعته لأدبيات علم السياسة من تعريفات وفرضيات ونتائج سابقة ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع محل الدراسة،

وعليه فإن الفرضيات تتسم بالوضوح نتيجة لإتسامها بالعمومية، حيث يتم البعد عن ذكر الأسماء مثل الشخصيات السياسية . كما أن وضوح الفرضيات يرتبط أيضا بقدرة الباحث السياسى على إختيار الألفاظ السهلة التى لاتقبل التأويل، الى جانب الإرتباط بالواقع أو الظروف البيئية المحيطة .

2- إن الفرضيات العلمية تتعارض وإصدار الباحث السياسى لأحكام قيمة ترتبط بعبارات مثل:(يجب ، لابد ، ينبغى).إن طبيعة البحث السياسى ، بإعتباره فرعا من فروع العلوم الإجتماعية ، وإرتباطه بالحياة اليومية وما يترتب عن ذلك من صعوبة فصل القيم عن الحقائق ، قد يجعل عملية فصل الباحث عن بيئته المحيطة أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا ، وبالتالى يتحتم على الباحث السياسى فى مثل هذه الظروف أن يشير الى تحيزاته الشخصية بوضوح كلما أمكن ذلك.

3- من الخصائص المميزة للفرضيات العلمية ضرورة تحديدالباحث السياسى لطبيعة العلاقة بين المتغيرات من حيث الإتجاه "Direction" ، وعما إذا كانت العلاقة سببية أم علاقة إقتران ، أو علاقة عكسية أم طردية . إن تحديد الباحث السياسى لطبيعة العلاقة بين المتغيرات لايمكن أن يتم بمعزل عن الوقت أو وحدة التحليل. فالباحث قد يدرس العلاقة بين المتغيرات على مستوى الفرد أو مستوى الجماعة خلال فترة زمنية معينة ، وبالتالى فإنه قد يضطر الى تبنى تعريفات إجرائية تتمشى وطبيعة منهجية الدراسة . فالعلاقة بين المتغيرات قد تبدو قوية على مستوى تحليل وغير ملحوظة على مستوى تحليل آخر نتيجة لما يعرف بالمغالطة الأيكولوجية أو البيئية "The Ecological Fallacy". والمغالطة الايكولوجية هى عبارة عن أخطاء منطقية، يرتكبها الباحث عند تحليله للبيانات على مستوى تحليل معين ، وتعميمه للنتائج التى توصل إليها على بقية مستويات التحليل الأخرى (27) . فلو أن المقاطعة "أ" فى دولة ما تتسم بإرتفاع مستوى دخل الفرد، وبإرتفاع مستوى المشاركة السياسية ، وأن المقاطعة "ب" على العكس من ذلك يقل فيها متوسط دخل الفرد ومستوى المشاركة السياسية ، فلا يمكننا أن نستنتج بأن كل المواطنين الذين يزيد دخلهم عن المتوسط يرتفع مستوى مشاركتهم السياسية عن المواطنين الذين يقل دخلهم عن المتوسط لأن ذلك يجسد حالة المغالطة الايكولوجية .

4- إن القابلية للإختبار تعتبر سمة مميزة للفرضيات العلمية . ويتحتم على الباحث السياسى بعد أن يتأكد من وجود الخصائص الثلاث السابقة ، أن يتأكد من مدى إمكانية إخضاع الفرضيات المثارة للإختبار، لتقرير مدى صحتها من عدمه عن طريق وجود منهجية تفى بتحقيق هذا الهدف . فإذا كانت المناهج المتاحة فى إطار علم السياسة لاتمكن الباحث من إختبارفرضياته إمبيريقيا ، فإن

الفرضيات لايمكن وصفها فى هذه الحالة بالعلمية مالم يتم تطوير مناهج جديدة تحقق هدف الباحث .

أنواع الفرضيات :

إن المتفحص لمفهوم الفرضيات يلاحظ بجلاء وجود عدة أنماط تتراوح من البسيط الى المعقد ومن السببية الى غير السببية . ويأخذ الباحث السياسى فى الإعتبار تعدد أنواع الفرضيات ، وبالتالى عليه فى المقام الأول أن يحدد نمط الفرضية أو الفرضيات التى سيتعامل معها فى ثنايا دراسته . ويمكن الإشارة عموما الى مجموعة الأنماط التالية للفرضيات (28):

1- الفرضية البسيطة	"Unvariate Hypothesis"
2- الفرضية المركبة	"Multivariate Hypothesis"
3- الفرضية الإتجاهية	"Directional Hypothesis"
4- الفرضية اللاإتجاهية	"Non-directional Hypothesis"
5- الفرضية الصفرية	"Null Hypothesis"
6- الفرضية العامة	"Universal Hypothesis"
7- الفرضية الإحصائية	"Statistical Hypothesis"
8- الفرضية السببية	"Causal Hypothesis"
9- الفرضية اللاسببية	"Non-causal Hypothesis"
10- الفرضية الزمنية	"Temporal Hypothesis"
11- الفرضية اللازمنية	"Cross-Sectional Hypothesis"

الفرضية البسيطة :

هى ذلك النوع من الفرضيات التى يعطى فيها الباحث قيمة أو تصنيفا "Category" الى وحدة الملاحظة ذات الصلة بالمتغير محل الدراسة (29). ومن أمثلة هذا النوع من الفرضيات قولنا بإن ، " المشاركة السياسية فى الدولة "أ" يتوقع أن تصل الى 70٪ ." فالمشاركة السياسية هى المتغير الذى يدرسه الباحث السياسى، أما وحدة الملاحظة التى أسبغ عليها الباحث قيمة عددية فهى الدولة "أ" . وقد يضفى الباحث تصنيفا معينا على المتغير محل الدراسة ، وبالتالى يمكن صياغة الفرضية فى هذه الحالة كقولنا : "بإن الرئيس رونالد ريجن كان متهورا" . فالمتغير فى المثال الثانى يجسد نمطا من أنماط الشخصية متمثلا فى سمة التهور ، أما وحدة الملاحظة فهى شخص الرئيس رونالد ريجن . إن الفرضيتين السابقتين متسمتان بالبساطة نظرا لأنهما تعكسان أحادية المتغيرات . كما أن الفرضيتين

السابقتين تتسمان بالعلمية نظرا لأنهما مشتقتان من نظرية ، الى جانب أنهما قابلتان للإختبار الإمبيريقى .

وينتقد بعض علماء السياسة هذا النوع من الفرضيات ، ويعتبرونها مجرد مقولات وصفية، ولاتستحق أن يطلق عليها وصف فرضيات علمية حتى وإن كانت قابلة للإختبار والملاحظة (30) . ولكن البعض الآخر يؤكد على أن هذا النوع من المقولات ، وإن كان أحادى المتغيرات ، إلا أنه يستحق وصف الفرضية العلمية طالما أنه مشتق من نظرية وقابل للإختبار (31) .

والفرضية البسيطة ، وإن كانت قد تنطلق من متغير واحد ووحدة ملاحظة ، إلا أنها تعكس فى الغالب وجود متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل . فالباحث السياسى ، وإن كان قد يتبنى أو يطور فرضية آحادية المتغير ، فأنة يميل – فى العادة – الى تبنى وتطوير فرضية تجسد وجود علاقة بين متغيرين أحدهما تابع والأخر مستقل . على كل حال ، إن نوعية الدراسة التى قد ينخرط فيها الباحث السياسى هى الفيصل النهائى الذى يجعله يتبنى أو يطور فرضية بسيطة أحادية المتغير أو فرضية بسيطة ذات متغيرين .

الفرضية المركبة :

الفرضية المركبة هى عبارة عن ذلك النوع من الفرضيات التى يربط فيها الباحث السياسى فى العادة بين اكثر من متغيرين . ومن أمثلة هذا النوع من الفرضيات قولنا ، "بأن التعليم والدخل يرتبطان بالمشاركة السياسية" أو أن "عدم الإستقرار السياسى فى الدولة "أ" راجع الى العامل العرقى ، وإنخفاض الدخل القومى، والتوتر فى العلاقات الدولية" ففى المثال الأول يلاحظ أننا نشير الى توقع وجود علاقة بين ثلاثة متغيرات أحدهما تابع والآخران مستقلان ، أما فى المثال الثانى فإننا نشير الى وجود ثلاثة متغيرات مستقلة تشرح المتغير التابع .

وبالرغم من أن طبيعة البحث قد تفرض على الباحث تحديد عدد المتغيرات التى تحويها فرضيتة أو فرضياته ، إلا أنه يلاحظ أن الفرضية المركبة قد تحمل الباحث السياسى أعباء إضافية يصعب الإيفاء بها فى بعض الاحيان ، عليه ينصح بتحويل هذا النوع من الفرضيات، الى فرضيات بسيطة تسهل دراستها بتعمق . ويتمكن الباحث السياسى فى العادة من تحويل فرضياته المركبة الى فرضيات بسيطة عن طريق تجسيد بعض المتغيرات المستقلة فى إطار مايعرف بقيود الدراسة "Limitation of Study" . فالفرضية البسيطة يمكن تجزئتها الى فرضيتين بسيطتين تحوى كل منها علاقة متغير بأخر .

الفرضية الإتجاهية :

هى ذلك النوع من الفرضيات التى يتوقع فيها الباحث السياسى وجود علاقة ايجابية أو سلبية بين المتغيرات محل الدراسة . فإتجاه العلاقة بين المتغيرات يمكن أن يكون إيجابا أو سلبا ، كما قد يكون طرديا أو عكسيا . ومن أمثلة هذه الفرضيات الإتجاهية قولنا ، "بإن الزيادة فى مستوى التعليم يتوقع أن تنتج عنها زيادة فى مستوى المشاركة السياسية ، "أو أنه ،" كلما إنخفض متوسط دخل الفرد كلما زاد مستوى المشاركة السياسية ." إذن ، فالباحث السياسى يتوقع أن تأخذ العلاقة بين المتغيرات إتجاها إيجابيا أو سلبيا ، طرديا أو عكسيا .

الفرضية اللاإتجاهية :

إن العلاقة بين المتغيرات فى حالة الفرضية اللاإتجاهية لا تأخذ بالضرورة مسارا معينا كما هو الحال فى الفرضية الإتجاهية ، وبالتالى يمكن تعريفها بأنها عبارة عن فرضية لايحدد فيها الباحث السياسى المسار الذى يتوقع أن تجسده العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة . ومن أمثلة الفرضيات اللاإتجاهية التى قد يثيرها الباحث السياسى أثناء دراسته للظواهر السياسية ، القول: بإنه يتوقع وجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية ، أو القول: بإنه يتوقع وجود علاقة بين الدور الرسمى متمثلا في مايقره الدستور أو القانون ، والدور غير الرسمى متمثلا فى شخصية القائد السياسى من ناحية،وعملية صنع السياسة الخارجية من ناحية أخرى .

الفرضية الصفرية :

لايشترط أن ينطلق الباحث السياسى فى دراسة للظواهر والمتغيرات المختلفة من فرضية أو فرضيات يتوقع فيها نمطا معينا من العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة ، وبالتالى فإن الفرضية الصفرية تعنى بإختصار توقع الباحث عدم وجود أى علاقة بين متغيرين أو أكثر . إن إطلاع الباحث على أدبيات علم السياسى قد يؤدى الى تبنى أو تطوير فرضية مفادها ، "عدم توقع وجود علاقة بين الدخل والمشاركة السياسية" ، أو عدم وجود علاقة بين القانون الدولى والأمن والسلم الدوليين (انظر الفصل السابع) .

الفرضية العامة :

يمكن الباحث السياسى فى هذا النوع من الفرضيات الى التعميم، والوصول الى قوانين سببية، على غرار ماتوصل إليه العلماء فى مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية. بالرغم من تفاؤل بعض علماء السياسة فى تبنى الفرضيات العامة واستخدامهم لها ، مثال نظرية ديفرجية عن الأحزاب السياسية السابق الإشارة

إليها،إلا أنه يمكن ملاحظة أن هذا النوع من الفرضيات يوجد ويستخدم بصورة أكثر فى إطار العلوم المجردة مقارنة بالعلوم الإجتماعية.فالفرضية العامة هى إذن ذلك النوع من الفرضيات التى يتوقع فى إطارها الباحث وجود علاقات سببية ذات طابع كلى . ومن امثلة هذا النوع من الفرضيات القول بان حدوث "ص" يؤدى دائما الى بروز "س" ، أو الفرضية التى إنطلق منها موريس ديفرجيه فى دراسته للأحزاب السياسية. ويستخدم علماء السياسة الذين يتبنون مثل هذا النوع من الفرضيات كلمات مثل دائما، أبدا، وعامة .

الفرضية الإحصائية :

هى ذلك النوع من الفرضيات التى يستعين فيها الباحث السياسى بلغة الأرقام ، لتوضيح طبيعة العلاقات المتوقعة بين المتغيرات محل الدراسة ، ومن أمثلة ذلك القول بأنه فى حالة وجود "ص" فإنه يحتمل أن توجد "س" . إن القيمة العددية التى يضيفها الباحث السياسى على هذا النوع من الفرضيات،تعكس–الى حد كبير– إطلاعه على بعض الإحصائيات ذات الصلة بموضوع الدراسة ،ومن أمثلة ذلك الإحصائيات وإستطلاعات الرأى العام . ففى ظل التغيرات الى شهدها النظام الدولى فى نهاية عقد الثمانينات وسقوط النظم الشيوعية ، لاسيما الإتحاد السوفيتى، يمكن للباحث السياسى أن يطور فرضية إحصائية مفادها ، "أنه لو إستمرت علاقة عدم التكافؤ بين الولايات المتحدة وجمهورية روسيا الإتحادية فى إطار النظام العالمى الجديد على ماهى عليه ، فإنه يتوقع أو من المحتمل أن تصوت جمهورية روسيا لصالح مواقف الولايات المتحدة فى مجلس الأمن بمعدل 100٪ .

الفرضية السببية :

إن الباحث السياسى قد ينطلق فى دراسته للظواهر السياسية من فرضية سببية، يتوقف فيها معدل التغير فى المتغير التابع على معدل التغير فى المتغير أو المتغيرات المستقلة ، وبالتالى يمكن تعريف الفرضية السببية بأنها: ذلك النوع من الفرضيات التى يربط فيها الباحث السياسى حدوث تغيير فى المتغير التابع بحدوث تغيير فى المتغير أو المتغيرات المستقلة . فالعلاقة السببية المتوقعة بين المتغيرات توضع فى شكل صياغة سببية تعكس إثارة السؤال التالى : لوأن "ص" حدثت ، فإن "س" ستحدث كنتيجة لذلك (32) .

الفرضية اللاسببية :

إن حدوث متغيرين فى نفس الوقت لايعنى بالضرورة أن طبيعة العلاقة بينهما هى علاقة سببية ، وبالتالى يطلق على هذا النوع من العلاقة بين المتغيرات علاقة الإقتران أو اللاسببية . إذن فالفرضية اللاسببية هى ذلك النوع من الفرضيات التى

يتوقع فيها الباحث السياسى وجود علاقة إقتران بين متغيرين أو اكثر . إن الباحث السياسى الذى يتبنى الفرضية اللاسببية يتوقع إذن وجود علاقة إقتران يتم فى إطارها تغير المتغيرين التابع والمستقل ، ولكن دون أن يعرف أيهما السبب وأيهما النتيجة . ومن أمثلة الفرضيات اللاسببية ، قولنا : "يرتبط الإنتهاك المستمر لقواعد القانون الدولي من جانب الدول بإرتفاع معدلات الحروب المحدودة ."

الفرضية الزمنية :

هى ذلك النوع من الفرضيات الذى يفترض فيه الباحث السياسى بروز متغير قبل أخر من حيث المدة الزمنية ، ومن أمثلة ذلك قولنا بإنه لو زاد مستوى التعليم كما وكيفا ، فإن مستوى المشاركة السياسية سيتدعم ويزيد فى وقت لاحق . فمحور إهتمام الباحث فى حالة الفرضية الزمنية هو التسلسل الزمنى لحدوث المتغيرات وتأثير ذلك على طبيعة العلاقة بينهما .

الفرضية اللازمنية :

هى عبارة عن فرضيات لايعول فيها الباحث السياسى على طبيعة العلاقة الزمنية بين المتغيرات ، وبالتالى فإنه يتوقع حدوث المتغيرات فى نفس النقطة. فالباحث السياسى لايفترض وجود علاقة سببية ، كما فى حالة الفرضية الزمنية، يسبق بموجبها حدوث متغير ما حدوث متغير أخر من حيث الزمن . ومن أمثلة هذا النوع من الفرضيات قولنا : "بإنه كلما زاد مستوى العزلة أو الإنطواء ، كلما قل مستوى المشاركة السياسية" .

وفى ختام هذا الجزء من الفصل ، يمكننا القول بإن ذكر أنماط الفرضيات السابقة لايعنى–بأى حال من الأحوال–وجود تداخل بينها، بحيث أن الفرضية قد تشمل أكثر من نمط واحد فى نفس الوقت . ولكن نؤكد من ناحية أخرى ، على أن تصنيف الفرضيات على المنوال السابق، يساعدنا فى واقع الأمر على فهم البدائل المتاحة للباحث السياسى فى مرحلة إختيار وتحديد الفرضيات محل الدراسة .

وظيفة الفرضيات :

إن للفرضيات وظيفة هامة فى مجال البحث العلمي، نظرا لأنها تدل الباحث السياسى على مصادر البحث التى تساعده على تحقيق أهداف الدراسة التى يقوم بها، وترشده اليها فعن طريق تبنى الباحث السياسى لفرضية أو فرضيات معينة يمكنه إنتقاء البيانات والمعلومات من مصادر البحث المتاحة . فبعض الفرضيات قد يتطلب من الباحث السياسى الإستعانة بمصادر أولية "Primary Resources" ، أو مصادر ثانوية، أو بكليهما معا (33) .

إذن فتبنى الباحث السياسى لفرضية أو فرضيات معينة، يعتبر خطوة هامة من خطوات البحث العلمى ، على أساس أنها توفر عليه جهد ووقتا كبيرين . فعدم تبنى الباحث لفرضية قد يجعل أعباء البحث من حيث الوقت والجهد غير محدودة، نظرا لغياب أو عدم وضوح أهداف مثل هذا النوع من الدراسات .ولكن هناك نوع من الدراسات السياسية قد لايحتاج فيها الباحث الى تبنى فرضية ، ومن أمثلة ذلك مايعرف بالدراسات الإستطلاعية "Exploratory Studies" ، حيث يسعى الباحث السياسى عادة الى مجرد وصف وتحليل مشكلة بحثية ، أو إلى إستعراض أدبيات موضوع معين تساعد الباحثين فيما بعد على تبنى وتطوير فرضيات معينة (34) .

يتضح مما سبق ، أن الفرضيات تؤدى وظيفة هامة فى إطار علم السياسة، وبالتالى يمكن القول بإنه لايمكن الإستغناء عنها من قبل علماء السياسة، نظرا لأهميتها التى تعكس جانبين رئيسيين (35) :

1- إن الفرضيات تساعد الباحث السياسى على تحديد وبلورة أفكاره بطريقة تعكس وجود معان منظمة "Systematic Import" ، عن طريق ربط الأفكار بصورة منظمة . فالفرضيات إذن تمكن الباحث السياسى من تنظيم أفكاره ووضعها فى مقولات أو جمل واضحة وقابلة للنقاش والملاحظة.

2- إن الفرضيات تسهل من مهمة الباحث السياسى فى مجال إختبار وتطوير نظريات علمية تتعلق بالظواهر السياسية المختلفة . فالفرضيات العلمية القابلة للإختبار هى أداة فعالة تمكن علماء السياسة من تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق. إن تقدم علم السياسة يتوقف-الى حد كبير-على تركيز علماء السياسة على تبنى وتطوير فرضيات علمية تساعد فى نهاية المطاف على بروز نظريات علمية.

تطوير الفرضيات :

بالرغم من أن إكتشاف وتطوير الفرضيات يعتبر من الخطوات الهامة فى مجال البحث العلمى ، إلا أن فهمنا لها مازال يشوبه الكثير من القصور . وتشير أدبيات علم السياسة عموما الى وجود خمس مراحل أو أساليب يتمكن عن طريقها الباحثون السياسيون من تطوير فرضيات تساهم فى خلق نظريات علمية تشرح الظواهر السياسية المختلفة ، وهذه الاساليب هى (35) :

1- الإلمام بأدبيات علم السياسة ونفاذ بصيرة "Insight" الباحث السياسى .
2- تسجيل الملاحظات "Record Maintenance"
3- تصنيف الظواهر السياسية "Classifying Political Phenomenon"
4- تطوير فرضيات بديلة "Alternative Hypotheses"
5- الإستدلال أو الإستنتاج "Deduction"

الإلمام بأدبيات علم السياسة :

إن تطوير الفرضيات لاينبع من فراغ ، وبالتالى فإن فهم وتطوير أفكار جديدة بالنسبة للباحث السياسى، يتوقف- الى حد كبير-على وجود حد ادنى من المعرفة حول الموضوع محل الإهتمام والدراسة . ولاينصب إهتمام الباحث السياسى فى هذه المرحلة على مجرد الإطلاع على أدبيات الموضوع محل الاهتمام ، ولكنه يتعدى ذلك الى مناقشة المشكلة البحثية مع المتخصصين وغيرهم ، والملاحظة المباشرة للظاهرة محل الدراسة عن طريق العيش فى نفس البيئة ، وتكريس معظم وقتهم لدراسة الظاهرة محل البحث . إن تراكم المعرفة لدى الباحث السياسى قد ينتج عنه بروز أفكار جديدة تعكس- الى حد ما- نفاذ البصيرة والقدرة على تنظيم وتصنيف المعارف . لاشك أن بروز أفكار جديدة لاينبع من فراغ ، ولكن إصرار الباحث ومواصلة العمل الشاق المنظم مع توفر الإرادة و التصميم على الوصول الى الهدف يعتبر أمرا لابد منه فى تطوير فرضيات علمية فيما بعد .

تسجيل الملاحظات :

إن مرحلة الإطلاع والملاحظة قد لاتجنى ثمارها ما لم يقم الباحث بتسجيل الملاحظات المختلفة عن الظاهرة محل الدراسة، بطريقة منظمة تمكنه فيما بعد من مراجعتها وقت الحاجة . كما يدون الباحث السياسى أى أفكار جديدة تعكس نفاذ بصيرته أثناء مرحلة البحث والملاحظة ، على ، إعتبار أن عدم قيامه بذلك وإعتماده على الذاكرة فقط لايتمشى وأسس البحث العلمى ، لاسيما عندما تطول مرحلة البحث والملاحظة حيث أن الذاكرة قد تخون الباحث وينسى بالتالى العديد من الأفكار الهامة التى تساعده فى وضع وتطوير فرضياته فيما بعد .

وتشمل الملاحظات التى يقوم الباحث السياسى بتسجيلها فى العادة على ملخصات دراسات سابقة ، ونقد وتقييم دراسات سابقة، والخطوات المتوقعة لتصميم بحثه ، وأى أفكار جديدة تلوح له فى الأفق أثناء مرحلة البحث والملاحظة. وقد يرجع الباحث السياسى الى ملاحظاته فى أوقات مختلفة بهدف المراجعة أو الإضافة. لا سيما إذا كانت منظمة ومتسلسلة وكاملة .

تصنيف الظواهر السياسية :

يقوم الباحث السياسى فى المرحلة الثالثة من مراحل تطوير الفرضيات، بتصنيف الظواهر السياسية محل الإهتمام الى تصنيفات متشابهة،وأخرى غير متشابهة، بهدف إكتشاف وتطوير تصنيفات أو أنماط جديدة تضيف الى معارفنا السياسية.فقد يكتشف الباحث السياسى أثناء تصنيفه للظواهر السياسية المتشابهة أو المتميزة عن الظاهرة التى يدرسها وجود أنماط جديدة لم يكتشفها أولم يركز عليها

علماء السياسة من قبل، وبالتالى يتمكن مـن تطوير فرضيات جديدة قد تسهم فى إضافة نظريات علمية تعود بالفائدةعلى علماء السياسة والقادة السياسين على حد سواء.

تطوير فرضيات بديلة :

بالرغم من أن تطوير فرضيات بديلة يعد أمرا متعارفا عليه بين الباحثين السياسيين ، إلا أن تفضيل الباحث لفرضية معينه او تحيزه لها يعتبر بدوره مخالفا لأسس وقواعد البحث العلمى ، نظرا لأن الباحث فى هذه الحالة قد يركز على جوانب غير موضوعية تتنافى والإختبار العلمى للفرضية البديلة . ويقوم الباحث السياسى فى حالة الإختبار الموضوعى للفرضية بإجراء عملية مقارنة بين الفرضية محل الإهتمام وفرضية بديلة، على إعتبار أن ذلك يتمشى والهدف العلمى للباحث. إذن كلما تمكن الباحث من تطوير فرضيات بديلة للإنحياز لأحداهما لسبب أو لأخر الى جانب قيامه بإجراء عملية مقارنة بين فرضيات الدراسة ، كلما أمكننا القول بان مثل هذه الدراسة تتسم بالعلمية والموضوعية (35) .

الإستدلال أو الإستنتاج :

لاشك أن قدرة الباحث السياسى على الإستنتاج تمكنه من تطوير فرضية أو فرضيات البحث السياسى ، وبالتالى يمكن القول بان الإستدلال عبارة عن أسلوب فعال لتطوير فرضيات البحث السياسى . فالباحث السياسى يمكنه إستنتاج مقولات أو فرضيات مستمدة من قوانين أكثر عمومية وشمولا ، وعليه فبمقدور الباحث إكتشاف وتطوير فرضيات جديدة تتعلق بدراسة ظاهرة ما على إعتبار أن الإستدلال يجعل الباحث ينتقل من العام الى الخاص .

. فقولنا إن الإنسان كائن سياسى بطبعه ، قد يقود الباحث السياسى مثلا الى استنتاج عدة فرضيات تعكس الانتقال من العام الى الخاص مثل : أن الرجال أكثر ميلا الى ممارسة السياسة من النساء ، أو أن المشاركة السياسية للأفراد تزداد مع تقدم الإنسان فى العمر .

تحليل الفرضيات :

إن تطوير الفرضيات بواسطة أسلوب أو أخر يتطلب من الباحث السياسى فى مرحلة لاحقة تحليل الفرضيات عن طريق الجمع بين مبدأين هما (36):

1- القابلية للإستدلال "Deducibility"
2- القابلية للإختبار "Testability"

القابلية للإستدلال :

لقد سبق وذكرنا بأن الباحث السياسى يستعين فى تطويره للفرضيات بعدة أساليب متاحة ، مثل الإستدلال ، على إعتبار أن الفرضية لابد أن تكون مرتبطة بنظرية أو قوانين عامة تعكس الظروف البيئية المحيطة . فالفرضية إذن هى عبارة عن مقولة يستنتجها الباحث السياسى من نظرية أو قانون مأخوذ به فى إطار علم السياسة ، وبالتالى يمكن القول بإن أى فرضية تفتقر الى عامل الإستدلال هى عبارة عن فرضية لاتسمح للباحث بالتنبؤ والشرح العلمى للظواهر السياسية.فالباحث السياسى يهدف فى إطار دراسته للظواهر السياسية الى تحقيق أهداف محددة ، لعل أهمها شرح الظواهر شرحا علميا، والتنبؤ بوقوعها .

القابلية للإختبار :

ترتبط الفرضية العلمية فى إطار علم السياسة إرتباطا وثيقا بالقابلية للإختبار، وبالتالى يمكن ملاحظة أن الفرضيات غير القابلة للإختبار لاتستحق بأن توصف بأنها فرضيات علمية "Scientific Hypotheses" . إن الباحث السياسى يمكنه اذن التاكد من مصداقية او عدم مصداقية فرضياته، من خلال دليل ملحوظ يتجسد فى الملاحظة وأية بيانات ومعلومات متاحة .

إن قابلية فرضيات البحث السياسى للإختبار يتأثر – إلى حد كبير – بعدة عوامل ترتبط بوضوح الفرضية "Clarity" ، وقابليتها للقياس "Measurement" وتوفر المصادر "Resource Availability" (37)· فالفرضية يجب أن تعطى نفس المعنى لأكثر من باحث سياسى حتى يمكن وصفها بالوضوح . كما أن الفرضية يجب أن تشمل تعريفات إجرائية لأفكار قابلة للقياس حتى يمكن وصفها بالعلمية . وأخيرا فان الفرضية يجب أن تتمشى مع الواقع المحيط بحيث يأخذ الباحث السياسى فى الإعتبار الإمكانيات والمصادر المتاحة : من بيانات ومعلومات ، ووقت ، وموارد مادية وبشرية وتقنية . إن قابلية الفرضيات العلمية للإختبار يعتمد إذن على : الوضوح ، والقياس ، وتوفر المصادر والإمكانيات .

الأختبار الإحصائى للفرضيات :

يتمكن الباحث السياسى من إختبارفرضياته احصائيا فى حالة توفر بيانات عن موضوع الدراسة . وقد يلجأ الباحث الى عدة إختبارات إحصائية محددة "Specific Statistical Tests" لإثبات صحة أو بطلان فرضية أو فرضيات الدراسة محل الإهتمام . وهناك عدة أساليب إحصائية تمكن الباحث من دراسة فرضياته . وتجدر الاشارة فى هذا الصدد الى أن الموسوعة الإحصائية للعلوم الإجتماعية المعروفة إختصارا بـ "SPSS" تمكن الباحث من إختيار الأسلوب أو الأساليب الأحصائية المناسبة لإختبار فرضية أو فرضيات الدراسة إحصائيا.وسنرجىء

الحديث عن التحليل الأحصائى الى الفصل السابع، حيث سنتعرض الى بعض الأساليب المتاحة لإختبار الفرضيات إحصائيا .

إن قيام الباحث بإختبار مصداقية فرضيته أو فرضياته المشارة يتطلب – بطبيعةالحال– وجود خلفية إحصائية تمكنه من ناحية من معرفة الأساليب والتقنيات الإحصائية المتاحة ، وتجعله من ناحية اخرى قادرا على إختيار الأساليب والتقنيات التى تتمشى وطبيعة وأهداف الدراسة الى يقوم بها . ونظرا للتقدم الملموس الذى حققته العلوم الإجتماعية فى مجال البحث العلمى ، لاسيما بعد إكتشاف وإستخدام الحاسوب ، أصبح بإمكان الباحث السياسى أن يختبر فرضياته إحصائيا، دون الحاجة الى القيام أو الإنخراط فى عمليات حسابية، على إعتبار أن العقل الألى يعطيه النتائج فى وقت قصير جدا .

المبحث السادس

مشكلة اللغة فى البحث السياسى

إن إلمام الباحث السياسى باللغة وأبعادها المختلفة يعتبر ركنا أساسيا من أركان البحث السياسى . فنظرا لسمة التخصص التى تميز عالم النصف الأخير من القرن العشرين ، أصبح إلمام الباحث السياسى باللغة وأبعادها المختلفة أمرا ليس بالهين ، على إعتبار أن إنتقاء الألفاظ والجمل والأزمنة الصحيحة تحتاج الى متخصص لغوى أو خبير له باع طويل فى التأليف والكتابة .

ويتحتم على الباحث السياسى أن يكون ملما – ولو حدما –باللغة وقواعدها، حتى لا يعتمد كلية على متخصص لغوى ليس له دراية بأسس وأصول البحث السياسى . فالجمع بين التخصص واللغة يعتبر امرا هاما ، لاسيما وان الباحث السياسى قد يوفق فى إختيار الألفاظ والعبارات السهلة والواضحة التى لاتقبل التأويل. فالكتابة بروح اللغة تعتبر إذن مطلبا أساسيا لنجاح الباحث السياسى فى تحقيق الأهداف المنشودة لبحثه .

ومن المشاكل اللغوية التى قد تواجه الباحث السياسى مشكلة الترجمة ، لاسيما من اللغتين الإنجليزية والفرنسية ، الى اللغة العربية . فالترجمة الحرفية البعيدة عن روح اللغة قد تضفى مشكلة لغوية يمكن الإستغناء عنها ، خاصة اذا كانت تؤثر فى وضوح وتسلسل الأفكار محل النقاش والدراسة .

ولعل من اسباب تقدم العلوم الطبيعية عدم إستخدام الباحثين فيها للألفاظ المتداولة فى اللغة السائدة محليا فى دولهم نظرا لوجود مصطلحات علمية متفق عليها ، وبالتالى قد يعزو البعض تأخر العلوم الإجتماعية إلى إستخدام الباحثين فيها

لألفاظ متداولة فى اللغات السائدة محليا ، وهى ألفاظ قد تعطى أكثر من معنى، لاسيما فى حالة إختلاف الظروف البيئية المحيطة . ونظرا لمشكلة اللغة وعدم وجود مفاهيم عامة متفق عليها تغطى كافة أوجه البحث السياسى ، يلاحظ أن الباحثين يلجأون بكثرة الى تحديد المفاهيم على المستويين النظرى والإجرائى تمشيا مع أسس البحث العلمى .

يتضح مما سبق أن المفاهيم أو المصطلحات اللغوية تأخذ فى العادة بعدين : أحدهما بسيط وأحادى الأبعاد "Unidimensional" والآخر متعدد الإبعاد "Multidimensional" . فبينما يلاحظ وجود إتفاق بين الباحثين على المفاهيم اللغوية البسيطة ، يمكن القول بان الباحثين لايتفقون على معنى عام محدد للمفاهيم المركبة أو المتعددة الأبعاد نظرا لإختلاف معانيها ليس فقط من باحث الى آخر ولكن ايضا من زمن الى آخر (38). فقولنا بإن الحزبية سمة مميزة للنظم السياسية المعاصرة ، لاسيما النظم الليبرالية ، تعتبر تجسيدا لمفهوم بسيط آحادى الأبعاد، نظرا لأن مفهوم الحزبية يعنى وجود بعد واحد، يتراوح من نظام الحزب الواحد الى نظام تعدد الأحزاب . ولكن قولنا بإن النظام الحزبى يساهم فى خلق إستقرار سياسى يعتبر تجسيدا لمفهوم متعدد الأبعاد، على إعتبار أن مفهوم الإستقرار السياسى، قد يعنى معانى مختلفة تأخذ فى الإعتبار إختلاف الظروف البيئية المختلفة بحيث تبرز أهمية العوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، الى جانب العوامل السياسية فى خلق الإستقرار السياسى من عدمه . وبالرغم من مزايا إستخدام المفاهيم ذات البعد الواحد فى الأبحاث السياسية ، إلا أنه يلاحظ أن الباحث السياسى قد يجد نفسه مضطرا لإستخدام المفاهيم المتعددة الأبعاد تمشيا مع طبيعة الفرضيات أو الموضوع محل الدراسة والإهمام .

ويزخر علم السياسة–مثله مثل غيره من بقية فروع العلوم الإجتماعية الأخرى– بالمفاهيم أو المصطلحات المتعددة الأبعاد ، والتى من أمثلتها مفاهيم القوة "Power"، والمحافظة "Conservative" ، والثورية ، والإعتدال ، والتنمية السياسية، والتنشئة السياسية "Political Socialization" ، والديمقراطية ،والإرهاب.

وبالرغم من كثرة إستخدام الباحثين السياسيين للمفاهيم المتعددة الأبعاد ، إلا أنه يمكن إنتقاد ذلك فى ثلاث نقاط رئيسية (39) :

1– إن إستخدام الباحث السياسى للمفاهيم المركبة أو متعددة الابعاد يعيق–فى العادة– عملية الإتصال بين الباحث والقارئ .

2– إن إستخدام الباحث السياسى للمفاهيم المتعددة الأبعاد يعيق عملية القياس، مالم يتم تحويل مثل هذه المفاهيم الى مفاهيم آحادية الأبعاد .

3– إن إستخدام الباحث السياسى للمفاهيم المتعددة الأبعاد يعيق جهود علماء السياسة فى تطوير نظريات واضحة المعالم ومتسمة بالإستمرارية .

إن رقى ووصول علم السياسة الى مصاف العلوم الطبيعية مرهـون– الى حد كبير– بتطوير مصطلحات آحادية الأبعاد متفق عليها، ولاتقبل التأويل . ولكن ذلك لايعنى– بأى حال من الأحوال– أن علم السياسة جامد، ولم يحقق أى تقدم فى هذا المجال . فحداثة علم السياسة وطبيعة السلوك السياسى المتسم بالديناميكية يعتبران عاملين يجب أخذهما فى الإعتبار عند الحديث عن كثرة وجود المفاهيم المتعددة الأبعاد، التى يصعب وجود إتفاق عام حولها بين علماء السياسة .

وإذا كان الشعراء يتفننون فى إنتقاء الكلمات المتعددة المعانى أو الدلالات ، فإن علماء السياسة يتجنبون بقدر الإمكان إستخدام مثل هذه الكلمات حرصا على تحقيق الثبات والصدق . فمفهوم العلم لايتفق والكلمات المتعددة المعانى أو الأبعاد نظرا لغياب مايعرف بالصدق والثبات . فمن سمات العلم الدقة ووضوح المفاهيم والمصطلحات المستخدمة ، ولعل هذا ماجعل بعض الباحثين ينفى صفة العلمية على الدراسات الإجتماعية والإنسانية مقارنة بالدراسات المجردة .

نخلص مما سبق بأنه يتحتم على الباحث السياسى تجنب إستخدام المفاهيم والكلمات الجدلية، وأن يحرص بقدر الإمكان على إستخدام الكلمات والمفاهيم غير الجدلية، حتى يمكن وصف الدراسات السياسية بالعلمية . ويتحتم على الباحث السياسى فى حالة إستخدام المفاهيم والكلمات المجردة، التنبيه الى أبعادها المختلفة، –بما فى ذلك الأبعاد المستخدمة فى الدراسة – أو تحويلها الى مفاهيم أحادية الأبعاد اذا أمكن ذلك (أنظر الجزء الخاص بتحديد المفاهيم السياسية من هذا الفصل) .

المبحث السابع
أنواع البحث السياسى

إن المتفحص والمتمعن لأدبيات علم السياسة يلاحظ بجلاء وجود عدة أنماط أو أنواع للبحث السياسى . وبالرغم من إمكانية التمييز بين أنماط متعددة للبحث السياسى على المستوى النظرى ، إلا أنه يصعب التمييز أو الفصل بين أنواع البحث السياسى على المستوى العملى نظرا لطبيعة التداخل بين الدراسات والأبحاث السياسية .

إن الإبحاث السياسية التى يقوم بها علماء السياسة تعتمد– الى حد كبير– على إهتمامات الباحث الشخصية تجاه مشروع الدراسة ، وعلى الوسيلة أو الوسائل المتاحة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة محل الإهتمام ، وبالتالى يمكن التمييز بين الإبحاث السياسية بناء على معيارين رئيسيين هما (40) :

1– الإستخدامات التى صمم البحث السياسى من أجلها ، حيث أن الباحث السياسى قد يسعى فى دراسته الى الإجابة على سؤال معين يتعلق بمشكلة ما ، أو قد

يقوم بالبحث من أجل البحث حيث لاتوجد مشكلة محددة .إن الهدف من الأبحاث التى تتناول أولا تتناول مشكلة سياسية معينة هو توسيع معارفنا وفهمنا العام للسياسة .

2– مدى علاقة البحث السياسى بعملية إكتشاف حقائق جديدة، أو تطوير أساليب جديدة للتعامل مع حقائق قديمة ، وعليه فإنه يمكننا التمييز بين أبحاث سياسية – إختبارية،يسعى فيها الباحثون الى تقديم معلومات عن حقائق جديدة تم إكتشافها، واخرى معيارية، يسعى فيها الباحثون الى تطوير أساليب أو طرق جديدة لدراسة حقائق أو ظواهر قديمة .

إن الدمج بين المعيارين السابقين يؤدى فى واقع الأمر الى التمييز بين أربعة أنواع للبحث السياسى . فالشكل رقم : 3–4 يشير الى وجود أربعة أنواع للبحث السياسى تأخذ فى الإعتبار المعيارين السابق الإشارة إليهما :

1– الأبحاث السياسية ذات الطابع الفلسفى–المعيارى "Normative Philosophy"

شكل : 3–4
الأنماط المختلفة للبحث السياسى

	تطبيقي	غير تطبيقي
اختباري او أمبيريقي	بحث هندسي	بحث هادف الى تطوير نظرية او نظريات
معياري أو قيمي	بحث فلسفي معياري	بحث استنتاجي

المصدر: W.Phillips Shively, **OP.Cit**. ,P.,6.

وهى أبحاث غير إختبارية، ولكنها تهدف إلى حل مشاكل يعيشها النظام أو النظم السياسية . فالأبحاث الفلسفية – المعيارية تعتبر غير إمبيريقية على إعتبار أنها تهتم بما يجب أن يكون عليه الحال، أو السياسة عن طريق التسلسل المنطقى، وليس عن طريق البحث الامبيريقى . كما أن البحث الفلسفى – المعيارى يوصف بأنه تطبيقى، على إعتبار أن الباحث السياسى يهتم بدراسة مشاكل سياسية بهدف إيجاد حل لها، حتى وإن كان مثاليا يصعب تطبيقه على أرض الواقع . ومن أمثلة الأبحاث السياسية التى تقع فى إطار هذا النمط من الدراسات كتابات كل من افلاطون ، كارل ماركس ، وجون جلبرث "J.Galbraith" .

2-البحث الهندسى "Engineering Research" :

البحث الهندسى ، كما يشير الشكل : 3-4 ، عبارة عن بحث إمبيريقى-تطبيقى، يهدف الى حل مشاكل سياسية تواجهها النظم السياسية المختلفة، عن طريق تبنى أساليب بحث إختبارية . ومن أمثلة المشاكل السياسية التى يهتم بها الباحثون فى إطار هذا النوع من الأبحاث نزع السلاح "disarmament" والسيطرة على أعمال الشغب "Riot Control" . ففى حالة المشاكل المتعلقة بنزع السلاح يعمل الباحثون فى إطار البحث الهندسى على تصميم إستراتيجية دبلوماسية "Diplomatic Strategy" يمكن عن طريقها التأثير فى سير مفاوضات نزع السلاح والنتائج المترتبة عنها . أما فى حالة إندلاع أحداث عنف وشغب ، فإن الباحثين يعملون على تطوير إستراتيجية للتحكم فى أعمال العنف والنتائج المترتبة عنها ايضا.وتقوم فى العادة مراكز البحوث العلمية التى تساهم فى رسم السياسة العامة بمثل هذا النوع من الابحاث السياسية الذى يتعامل مع المشاكل السياسية اليومية التى تواجه صانعى القرار .

الأبحاث الهادفة الى تطوير نظريات سياسية :

يسعى الباحثون فى إطار هذا النوع من الأبحاث السياسية عموما الى تطوير أطر نظرية - إمبيريقية تساهم فى تقدم ورقى علم السياسة.وتزخر أدبيات علم السياسة عموما بمثل هذا النوع من الأبحاث السياسية ، حيث يعمل علماء السياسة بمختلف مدارسهم الفكرية، على تقدم وتطور علم السياسة حتى يصل الى مصاف العلوم الإخرى التى حققت تقدما ملموسا فى مجال البحث العلمى .

إذن فالهدف الأسمى لهذا النوع من الأبحاث،هو تطوير مداركنا ومعارفنا عما يحدث فى السياسة على المستويين الوصفى والتحليلى.فالباحث السياسى لايهتم فى هذا النوع من الأبحاث بوصف الأحداث والظواهر السياسة كما هى،ولكنه يسعى فى نفس الوقت الى البحث عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة،التى أدت وتؤدى الى تفاعلات سياسية معينة.ويتبنى الباحث السياسى فى هذا النوع من الأبحاث أسلوب بحث إختبارى أو إمبيريقى لإكتشاف حقائق وعلاقات بين الظواهر السياسية على إعتبار أن كلا منهما يتبنى أسلوبا إمبيريقيا فى دراسته للظواهر السياسية،ولكنه يختلف عن الأبحاث الهندسية فى عدم التعويل المفرط على الجانب التطبيقى نظرا لأن الباحثين فى هذا المجال يتعاملون فقط مع الحقائق السياسية،فى إطار توفر إمكانيات تطوير نظريات سياسية جديدة،أو تعديل أو تأكيد نظريات قديمة تتعامل مع مشاكل سياسية معينة ذات صلة بالظروف البيئية المحيطة.فمحور الإهتمام فى إطار هذا النوع من الأبحاث السياسية هو تطوير نظريات سياسية،تصف وتحلل السياسة بناء على حقائق سياسية ملحوظة ،وليس مجرد حل مشاكل سياسية قائمة،كما يفعل الباحثون فى إطار البحث الهندسى.فالباحث السياسى

فى إطار البحث الهندسى،على عكس زميله فى النمط الثالث من الأبحاث السياسية المشار إليه فى الشكل: 3-4 ، يهدف إلى تقديم حلول واقعية لمشاكل سياسية قائمة، وليس الى تطوير أطرنظرية لدعم وتطوير علم السياسة .

البحث الإستنتاجى :

يجسد البحث الإستنتاجى نمطا جديدا من أنماط الأبحاث السياسية ، حيث أنه يعتبر ظاهرة حديثة واكبت عموما فترة مابعد الحرب العالمية الثانية .ويشير الشكل :3-4 إلى أن البحث الإستنتاجى عبارة عن بحث معيارى - غير تطبيقى ، وبالتالى فهو يتفق مع البحث الفلسفى - المعيارى فى نقطة الإنطلاق من بديهيات سياسية مسلم بها، يمكن إشتقاق وتطوير نظريات سياسية منها "Formal Theories" . إذن فالهدف الأساسى للباحث السياسى فى إطار الأبحاث الإستنتاجية هو تطوير نظريات سياسية عامة غير إمبيريقية، نظرا لإنطلاقها من عدد محدود من البديهيات أو المسلمات المتفق عليها بين علماء السياسة، فى ظل مدرسة فكرية معينة .

ويستعين علماء السياسة فى إطار النمط الرابع من الأبحاث السياسية بمقولات أو أساليب رياضية "Mathematical Statements" للتأكيد على صحة البديهات التى ينطلقون منها فى دراساتهم السياسية . إذن فالباحث السياسى فى إطار البحث الإستنتاجى يصل إلى نتائجه عن طريق التسلسل المنطقى غير الإمبيريقى، للوصول الى نتائج لاتعكس بالضرورة تقديم حقائق سياسية جديدة،بقدر ما تعكس الوصول الى نتائج محددة قد تفاجئ القارئ، نظرا لتمشيها مع مسلمات متفق عليها من ناحية ، ونظرا لعدم توافقها مع الظروف البيئية المحيطة من ناحية أخرى . إن هذا النوع من الأبحاث السياسيّة يعتبر إذن غير إمبيريقى،نظرا لإنطلاق الباحث فى دراسته من بديهات مسلم بها ، ويعتبر غير تطبيقى ايضا،نظرا لأن الباحث السياسى يصل الى نتائجه ، ليس عن طريق دراسة وتفحص الحقائق السياسية والظروف البينية المحيطة، ولكن عن طريق الإستنتاج أو التسلسل المنطقى المستند الى بديهيات متفق عليها فى إطار مدرسة فكرية معينة .

بالرغم من أن الشكل : 3-4 يشير الى وجود أربعة انواع من الأبحاث السياسية يمكن التمييز بينها على الأقل على المستوى النظرى ، إلا أنه يلاحظ أن أدبيات علم السياسة تشير فى واقع الأمر الى تبنى ودمج الباحثين لهذه الأنماط فى دراساتهم السياسية المختلفة .فالأبحاث السياسية هى فى واقع الأمر خليط "Mix" للأنماط السابقة الذكر ، أو على الأقل خليط لبعض منها . ولكن يمكننا القول فى هذا السياق إن الدمج أو الخلط بين الأنماط البحثية المشار إليها فى الشكل : 3-4 لاينفى أن يأخذ الطابع المميز للبحث السياسى بالضرورة أحد الأنماط السابقة ، وبالتالى يمكن الحكم بأن البحث السياسى فلسفى - معيارى أو هندسى أو إستنتاجى إستنادا الى الأهداف المنشودة التى يسعى الباحث السياسى الى تحقيقها فى دراسته .

إن أنماط البحث السياسي السابق الإشارة إليها في الشكل : 3-4 هي أنماط عامة تشمل في إطارها أنماطا أخرى فرعية ، وبالتالي فإن تفحص وتمعن أدبيات علم السياسة قد يشير الى وجود أكثر من أربعة أنماط بحثية تربطها عموما علاقات تداخل، تجعل عملية التمييز بينها على أرض الواقع أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا بالمرة . وتشير أدبيات علم السياسة عموما الى وجود الأنماط البحثية التالية :

1- بحث سياسي وصفي يتوخى فيه الباحث السياسي وصف الظواهر السياسة إستنادا الى بيانات ومعلومات متاحة .
2- بحث سياسي تحليلي يسعى فيه الباحث الى التنقيب عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة لبروز ظواهر سياسية محل إهتمام .
3- بحث سياسي كمي أو إحصائي يهدف الباحث السياسي فيه الى اختبار فرضية أو فرضيات معينة من خلال بيانات متاحة .
4- بحث سياسي كيفي يتوخى الباحث في إطاره الوصول الى أهداف محددة إستنادا الى معلومات أولية أو ثانوية ذات طابع غير كمي .
5- بحث سياسي مثالي يتساءل في إطاره الباحث عما يجب أن تكون عليه السياسة في إطار بيئة معينة .
6- بحث سياسي واقعي يتساءل في إطاره الباحث عما تكون عليه الأوضاع الفعلية في إطار بيئة معينة .
7- بحث سياسي امبيريقي يسعى في إطاره الباحث الى اختبار مصداقية أو عدم مصداقية فرضية أو فرضيات محددة امبيريقيا .
8- بحث سياسي معياري يتوصل فيه الباحث الى نتائج دراسته عن طريق اسلوب التسلسل المنطقي أو الإستنتاج .
9- بحث سياسي مسحي يعمل فيه الباحث على جمع بيانات أولية بقصد التحقق من مصداقية فرضية أو فرضيات الدراسة محل الإهتمام .
10- بحث سياسي إستطلاعي لايتقيد فيه الباحث بوضع فرضية أو فرضيات محددة، على إعتبار أن الهدف الأسمى لمثل هذا النوع من الدراسات السياسية هو مجرد تقديم صورة وصفية للمشكلة محل البحث .
11- بحث سياسي علمي يتقيد في إطاره الباحث بأسس وخطوات البحث العلمي بصورة دقيقة تجسد تبني منهجية علمية دقيقة .
12- بحث سياسي غير علمي يتحرر فيه الباحث من أية قيود منهجية .
13- بحث سياسي إيديولوجي يتبنى فيه الباحث السياسي موقفا إيديولوجيا مسبقا يقوده الى التوصل الى نتائج محددة تتمشى والعقيدة الإيديولوجية للباحث .

14- بحث سياسي ميداني يقوم في إطاره الباحث بجمع بيانات أولية ميدانيا عن طريق الملاحظة ، والمقابلة ، والإستبيان لإكتشاف حقائق جديدة أو لتعديل أو التأكيد على حقائق سياسة معروفة .
15- بحث سياسي مكتبي يعتمد فيه الباحث السياسي على ما تحتويه المكتب من مصادر أولية ، كالوثائق ، وثانوية ، مثل الكتب والمقالات . فهذا النوع من الأبحاث السياسية غير ميداني على إعتبار أن الباحث يقتصر على ما هو موجود في المكتبة أو أدبيات علم السياسة .
16- بحث سياسي أولي يعتمد فيه الباحث على مصادر أولية يتم جمعها ميدانيا عن طريق الإنخراط في أساليب ميدانية أو عن طريق جمع الوثائق المكتبية ، مثل المعاهدات ، والسجلات القومية ، والسير الذاتية للقادة السياسيين .
17- بحث سياسي ثانوي يعتمد فيه الباحث على مصادر ثانوية ، مثل الكتب، والموسوعات ، والمقالات ، وغيرها من مصادر البحث الثانوية .
18- بحث سياسي نظري يسعى في إطاره الباحث السياسي الى تطوير أطر نظرية مختلفة تعمل على دعم مكانة علم السياسة .
19- بحث سياسي تطبيقي يهتم في إطاره الباحث السياسي بدراسة المشاكل اليومية، ولايركز فيه على تطوير أطر نظرية تدعم من مكانة علم السياسة .
20- بحث سياسي مختلط يجسد الى حد كبير الدمج بين بعض أو كل الأنماط السابق الإشارة إليها .

يتضح مما سبق أن الأبحاث السياسية قد تتنوع الى حد قد يجعل عملية التمييز بينها صعبة إن لم يكن مستحيلة بالمرة ، نظرا لعلاقات التداخل بين الأنماط المختلفة للبحث السياسي . ولكن كما سبق القول ، فإن سعي الباحث السياسي الى تحقيق أهداف محددة، يساعدنا على إصدار أحكام تتعلق بنوعية البحث ، الذي قد يشمل أكثر من نمط واحد .

المبحث الثامن
مصادر البحث السياسي

يعتبر مصدر البحث السياسي الذي يستقي منه الباحث البيانات والمعلومات ركنا أو عنصرا أساسيا من عناصر البحث السياسي . فالبحث السياسي إذن لايكتمل ولايتحقق أهدافه الا بتوفر وتحديد عنصر أو عناصر معينة يتزود منها الباحث بالبيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الباحث ،أو الدراسة محل الإهتمام. وبالرغم من تعدد مصادر البحث السياسي ، إلا أنه يمكن حصرها في ثمانية مصادر رئيسية تربطها علاقة وثيقة بعضها ببعض ، وهي :

1- مصادر بحث ميدانية	"Field Research Source"
2- مصادر بحث غير ميدانية	"Non-Field Research Source"
3- مصادر بحث أولية	"Primary Research Source"
4- مصادر بحث ثانوية	"Secondary Research Source"
5- مصادر بحث إمبيريقية	"Empirical Research Source"
6- مصادر بحث معيارية	"Normative Research Source"
7- مصادر بحث نظرية	"Theoretical Research Source"
8- مصادر بحث تطبيقية	"Applied Research Source"

مصادر بحث ميدانية :

يلجأ الباحث السياسى الى مصادر بحث ميدانية فى حالة عدم توفر البيانات ، أو فى حالة العمل على إكتشاف حقائق سياسية جديدة ، أو فى حالة تعديل أو تأكيد حقائق سياسية قديمة . فالبحث الميدانى إذن هو ذلك النوع من الابحاث الذى ينخرط فيه الباحث السياسى فى موقف طبيعي "A Natural Situation" يتم فيه التحكم فى متغير أو متغيرات مستقلة، مع إفتراض ثبات وضبط الظروف البيئية التى يسمح بها الموقف محل الدراسة .

ومن الأساليب الميدانية المتاحة لجمع البيانات والمعلومات : الإستبيان ، والمقابلة الشخصية ، والملاحظة بالمشاركة وبدون مشاركة . فالباحث السياسى حين يقرر الحصول على بيانات ومعلومات من مصادر بحث ميدانية يضطر الى الخروج والإنخراط فى العمل الميدانى ، الذى يتطلب- فى العادة- الحركة والتنقل من مكان الى أخر تمشيا مع حجم وتوزيع العينة محل الدراسة .

مصادر بحث غير ميدانية :

قد لايضطر الباحث السياسى الى الإنخراط فى عمل ميدانى فى حالة توفر البيانات والمعلومات المكتبية التى تحقق له أهداف الدراسة المنشودة . فالباحث السياسى حين يعتمد على مصادر بحث غير ميدانيةيكتفى بإستخدام ودراسة الوثائق المكتبية بأنواعها المختلفة ، والكتب والمقالات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع محل الدراسة .

مصادر بحث أولية :

تتنوع مصادر البحث الأولية لتشمل بطبيعة الحال مصادر بحث ميدانية، متمثلة فى الإستبيان ، والمقابلة ، والملاحظة ، ومصادر بحث غير ميدانية ، متجسدة فى الوثائق بأنواعها المختلفة ومن ذلك محاضر الجلسات ، والسجلات

القومية، والمعاهدات والإتفاقيات ، وسجلات التصويت ، والتعداد السكانى ، والناتج القومى الإجمالى، وغيرها من المؤشرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية المختلفة .

وتتسم فى العادة الدراسات السياسية المعتمدة على مصادر بحث أولية بالاصالة، نظرا لمساهماتها فى إكتشاف حقائق سياسية جديدة ، أو لمساهماتها فى تعديل أو تأكيد حقائق سياسية قديمة . إن تقدم ورقى علم السياسة يحتاج فى واقع الأمر الى زيادة الدراسات المعتمدة على مصادر البحث الأولية ، لاسيما وأن معارفنا مازالت -الى حد ما -محدودة حيث نجهل الكثير من المعلومات عن الحقائق والظواهر السياسية المختلفة .

مصادر بحث ثانوية :

إن أهمية مصادر البحث الأولية لاتقلل بأى حال من الأحوال من أهمية مصادر البحث الثانوية ، على إعتبار أن الباحث السياسى مضطر فى كل الأحوال للإطلاع والألمام بأدبيات علم السياسة حتى وإن كان يعتمد فى دراسته على مصادر بحث أولية . إن منهجية البحث العلمية تتطلب من الباحث السياسى الإطلاع والإلمام بأدبيات علم السياسة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة، حتى يقف على خلفية الموضوع من كافة جوانبه ، ويمكنه فيما بعد تلافى نقاط الضعف السابقة، وتطوير معارفنا الحالية عن الظواهر السياسية .

مصادر بحث إمبيريقية :

إن تطبيق منهجية علمية دقيقة فى الدراسات السياسية يحتاج من الباحث إختبار فرضيته أو فرضياته إمبيريقيا . ومصادر البحث الأمبيريقية قد تكون مصادر بحث ميدانية أو غير ميدانية . فالبيانات الإحصائية والمادة التاريخية تعتبر مثلا من مصادر البحث الامبيريقية التى لايستغنى عنها الباحث السياسى الذى يتوخى ويحرص على تطبيق منهجية علمية دقيقة .

مصادر بحث معيارية :

عندما يتساءل الباحث السياسى عما يجب أن تكون عليه السياسة ، فإنه يضطر الى الإستعانة بأساليب ومصادر بحث معيارية، تعكس التعويل على الإستنتاج والتسلسل المنطقى.فالباحث فى هذه الحالة ينطلق فى دراسة من بديهات مسلم بها ، ومتفق عليها فى إطار مدرسة فكرية معينة تعكس مرحلة هامة من مراحل تطور أدبيات وعلم السياسة . والباحث السياسى الذى يلجأ الى مصادر البحث المعيارية عليه أن يكون مطلعا على أدبيات علم السياسة بالخصوص لكى يتمكن من تحقيق أهداف دراسته المنشودة .

مصادر بحث نظرية :

يحتاج الباحث فى حالة تركيزه على تطوير أطرنظرية،الى الإطلاع على أدبيات النظرية السياسية و الالمام بها ، لاسيما فى حالة التعويل المفرط على تطوير نظريات غير تطبيقية، أو بعيدة عن أرض الواقع الذى يعيشه الأفراد والجماعات والدول المختلفة . كما أن الباحث الذى يهدف الى تطوير نظريات امبيريقية، قد يحتاج الى إختبار فرضيته أو فرضياته من خلال إستعراض المادة التاريخية ، التى تعتبر بمثابة معمل إختبار للباحث السياسى .

مصادر بحث تطبيقية :

تتمثل مصادر البحث التطبيقية عموما فى نتائج الدراسات التطبيقية التى تعنى بمشاكل النظام السياسى من كافة جوانبه . فالباحث السياسى الذى يركز جهوده على دراسة المشاكل السياسية اليومية، التى يواجهها النظام السياسى أو النظام الدولى يحتاج بطبيعة الحال الى الإطلاع على أدبيات النظرية السياسية و الالمام بها ذات الطابع التطبيقى التى تندرج تحت ما يعرف بالبحث الهندسى السابق الإشارة إليه (أنظر الشكل : 3-4).

الخلاصة

يقوم البحث السياسى على جملة من الأسس التى لايمكن للباحث السياسى تجاهلها، أو الإستغناء عنها مهما كانت الظروف والمعطيات . فالبحث السياسى، لاسيما فى حالة تبنى الباحث لمنهجية علمية دقيقة ، يعالج فى العادة مشكلة سياسية ذات أهمية ملحوظة لعلماء السياسة والقادة السياسيين على حد سواء . إن تبنى المنهجية العلمية فى دراسة المشاكل السياسية الجديرة بالإهتمام، يتطلب فى العادة تحديد الظاهرة والمتغيرات محل الدراسة ، على إعتبار أن للدراسات العلمية جملة من القيود والقواعد التى تحدد مسار البحث السياسى .

وعندما يحدد الباحث السياسى الظاهرة والمتغيرات محل الدراسة ، فإنه يهتم فيما بعد بتحديد المفاهيم النظرية والإجرائية، عن طريق وضع مؤشرات قابلة فى العادة للملاحظة والقياس . وترتبط مرحلة تحديد المفاهيم فى العادة بمرحلة تطوير وصياغة فرضيات الدراسة، التى تعنى طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغير أو المتغيرات المستقلة من ناحية ، والمتغير التابع من ناحية أخرى . ويواجه الباحث السياسى أثناء تحديد المفاهيم وصياغة الفرضيات عموما مشاكل لغوية تتعلق بإختيار الألفاظ والكلمات المناسبة للتعبير عن الأهداف المنشودة للدراسة . ويفضل فى هذه المرحلة إختيار المفاهيم أو المصطلحات الآحادية الأبعاد نظرا لبساطتها ووضوحها من ناحية، ونظرا لعدم جدلية النقاش حولها من ناحية أخرى .

وبالرغم من أن البحث السياسى يجسد وجود خليط من عدة أنواع ، إلا أنه يلاحظ طغيان نمط معين من أنماط البحث السياسى، الذى يمكن تحديده فى العادة بعد معرفة الأهداف المنشودة التى يسعى الباحث السياسى الى تحقيقها . وأيا كان نوع البحث السياسى الذى يقوم به الباحث السياسى ، فإنه لابد من توفر مصادر بحثية يستقى منها الباحث بيانات ومعلومات يستفاد منها فى إختبار صحة أو بطلان فرضية أو فرضيات الدراسة .

هوامش الفصل الثالث :

-1 مصطفى عبد الله خشيم ، **قضايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية والتطبيق** (طرابلس : منشورات الجماعة المفتوحة ، 1990) .

-2 المرجع السابق ، ص ص . 100-157

-3 Chava Nachmias and David Nachmias , **Research Methods in the Social Sciences** , **OP. cit**, PP.53-54.

-4 كمال المنوفى ، **مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص . 96-97 .

-5 أحمد بدر ، **أصول البحث العلمى ومناهجه** (الكويت : وكالة المطبوعات، 1986) ، ص . 6

-6 **المرجع السابق** ، ص ص . 96-97 .

-7 منير البعلبكى ، **المورد** (بيروت : دار العلم للملايين ، 1989) ، ص.680.

-8 ملحم قربان ، **المنهجية والسياسة** (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1980) ، ص ص . 203-206 .

-9 محمد طه بدوى ، **المنهج فى علم السياسة** (الاسكندرية : منشورات جامعة الاسكندرية ، 1979) ، ص ص . 31-34 .

-10 **المرجع السابق** ، ص . 32 .

-11 **المرجع السابق** ، ص . 33 .

-12 Earl R.Babbie ,**The Practice of Social Research** ,Op. cit. ,P.8

-13 **Ibid** .,p.124 .

-14 فاروق يوسف أحمد ، **قواعد المنهج العلمى** ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ص. 18-19 .

-15 **المرجع السابق** ، ص ص 18-26.

-16 Dickinson McGraw , and George Watson , **Political and Social Inquiry** (New York : John Wiley & Sons , 1976), p. 120.

-17 **Ibid**., pp. 120-121.

-18 **Ibid**., p. 121.

-19 Chava Nachmias , and David Nachmias , **Op. Cit.**, pp. 30-31

-20 كمال المنوفي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص . 67.

-21 **المرجع السابق** ، ص ص . 67-69، وفاروق يوسف احمد ، **مرجع سابق ذكره** ، ص ص . 20-2.

-22 Chava Nachmias , and David Nachmias , **Op. Cit.** , p. 63

-23 **Ibid**, p. 63.

-24 Dickinson McGraw , and George Watson , **Op. Cit.**, p. 152.

-25 **Ibid**, p. 152.

-26 Chava Nachmias , and David Nachmias , **Op. Cit.** , pp. 66-70

-27 John B. Williamson , David A. Karp, and John R. Dalphin, **The Research Craft : An Introduction to Social Science Methods** (Boston : Little , Brown and Company , 1977)., p. 439.

-28 Dickinson McGraw , and George Watson , **Op. Cit.**, pp. 153-155.

-29 **Ibid**., p. 153.

-30 Fred Kerlinger , **Foundations of Behavioral Research** (New York : Holt , Rinehart , and Winston , 1973) , pp. 20-21.

-31 Dickinson McGraw , and George Watson , **Op. Cit.**, p. 153.

-32 W. Phillips Shively, **The Craft of Political Research** , **Op. Cit.**, p. 14.

-33 كمال المنوفي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص . 61.

-34 **المرجع السابق** ، ص . 62.

-35 Arthur Stinchcombe , **Constructing Social Theories** (New York : Harcourt , Brace , & World , 1968) , pp. 28-29.

-36 Dickinson McGraw , and George Watson , **Op. Cit.** , pp. 156-158.

-37 William Coodé , and Paul Hatt, **Methods in Social Research** (New York : McGraw - Hill . 1952), pp. 67-73.

-38 W. Philips Shively , **The Craft of Political Research** , **Op. Cit.**, p.31.

-39 **Ibid.**, pp. 33-35.

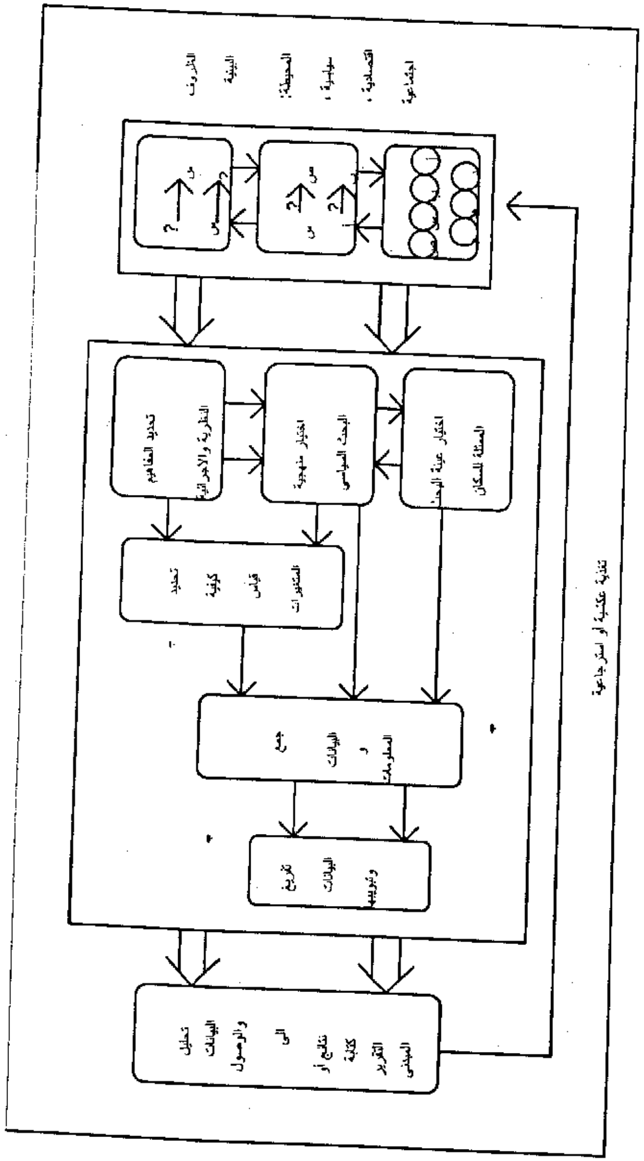
-40 **Ibid.**, pp. 5-8.

الفصل الرابع

تصميم البحث السياسي

Design Political Research

شكل : 4 - 1
خطوات تصميم البحث السياسى



إن محور تركيز هذا الفصل سينصب على المراحل والخطوات التى يتخذها الباحث السياسى أثناء عملية تصميم البحث . وبالرغم من إتسام عملية تصميم البحث السياسى بالتعقيد ، إلا أننا سنحاول تبسيطها بقدر الإمكان، وذلك عن طريق تجزئتها وتقسيمها الى مراحل وخطوات مختلفة، تجسد كل منها عملية فرعية لها مدخلاها ومخرجاها.كما أن كل مرحلة أو خطوة من عملية تصميم البحث السياسى تعتمد بدورها على المرحلة أو الخطوة التى تسبقها ، وبالتالى يمكن القول بإنه يتحتم على الباحث السياسى أن يأخذ فى الإعتبار جميع هذه الخطوات ككل متكامل، إذا اراد أن يضفى صبغة العلمية على دراسته .

ومن تفحص الشكل : 4- 1 يمكننا تحديد أحدى عشرة خطوة أو مرحلة من مراحل تصميم البحث السياسى ، وهى على التوالى (1) :

1- مراعاة الباحث السياسى للظروف البيئية المحيطة .
2- تحديد الإهتمامات والأفكار والاطر النظرية ذات الصلة بمشكلة البحث .
3- تحديد المفاهيم .
4- إختيار منهجية البحث السياسى .
5- تحديد كيفية قياس المتغيرات محل الإهتمام والدراسة .
7- تحديد وسيلة أو وسائل جمع البيانات .
8- تفريغ البيانات وتبويبها .
9- تحليل البيانات وكتابة التقرير المبدئى .
10- مراعاة الباحث لمرحلة التغذية العكسية عن طريق المقارنة بين نتائج البحث والإطار النظرى للدراسة .
11- كتابة التقرير النهائى للبحث السياسى .

المبحث الأول
مراعاة الباحث للظروف البيئية المحيطة

لاشك أن الباحث السياسى لايستطيع أن يعيش بمعزل عن الظروف البيئية المحيطة، سواء كان ذلك على المستوى الداخلى أو على المستوى الخارجى أو الدولى. كما أن الباحث السياسى لايمكنه تجاهل طبيعة العلاقة بين العوامل السياسية من ناحية، والعوامل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على مستوى كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية من ناحية اخرى، نظرا للعلاقة الوثيقة التى تربط علم السياسة بغيره من العلوم الأخرى ، لاسيما العلوم الإجتماعية .

إن إختيار الباحث لمشكلة تعكس الظروف البيئية المحيطة بأبعادها وجوانبها المختلفة يعتبر خطوة مبدئية هامة فى تكافل جهود علماء السياسة لحل مشاكل النظم

السياسية والنظام الدولى الذى يعيشون فى إطاره ، وبالتالى يمكننا القول إنه كلما إبتعد الباحث السياسى عن عامل المثاليات، واقترب من عالم الواقع كلما كانت الدراسات السياسية أعم فائدة .

وبالرغم من أن الباحث السياسى لايمكنه تجاهل تأثير البيئة المحلية أو الدولية فى دراسته للمشاكل السياسية نظرا لعلاقات الإعتماد المتبادل "Interdependency Relationships" التى يعيشها عالم ما بعد النصف الأخير من القرن العشرين ، إلا أنه قد يتم التركيز بصورة أكبر، على البعد الدولى فى دراسة المشكلات الدولية ، ويتم التركيز بصورة أكبرعلى البعد المحلى أو البيئة المحلية فى دراسة المشكلات السياسية الداخلية للنظم السياسية .

وحتى وإن إستطاع الباحث السياسى الإبتعاد عن الناس والمناسبات الإجتماعية، نظرا لإنشغاله وإنهماكه بعملية البحث السياسى ، إلا أنه لايستطيع أن يتجاهل بأى حال من الأحوال التفاعلات التى تحدث فى إطار البيئة المحيطة بجوانبها وأبعادها المختلفة . فالمشكلات التى ينهمك فى دراستها علماء السياسة، أو التى تحظى بإهتمام متزايد من قبل الباحثين السياسيين هى ، فى واقع الأمر ، إنعكاس حى وصادق للتفاعل بين الظروف البيئية المحيطة ، لاسيما عندما يطغى ويبرز تأثير العامل السياسى على المشكلة محل الدراسة والإهتمام .

المبحث الثانى
تحديد الإهتمامات والافكار والأطر النظرية ذات العلاقة بمشكلة البحث

تعتبر هذه الخطوة من الخطوات المبدئية فى عملية تصميم البحث السياسى، وهى فى الواقع مرحلة تتسم الى حد ما بالغموض، وعدم وضوح الرؤية الكامل. وتشير الحروف (س ، ص ، ب ، أ بالشكل : 4-1) عموما الى متغيرات وأفكار، مثل المشاركة السياسية ، الحزبية ، الديمقراطية ، والإستقرار السياسى .

وتنقسم هذه المرحلة المبدئية عموماً الى ثلاث مراحل فرعية تعكس إهتمامات الباحث السياسى "Interests" ، وأفكاره "Ideas" حول مشكلة البحث ، وربط الباحث السياسى بين المشكلة البحثية والأطر النظرية التى تزخر بها أدبيات علم السياسة ، (أنظر الشكل : 4-1) . فقد يكون للباحث السياسى فى هذه المرحلة المبدئية من مراحل تصميم البحث السياسى إهتمامات عامة، تتعلق بمعرفة الأسباب الكامنة وراء إرتفاع مستوى المشاركة السياسية فى دولة ما وتدنيها فى دول أخرى، أو إرتفاع مستوى المشاركة فى قطاع معين من السكان وتدنيه بين بقية القطاعات الأخرى . وقد تعكس إهتمامات الباحث فى هذه المرحلة المبكرة من مراحل تصميم البحث السياسى إهتمامات شخصية، تنبع من قناعات خاصة تعكس

نظام القيم أو المعتقدات الشخصية ، أو نتيجة لطبيعة عمل الباحث السياسى وإرتباطه بمنظمة عامة أو مؤسسة بحث علمية كمراكز البحوث والجامعات .

وحينما تترجم إهتمامات الباحث عمليا ، وينخرط فى عملية البحث ويتناول أبعاده المختلفة ، فإنه قد يبدأ فى العادة بفكرة أو أفكار محددة عن بعض الأسباب أو العوامل المؤثرة فى عملية المشاركة السياسية . وطالما أن إهتمامات وأفكار الباحث ليست واضحة بمعنى الكلمة فى هذه المرحلة المتقدمة أو المبدئية من مراحل تصميم البحث السياسى ، فإننا نشير أو نميل الى إستخدام علامات الإستفهام "؟" فى الشكل: 4-1 ، على إعتبار أن الباحث غير متأكد فى هذه المرحلة المبكرة من طبيعة العلاقة السائدة بين المتغيرات أو المفاهيم محل الدراسة والإهتمام .

ولكى يضفى الباحث السياسى سمة الوضوح والثقة على طبيعة العلاقة المتوقعة بين المفاهيم والمتغيرات محل الإهتمام والدراسة ، فإنه يضطر فى هذه المرحلة المبكرة من مراحل تصميم البحث السياسى الى ربط مشكلة البحث التى سيدرسها بالأطر النظرية التى يزخر بها علم السياسة . فالأطر النظرية أو نظريات علم السياسة هى عبارة عن نسق معقد يجسد طبيعة العلاقة أو العلاقات السائدة بين مجموعة معينة من المتغيرات المتعلقة بالأبعاد المختلفة لظاهرة سياسية معينة، وبالتالى فإن ربط الباحث السياسى لإهتماماته وأفكاره بالأطر النظرية السائدة أو المعروفة فى أدبيات علم السياسة، سيخرج حتما الباحث السياسى من حالة اللبس وعدم وضوح الرؤية المتعلقة بالأسئلة المثارة للمشكلة البحثية .

إن إتجاه العلاقة السائدة بين إهتمامات وأفكار الباحث السياسى من ناحية ، والأطر النظرية لعلم السياسة من ناحية اخرى ليست فى واقع الأمر علاقة آحادية الإتجاه، ولكنها فىالحقيقة علاقة ذات إتجاه مزدوج تجسد علاقات تأثيروتأثر . فإهتمامات الباحث المبدئية حول مشكلة بحثية معينة،قد تقوده الى تطوير وبلورة بعض الأفكار، التى تزداد وضوحا عندما يتم ربطها بالأطر النظرية التى تزخر بها أدبيات علم السياسة.ولكن طبيعة العلاقة السائدة بين الإهتمامات والأفكار من ناحية، والأطر النظرية من ناحية أخرى قد تأخذ علاقة عكسية (أنظر الشكل : 4-1) بحيث أن إلمام الباحث بالأطر النظرية السياسية ذات الصلة بموضوع المشكلة البحثية محل الإهتمام والدراسة واطلاعه عليها قد يساعد على تطوير وبلورة أفكار وإهتمامات جديدة .

المبحث الثالث
تحديد المفاهيم

ينتقل الباحث السياسى فى هذه المرحلة المبدئية من مرحلة ربط الإهتمامات والأفكار بالنظريات السائدة فى أدبيات علم السياسة ، الى مرحلة تعريف أو تحديد

المفاهيم ذات الصلة بالظاهرة السياسية أو المتغيرات محل الإهتمام والدراسة . إن الأفكار المبدئية للباحث تجاه المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالمشكلة البحثية قد تكون غير واضحة ونهائية فى هذه المرحلة المبكرة من مراحل تصميم البحث السياسى .

أن إلمام الباحث بالأطر النظرية السياسية ذات الصلة بموضوع المشكلة البحثية محل الإهتمام والدراسة واطلاعه عليها قد يغطى الجانب المتعلق بإعطاء تعريفات نظرية، ولكنه قد لايغطى الجانب الإجرائى للمفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع الدراسة . ويتحتم على الباحث السياسى فى هذه المرحلة، إما الأخذ بتعريفات إجرائية سابقة وتطويرها لكى تتمشى وأهداف الدراسة الجديدة ، أو تطوير تعريفات إجرائية جديدة تتمشى ومنهجية الدراسة .

المبحث الرابع
اختيار منهجية البحث السياسى

من حسن أو سوء حظ الباحث السياسى أن علم السياسة غنى بمناهج ومداخل البحث المختلفة . فتعدد مناهج ومداخل البحث يوفر عدة خيارات متاحة تتمشى وأهداف الدراسة المنشودة . ولكن الخلاف والتناقض بين المناهج والمداخل الفكرية لعلم السياسة قد يصعب من مهمة الباحث السياسى فى إختيار منهج ومدخل الدراسة المناسبين ، وبالتالى يمكننا القول بأن تعدد الأطر الفكرية يسهل ويعقد من مهمة الباحث السياسى فى نفس الوقت .

إن منهجية البحث السياسى لاتقتصر فقط على إختيار منهج ومدخل البحث ، ولكنها تمتد لتشمل الإطار النظرى للدراسة بكافة جوانبه ، وبالتالى فإننا سنتعرض فى هذا الجزء من الفصل الرابع الى جملة من النقاط تتعلق بمنهجية البحث السياسى، وهى :

أ- تحديد أهداف البحث السياسى .
ب- تحديد مستوى التحليل المناسب للدراسة .
جـ- تحديد خصائص وحدة أو مستوى التحليل المناسب للدراسة .
د- تحديد البعد الزمنى للدراسة .
هـ- تحديد أهداف ودوافع البحث السياسى .
و- تحديد فرضية أو فرضيات البحث السياسى .
ى- تحديد أو تقسيم الدراسة بما يتلاءم والفرضية أو الفرضيات المثارة .

تحديد أهداف البحث السياسى :

إن أهداف البحث السياسى قد تتعدد وتتنوع بتعدد وإختلاف الباحثين والأبحاث السياسية . وبالرغم من أن تطبيق الباحث لمنهجية علمية يتعارض وتحقيق أهداف شخصية ، إلا أنه يلاحظ أن بعض الباحثين ، لاسيما المنتمين الى إيديولوجية سياسية معينة ، قد يخلط بين الأهداف الموضوعية وغير الموضوعية للدراسة . وبالرغم من تعدد الأهداف التى قد يسعى الباحث السياسى الى تحقيقها ، إلا أنه يلاحظ أن أدبيات علم السياسة تؤكد وتشير عموما الى وجود ثلاثة أهداف عامة للبحث السياسى والإجتماعى هى :

1- إكتشاف وتوضيح الأبعاد المختلفة للظاهرة السياسية محل الإهتمام والدراسة، لاسيما إذا كانت هذه الدراسة جديدة ورائدة من نوعها . فكل من المتخصصين والعامة يود أن يعرف الكثير عن ماهية وخصائص وتطور الظواهر السياسية الجديدة من أبعادها المختلفة ويلم بها ، ومن أمثلة ذلك شغف الأفراد بمختلف فئاتهم لمعرفة الكثير عن ماهية وخصائص وتطور النظام العالمى الجديدالذى بدأ يبرز ويتطور منذ نهايةعقد الثمانينات من القرن العشرين . فالهدف الذى قد يرمى الباحث السياسى الى تحقيقه فى حالة دراسة موضوع جديد متمثل إذن فى إكتشاف "Exploration" وتوضيح الأبعاد المختلفة ، لاسيما الخفية منها، الى المتخصصين والمهتمين على جميع المستويات الفكرية .
إن الأبحاث السياسية التى ترمى فى العادة الى إكتشاف الأبعاد المختلفة للظاهرة أو الظواهر السياسية محل الإهتمام والدراسة ، هى فى واقع الأمر إما أبحاث تتمشى وطموحات ورغبات الباحث لفهم الظاهرة من جوانبها المختلفة ، أو تسعى لتطوير مناهج بحث لتطبيقها فىدراسات مستقبلية أكثر جدية وأهمية بالنسبة للباحث السياسى. إن أهمية الدراسات الإستكشافية قد لاتمكن الباحث السياسى من تقديم إجابات واضحة وافية لكل الأسئلة المطروحة نظرا لحداثة الظاهرة وعدم توفر خلفيةتاريخية عنها .
2- وصف الظاهرة أو الظواهر السياسية محل الإهتمام والدراسة . إن الوصف العلمى "Scientific Description" للظاهرة السياسية أو المشكلة البحثية يأتى فى واقع الأمر كنتيجة حتمية، لقدرة الباحث السياسى على الملاحظة المستمرة للظاهرة السياسية محل الإهتمام والدراسة . ومن أمثلة الدراسات الوصفية الإحصائيات السكانية ، وإستطلاعات الرأى العام التى تقوم بها مؤسسات بحث علمية .
3- شرح وتحليل الأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة أو الظواهر السياسية محل الإهتمام والدراسة . وإذا كان الباحث يهتم بالأجابة عن السؤال كيف "How" تحدث الظاهرة السياسية؟ فى حالة الهدف المتعلق بالوصف العلمى للمشكلة

البحثية ، فإن الهدف الذى يسعى اليه الباحث السياسى فى هذه الحالة هو محاولة الإجابة عن السؤال لماذا "Why" تحدث الظاهرة بكيفية معينة؟ وما هى الأسباب التى أدت أو تؤدى الى حدوثها؟ وبالرغم من أن محور تركيز الباحث السياسى قد يكون تحقيق أحد الأهداف السابقة فقط ، إلا أنه يلاحظ تداخل الأهداف الثلاثة السابقة ، وبالتالى يمكننا القول بإن الباحث السياسى يسعى فى واقع الحال الى تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، حتى وإن كان محور تركيزه هدفا بعينه.

تحديد مستوى التحليل المناسب للدراسة :

هناك مستويات مختلفة لدراسة الظاهرة أو المشكلة البحثية ، يتحتم على الباحث السياسى أن يراعيها بحذر حين تبنيه لمنهجية البحث السياسى . ويمكن حصرمستويات أو وحدات التحليل السياسى عموما فى الأتى :

1- مستوى الفرد	"Individual level"
2- مستوى الجماعة	"Group level"
3- مستوى المنظمة	"Organizational level"
4- مستوى الدولة	"State level"
5- مستوى النظام الإقليمى	"Regional level"
6- مستوى النظام الدولى	"International level"

إن دراسة الظاهرة السياسية على جميع المستويات السابقة قد لايكون أمرا ضروريا، لاسيما إذا كان محور التركيز على مستوى الفرد أو الجماعة فقط . كما أن دراسة الباحث للمشكلة البحثية على كافة المستويات المشار اليها قد يكون أمرا شاقا، وليس فى متناوله، نظرا لإمكانيات البحث المحدودة ، وبالتالى فقد يتم التركيز على مستوى أو مستويات تحليل معينة، تمشيا مع القيود التى يقرها الباحث على دراسته .

إن عدم فهم الباحث السياسى لمستويات التحليل المختلفةوعدم المامه بها قد يؤديان-كما سبق القول-إلى وقوعه فيما يعرف بالخطأ الايكولوجى "Ecological Fallacy" المتمثل فى تعميم النتائج المتوصل اليها فى مستوى تحليل معين على بقية مستويات التحليل الاخرى التى لم يتم التركيز عليها فى الدراسة .

إن محور تركيز الباحث السياسىفى دراسته هو الذى يحدد مستوى أو وحدة التحليل الملائمة لدراسة المشكلة البحثية ، وبالتالى عندما ينعكس محور تركيز الدراسة على الفرد ، أو الدولة ، أو العالم ، فإن مستوى أو وحدة التحليل تكون بطبيعة الحال مستوى الفرد ، أو مستوى الدولة ، أو مستوى النظام الدولى على التوالى .

تحديد خصائص مستوى التحليل المستخدم فى الدراسة :

تتسم مستويات التحليل التى يتم التركيز عليها فى منهجية الدراسة بخصائص معينة تتعلق بالحالة التى توجد عليها الظاهرة "Condition" ، والتكيفات "Orientations" ، والسلوك "Behavior" . إن تحديد الباحث لخصائص الحالة التى توجد عليها الظاهرة السياسية محل الإهتمام والدراسة على مستوى الفرد مثلا قد تمتد لتشمل الجنس ، والسن ، والجنسية ، والإنتماء السياسى أو الحزبى ، والإنتماء العرقى أو الدينى أو الجغرافى .

أما فيما يتعلق بتحديد الباحث السياسى للخصائص المتعلقة بالتكيفات فى إطار مستوى معين من مستويات أو وحدات لتحليل ، فإنه يمتد ليشمل على مستوى الفرد مثلا كل مايتعلق بالإتجاهات ، والنوايا ، والمعتقدات ، والسلوك ، والشخصية ، والسمات الشخصية ، والمواقف . فالفرد قد يوصف فى هذا السياق بأنه ثورى ، أو معتدل ، أو محافظ ، كما أن الجماعة قد توصف ايضا فى إطار الأهداف أو السياسات التى تعمل على تحقيقها أو فى إطار اللوائح والإجراءات التى تطبقها على أعضائها .

واخيرا وليس أخرا ، فإن محور الإهتمام قد ينصب على تحديد الخصائص المتعلقة بالسلوك المرتبط بمستويات التحليل المختلفة ، وبالتالى بينما يتم التركيز على السلوك التصوتى "Voting Behavior" أو السلوك التخريبى على مستوى الفرد، فإن محور الإهتمام ينصب على سلوك الدولة العدائى على مستوى الدولة أو على السياسة السلمية التى تتبناها مجموعة دول تربطها رابطة جغرافية على مستوى النظام الأقليمى .

تحديد البعد الزمنى للدراسة :

يلعب البعد الزمنى للدراسة دورا هاما فى عملية تصميم وتنفيذ البحث السياسى. أن المقصود بالبعد الزمنى للدراسة هنا ليس الفترة التى يقضيها الباحث السياسى فى تصميم وتنفيذ البحث السياسى ، وهى فترة قد تطول لتصل الى أكثر من خمس سنوات فى بعض الدرسات المطولة ، مثل بعض رسائل الدكتوراه والدرسات الميدانية ، ولكن المقصود بذلك هو الفترة الزمنية التى يدرسها الباحث بتعمق ، وهى فترة قد تطول بدورها لتصل الى عشرين سنة أو أكثر .

إن البعد الزمنى للدراسة يعكس عموما وجود ثلاثة فترات هى :

(أ) فترة زمنية قصيرة	"Cross-Sectional Studies"
(ب) فترة زمنية متوسطة	"Medium Range Period"
(جـ) فترة زمنية طويلة	"Longitudinal Studies"

وتمتد الفترة الزمنية قصيرة الأجل فى العادة لتشمل وصف وتحليل البيانات التى تصدر فى خلال سنة ، ومن أمثلة ذلك الإحصاء السكانى السنوى ، إحصاءات

التجارة الخارجية أو الدخل القومي، ومتوسط دخل الفرد السنوى ، أو سجلات التصويت السنوية للسلطة التشريعية أو المنظمات الإقليمية والدولية . وتتسم الدراسات السنوية قصيرة الأجل فى العادة بالتعمق فى وصف وتحليل المتغيرات محل الإهتمام والدراسة . ويركز الباحث السياسى فى حالتى الدراسات الإستكشافية والوصفية فى العادة على إختيار فترة قصيرة الأجل تتمشى وأهداف هذا النوع من الأبحاث السياسية .

كما يتسم هذا النوع من الدراسات قصيرة الأجل بوجود قصور ملحوظ يتمثل فى تحديد أو تقييد قدرة الباحث السياسى على تعميم نتائجه على فترات زمنية سابقة أو مستقبلية لم تتم دراستها ، لاسيما عندما يكون محور تركيز الباحث متعلقا بتفسير العلاقات السببية ، وليس علاقات التوافق ، بين المتغيرات محل الأهتمام والدراسة.

أما فيما يتعلق بمحور تركيز الباحث فى الفترة الزمنية متوسطة الأجل فإنه يتجاوز فى العادة سنة ويشمل الدراسات الإستكشافية ، الوصفية ، والتحليلية. فالباحث السياسى يتتبع فى هذا النوع من الدراسات تطور مشكلة بحثية من حيث الوصف والتحليل لفترة زمنية ليست بالقصيرة ، وبالتالى فهو قادر على تعميم النتائج التى يتوصل إليها لفترة زمنية يمكن الإستفادة منها على المستويين النظرى والتطبيقى .

وأخيرا وليس أخرا ، فإن الباحث السياسى قد يضطرلدراسة المشكلة البحثية لفترة زمنية طويلة الأجل تتعد خمس أو عشر سنوات . وتتمشى أهداف الدراسة طويلة الأجل فى العادة مع قرار الباحث فى إختيار فترة زمنية طويلة،يتم خلالها إختيار فرضية أو فرضيات محددة عادةعن طريق الملاحظة المباشرة للظاهرة، أو للظواهر السياسة محل الإهتمام والدراسة . فالملاحظة بالمشاركة قد تجعل الباحث السياسى ينخرط فى دراسة طويلة الأجل نظرا لما تتطلبه الظاهرة السياسية محل الإهتمام والدراسة من وقت وجهد .

وتنقسم الدراسات طويلة الأجل بدورها الى تقسيمات فرعية هى :

1- دراسات طويلة الأجل متعلقة بالنزعة أو الإتجاه "Trend Studies"

2- دراسات طويلة الأجل متعلقة بالجماعة "Cohort Studies"

3- دراسات طويلة الأجل متعلقة بجدول زمنى معين "Panel Studies"

وبينما ينصب إهتمام الباحث فى دراسات النزعة أو الأتجاه مثلا بدراسة التغيرات فى إطار قطاع أو شريحة معينة من السكان ، كما يحدث فى دراسات إستطلاع الرأى العام تجاه ظاهرة معينة تستمر تفاعلاتها لمدة زمنية طويلة ، يلاحظ أن الدراسات الجماعية تركز على دراسة جماعات فرعية معينة، من حيث التطور والتغير عبر فترة زمنية طويلة ، ومن أمثلة ذلك تتبع التطور والتغير الذى يحدث على الجيل الذى لعب دورا بارزا فى حركة الإستقلال الوطنى ، أو جيل

الإنتفاضة الفلسطينية . ويلاحظ أن النوع الأخير من الدراسات طويلة الأجل ، أو الدراسات الجدولية ، تتشابه الى حدما مع دراسات النزعة والجماعة من حيث الزمن ، ولكنها تختلف معهما من حيث التركيز على دراسة نفس العينة كل فترة زمنية معينة . فبينما تتغير العينة المختارة فى حالة الدراستين الأوليين ، يلاحظ إذن أن العينة المختارة فى حالة الدراسات الجدولية تستمر طوال فترة الدراسة، لكى يتم تحديد أوجه التغير، والإستمرارية بدقة بين أفراد العينة المدروسة .

إن الدراسات طويلة الأجل ، بأنماطها الثلاثة السالفة الذكر ، تتميز على الدراسات قصيرة ومتوسطة الأجل فيما يتعلق بتمكين الباحثين من توفير معلومات تصف ظاهرة أو ظواهر سياسية معينة خلال فترة زمنية طويلة . إن تحديد الفترة الزمنية للدراسة يتمشى عموما وطبيعة الدراسة أو البحث السياسى ، وبالتالى يمكن القول إن فرضيات وأهداف الدراسة هى الفيصل النهائى فى تحديد المدة الزمنية اللازمة للبحث السياسى . ويعدد الباحث السياسى فى العادة الأسباب التى جعلته أو تجعله يدرس ظاهرة سياسية ما فى فترة زمنية قصيرة ، متوسطة ، أو طويلة الأجل، على إعتبار أن ذلك يتمشى ومنهجية البحث العلمية .

تحديد أهداف ودوافع البحث السياسى :

لاشك أن للدراسات العلمية دوافع وأهدافا منشودة يسعى الباحث السياسى الى تحقيقها . إن دوافع وأهداف الباحث السياسى قد تكون عامة وقد تكون محددة ودقيقة، وبالتالى يمكننا أن نحدد هذه الدوافع والأهداف فى النقاط التالية :

(أ) إن دافع وهدف الباحث السياسى قد يكون تطوير نظريات أو أطر نظرية سياسية كلية ، أو متوسطة المدى ، أو جزئية . ويعتبر هذا الهدف من أعقد أو أصعب الأهداف التى يواجهها علماء السياسة منذ إنبثاق وتطور هذا العلم فى أوائل القرن العشرين .

(ب) إن دافع وهدف الباحث السياسى قد يكون مجرد إختبار فرضية أو فرضيات محددة "Testing Limited Hypotheses" . والفرضية أو الفرضيات التى قد يسعى الباحث السياسى الى إختبارها قد تكون ذات صلة بأطر نظرية معروفة فى أدبيات علم السياسة ، وقد لاتربطها أى صلة بنظريات علم السياسة .

(جـ) إن دافع وهدف الباحث السياسى قد يكون مجرد محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الإهتمام والدراسة ، وبالتالى قد لايضطر الباحث الى تطوير فرضيات وإختبارها إمبيرقيا . فالباحث السياسى قد لايضطر الى ربط دراسته بأدبيات النظرية السياسية ذات الصلة بالموضوع محل الإهتمام والدراسة .

(د) إن دافع وهدف الباحث السياسى قد يكون تنفيذ التزام أو عقد تم بينه وبين مؤسسة عامة أو منظمة بحثية "Contracted Research" . فالباحث السياسى

فى هذه الحالة لايختار المشكلة البحثية ، ولكنه يكلف فى العادة بإجراء بحث أو أبحاث محددة يختار فيما بينها ، ويتلقى فى مقابل بحثه دعما ماديا ومعنويا.

(هـ) إن هدف الباحث السياسى قد يكون العمل على تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق ، أو تضييق الفجوة فى أدبيات علم السياسة المتعلقة بموضوع معين لم يتم تناوله بعمق من قبل الباحثين السياسيين فيما سبق . فالباحث فى هذه الحالة يدرس إما ظاهرة جديدة. أو يدرس ظاهرة لم تحظ بإهتمام كاف من قبل علماء السياسة فى السابق .

تحديد فرضية أو فرضيات البحث السياسى :

لقد تعرضنا لمفهوم الفرضية وخصائصها وأنواعها فى الفصل الثالث من هذا الكتاب . ولاحظنا أن تبنى وتطوير فرضية يعتبر سمة مميزة لمنهجية البحث العلمى. كما أن الشكل : 4-1 يوضح أن البحث السياسى لايمكنه أن يحقق اهدافه بدون وجود منهجية علمية ، يطرح فيها الباحث فرضية أو جملة من الفرضيات توضح توقعات الباحث عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الإهتمام والدراسة .

إن قدرة الباحث السياسى على صياغة فروض سليمة تتمشى وأسس البحث العلمى لاتنبع من فراغ ، على إعتبار أنه يتحتم على الباحث الأطلاع على أدبيات الموضوع، لكى يتمكن من ربط فرضيته أو فرضياته بالأطر الفكرية السائدة فى إطار علم السياسة . فالفرضية ليست مجرد تخمين أو حدس أو إلهام يتميز به باحث سياسى عن أخر ، بقدر ماهى تجسيد حى لسعة الإطلاع والخبرة الأكاديمية التى يتمتع بها الباحثون السياسيون .

وبالرغم من أن بعض الدراسات السياسية لاتلزم الباحث بتبنى وتطوير فرضية أوفرضيات محددة ، ومن أمثلة ذلك الدراسات الإستكشافية ، إلا أن الفرضية تبقى ركنا أساسيا من اركان منهجية البحث العلمى فى إطار علم السياسة، فالباحث يمكن أن يحقق أهداف البحث السياسى، ويساهم فى تطوير وتقدم علم السياسة فى حالة إلتزامه بمنهجية علمية دقيقة، يتم فيها ربط الفرضيات المثارة بالأطر الفكرية التى تزخر بها أدبيات علم السياسة . وسواء كانت فرضيات البحث السياسى مرتبطة بأطر فكرية معينة ، أو كانت فرضيات محددة لاتربطها صلة بنظرية معينة ، فإنه يمكن القول بإنها تعتبر ركنا هاما من أركان منهجية البحث السياسى .

تقسيم الدراسة بما يتمشى والفرضية المثارة :

يستطيع الباحث السياسى بناء على تحديد أهداف الدراسة والفرضية المثارة، أن يقسم الدراسة الى أجزاء تتمشى فى العادة ومضمون فرضية البحث السياسى. فتقسيم الدراسة إذن ليس مجرد عملية إرتجالية ، ولكنه عملية منظمة خالية من

الإطناب والحشو على إعتبار أن هدف الدراسة محدد وواضح ، وبالتالى لايمكن للباحث مثلا أن يتعرض لمواضيع لاتربطها صلة بمشكلة الدراسة .

وتساعد فرضية أو فرضيات البحث السياسى المثارة الباحثين على تقسيم أبحاثهم بما يحقق الأهداف المنشودة للدراسة . وقد لا يوفق الباحث السياس لأول وهلة فى تقسيم بحثة بالصورة المطلوبة التى تحقق أهداف الدراسة المنشودة، نتيجة لعامل الوقت أوعدم توفر التقنية الضرورية ، إلا أن إستعانة الباحث بزملائه وأدبيات علم السياسة كفيل بتجاوز مثل هذه الأنواع من العقبات والمشاكل ، وبالتالى تقسيم البحث بالكيفية المطلوبة التى تحقق الأهداف المرجوة .

المبحث الخامس
إختيار عينة البحث الممثلة للسكان

إن هدف علماء السياسة المتعلق بتطوير أطر نظرية، وتعميم نتائج دراساتهم عن الظواهر السياسية، يتطلب بطبيعة الحال دراسة وملاحظة إتجاهات وسلوك الأفراد فى المجتمع . ولكن ليس بإمكان الباحث السياسى دراسة كل أفراد المجتمع نظرا لما قد يتطلب ذلك من وقت وجهد ومال ، وعليه فقد طور علماء السياسة ما يعرف بتقنيات العينة "Sample" . إن دراستنا لعينة البحث بإعتبارها ركنا أساسيا من أركان عملية تصميم البحث السياسى، يتطلب منا بطبيعة الحال دراسة الأبعاد المختلفة للعينة ، وعليه فإننا سنتعرض لمناقشة الأبعاد التالية :

أ- تحديد مفهوم العينة .

ب- العينة فى البحث الكيفى .

جـ- نظرية العينة الإحتمالية وتوزيع العينة .

د - حجم العينة .

هـ- خطوات إختيار العينة .

و - أنواع العينة .

تحديد مفهوم العينة :

العينة عبارة عن قيام الباحث السياسى بإختيار ودراسة عدد من المفردات والحالات تمثل مجتمع البحث محل الإهتمام والدراسة . والمفردات أو الحالات التى تتكون منها العينة إما عبارة عن أفراد "Individuals" إذا كان محور إهتمام الباحث السلوك السياسى للأفراد ، أو عبارة عن دول مثلا إذا كان محور إهتمام الباحث السلوك السياسى للدول . وفى جميع الحالات يتحتم على الباحث السياسى مراعاة شرط تمثيل العينة المختارة لمجتمع البحث أيا كان .

إن مفهوم العينة بمعناه السابق يعتبر مفهوما شائعا ومعروفا بين عامة الناس الذين يطبقون مفهوم العينة يوميا دون أن يدركوا ذلك . فالفرد الذى يتذوق بضاعة ما قبل أن يشتريها ، أو يشرب قليلاً من عصير فاكهة ما قبل أن يشترى كمية كبيرة منها ، أو يتصفح بعض أوراق كتاب ما قبل أن يحصل عليه ، هى فى الواقع أمثلة ترتبط بالحياة اليومية للأفراد، وتطبق أسلوب العينة وتقنياتها .

إذن ، فالباحث السياسى عندما يختار عينة ما لدراستها ، فإنه يسعى فى واقع الأمر الى جمع بيانات ومعلومات عن بعض الحالات "Cases" أو المفردات حتى يتمكن فى نهاية المطاف من إصدار أحكام "Judgments" أو تعميمات "Generalization" تتعلق بمجتمع البحث ككل . إن لجوء الباحث السياسى ، مثلة فى ذلك مثل بقية الباحثين الإجتماعيين ، إلى إختيار عينة أو عينات تمثل مجتمع البحث وعدم دراسته لكل المفردات أو الحالات ، راجع فى واقع الحال الى عدة أسباب لعل من أهمها عدم توفر الوقت، والإمكانيات المادية والبشرية والتقنية لدراسة مجتمع البحث ككل . ومن الأهداف التى يسعى الباحث السياسى الى تحقيقها بعد إختياره لعينة تمثل مجتمع البحث ، عدم البحث عن أفضل حالة تمثل مجتمع الدراسة ، على إعتبار أن إختيار عينة غير منحازة "Unbiased Sample" تسمح بتعميم نتائج الدراسة على المفردات أو الحالات ذات العلاقة بمجتمع العينة .

يلاحظ مما سبق أن أفضل خطة يمكن أن يتبعها الباحث السياسى، هى أى خطة يترتب عنها صدق "Validity" وثبات "Reliability" نتائج الدراسة . إن إختيار مفردات أو حالات العينة وتمثيلها لمجتمع البحث بدقة، يساهم بدون شك فى صدق التعميمات التى يتوصل إليها الباحث بخصوص مجتمع الدراسة، بناءا على عملية التوفيق فى إختيار عينة البحث . كما أن إلتزام الباحث السياسى بالأسس والأساليب العلمية أثناء عملية إختياره للعينة؟ يجعله يصل الى نتائج وتعميمات تتسم بالثبات، فى حالة قيام غيره من الباحثين بتطبيق نفس الخطوات والأساليب .

إن تحديد مفهوم العينة يرتبط -الى حد كبير- بمفهوم التمثيل "Representativencss" إى تمثيل العينة لمجتمع الدراسة أو البحث ، وذلك عن طريق إختيار عدد قليا من الأفراد ، أوالأشياء "Things" ، أو الأحداث "Events" لتمثيل مجتمع الدراسة ككل . فالعينات التى تبنى عليها منظمات إستطلاع الرأى العام الأمريكى توقعها أثناء الإنتخابات العامة والدورية تتراوح من 2000-5000 مواطن أمريكى يمثلون مجتمع البحث الذى يصل الى 240 مليون نسمة . إن فشل إستطلاع الرأى العام الذى قامت به "Literary Digest" فى عام 1936 كان مرده عدم تمثيل العينة ، التى وصل عددها الى مليوني ناخب أمريكى، لمجتمع البحث ، نظرا لعدم تمثيل محدودى الدخل تمثيلا مناسبا فى عينة البحث بالرغم من كبر حجمها . فالعينة المختارة تم إختيارها من دليل الهواتف وقوائم تسجيل السيارات ، وهى قوائم "Sampling frame" تنحاز لصالح الأغنياء الذين يملكون الهواتف

والسيارات، ضد الفقراء الذين لم يكونوا يمكلون مثل هذه الكماليات فى سنوات مابعد الكساد الكبير .

أما التقدم الذى أحرزته دراسات إستطلاع الرأى العام فى نهاية القرن العشرين فهو غنى عن التعريف ، لاسيما أن مستوى الدقة فى التنبؤ وصل الى أعلى مستوى له فى إطار إختيار عينات عشوائية محدودة العدد وممثلة لمجتمع البحث فى نفس الوقت مقارنة بما كان عليه الحال فى النصف الاول من هذا القرن .

العينة فى البحث الكيفى :

لاتقتصر العينة على البحث الكمى ، ولكنها تمتد لتشمل ايضا البحث الكيفى ، وذلك عندما يتعلق الأمر بقيام الباحث السياسى بدراسة حقلية "Field Study" يتم فيها ملاحظة حالة واحدة ، مثال منظمة ، أو جماعة ، أو مدينة ، أو حدث معين . وطالما أن الملاحظ بالمشاركة لايهدف فى مثل هذه الدراسات للحصول على معلومات بطريقة منتظمة تتعلق بعدد كبيرمن الأفراد ، أو الأحداث ، أو الأشياء ، أو لايهدف الى الإختيار العشوائى لمجموعة من الأفراد لإجراء مقابلات معهم ، ولكنه يهدف عموما الى دارسة وتفحص مستشفى كبير بمدينة ما ، حيث قد يلاحظ الباحث بعد بضعة أسابيع من الملاحظة المبدئية أن نشاطات بعض منظمات الادارة العامة مثل المستشفى العام تختلف من وقت الى أخر خلال اليوم . ونظرا لتعذر قيام الباحث السياسى بملاحظة الظاهرة السياسة طوال اليوم ، فإنه قد يقسم الوقت الى وحدات زمنية متميزة ليختار من بينها عشوائيا أوقات محددة للملاحظة . كما قد يختار الباحث عشوائيا المكان المناسب لملاحظة الظاهرة السياسية ، وقد يكون هذا المكان غرفة الطوارئ أو الحوادث بإعتباره من أكثر الأماكن نشاطا وازدحاما مما يساعد على ملاحظة الظاهرة والوصول الى نتائج بخصوصها.وقد لاتقتصر ملاحظة الباحث على مكان واحد، نظرا لاختياره عشوائيا أكثر من مكان يجسد النشاط الفعلى للمستشفى محل الدراسة ، وبالتالى فهو يقوم بملاحظة قسم الطوارئ، أو الإدارة العامة ، وغرفة الممرضات أو الأطباء (2) .

إن حاجة الباحث السياسى للحصول على معلومات تفسر ما يدور حوله فى الحالة التى يدرسها، قد تجعله يلجأ الى اسلوب المقابلة ، لاسيما مقابلة من لديهم المعلومات المطلوبة . وبالتالى يضطر من جديد الى إختيار عينة من المسؤولين الممثلين لإدارة المستشفى لكى يتحصل منهم على معلوات محددة (3) .

إن مفهوم العينة فى البحث الكيفى لايتعلق بإستخدام الأساليب الإحصائية لإختيار عينة البحث فى إطار حالة محددة،ولكن هذا المفهوم يرتبط -الى حد كبير- بقدرة الباحث على الوصول الى تعميمات ذات طابع تحليلى "Analytical Generalizations" . ويهتم الباحث السياسى بعملية الربط بين الحالة التى يدرسها

والأطر النظرية السائدة فى علم السياسة، تمشيا مع مبدأ أو فلسفة الإنتقال من العام الى الخاص المتمشية مع أسس البحث المعيارى . وبينما يلاحظ أن أساليب إختيار العينة إحصائيا فى إطار الأبحاث الكمية يستخدم مرة واحدة عند بداية البحث ، والنجاح فى إختيار العينة الممثلة للسكان أو مجتمع البحث ، يلاحظ أن أساليب تحليل وإختيار العينة فى البحث الكيفى تتسم بالإستمرارية تمشيا مع ملاحظات وقناعات الباحث (4) .

نظرية العينة الإحتمالية وتوزيع العينة :

إن محور التركيز فى هذه النظرية هو الإختيار العشوائى "Random Selection" للعينة ، بحيث أن جميع مفردات أو حالات مجتمع البحث لديها فرص متساوية للظهور فى العينة المختارة . فالباحث يعتمد فى إختياره للعينة على ما يعرف بالجداول العشوائية "Random Number Tables" أو على برامج عقل آلى تقوم بعملية إختيار موضوعى – عشوائى لمفردات العينة . إن المنهجية العلمية التى تؤكد عليها نظرية العينة الإحتمالية لاتترك مكانا لتحيزات وميول الباحث فى إختيار مفردات العينة .

وهناك قواعد وأسس هامة محددة على الباحث أن يتبعها للحصول على توزيع عينة تمثل مجتمع البحث ، وتشير نظرية الإحتمالات فى هذا السياق الى ضرورة إلتزام الباحث بخطوتين هامتين هما (5) :

أ) فى حالة قيام الباحث بإختيار أكثر من عينة عشوائية من مجتمع البحث ، فإنه يتحتم عليه توزيع العينة الإحصائية على مجتمع الدراسة بطريقة معروفة ومحددة.

ب) إن نظرية العينة الإحتمالية تزودنا بمعادلة أو دالة "A Formula" لتحديد ما إذا كانت العينات الإحصائية المختلفة التى تم إختيارها عشوائيًا قريبة أو مطابقة للقيمة الحقيقية . وتتكون المعادلة من ثلاثة عوامل رئيسية تتعلق بالمؤشرات الإحصائية للسكان ، وحجم العينة ، ومعدل الخطأ ، يشار اليها فى الآتى (6) :

$$S = \sqrt{\frac{PQ}{n}}$$

ويعول أصحاب نظرية الإحتمالات كثيرا على الخطأ المعيارى "S" ، نظرا لأهميته كمؤشر لتمثيل العينة المختارة لمجتمع البحث من عدمه . وكلما زاد حجم العينة المختارة كلما قل مستوى الخطأ المعيارى ، وأصبحت بالتالى العينة أكثر تمثيلا لمجتمع البحث ، ولكن ذلك يتوقف فى إطار معين (7). فكلما ضاعف الباحث من حجم العينة المختارة كلما قل مستوى الخطأ بمعدل $\frac{1}{\sqrt{2}}$ (8).

حجم العينة :

إن تطور تقنيات البحث العلمى ساهم مساهمة ملحوظة فى تقليص حجم عينة البحث الى حد كبير ، لاسيما فى مجال الدراسات المتعلقة بإستطلاعات الرأى العام. فلو قارنا حجم العينة التى أجرتها إحدى المجلات الأمريكية المعروفة باسم "The Literary Digest" ، وهى عينة بلغ حجمها 2.4 مليون فرد ، (10) بالعينات التى اختارتها مجلة النيوزويك "Newsweek" خلال أزمة الخليج ، وهى عينات تراوح حجمها ما بين 500 – 800 مواطن أمريكى فقط ، لأمكننا ملاحظة التقدم العلمى الهائل الذى أحرز فى مجال تقليص حجم العينة مع زيادة إحتمالات تمثيلها للسكان الى أقصى حد ممكن (11).

لقد حققت منظمات إستطلاع الرأى العام ، لاسيما فى الولايات المتحدة الأمريكية ، قدرة فائقة على التنبؤ بنتائج إنتخابات الرئاسة الأمريكية، بالرغم من صغر حجم العينة الذى لم يتجاوز فى أقصى الحالات عشرة الآف مواطن يتمتع بحق التصويت . إن سر نجاح إستطلاعات الرأى العام التى تقوم بها منظمات متخصصة لديها إمكانيات بشرية ومادية وتقنية هائلة، راجع فى الأساس الى إختيار عينة ، وإن كانت صغيرة الحجم بالنسبة لعدد أو حجم مجتمع البحث ، تمثل مجتمع الدراسة الى حد كبير .

ويتوقف كبر أو صغر حجم العينة عموما على عدة عوامل، تتمثل فى:مدى توفر الإمكانيات من عدمه للباحث السياسى ، عدم المبالغة فى صغر أو كبر العينة على إعتبار أن هناك أسسا عامة تحدد حجم العينة ، ومدى تجانس أو عدم تجانس مجتمع البحث، حيث أن الباحث يختار عينة صغيرة الحجم فى حالة تجانس مجتمع البحث، وعينة كبيرة الحجم فى حالة عدم تجانس مجتمع الدراسة . إن صغر حجم العينة فى حالة عدم تجانس مجتمع البحث يؤدى الى مايعرف بخطأ الصدفة "Chance Error" . أما إختيار الباحث لمهن دون أخرى فى حالة ما يتعلق البحث بإجراء مقارنة بين مهن مختلفة فإنه يؤدى الى ما يعرف بخطأ التحيز "Bias Error"(12) .ولكى تمثل العينة مجتمع البحث يتحتم على الباحث السياسى تجنب الوقوع فى خطأ الصدفة وخطأ العينة .

خطوات إختيار العينة :

يراعى الباحث خطوات محددة عند إختياره لعينة تمثل مجتمع البحث ، ويمكن حصر هذه الخطوات عموما فى ثلاث خطوات هى (13) :

أ) تحديد مفردات العينة ، على إعتبار أن هذه المفردات قد تكون أفرادا عندما تتعلق الدراسة بتفحص السلوك السياسى للأفراد ، أو دولة عندما يتعلق الأمر بدراسة السلوك السياسى للدول ، أو أحداثا أوغيرها من الأشياء الأخرى . فعندما يحدد الباحث السياسى الفرد كوحدة أو مفردة من مفردات العينة ، فإنه يتحتم عليه

تحديد الصفات الخاصة بالفرد ، وبالتالى فإنه فى حالة إستطلاعات الرأى العام حول إنتخابات الرئاسة الأمريكية فإن الفرد محل الإهتمام هو ذلك الفرد البالغ من العمر سن الرشد والذى سجل إسمه فى قوائم التصويت .

ب) تحديد مجتمع البحث أو الدراسة سواء كانت الدراسة تتعلق بالأفراد ، الأشياء، أو الأحداث . فمجتمع البحث فى مثال إنتخابات الرئاسة الأمريكية هو جميع الناخبين المسجلين فى قوائم التصويت سواء كانوا رجالا أو نساءا .

جـ) تحديد حجم العينة ،وهى- كما سبق القول-تتوقف على جملة من الإعتبارات لعل أهمها: مدى الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية المتاحة للباحث ، الأهداف والفرضيات التى يسعى الباحث الى التأكد من مصداقيتها .

د) طريقة إختيار العينة ، حيث يتحتم على الباحث الإختيار بين العينات الإحتمالية والعينات غير الإحتمالية بأنماطها المختلفة . وسنرجئ الحديث عن أنواع العينات فيما بعد .

أنواع العينة :

يواجه الباحث السياسى مشكلة الإختيار بين عدة أنواع من العينات.إن تحديد ووضوح أهداف وفرضيات الدراسة تساعد الباحث عموما على إختيار النمط المناسب من العينات الذ يتمشى وطبيعة دراسته.وتشير الأدبيات المتعلقة بموضوع العينات عموما الى وجود عدة أنواع أوأنماط للعينات يمكن الإشارة إليها فيما يأتى:

(أ) العينات الإحتمالية "Probability Samples" وتنقسم الى :

1- العينة العشوائية البسيطة "Simple Random Sample"
2- العينة العشوائية المنتظمة "Systematic Random Sample"
3- العينة الطبقية "Stratified Sample"
4- عينة التجمعات "Cluster Sample"
5- العينة المكررة أو المضاعفة "Replicated Sample"
6- العينة المزدوجة "Two-Phase Sample"

(ب)العينات غير الإحتمالية "Non-Probability Samples" وتنقسم الى :

1- العينة العرضية "Accidental or Convience Sample"
2- العينة العمدية "Purposive or Judgmental Sample"
3- العينة الحصصية "Quota Sample"

العينة العشوائية البسيطة :

تعتبر العينة العشوائية البسيطة نمطا من أنماط العينات الإحتمالية ، التى تتمتع فيها كل مفردة أو وحدة من وحدات مجتمع البحث بفرصة الظهور فى العينة المختارة، وفق الأسس المتعارف عليها فى عملية إختيار العينات . والعينات

الإحتمالية هى فى الواقع أكثر موضوعية من العينات غير الإحتمالية ، نظرا للدور الذى يلعبه حكم الباحث فى الحالة الثانية . وتجسد العينات الإحتمالية أهمية تطبيق الباحث لنظرية الإحتمالات بقصد توزيع العينة بحيث تمثل مجتمع البحث .

ويلم الكثير بمفهوم العينة العشوائية البسيطة دون أن يعرف ذلك ، نظرا لممارسة الأفراد لها ، إما عن طريق ما يعرف باليانصيب أو القرعة "Lottery" حيث توضع أوراق مكتوب عليها مفردات أو وحدات مجتمع البحث فى صندوق ويسحب منه عدد من المفردات بدون تمييز بعد القيام بعملية خلط الأوراق ، أو عن طريق الإختيار العشوائى من جداول الأرقام العشوائية .

وتعتبر العينة العشوائية من أبسط أنواع العينات الإحتمالية . كما أن العينات الإحتمالية بأنواعها تشمل بدرجات متفاوتة بعض أوجه العينة العشوائية . ويتحتم على الباحث السياسى الذى يود أن يخرج عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع البحث أن يتبع جملة من الخطوات نلخصها فى التالى :

أ) يتم تسجيل كل مفردة من مفردات مجتمع البحث أو الدراسة فى قائمة على أن يعطى لكل منها رقم متسلسل من أ الى ن . أما إذا كانت مفردات مجتمع البحث مسجلة فى قائمة فعلية ، مثل دليل الهواتف أو قوائم تسجيل الطلبة بالجامعة ، فإن على الباحث السياسى أن يعطى ايضا للمفردات أرقاما متسلسلة من أ الى ن، أو من 1 الى 2000 مثلا .

ب) تحديد حجم العينة التى يسعى الباحث السياسى الى دراستها . فكلما زاد حجم العينة المختارة كلما قل مستوى الخطأ المعيارى ، وبالتالى فإن الباحث بإمكانه تحديد المستوى الأدنى لحجم العينة التى يود إختيارها فى إطار بيانات ومعلومات محددة من درجة ثقة ودرجة إحتمال وقوع الظاهرة محل الإهتمام والدراسة.إن حرص الباحث على التقليل من معدل الخطأ المعيارى يتطلب بالضرورة إذن زيادة حجم العينة المختارة . فلو إفترضنا أن حجم العينة المختارة وصل الى 100 طالب وطالبة، فإن مستوى الخطأ المعيارى سيكون 5٪، ولو أراد الباحث مثلا التقليل من معدل الخطأ المعيارى بمعدل النصف أو 2.5٪ فإن حجم لعينة سيزداد بمقدار أربعة أضعاف ، وبالتالى سيصل حجم العينة المختارة الى 400 طالب وطالبة . ومهما كان حجم العينة المختارة ومعدل الخطأ المعيارى الذى يود الباحث أن يتعامل معه، فإن على الباحث إعطاء مفردات العينة المختارة أرقام متسلسلة من 1 الى ن ، أو من 1 - 100 مثلا .

جـ) إستخدام جدول الأرقام العشوائية (أنظر الملحق رقم :1) لإختيار 100 مفردة أو رقم مكون من أربع خانات لأن أكبر رقم فى مجتمع البحث مكون فعليا من أربع

خانات،أى 000،وعليه فاننا يجب أن نبحث عن أى أرقام متكونة من اربع خانات فى أى إتجاه (أفقى أو رأسى) بالجدول العشوائى المشار اليه فى الملحق رقم 1: .

(د) يلاحظ ان الجدول العشوائى بالملحق رقم : 1 يحتوى على ارقام مكونة من خمس خانات ،وبالتالى فانه بامكاننا ان نلغى او نتجاهل الخانة الاخيرة لكى نبقى على اربع خانات تعكس حجم العينة المختارة.ولو تتبعنا تسلسل ارقام الجدول العشوائى فى اطار الاربع خانات المشار اليها فاننا سنحصل على مجموعة الارقام التالية المشار اليها فى الجدول: 4-1.فاى رقم فى الجدول العشوائى، المشار اليه فى الملحق رقم : 1له مثيل فى قائمة المجتمع الاصلى (ن=2000) يختار صاحبه لكى يصبح الشخص الاول فى العينة.ولايسجل الرقم فى حالة تكراره العشوائى حتى لايتم اختيار نفس الشخص مرتين.وبالطبع عندما نصل الى حجم العينة المطلوبة نتوقف عن قراءة الجدول العشوائى،نظرا لعدم وجود حاجة لذلك .

ان اختيار عينة الدراسة وفق اسلوب العينة العشوائية البسيطة يعطى اذن مجتمع البحث فرصا متساوية فى الظهور بالعينة المختارة . ان احتمال اعطاء مفردات او وحدات مجتمع البحث فرصا متساوية فى الظهور بالعينة المختارة يمكن التعرف عليه عن طريق تقسيم حجم العينة المختارة (n=100) على مجتمع البحث ككل (n=2000) ، كما يلى :

$$0.05 = \frac{100}{2000} = \frac{n}{N}$$

جدول : 4-1

مجموعة الارقام العشوائية لعينة الدراسة المختارة

1336	0978	1028	1434	1565	0752	0329	0976	1048
1973	0906	0342	1740	0171	0035	1803	1795	0942
1808	1627	0817	0205	0153	1049	0836	1457	1036
0402	1766	0999	0669	0624	1670	0991	0896	0711
	0312	1434	0740	1100	1947	0323	1566	0236
	0617	0635	0541	0546	0090	1501	1640	0101
	1626	1290	0357	0559	1242	0690	1862	0705
	0785	0739	0414	0483	0800	1434	1663	0248
	0612	1442	0590	1884	0522	1276	0393	0074
	1887	1011	0201	0699	0122	0421	0906	0536
	1745	1426	1665	0415	0648	0471	1615	0058
	0917	1992	0797	0552	1436	1858	1150	0072

العينة العشوائية المنتظمة :

يشار الى هذا النوع من العينات بالعينة العشوائية المنتظمة ذات البداية العشوائية " A Systematic Sample with a random Start " . ونظرا لما قد تتسم به اجراءات اختيار العينة العشوائية المنتظمة من تحيز، لاسيما عند اجراء ذلك يدويا ، فانه يقل استخدامها عمليا من قبل الباحثين .

ان نقطة الانطلاق فى اختيار عينة عشوائية منتظمة، هو تقسيم مجتمع البحث او الدراسة الى مجموعات متساوية العدد او الفئات ، حيث يتم تقسيم حجم مجتمع البحث على حجم العينة المختارة (اى $\frac{N}{n} = K$) . فلو افترضنا ان حجم مجتمع البحث 1000 وان العينة التى يود الباحث اختيارها هو 100 ، فان مجتمع البحث يقسم الى $\frac{1000}{100} = 10$ مجموعات متساوية . وتجنبا للتحيز ، فانه يتم اختيار المفردة الاولى للعينة العشوائية المنتظمة عشوانيا من وحدات المجموعة الاولى (ولتكن 9)، وبالتالى فان المفردات او الوحدات المتتالية التى ستشملها العينة ستكون على التوالى: 9 ، 19 ، 29 ، 39 ، 49 ، 59 ، 69 ، ...... ، 999 .

ان طريقة اختيار العينة العشوائية المنتظمة تتسم بالبساطة ، مقارنة بطريقة إختيار العينة العشوائية البسيطة ، نظرا لعدم الحاجة الى إستخدام الجداول العشوائية.

كما أن إستخدام العينة العشوائيةالمنتظمة يعتبر أكثر ملائمة للباحث فى حالة كبر حجم مجتمع البحث الذى يود الباحث إختيار عينة منه . ويلاحظ أن إختيار عينة الدراسة وفق أسلوب العينة العشوائية المتظمة يعطى بدوره مجتمع البحث فرصا متساوية فى الظهور ضمن مفردات العينة المختارة ، ويمكن التعرف على ذلك من خلال تحديد العلاقة الإحتمالية (أى $\frac{1}{k}$)أو $\frac{1}{10}$ = 0.1 .

العينة الطبقية :

إن لجوء الباحث السياسى الى إستخدام العينة الطبقية، يتم عموما فى حالة عدم تجانس مجتمع البحث ، حيث أن الهدف من إستخدام هذا النوع من العينات هو إعطاء طبقات أو شرائح المجتمع فرصا متساوية فى أن تظهر فى أى عينة مختارة. إذن فعلى الباحث أن يراعى تمثيل شرائح المجتمع المختلفة تمثيلا متساويا عند إختياره للعينة الطبقية ، وبالتالى يمكن التقليل من المعدل المحتمل للخطأ المعيارى.

إن نظرية الإحتمالات ، كما سبق القول ، تحدد الخطوات التي يجب أن يتبعها الباحث للتقليل من مستوى الخطأ وذلك عن طريق عاملين يتعلقان بتصميم العينة وهما :

أ) أن معدل الخطأ فى العينة يقل كلما زاد حجم العينة المختارة .

ب) أن وجود تجانس سكانى يقلل بطبيعة الحال من معدل الخطأ فى العينة ، وبالتالى كلما زاد مستوى عدم التجانس السكانى كلما زاد معدل الخطأ فى العينة ، لاسيما عندما لايأخذ الباحث مثل هذه الحالة فى الإعتبار .

فالهدف من تطبيق العينة الطبقية إذن هو تنظيم مجتمع البحث الى طبقات أو شرائح متجانسة، بحيث يتمكن الباحث من إختيار الأعداد المناسبة فى عينته الى الحد الذى تعطى فيه كل شرائحه فرص متساوية فى الظهور ضمن مفردات العينة المختارة. فلو تم سحب عينة عشوائية من السواح الوافدين الى الدولة "أ" لأمكننا ملاحظة أنها قد لاتمثل كل جنسيات السواح بالتساوى . فلو إفترضنا أن جنسيات السواح كانت كما هو مبين فى الجدول 4-2 ،فإنه يصعب أن تظهر العينة العشوائية نفس نسب جنسيات السواح المشار إليها بالجدول المذكور .

بناء على البيانات فى الجدول 4-2 ، يتحتم على الباحث مراعاة التطابق بين نسب الفئات أو السواح فى مجتمع البحث ونسبها فى العينة الطبقية التى سيختارها، بحيث تشمل مثلا 21٪ المان ، 17٪ فرنسيين وهكذا . وبعد أن يحدد الباحث نسبة تمثيل كل مفردة من مفردات مجتمع البحث، فى العينةالطبقية ، يقوم بإختيار العدد المطلوب من كل فئة أو شرئحة بالطريقة أو الأسلوب العشوائى(أنظر الملحق رقم:1) إذن فالعينة الطبقية تأخذا فى الإعتبار أهمية ظهور كل فئات مجتمع البحث فى العينة ، مع مراعاة إستخدام الأسلوب العشوائى أو الجداول العشوائية لتجنب أى تحيز من جانب الباحث .

جدول : 4-2

قائمة السواح بالدولة "أ" حسب الجنسية (بيانات افتراضية)

دولة الجنسية	عدد السواح	نسبة السواح
المانيا	500	٪21
فرنسا	400	٪17
السويد	350	٪15
النمسا	300	٪13
بريطانيا	250	٪11
سويسرا	200	٪9
الولايات المتحدة	180	٪8
كندا	150	٪6
الإجمالى	2330	٪100

عينة التجمعات :

هى عينة إحتمالية يلجأ الباحثون الى إستخدامها فى حالات الدراسات المسحية "Survey Studies" واسعة النطاق ، التى يتعذر فيها إستخدام العينات العشوائية البسيطة ، العينة المنتظمة ، والعينة الطبقية . وتحتاج عينة التجمعات عموما الى إمكانيات ملحوظة مقارنة بالعينات السابق الإشارة إليها . كما يلاحظ أن الباحث يلجأ الى إستخدام عينة التجمعات فى حالةعدم وجود قوائم كاملة ودقيقة بأسماء مجتمع البحث . ويطلق على عينة التجمعات ايضا العينة المتعددة المراحل "Multistage Sample" أو العينة المساحية "Area sample" .

ويمر الباحث بجملة من الخطوات عند إختياره لعينة التجمعات ، يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

أ) قد يستعين الباحث بخرائط لتحديد أو لتقسيم مجتمع البحث الى وحدات أولية تعرف بالتجمعات "Clusters " يختار من بينها عينة عشوائية . فالباحث قد يستخدم كلا من العينة العشوائية البسيطة، أو العينة الطبقية فى عملية الإختيار العشوائى للتجمعات أو الوحدات الأولية ، مثل المحافظات أو البلديات .

ب) يعيد الباحث تقسيم الوحدات الأولية الى وحدات ثانوية ، مثل فروع المحافظات أو فروع البلديات ، ويختار منها ايضا عددا معينا بالأسلوب العشوائى .

جـ) تقسيم الوحدات الثانوية ، أو الفروع البلدية مثلا ، الى وحدات أصغر ، مثل القرى أو المحلات ، بحث يختار الباحث من بينها عينة عشوائية .

د) يستعين الباحث بخرائط تفصلية ، أو يقوم بتصميم خرائط لهذا الغرض ، للمنازل الموجودة فى المحلات أو القرى التى وقع عليها الإختيار العشوائى، لكى يقوم من جديد بإختيار مجموعة من المساكن عشوائيا فى القرى أو المحلات التى تتضمنها عينة البحث . واخيرا يختار الباحث عشوائيا عينة من الأفراد بالمنازل التى وقع عليها الإختيار، لكى يقوم بمقابلتهم أو ملاحظتهم تمشيا مع أهداف الدراسة .

العينة المكررة أو المضاعفة :

تعكس العينة المكررة أو المضاعفة الأخذ بتقسيم العمل بين الباحثين ، لاسيما عندما يكون حجم عينة الدراسة كبيرا . فبدلا من دراسة العينة ككل ، فإنه يتم تقسيم عينة الدراسة الممثلة لمجتمع البحث الى عينات فرعية "Sub-Samples" متكررة لها نفس التصميم والخصائص . وتستخدم العينة المتكررة عادة فى دراسة أخطاء لا علاقة لها بالعينة ،ومن ذلك مقارنة النتا نج التى قد يصل إليها فريق من الباحثين إنفرد كل منهم بدراسة عينة فرعية بهدف دراسة خصائص المجتمع "Parameters". إن الوصول إلى نتائج مختلفة تتعلق بخصائص مجتمع الدراسة

فى حالة إستخدام عينات فرعية لها نفس المزايا وتحمل نفس التصميم، يدل دلالة قاطعة على أن المشكلة كامنة فى فريق الباحثين الذين قد يختلف أسلوبهم فى المقابلة من حالة الى أخرى ، وبالتالى فإن العينة المكررة تساعدنا على دراسة العينات الكبيرة الحجم التى يتوخى فيها الباحثون تطبيق أسلوب المقابلة "Interviews" (14).

فلو فرضنا ان عينة ممثلة لمجتمع البحث بلغ حجمها 2000 مفردة أو وحدة ، وأن عدد فريق الباحثين يبلغ 40 باحثا هدفهم إجراء مقابلات شخصية ذات طابع ميدانى مع فئات العينة المختارة . إن عدم تطبيق العينة المكررة فى هذه الحالة يعنى أن العينة سيتم إختيارها وتوزيع مهامها بين فريق العمل من الباحثين على أسس جغرافية وشخصية حيث أن أصعب المناطق قد يتم إسنادها الى أكثر الباحثين كفاءة وخبرة . وعندما يفشل أحد الباحثين فى تحقيق أهدافه من المقابلة ، فإن المهمة الصعبة قد يوكل بها من جديد الى أكثر الباحثين كفاءة وخبرة ، وهكذا . بإختصار، إن عدم تطبيق أسلوب العينة المكررة يجعل عملية توزيع المهام بين الباحثين قائمة على أساس غير عشوائى ، وبالتالى يتوقع أن تأتى النتائج مختلفة نتيجة لإختلاف قدرات وكفاءة الباحثين ، أو نتيجة لإختلاف أحجام العينات الفرعية المدروسة ، أو نتيجة لكلا السببين معا (15).

لكن الأمر يختلف فى حالة تطبيق أسلوب العينة المكررة ، حيث أن حجم العينة المدروسة سيقسم بالتساوى بين فريق الباحثين، بحيث أن كل باحث سيجرى مقابلات مع 50 مفردة على أسس وقاعد متفق عليها مسبقا ، وبالتالى يلاحظ أن العينات الفرعية قابلة للمقارنة على إعتبار أن أى إختلاف فى النتائج المتوصل إليها مرجعه إختلاف الإجابات التى قد يتحصل عليها بعض الباحثين لنفس الأسئلة ، وليس مرجعه لإختلاف حجم العينات الفرعية أو كفاءة الباحثين كما فى المثال الأول .

العينة المزدوجة :

إن هدف الباحث من إستخدام العينة المزدوجة "Double Sampling" هو الحصول على معلومات فى مرحلتين ، حيث قد يتحصل الباحث على معلومات معينة فى المرحلة المبدئية أو الاولى من مراحل تصميم العينة المزدوجة ، على أن يترك عملية الحصول على بقية المعلومات فى مرحلة ثانية . ويتحصل الباحث فى العادة على بقية المعلومات المطلوبة لدراسته من عينة فرعية "Sub-Sample" متفرعة عن العينة الأصلية التى يتم إختيارها عشوائيا . وقد يحتاج الباحث الى معلومات إضافية من خلال إنخراطه فى مرحلة ثالثة أو رابعة ، وبالتالى فإنه يطلق على مثل هذه الحالة العينة المتعددة المراحل "Multiphase Sampling"(16).

إن الحاجة الى إستخدام العينة المزدوجة، تبرز عندما يتعلق الأمر بوجود خلل فى مستويات الدقة المتحصل عليها فى الدراسة المسحية، نتيجة لوجود إختلاف فى أحجام عينة الدراسة . فالباحث قد يتحصل على المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة الأصلية فى مرحلة أولى من مراحل الدراسة ، وعلى أى معلومات أخرى فى مرحلة ثانية . ومن مزايا العينة المزدوجة تقليل نفقات الدراسة ، لاسيما ما يتعلق منها بجمع البيانات وتوبيبها، الى جانب التخفيف من حدة الأعباء التى قد تواجهها بعض مفردات العينة، نتيجة لوجود مرحلتين منفصلتين لجمع البيانات والمعلومات(17).

ومن أمثلة العينة المزدوجة ما تقوم به بعض مصالح أو مؤسسات التعداد السكانى ، حيث قد تقوم هذه الجهات بجمع البيانات الرئيسية عن السكان ككل فى مرحلة أولى حيث يتم تبويبها وتفريغها ، على أن يتم جمع أى معلومات إضافية فى مرحلة ثانية عن طريق إختيار عينات عشوائية تمثل مجتمع البحث .

العينة العرضية :

تعتبر العينة العرضية نوعا من أنواع العينات غير الإحتمالية ، وهى تلك العينات التى تعتمد على حكم وخبرة الباحث، ولا تتبنى الأسلوب العشوانى فى إختيار مفردات العينة .

ولايهتم الباحث عندما يستخدم العينات غير الإحتمالية عادة بمدى تمثيل العينة محل الدراسة لمجتمع البحث ، وبالتالى فهى توصف بأنها متحيزة إحصائيا، وقد تقود الى نتائج خاطئة بالرغم من توخيها لمنهج إستقرانى . لكن التعميمات الإستقرائية التى قد يتوصل إليها الباحث الذى يستخدم العينات غير الإحتمالية قد لاتصف بالضرورة الخصائص المميزة لمجتمع البحث، نتيجة لعدم تمثيل مفردات هذا المجتمع فى عينة الدراسة .

إذن فالباحث يختار مفردات العينة العرضية دون بذل عناء ، على غرار ما هو الحال فى العينات الإحتمالية ، حيث أن مفردات العينة تتوفر لديه بحكم العمل أو الإختصاص . فمثلا قد يختار الأستاذ الجامعى فصلا أو بعض الفصول التى يدرسها كمفردات فى عينة للدراسة بهدف تعميم النتائج على القطاع الطلابى ككل . وتلجأ فى العادة وسائل الإعلام ، المرئى والمسموع والمقروء ، الى القيام بدراسات مسحية تختار مفردات عيناتها عرضيا إما من الشارع أو المحلات التجارية، ويدعى بأنها عينات عشوائية ، وبالتالى قد يتم التوصل الى تعميمات فى هذا الشأن. إن إستخدام الباحث للعينات العرضية والوصول الى تعميمات حول الظاهرة المدروسة يتنافى عموما ومنهجيةالبحث العلمى ؛ وبالتالى ينصح الباحث السياسى بعدم إستخدام هذا النوع من العينات فى الدراسات السياسية .

العينة العمدية :

هى ايضا نوع من أنواع العينات غير الإحتمالية التى تلعب فيها أحكام الباحث السياسى دورا ملحوظا فى نتائج الدراسة . فالباحث يختار مفردات العينة بطرق غير عشوائية، إعتقادا منه أنها تمثل السكان أو مجتمع البحث . وقد يلجأ الباحث السياسى الى إستخدام أسلوب العينة العمدية، بهدف القيام بإختبارات مبدئية أو أولية على إستبيان "Questionnaire" يود دراسته بتوسع فى دراسة لاحقه ، حيث قد يختار فيما بعد أنماطا معينة من الأفراد الذين كانت لهم ردود فعل مميزة تجاه الأسئلة المثارة فى النموذج الأولى للاستبيان . كما قد تستخدم العينة العمدية فى الدراسات المتعلقة بالإنتخابات وتوقع نتائجها .

ومن مزايا الدراسات التى تتوخى أسلوب العينة العمدية قلة تكاليف البحث وسرعة الإنجاز ، ولكن يعاب عليها فى نفس الوقت عدم قدرتها على معرفة معدل الخطأ فى العينة، وعدم إختيار مفردات العينة عشوائيا . وبالرغم من أن الباحث السياسى قد يستفيد مبدئيا من إستخدام العينة العمدية إذا ما تعلق الأمر بتصميم إستبيان أولى ، إلا أنه ينصح ايضا بعد إستخدامها فيما عدا ذلك نتيجة لعدم موضوعيتها وملاءمتها لمنهجية البحث العلمى .

العينة الحصصية :

إن هدف الباحث فى حالة إستخدام العينة الحصصية، هو الحصول على عينة تمثل-الى حد كبير- مجتمع البحث . فاستنادا الى الأحصاءات الرسمية ، قد يختار الباحث عينة الدراسة بحيث تمثل الخصائص السكانية القائمة ، وبالتالى لو إفترضنا أن الإحصائيات الرسمية تشير الى أن الدولة "أ" تتكون من 50٪ مسلمين ، 35٪ مسيحيين ، 15٪ يهود ، فإن الباحث يختار فى حالة العينة الحصصية عينته على هذا الأساس بحيث تمثل الفئات الثلاث فى عينة الدراسة بنفس الكيفية ، ولكن يلاحظ أن إختيار مفردات العينة لايتم على أسس عشوائية ، وبالتالى فإن إختيار مفردات العينة الحصصية قد لايمثل الخصائص الفعلية لمجتمع البحث .

فالباحث فى حالة إستخدام العينة الحصصية يتمتع بكامل الصلاحيات فى إختيار مفردات العينة لأجراء مقابلات معهم ، ولكنه مقيد فقط بنظام حصص معين يتم فيه توزيع مفردات العينة بصورة محددة، تمشيا مع الإحصائيات الرسمية، الأمر الذى يجعل مثل هذا النوع من الدراسات يتسم بعدم الموضوعية . وبالرغم من أن العينة الحصصية توفر الوقت والمال والجهد بالنسبة للباحث، مقارنة بالعينات الإحتمالية، إلا أنها تتنافى ومنهجية البحث العلمى، نتيجة لعدم موضوعيتها وإطلاق يد الباحث فى إختيار مفردات العينة فى إطار حصص معينة.

المبحث السادس
تحديد كيفية قياس المتغيرات

يتحتم على الباحث السياسى فى هذه المرحلة من مراحل تصميم البحث تحديد ووضع خطوات محددة لقياس المفاهيم ، لاسيما المفاهيم الاجرائية ، المثارة فى البحث السياسى . ويلاحظ منذ البداية ان تحديد كيفية قياس المتغيرات فى اطار علم السياسة وغيره من فروع العلوم الاجتماعية يتأثر عموما بثلاثة عوامل(18):

(أ) ان معنى او تحديد مفهوم المتغيرات فى اطار علم السياسة وغيره من العلوم الاجتماعية، قد يختلف من موقف الى اخر ، مقارنة بما عليه الحال فى العلوم الطبيعية او المجردة حيث ثبات معانى المتغيرات والمفاهيم .

(ب) ان قياس المتغيرات السياسية او الاجتماعية يرتبط بطريقة مباشرة او غير مباشرة بخبرات ، وتحيزات ، وفرضيات ، والاطر الفكرية التى يدين لها الباحث بالولاء .

(جـ) كلما تغيرت الاهداف التى يتوخى الباحث تحقيقها فى الابحاث السياسية او الاجتماعية ، كلما تغيرت الاساليب التى بموجبها تقاس المتغيرات او المفاهيم.

ان تحديد الباحث ووصوله الى كيفية محددة لقياس المتغيرات محل الدراسة والاهتمام يعرف فى اطار ادبيات علم السياسة بالعملية الاجرائية " Operationalization Process " . فالعملية الاجرائية تتوقف اذن على النجاح فى خلق وتطوير قياس المتغيرات المجردة ذات البعد المعقد او المركب مقارنة بالمتغيرات البسيطة غير المجردة ذات المؤشرات " Indicators " القابلة للقياس . وتوصف العملية الاجرائية عموما بانها عملية متعددة المراحل " Multistage Process " ، وبالتالى يزداد احتمال الوقوع فى الخطأ خلال المراحل والانماط المختلفة للقياس . وسنرجئ عموما الحديث عن القياس ومشاكله الى الفصل السابع، حيث سنتناول بالتفصيل تحديد مفهوم القياس ، انواع او مستويات القياس ، والمشاكل المتعلقة بالقياس .

كما سنرجئ الحديث ايضا عن وسائل جمع البيانات ، تفريغ البيانات وتبويبها، تحليل البيانات وكتابة التقرير المبدئى الى الفصول القادمة تجنبا للتكرار ، وسيتم دمج كتابة التقرير المبدئى والنهائى ومايرتبط بذلك من تغذية عكسية فى فصل واحد نظرا لطبيعة العلاقة الوثيقة بين هذه المواضيع .

الخلاصة

يتحتم على الباحث السياسي قبل أن ينخرط في عملية البحث السياسي، ان يضع تصميما علميا يفي بالاهداف التي يسعى الى تحقيقها من الدراسة . ولايعني ماسبق ، ان على الباحث السياسي ان يكتشف نموذجا جديدا ، بقدر مايعني ذلك اتباع خطوات متعارف عليها في ادبيات علم السياسة على العموم ، وادبيات البحث السياسي على الخصوص .

ويشير الشكل :4-1 الى الخطوات التي يتحتم على الباحث السياسي ان يتبعها خلال المراحل المختلفة للعملية البحثية ، التي يتناول فيها بالدراسة ظاهرة من الظواهر السياسية ، التي نحتاج الى معرفة الجديد عنها ، او نحتاج الى تطوير معارفنا عنها، عن طريق تطبيق اساليب ومناهج بحث جديدة . ولعل اول خطوة يراعيها الباحث السياسي في العملية البحثية التكيف والاستجابة للمشاكل الناتجة عن تفاعل الظروف البنيئية المحيطة بأبعادها المختلفة ، على اعتبار ان الباحث لايمكن ان يعيش بمعزل عن البيئة المحيطة .

اما الخطوات اللاحقة التي يجب على الباحث السياسي ان يتقيد بها اثناء العملية البحثية فتتمثل في : تحديد مشكلة البحث التي تعكس الظروف البيئية المحيطة ، وتحديد المفاهيم ، واختيار منهجية البحث السياسي ، واختيار عينة البحث الممثلة للسكان ، وتحديد كيفية قياس المتغيرات ، وتحديد وسائل جمع البيانات ، وتفريغ البيانات وتبويبها ، وتحليل البيانات وكتابة التقرير المبدئي ، ومراعاة الباحث لمرحلة التغذية العكسية ومايرتبط بذلك من مقارنة نتائج البحث السياسي بالاطار النظري للدراسة ، وكتابة التقرير النهائي حيث يلتزم الباحث بأخلاقيات البحث العلمي .

ان العملية البحثية هي في واقع الامر كل متكامل : وان تم تجزئتها نظريا الى جملة من الخطوات بقصد تيسير فهمها واستيعابها . فالباحث متى انخرط في العملية البحثية قد لايتقيد بنفس ترتيب الخطوات المشار اليها في الشكل :4-1 ، كما انه قد يقوم بتنفيذ اكثر من خطوة في نفس الوقت .

هوامش الفصل الرابع :

(1) أنظر في هذا الشأن :
Earl R. Babbie. **The Practice of Social Research** (Belmont , Calif. : Wadsworth Publishing Company , 1979) , pp. 106-110 ; Edward R. Tufte , **Data Analysis for Politics and Policy** (Englewood Cliffs, NJ : Prentice - Hall, 1974) . pp. 31-63 ; Dickinson McGraw and George Watson , **Political and Social Inquiry** (New York : John Wiley & Sons, 1976), pp. 345-355 ; W. Phillips Shively , **The Craft of Political Research** (Engle Wood Cliffs , NJ : Prentice - Hall, 1980) ; and Matthew B. Miles and A. Michael Huberman , **Qualitative Data Analysis : A Sourcebook of New Methods** (Beverly Hills , Calif : Sage Publications , 1984) , pp. 27-28.

-2 John B. Williamson , David A. Karp, and John R. Dalphin , The **Research Craft : An Introduction to Social Science Methods** (Boston : Little , Brown and Company , 1977) , pp. 123-126.

-3 **Ibid**., p. 125.

-4 **Ibid**., p. 126.

-5 Earl R. Babbie, **Op. Cit.**, pp. 171-172.

-6 تشير الحروف p,Q الى السكان ايجابا أو سلبا ، حيث أن لو 55 ٪ من الطلبة يؤيدون النظام الدراسي الجديد بينما يعارضه 45 ٪ ، فإن p = 55 ٪ أو 55. ، وأن Q = 45 ٪ أو 45. ويلاحظ هنا أيضا أن p =1-Q ، وأن Q = 1- p . أما الحرف n فإنه يشير الى عدد المفردات أو الحالات في كل عينة ، وأن S تشير الى معدل الخطأ المعياري .

-7 Frank Teer and James D. Spence , **Political Opinion Polls** (London : Hutchinson University Library , 1973) , pp. 26-22.

-8 يمكن الإشارة الى المعادلة الكاملة لحساب معدل الخطأ في العينة المختارة من مجتمع البحث في الآتي:

$$S=\sqrt{\frac{p(100-p).(N-n)}{n \quad N}}$$

حيث أن "S" تشير الى معدل الخطأ المتوقع في العينة المختارة . "N" هي عبارة عن

حجم أو عدد السكان الكلي لمجتمع العينة , "n" عبارة عن حجم العينة المختارة , إن مستوى الخطأ المتوقع سيكون صفرا في حالة دراسة كل السكان او مجتمع البحث ، وعليه فإن نظرية الاحتمالات لا تنفي وجود مستوى معين ولو كان بسيطا ، من خطأ العينة في كل الدراسات التي تعتمد أساليب وتقنيات العينة .

-9 David Fredman , Robert Pisani , and Roger Purver , **Statistics** (New York : Norton , 1978) , pp. 302-307.

-10 أنظر للمؤلف ، **قضايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية والتطبيق** (طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة ، 1990) ، ص ص . 288-297.

-11 كمال المنوفي ، **مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة** ، مرجع سابق ذكره، ص ص . 73-74.

-12 مصطفى عمر التير ، **مساهمات فى أسس البحث الاجتماعي** (بيروت : معهد الانماء العربي ، 1989) ، ص ص . 99-117.

-13 Graham Kalton , **Introduction to Survey Sampling** (Beverly Hills , Calif : Sage Publication , 1983) , pp. 49-52.

-14 **Ibid**., pp. 49-51

-15 **Ibid** ., pp. 47-48.

-16 **Ibid** ., p. 48.

-17 John B. Williamson , David A. Karp , and John R. Dalphin , **The Research Craft : An Introduction to Social Science Methods, Op. Cit.**, p. 70.

الفصل الخامس

جمع البيانات : البحث الميداني

Data Collection: The Field Research

ان جمع البيانات يعكس – كما اسلفنا فى الفصل السابق – مرحلة اساسية ومتقدمة من مراحل العملية البحثية (انظر الشكل 4-1) . ولاشك ان قيام الباحث السياسى بجمع البيانات عن طريق مايعرف بالدراسات المسحية " Survey Research " والدراسات الحقلية " Field Research " يساهم فى تقدم علم السياسة ومايرتبط بذلك من تضييق الهوة بين النظرية والتطبيق فى مجال الدراسات السياسية.

والباحث عند جمعه للبيانات اما ان ينخرط بنفسه ميدانيا، او ان يجمع بياناته من الاحصائيات والوثائق وغيرها من المصادر الاولية والثانوية فى اطار المكتبة ، وبالتالى يمكننا تحديد وسائل جمع البيانات اما بالوسائل الميدانية ، او بالوسائل غير الميدانية . وسنناقش فى الفصلين الخامس والسادس على التوالى كلا من الوسائل الميدانية وغير الميدانية لجمع البيانات ، وعليه فان تقسيمات الفصلين ستكون كالاتى:

اولا ، الوسائل الميدانية لجمع البيانات ، وتشمل بطبيعة الحال :

(1) الاستبيان "Questionnaire "
(2) المقابلة " Interview "
(3) الملاحظة " Observation "

ثانيا ، الوسائل غير الميدانية لجمع البيانات ، وتشمل :

(1) تحليل المضمون " Content Analysis "
(2) المكتبة " Library "

المبحث الاول
الاستبيان " Questionnaire "

يعتبر الاستبيان اداة اولية من ادوات جمع البيانات التى يحتاجها الباحث فى دراسته للظواهر السياسية . ان الاستبيان كأداة لجمع البيانات يعتبر من اكثر الادوات المعروفة والمستخدمة لدى الباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية . بالرغم من شيوع استخدام الاستبيان كأداة اولية لجمع البيانات ، الا ان تصميم الاستبيان يعتبر عملية معقدة تحتاج الى خبرة ومعرفة معينة . وفى سياق حديثنا عن الاستبيان، سيتم التعرض لمجموعة النقاط التالية :

(أ) ماهية الاستبيان .
(ب) انواع الاستبيان .
(جـ) تصميم الاستبيان .
(د) العوامل المؤثرة على معدل ردود الاستبيان .

ماهية الاستبيان

الاستبيان عبارة عن اداة او اسلوب لجمع بيانات التى يحتاجها الباحث لاثبات مصداقية او عدم مصداقية فرضية او فرضيات الدراسة التى يقوم بها ، وبالتالى فانه يتكون من مجموعة اسئلة تتمشى فى الغالب والفرضية او الفرضيات التى يثيرها الباحث فى دراسته . اذن فاسئلة الاستبيان لاتوضع اعتباطا ، ولكنها توضع لكى تتمشى والفرضية او الفرضيات المثارة فى الدراسة بحيث يتمكن الباحث من تحقيق الاهداف المنشودة المتعلقة بدراسة ظاهرة ما .

بالرغم من ان الاستبيان عبارة عن اسلوب علمى لجمع البيانات التى يحتاجها الباحث لاثبات مصداقية او عدم مصداقية الفرضية المثارة فى الدراسة ، الا انه يعتبر فنا ايضا " An Art " يعكس الى حد كبير قدرة الباحثين على الابداع والابتكار، لاسيما فمايتعلق بعملية صياغة الاسئلة بكيفية منظمة وواضحة . اذن فالاستبيان عبارة عن علم يطبق، ويلتزم فيه الباحث بأسس وقواعد البحث العلمى ، لاسيما مايتعلق بالصلة التى تربط الاستبيان بالفرضية او الفرضيات المثارة فى الدراسة ، والاسس التى يتم بموجبها اختيار عينة البحث ، الى جانب انه فن يعكس قدرات الباحثين المتفاوتة على الابداع والابتكار، وتقديم الاستبيان بصورة تشد انتباه المبحوثين وتشجعهم على التعاون .

ويعكس الاستبيان بالمفهوم السابق وجود خمس خطوات مترابطة هى(1):

(1) تحديد الباحث للاهداف التى يتوخاها من الاستبيان، بحيث يقوم بجمع بيانات ومعلومات لها صلة مباشرة بفرضية وموضوع الدراسة .

(2) اختيار الباحث لانماط الاسئلة المختلفة التى تتمشى والهدف الرئيسى للدراسة .

(3) كتابة المسودة الاولى للاستبيان، على اعتبار ان ذلك يتمشى ومنهجية البحث العلمى .

(4) قيام الباحث باجراء اختبار اولى على المسودة الاولى للاستبيان، لمعرفة اوجه القصور، لكى يمكن تلافيها فيما بعد .

(5) اعداد المسودة النهائية للاستبيان بعد اجراء التعديلات اللازمة التى امكن تحديدها بناء على الاختبار الاولى الذى اجراه الباحث .

انواع الاستبيان

تشير ادبيات البحث فى اطار علم السياسة والعلوم الاجتماعية الى وجود عدة انماط او انواع للاستبيان، تتعلق اما بالدور الذى قد يلعبه الباحث اثناء الاجابة على اسئلة الاستبيان ، او بالطريقة التى تثار بها اسئلة الاستبيان التى قد تكون مفتوحة او مقفلة ، وعليه يمكننا تحديد اربعة انواع او انماط للاستبيان هى على التوالى :

(1) استمارة الاستبيان او الاستقصاء " Self-Administered Questionnaire "

(2) استمارة الاستبار "Personal Interview Questionnaire"

(3) الاستبيان ذو الاسئلة المفتوحة " Open-Ended Questions "

(4) الاستبيان ذو الاسئلة المقفلة " Close-Ended Questions "

استمارة الاستبيان او الاستقصاء :

استمارة الاستبيان او الاستقصاء عبارة عن مجموعة من الاسئلة المفتوحة او المغلقة ، يوجهها الباحث الى المبحوث ، عادة عن طريق البريد " Mail ، " Questionnaire لكى يجيب عليها بنفسه ودون تدخل من الباحث . فالمبحوث يجيب اذن على اسئلة استمارة الاستبيان بعيدا عن تأثير الباحث ، وبالتالى فان الاجابات تعبر حقيقيا عما يجول فى خاطر المبحوث .

استمارة الاستبار :

استمارة الاستبار عبارة عن مجموعة من الاسئلة يوجهها الباحث مباشرة الى المبحوث من خلال مكالمة هاتفية، او مقابلة شخصية مخطط لها مسبقا . وقد يقوم الباحث بكتابة الاجابات على استمارة الاستبار او قد يقوم بتسجيلها على آلة تسجيل. كما ان الباحث قد يخرج عن اطار الاسئلة الموجودة باستمارة الاستبار ، ويسأل اسئلة تقتضيها ظروف المقابلة عندما يسمح الوقت بذلك . والباحث فى حالة المقابلة قد يؤثر على اجابات المبحوث عندما يوحى باجابات يود الحصول عليها لتأييد فرضية او فرضيات الدراسة محل الاهتمام والدراسة .

ويشير الجدول :5-1 عموما الى مزايا وعيوب كل من استمارة الاستبيان ، واستمارة الاستبار . فلكل من الاستبيان والاستبار مزايا تتراوح من ارتفاع معدل الاجابات ، وتكاليف الانفاق ، والمرونة . كما ان لكل منهما عيوبا تتمثل ايضا فى تكاليف الانفاق ، والوقت الذى قد يحتاجه المبحوث للاجابة بروية على الاسئلة المثارة فى حالة الاستبار ، وضرورة البحث عن عينة قادرة على القراءة والكتابة فى حالة الاستبيان (انظر الجدول :5-1) .

الاستبيان ذو الاسئلة المفتوحة :

يتسم النوع الثالث من انواع الاستبيان بالكيفية التى تصاغ بها الاسئلة والاجابات المرفقة معها ، حيث ان الباحث قد لايحدد الاجابات سلفا، نظرا لما قد يتطلبه الموقف البحثى . فعندما يتسم موضوع البحث بالتعقيد والغموض،يلجأ الباحث عادة الى تبنى استمارة الاستبيان ذات الاسئلة المفتوحة . فحداثة موضوع الدراسة أذن قد تدفع الباحث الى اجراء مقابلات مكثفة يتمم فيها طرح اسئلة مفتوحة يجيب عليها المبحوثون وتعكس وجهات نظرهم حول الظاهرة محل الدراسة والنقاش ، ومن امثلة هذه الاسئلة "ماهى اخطر المشاكل التى تواجهها دولتك ؟"

الاستبيان ذو الاسئلة المغلقة :

ان هذا النوع من الاستبيان يعكس عموما هدف وحرص الباحث فى الحصول على اجابات محددة من المبحوث ، وبالتالى يرفق الباحث مع كل سؤال من اسئلة

جدول : 5-1

مزايا وعيوب كل من الاستبيان والاستبار

رقم التسلسل	مزايا الاستبيان	مزايا الاستبار
1	لايتطلب مهارة فائقة للباحث	لاتتطلب بالضرورة عينة متعلمة او غير امية
2	ذو تكاليف بسيطة او متواضعة	ارتفاع معدل الاجابات او الردود
3	يمكن بعثه عن طريق البريد .	يتسم بالمرونة
4	يحتاج الى مجهودات ادارية كبيرة	اسلوب افضل للخوض فى المواضيع الجدلية و المعقدة
5	تمتع المبحوثين بوقت كاف للاجابة	تخضع امانة واخلاص المبحوث للتقييم و التخمين
	عيوب الاستبيان	**عيوب الاستبار**
1	يتطلب وجود عينة متعلمة ومهتمة	يتطلب مهارة فائقة من جانب الباحث
2	يتسم بانخفاض معدل الاجابات او الردود	يتسم بارتفاع تكاليف نفقاته
3	يتسم بعدم المرونة	لايمكن ارساله بالبريد
4	لايتمشى و المواضيع المعقدة و الجدلية	لايمكن القيام به على مستوى جماعات كثيرة
5	لاتخضع امانة واخلاص المبحوث للتقييم	يحتاج الى مجهودات ادارية كبيرة
6	————	يتحتم على المبحوثين اعطاء اجابات سريعة

Data Source :Dickinson McGraw, and George Watson, **Political and Social Inquiry** (New York : John Wiley & Sons, 1976), P.371.

الاستبيان مجموعة من الاجابات على المبحوث ان يختار من بينها مايتمشى ووجهات نظره . وتتمشى فى العادة الاجابات التى يقدمها الباحث فى اسئلة الاستبيان مع الفرضية او الفرضيات المثارة فى الدراسة محل الاهتمام .

ومن امثلة الاسئلة المغلقة المشار اليها فى هذا السياق مثلا :	
"ماهو مستوى التأييد الذى تكنه للنظام السياسى ؟"	
(1) مؤيد بشدة	(4) معارض بشدة
(2) مؤيد باعتدال	(5) معارض باعتدال
(3) مؤيد	(6) معارض
(7) غير مبال	(8) لااجابة

ان الاجابات التى يطرحها الباحث فى حالة النوع الاخير من انواع الاستبيان ، يجب ان تشمل كل البدائل او الاجابات الممكنة عن السؤال المطروح ، كما ان كل اجابة يجب ان تنفرد بتصنيف متميز عن بقية الاجابات الاخرى،حيث ان قولنا (مؤيد بشدة) يختلف بطبيعة الحال عن قولنا (مؤيد) التى تعنى ادنى سلم التأييد .ان الحاجة الى استخدام الاستبيان ذى الاسئلة المغلقة تتجسد فى الحالات التى يكون فيها الباحث ملما بالظاهر محل الدراسة الماما ملحوظا، الى الحد الذى يمكنه من اعطاء اجابات او بدائل مقنعة للاسئلة المثارة . كما ان هذا النوع من انواع الاستبيان يسهل من مهمة الباحث فى تصنيف وتبويب البيانات ، حيث يعطى الباحث لكل سؤال رقما متسلسلا، و لكل بديل او اجابة فرعية رقما متسلسلا ايضا يساعده فيما بعد على وصف وتحليل البيانات احصائيا . ففى السؤال المثار ، يلاحظ ان الاجابات المطروحة تأخذ قيمة من 1 الى 8 مثلا ، وبالتالى فان مهمة الباحث تصبح متيسرة فى مرحلتى تفريغ ووصف البيانات يدويا او آليا عن طريق الحاسب الالى .

تصميم الاستبيان
Questionnaire Design

ان تصميم الاستبيان يعكس وجود عملية "Process" معقدة لها مداخلها ومخارجها، الى جانب انها تتكون من عدة مراحل فرعية، تتسم كل مرحلة منها بسمات مميزة، وان كانت ترتبط فى نهاية المطاف بعلاقات اعتماد متبادل . ولانغالى فى القول اذا قررنا ان تصميم الاستبيان يعتبر من اكبر الصعاب التى يواجهها الباحث الذى ينوى استخدام هذا الاسلوب ، على اعتبار ان التصميم السليم

الملتزم بخطوات البحث العلمي سيؤدى حتما الى تحقيق نتائج تتمشى واهداف الدراسة المنشودة .

ويمر الباحث فى عملية تصميم الاستبيان عموما بجملة من المراحل او الخطوات يمكن تلخيصها فى النقاط التالية(2) :

(أ) اعداد قائمة اولية بالاسئلة التى ينوى الباحث طرحها فى استمارة الاستبيان .
(ب) اجراء اختبار مبدئى للتاكد من وضوح ومصداقية المسودة الاولى للاستبيان.
(جـ) اعداد التصميم النهائى لاستمارة الاستبيان .
(د) مرحلة مابعد التصميم النهائى للاستبيان .

اعداد قائمة اولية لاسئلة الاستبيان :

ان قيام الباحث باعداد مسودة او قائمة اولية للاسئلة التى يحتوى عليها الاستبيان، يعتبر خطوة اولى من خطوات تصميم البحث السياسى . ويقودنا الحديث عن عملية انخراط الباحث فى اعداد مسودة او قائمة اولية للاستبيان عموما الى اثارة نقطتين هامتين هما(3) :

(أ) نوعية الاسئلة المثارة فى الاستبيان .
(ب) دليل الباحث فى عملية تصميم وتنظيم القائمة الأولية للاستبيان .

(أ) نوعية الاسئلة :

ان الاسئلة المفتوحة والمغلقة ليست هى النمط الوحيد للاسئلة التى يحتويها الاستبيان فى العادة . ويشير الشكل 5-1 عموما الى انماط الاسئلة التى قد يتحتم على الباحث مراعاتها حين اعداد المسودة الاولية لاسئلة الاستبيان . فمن حيث الشكل ، يعد الباحث اما اسئلة مفتوحة او اسئلة مغلقة ، وذلك تمشيا مع حداثة والمام الباحث بالظاهرة السياسية محل الاهتمام والدراسة .

اما من حيث المضمون ، فان الباحث يراعي عادة أربعة انواع من الاسئلة تتعلق بالحقائق ، والرأى ، والدوافع ، والمعرفة(4) . فاسئلة الحقائق هى ذلك النوع من الاسئلة المتعلق بمواضيع مثل السن " Age " ، والمستوى التعليمى للمبحوث ، والمهنة التى يتبوأها المبحوث فى الحياة العملية ، والوضع الاقتصادى والاجتماعى للمبحوث، والنشاطات السياسية الفعلية التى ينخرط فيها المبحوث ، وتتسم فى العادة اسئلة الحقائق بالبساطة ، حيث ان المبحوث لايحتاج الى وقت طويل للتفكير فى الاجابة عليها نظرا لارتباطها بحياته اليومية .

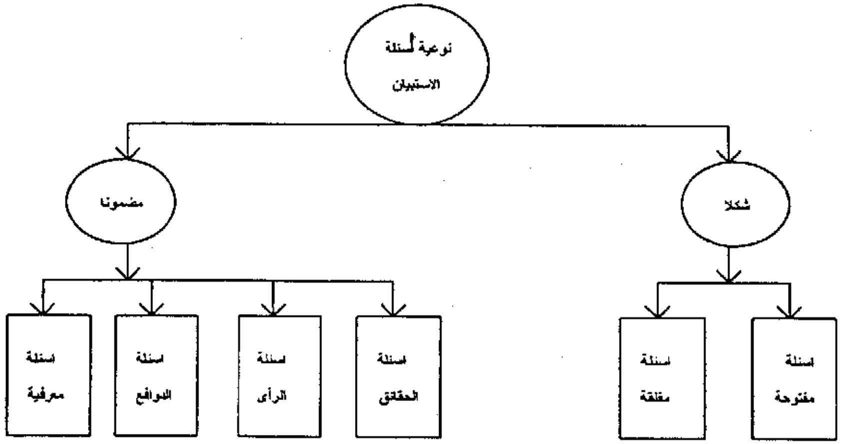
أما النوع الثانى للاسئلة من حيث المضمون، فانه يتعلق بالاسئلة التى تدور حول معرفة اراء المبحوث حول الظاهرة السياسية محل الدراسة . فاراء " Opinions " المبحوث ومايرتبط بها فى العادة من اعتقادات " Beliefs " ، اتجاهات " Attitudes " ، ونوايا " Intentions " تعكس عملية معقدة تحتم على

الباحث ان يتعامل معها بحذر شديد نظرا لان الرأى يجسد وجود عملية معقدة . فالرأى ، كما يشير الشكل :5-2 ، يتأثر مباشرة بالنوايا ، التى تتأثر بدورها بالاتجاهات ونظام القيم الذى يدين به المبحوث . اذن ، فصياغة اسئلة الرأى تحتم على الباحث السياسى ان ياخذ فى الاعتبار المراحل المختلفة التى تمر بها عملية تكوين اراء المبحوثين حول الظاهرة محل الاهتمام والدراسة ، وماقد يرتبط بذلك من حاجة المبحوث الى وقت كاف للتفكير قبل الاجابة على هذا النوع من الاسئلة، مقارنة باسئلة الحقائق .

ويلجأ الباحث اذن الى اسئلة الرأى فى الدراسات المتعلقة باستطلاعات الرأى العام " Public Opinion Polls " تجاه العديد من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فلقد حققت دراسات استطلاع الرأى العام تقدما ملموسا، بفضل تقدم وتطبيق المنهجية العلمية الدقيقة، وما يرتبط بها من وضوح وتحديد المطلوب من اسئلة الرأى .

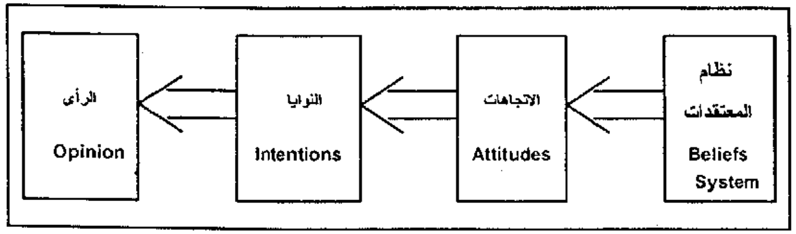
ولاتقتصر اسئلة الاستبيان على اسئلة الحقائق والرأى، ولكنها تشمل ايضا الاسئلة المتعلقة بمعرفة الدوافع " Motivations " التى قد تقود المبحوث الى اتخاذ موقف او سلوك " Behavior " محدد دون سواه.فاسئلة الدوافع اذن هى ذلك النوع من الاسئلة التى قد يثيرها الباحث فى استمارة الاستبيان للتعرف على الجوانب النفسية الخفية التى تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على سلوك الفرد او المبحوث، تجاه ظاهرة محل اهتمام ودراسة . وقد تأخذ صيغة اسئلة الدوافع اسلوبا

شكل : 5-1
قائمة بأنواع الاسئلة التى قد تحتويها المسودة الاولى للاستبيان



شكل : 5-2

المراحل التى تمر بها عملية تكوين آراء المبحوثين



غير مباشر لفهم الجوانب النفسية التى دفعت مثلا الى التقليل من اهمية المشاركة السياسية " Political Participation " ، او الموقف المتشدد للمبحوث تجاه ظاهرة محل اهتمام ودراسة .

واخيرا ، فان اسئلة الاستبيان قد تشمل نوعا آخر من الاسئلة يتعلق بثقافة ومعارف المبحوث تجاه موضوع البحث والدراسة . فمن خلال طرح الباحث لهذا النوع من الاسئلة ، يمكن تعميم نتائج تتعلق بوجود او ضحالة الثقافة السياسية لمجتمع البحث محل الدراسة (انظر الشكل : 5-1) .

(ب) دليل الباحث فى عملية تصميم مسودة الاستبيان :

تعتبر مراعاة الباحث لنوعية الاسئلة التى يجب اثارتها سواء من حيث الشكل او من حيث المضمون ، من صميم عملية تصميم مسودة الاستبيان المبدئية . وبعد ان يحدد الباحث نوعية الاسئلة المتمشية واهداف الدراسة ، يبقى عليه ان يلتزم بجملة من المعايير اثناء اعداد تصميم مسودة الاستبيان الاولية . ويمكن تلخيص دليل الباحث فى عملية مسودة الاستبيان فى مجموع النقاط التالية(5) :

(1) ان تشتمل على مسودة الاستبيان الاولية على مقدمة " Introduction " يوضح او يصف فيها الباحث طبيعة الدراسة والهدف او الاهداف التى تسعى الى تحقيقها . كما توضح المقدمة الكيفية التى يمكن بها اجابة الاسئلة . ويتم التأكيد فى المقدمة عادة على اضفاء صبغة السرية " Confidentiality " على المبحوثين، سواء فى حالة ذكر اسمائهم، او الاكتفاء بذكر مناصبهم ، لاسيما اذا كانت هذه المناصب قيادية . فالتأكيد على السرية يجعل المبحوثين راغبين فى التعاون ، وبالتالى يرتفع معدل الردود على الاستبيان حين توزيعه يدويا او بالبريد . ان اسم الجهة التى تدعم الاستبيان يذكر عادة فى المقدمة ، ويلاحظ فى هذا السياق ان التأكيد على الصبغة الاكاديمية للاستبيان ودعمه من قبل مؤسسات اكاديمية ، مثل

الجامعات ومراكز البحوث ، يدعم عموما من رفع مستوى معدل الردود على الاستبيان . ويطلب الباحث عادة فى المقدمة ايضا بعض الحقائق او المعلومات المتعلقة بالمبحوث ، مثل نوعية الوظيفة ، والسن ، والجنس ، والمؤهل العلمى ، والحالة الاجتماعية ، ومستوى الدخل ، والولاء الحزبى ، وغيرها من المعلومات التى تخدم هدف الدراسة .

(2) يتحتم على الباحث ان يرتب اسئلة مسودة الاستبيان من حيث التقديم والتأخير " Order of Questions " . فمن المستحسن ان يبدأ الباحث الاستبيان ببعض الاسئلة الواضحة والبسيطة،التى لايجد المبحوث مشقة فى الاجابة عليها، حتى تعطيه دفعة وحماسا للاجابة على بقية الاسئلة حتى وان اتسمت بالتعقيد . كما يستحسن ان يبتعد الباحث عن جعل الاسئلة ذات طابع شخصى " Personal Questions "،مثل مستوى الدخل والسجل الجنائى ، حتى يتم تفادى وضع المبحوث فى حالة دفاع وتقديم تبريرات او عدم التعاون بالمرة فى الاجابة على اسئلة الاستبيان .

ومن الاسس المتعارف عليها فى عملية ترتيب اسئلة الاستبيان البدء بالاسئلة ذات الطبيعة العامة والانتهاء بالاسئلة المحددة او ذات الطبيعة الخاصة ، تمشيا مع قاعدة الانتقال من العام الى الخاص . كما يجب ان تتسم عملية الانتقال من سؤال الى آخر بالتسلسل المنطقى بحيث تتبع الاسئلة المتشابهة بعضها البعض ولايتم حشر اسئلة مختلفة بينها . فمثلا لايمكن ان تضع سؤال عن المشاركة السياسية بين مجموعة اسئلة متجانسة تتعلق بتحديد مواقف المبحوثين تجاه اهم قضايا الساعة ، نظرا لان ذلك يتنافى وقاعدة التسلسل المنطقى .

ويستحسن وضع الاسئلة الشخصية ، فى حالة ضرورة وجودها ، فى نهاية الاستبيان ، على اعتبار ان الباحث يضمن فى هذه الحالة اجابة المبحوث ، على الاقل ، على معظم الاسئلة غير الشخصية بالاستبيان . كما يفضل الفصل بين الاسئلة الايحائية " Leading Questions " عن بعضها البعض، حتى لاتتحصل على اجابات غير صحيحة . فمثلا لو سبق سؤال مفتوح يتعلق بتقييم المبحوثين للنظام العالمى الجديد مجموعة اسئلة نقدية عن نفس الموضوع ، سيلاحظ تأثر المبحوثين بالمعلومات الواردة فى مجموعة الاسئلة السابق الاشارة اليها ، عليه يستحسن الفصل بين هذا النمط من الاسئلة عن طريق التقديم والتأخير .

(3) ان على الباحث ان يحدد نوعية الاسئلة التى ستشملها المسودة الاولية للاستبيان من حيث الشكل والمضمون . فكما سبق القول ، فان الاسئلة المفتوحة تزود الباحث بمعلومات جديدة من جانب الباحثين ، ولكنها تضفى اعباء على كاهل الباحث فى مرحلة تفريغ ووصف البيانات . اما الاسئلة المغلقة فانها تزود الباحث بمعلومات محددة، تسهل من عملية تفريغ ووصف البيانات فيما بعد . لكن الباحث قد يحتاج فى واقع الامر الى اثارة جميع انواع الاسئلة، من حيث الشكل والمضمون

(انظر الشكل : 5-1) فى مسودة الاستبيان ، وبالتالى يمكن القول بان الاقتصار او عدم الاقتصار على نوع معين من الاسئلة، امر تحدده طبيعة الموضوع محل الاهتمام والدراسة .

(4) يجب صياغة اسئلة مسودة الاستبيان ، مهما كان نوعها ، بوضوح " Clarity " تام، بحيث تعطى نفس المعنى لكل المبحوثين . فعدم تحديد ووضوح الكلمات او السؤال سيؤدى حتما الى سوء فهم من قبل المبحوثين ، وبالتالى فان كل مبحوث سيدلى باجابته حسب فهمه للسؤال . فالابتعاد عن المفاهيم الصعبة او المركبة التى قد تعطى اكثر من معنى ، والتركيز على المفاهيم البسيطة الواضحة للجميع يعتبر من افضل البدائل المتاحة للباحث فى عملية تصميم البحث او المسودة الاولى للاستبيان . ولكن حرص الباحث على وضوح الاسئلة لايعنى بأى حال من الاحوال استخدام اللغة الدارجة او التعبيرات غير الفصحى ، على اعتبار ان اللغة العربية الفصحى غنية بالتعبيرات والمفاهيم البسيطة والواضحة التى تتمشى وهذا الهدف .

(5) الابتعاد عن صياغة اسئلة متحيزة لاثبات مصداقية فرضية او فرضيات الدراسة، التى ينطلق منها الباحث فى دراسة الظاهرة كما هى ، وليس كما يجب ان تكون لان فى ذلك بعدا عن منهجية البحث العلمى . فصياغة الاسئلة يجب ان تكون صياغة موضوعية، غير هادفة للحصول على اجابات معينة، تخدم فرضية يود الباحث اثباتها او عدم اثباتها .

(6) قد يكون من المجدى للباحث ان يصيغ نفس السؤال بعدة صيغ تحمل نفس المعنى، بهدف التأكد من وجود اجابات موحدة لنفس السؤال، حتى وان اختلفت الصيغ " Cross-Check Questions " .ان هذا النوع من الاستراتيجية يوضح مدى صدق الاجابات " Validity " ودقتها ، على اعتبار ان عدم الصدق والدقة فى الاجابات يقود فى نهاية المطاف الى تعميمات غير صحيحة، لاتتمشى وواقع مجتمع البحث . ويأخذ هذا النوع من الاسئلة فى العادة صيغة السؤال المقفل، بهدف معرفة اختيار نفس الاجابة " Consistency " ، حيث تتم فيما بعد مقارنة الاجابة على نفس السؤالين المتفقين فى المعنى، والمختلفين فى الصياغة ، وبناء على ماسبق قد يلغى الباحث فى مرحلة تحليل البيانات اى اسئلة مقفلة، غير مفهومة او واضحة من قبل المبحوث .

(7) قد يستخدم الباحث استبيانا اجراه احد الباحثين من قبل، واثبت جدواه فى دراسة نفس الظاهرة السياسية محل الاهتمام والدراسة ، الامر الذى يترتب عنه عدم تورط الباحث فى وضع اسئلة جديدة تحتاج الى وقت وجهد . كما ان استخدام نفس اسئلة استبيان قديم فى دراسة حديثة لنفس الظاهرة يمكن الباحث من اجراء عملية مقارنة بين نتائجه ونتائج الدراسة السابقة، لمعرفة اوجه الثبات والتغير خلال فترة زمنية معينة .

اجراء اختبار مبدئى او قبلى :

تؤكد منهجية البحث العلمى على الاختبار كوسيلة للتأكد من صحة خطوات البحث العلمى ، وعليه فان صلاحية او عدم صلاحية المسودة الاولية للاستبيان ، يمكن التاكد منها عن طريق توزيعها على عينة من المبحوثين، حتى يمكن اقرارها فى شكل نهائى . ان تأكد الباحث من صلاحية المسودة الاولى فى شكلها النهائى يمكن ان يتم عموما عن طريق اتباع اسلوبين هما :

(أ) قيام الباحث بعرض المسودة الاولية للاستبيان على مجموعة من الاساتذة المتخصصين فى مناهج البحث السياسى على الخصوص ، ومناهج البحث فى مجال العلوم الاجتماعية على العموم ، لكى ياخذ رأيهم فى الجوانب الشكلية والجوهرية لاسئلة الاستبيان . ان عرض المسودة الاولية للاستبيان على المتخصصين فى مناهج البحث السياسى والاجتماعى يفيد عموما الباحث على المستوى النظرى ، ولكن المحك النهائى لصلاحية الاستبيان ووضوحه لايتحقق الا على المستوى التطبيقى .

(ب) ان الاختبار المبدئى او القبلى " Pretest " للمسودة الاولى للاستبيان يعتبر عملية لامفر منها للتأكد من وضوح ومنطقية تسلسل الاسئلة على ارض الواقع . فالاختبار المبدئى او القبلى يؤكد اذن مدى التزام الباحث بالاسس والاصول المتعارف عليها فى ادبيات مناهج وطرق البحث السياسى . ويتم فى العادة اختيار عينة بسيطة يتراوح حجمها من 10-100 مفردة تمشيا مع حجم مجتمع البحث. وسواء كانت مسودة الاستبيان مرسلة بالبريد او اشرف عليها فريق من الباحثين من خلال المقابلة الشخصية ، فان الهدف يبقى تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق .

ان القيام باختبار مبدئى او مبكر على عينة صغيرة مختارة من مجتمع البحث، يعتبر اذن عملية ضرورية، وقد تتكرر اكثر من مرة اذا مادعت الحاجة الى ذلك بالرغم من تكلفتها المادية الملحوظة . فالاختبار المبدئى او القبلى سواء حدث مرة واحدة او اكثر من مرة، يبين مدى فهم مجتمع البحث لاسئلة المسودة الاولية للاستبيان ، الى جانب الوقوف على بعض المشاكل التى قد تواجه فريق الباحثين الميدانيين اثناء عملية القيام بالاختبار المبدئى او القبلى .

التصميم النهائى للاستبيان :

ان قيام الباحث بالتصميم النهائى للاستبيان يأتى عادة بعد ان يأخذ فى الاعتبار ردود الفعل تجاه المسودة الاولية، التى قد يتم اختبارها مبدئيا اكثر من مرة . ان التغذية العكسية " Feedback System " المتعلقة بردود الفعل تجاه المسودة الاولية للاستبيان ، سواء كانت على المستوى النظرى، خلال ملاحظات اهل الاختصاص فى مجال علم السياسة وبقية فروع العلوم الاجتماعية اذا مادعت الحاجة الى ذلك ،

او على المستوى التطبيقي من خلال القيام باختبار او اختبارات مبدئية، في اطار عينة صغيرة من مجتمع البحث ، تساعد الباحث على وضع التصميم النهائي لاستمارة الاستبيان .

فالتغذية العكسية قد تجعل الباحث يقدم في واقع الامر على اجراء تعديلات جوهرية او بسيطة في المسودة الاولية للاستبيان ، حتى يتم توضيح المعاني او الاسئلة الغامضة، وذلك عن طريق الغاء بعض الاسئلة، او اضافة البعض الاخر، او الاكتفاء باعادة صياغة الاسئلة غير الواضحة . اذن تتسم عملية تصميم استمارة الاستبيان بالديناميكية والتفاعل بين الباحث والظروف البيئية المحيطة ، وبالتالي يمكن القول ان التصميم النهائي للاستبيان يجسد كل التفاعلات السابقة .

مرحلة مابعد التصميم النهائي للاستبيان :

لاتقف عملية الاستبيان عند مرحلة التصميم النهائي ، ولكنها تتعداها في واقع الامر الى مرحلة مابعد التصميم ، والتي تشمل بطبيعة الحال مراحل فرعية تتمثل في التطبيق " Survey Execution " ، والمتابعة او المراجعة . فالاستبيان قد يتم ارساله بالبريد، او قد يشرف على تطبيقه فريق متخصص من الباحثين من خلال المقابلة الشخصية، حيث يجيب المبحوث على الاسئلة مباشرة في الحالة الاولى ويدون فريق متخصص من الباحثين اجاباتهم في الحالة الثانية .

وتبرز عموما جملة من الصعاب او المشاكل في مرحلة تطبيق ومتابعة الاستبيان البريدي ، ويمكن عموما تلخيص هذه الصعاب في النقاط التالية(6) :

(أ) الحصول على معدل مقبول من الردود ، لاسيما في حالة الاستبيان البريدي الذي يقل فيه عادة معدل الردود . ومالم يصل معدل ردود الاستبيان البريدي الى 50٪ او اكثر ، فانه يصعب على الباحث الوصول الى نتائج قابلة للتعميم على اعتبار ان تمثيل الاجابات التي تقل عن معدل معين لاتمثل مجتمع البحث بالضرورة. ويلجأ الباحث عادة في حالة الاستبيان البريدي الى مراسلة المبحوثين الذين لم يتعاونوا في المرة الاولى او الثانية وارسال نسخ اضافية من الاستبيان مع رسالة توضح اهمية ردودهم في خدمة البحث العلمي . ويرفق في العادة مع استمارة الاستبيان ظرف بريدي عليه طابع بريدي وعنوان الباحث بهدف تيسير الامر على المبحوث، حينما يقرر التعاون ويرسل اجاباته الى الباحث . وتدخل عملية ارسال نسخ اضافية الى غير المتعاونين من المبحوثين عموما في مرحلة المتابعة التي لايستغني عنها الباحث الجاد .

(ب) ان قيام الباحث بكل مايمكن عمله في مجال الحرص على رفع مستوى معدل الردود على استمارة الاستبيان، لايتعدى في معظم الاحوال 70٪ - 75٪ ، وبالتالي فان الباحث يتساءل عادة هل 30٪ أو 25٪ ستؤثر على نتائج البحث ومايرتبط بها من تعميمات . ويتحتم على الباحث في هذه المرحلة ان يقارن بين

مفردات العينة المختارة التي ردت على الاستبيان البريدي، ومفردات مجتمع البحث من حيث الخصائص ، وعما اذا كانت وحدات العينة المختارة التي ردت على الاستبيان ممثلة لمجتمع البحث من حيث الخصائص ام لا .فاذا كانت المفردات او الوحدات التي ردت على الاستبيان البريدي، والتي يفترض ان يتعدى معدلها 50٪، ممثلة لمجتمع البحث من حيث الخصائص ، مثل السن ، والجنس ، والتعليم ، والاتجاه وغيرها ، امكن للباحث القول بان الردود التي تحصل عليها تسمح باصدار تعميمات على مجتمع البحث محل الاهتمام والدراسة .ان تشابه خصائص مفردات العينة المختارة التي ردت على الاستبيان البريدي مع مجتمع البحث ليس عموما بالحل المثالي ، ولكن الباحث قد لايجد مفرا من التعامل مع الواقع والردود التي تحصل عليها بعد قيامه باكثر من محاولة للحصول على معدل مرتفع من الردود .

اما فيما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بالاستبار، فانها لاتقل كما وكيفا عن مشاكل الاستبيان ، بالرغم من ان معدل الردود مرتفع في حالة الاستبار مقارنة بما هو عليه الحال في الاستبيان البريدي ، ومن المشاكل المتعلقة بالاستبار مايلي :

(أ) ان الاخفاق في اختيار وتدريب فريق الباحثين الميدانيين كفيل بافشال البحث، نظرا لانه يفترض ان يتعامل هؤلاء الباحثون مع المبحوثين بنفس الكيفية او الطريقة حتى تكون الردود متطابقة . عليه ، فان عملية اختيار فريق بحثي متجانس وذي كفاءة عالية في مرحلتي تطبيق ومتابعة استمارة الاستبار يعتبر مطلبا ضروريا لنجاح وتحقيق اهداف البحث في المقام الاول .

(ب) ان عدم اخلاص فريق الباحثين الميدانيين في الالتزام باتباع اسس وقواعد للمقابلة متفق عليها، يخل في العادة بشرط تقديم اسئلة الاستبار بنفس الكيفية، وبالتالي قد تتباين الاجابات على نفس السؤال، نظرا لعدم توفر نفس الظروف والمعطيات . كما ان عدم الاخلاص من جانب بعض الباحثين الميدانيين ، الذين قد تقع اطر مهامهم في مناطق نائية بعيدة عن المدن الكبرى ، قد يؤدي الى التقاعس في القيام بمهامهم، وملء الاستمارات بانفسهم، او مقابلة اول من يأتي في طريقهم، وبالتالي يتم تشويه الحقائق او النتائج المعتمدة في الاساس على استمارات الاستبار.

ولكي يتجنب الباحث السياسي المشاكل المتعلقة باستمارة الاستبار، يعمل على زيادة معدل الردود، ودعم مستوى التعاون بين الباحثين الميدانيين والمبحوثين من العينة المختارة لمجتمع البحث ، عليه ان يتبع استراتيجية بحثية متعددة الجوانب :

(أ) ان عدم تعاون المبحوثين من العينة البحثية المختارة، يمكن التقليل من حدته عن طريق اختيار فريق بحثي متجانس، على درجة من الكفاءة والخبرة، ومؤهل تدريبيا لاجراء مقابلات سليمة مع المبحوثين .

(ب) يجب اقناع فريق الباحثين الميدانيين باهمية دورهم، ومساهمتهم في انجاح العملية البحثية، بحيث لايتم تجنب اى من افراد العينة المختارة مهما كانت الاسباب، مثل صعوبة الوصول الى بعض مفردات العينة في المناطق النائية البعيدة،او صعوبة الحصول على موعد مع احد مفردات العينة . فقناعة فريق المبحوثين باهمية الدراسة كفيلة بتخطى كل الصعاب والمشاكل التى قد يواجهونها مهما كانت معقدة .

(جـ) تحلى فريق الباحثين الميدانيين بالصبر والمثابرة على مقابلة افراد العينة المختارة، حتى وان صعب عليهم الاتصال الهاتفى او الشخصى لمدة ملحوظة . فالصبر والمثابرة قد يجعل فريق الباحثين الميدانيين يتصلون بمفردات العينة في اوقات مختلفة، قد تتعارض وطبيعة اعمالهم بهدف مقابلة كل افراد العينة مهما كانت الظروف والمشاكل .

واذا كان معدل الردود في حالة الاستبار متوسطا او اكثر بقليل ، يتحتم على الباحث ايضا مقارنة مفردات العينة التى تمت مقابلتهم مع مفردات مجتمع البحث، من حيث السمات والخصائص، لتحديد ما اذا كانت الردود تمثل مجتمع البحث ام لاتمثله، حتى يمكن الوصول الى نتائج وتعميمات علمية . كما ان على الباحث ان يتأكد من صدق الاجابات الواردة في الردود المتحصل عليها ، تجنبا لحدوث اى تأثير من جانب الباحث الميدانى على المبحوث ، وقد يتم ذلك عن طريق اختيار عينة بسيطة حيث يتم التأكد من صحة بعض الاجابات الواردة عن طريق مقارنتها بالاجابات الاولى(7) .

العوامل المؤثرة على معدل ردود الاستبيان

لقد سبق وان اشرنا الى ان معدل 50٪ يعتبر مستوى مقبولا في اطار معدل الردود على الاستبيان البريدى ، وان معدل الردود على الاستبار يزيد قليلا عن هذا المعدل. كما ان معدل الردود على الاستبيان البريدى لايزيد باى حال من الاحوال عن معدل 70٪ – 75٪ حتى وان تكررت محاولات الباحث بارسال نسخ اضافية من استمارة الاستبيان البريدى الى المبحوثين غير المتعاونين . وبالرغم من ارتفاع معدل ردود الاستبار نسبيا،مقارنة بالاستبيان البريدى ، الا ان فريق الباحثين الميدانيين يخفق في الكثير من الاحيان، في مقابلة افراد او مفردات العينة المختارة، لاسباب مختلفة سبقت الاشارة اليها . عليه يتضح ان هنال جملة من العوامل المؤثرة على معدل ردود الاستبيان يمكن تلخيصها في النقاط التالية(8) :

(أ) ان اعطاء معلومات كافية واكيدة عن الجهة التى تتولى او تدعم توزيع الاستبيان، يجعل المبحوثين يتعاونون في الرد والاجابة عن اسئلة الاستبيان .اما عدم ذكر الجهة او المؤسسة التى تتولى وتدعم الاستبيان ،فانه يؤدى عادة الى عدم

تعاون المبحوثين ،وبالتالى يتقاعسون في الكثير من الاحيان عن الرد والاجابة على اسئلة الاستبيان .ومن اكثر الجهات او المؤسسات التى تقنع المبحوثين بالتعاون والرد على الباحث ، المنظمات العامة،لاسيما المنظمات ذات الطابع الاكاديمى، مثل الجامعات ومراكز البحوث.ان مايهم المبحوثين في مرحلة توزيع الاستبيان وجود ضمانات على عدم سوء استخدام المعلومات الواردة في استمارة الاستبيان، وبالتالى فان تأكيد الباحث السياسى على ان هناك مؤسسة اكاديمية تدعم الاستبيان،وان معلومات الاستبيان ستستخدم فيما يتمشى واخلاقيات البحث السياسى،سيرفع حتما من معنويات المبحوثين،ويدفعهم الى التعاون والرد على الاستبيان بنوعيه(9) .

(ب) ان توزيع استمارة الاستبيان يتأثر–الى حد كبير–بمستوى التعليم السائد في مجتمع البحث،وبالتالى يلاحظ ان معدل الردود يزداد مع زيادة مستوى التعليم ، وينخفض مع انخفاض مستوى التعليم،نظرا لارتفاع الوعى السياسى والثقافى بين المتعلمين. عليه فان ارتفاع مستوى الامية في الوطن العربى يقلل من معدل الردود على استمارة الاستبيان الى مستوى اقل من المتوسط،وبالتالى فان الاستبار قد يكون اكثر ملاءمة لمجتمعات البحث التى ينخفض فيها مستوى التعليم.كما ان الاستبيان الهاتفى يعتبر اكثر ملاءمة وفعالية في الدول المتقدمة حيث تتوفر الهواتف، ولايتمشى مع الدول النامية حيث ان الهواتف غير منتشرة على مستوى واسع(11).

(جـ) يتحتم على الباحث ان يعمل كل ما في وسعه لحفز المبحوثين على الرد والتعاون معه " Inducement to Respond " اما عن طريق الاحتكام الى ضمائرهم وامله في مبدأ حسن تعاونهم، نظرا لحاجته الى ذلك،او عن طريق اقناع المبحوثين باهمية الدراسة،ومدى مساهمتها في حل مشاكل المجتمع، التى تعود بالفائدة العامة على الجميع .

(د) حرص الباحث على الجوانب الشكلية للاستبيان البريدى،حيث يجب طباعة اسئلة الاستبيان طباعة انيقة،على ورق فاخر، بحيث تترك فراغات بين الاسئلة حتى لاتخيف المبحوثين من حيث طولها(12).والاستبيان لايجب ان يكون طويلا جدا، بحيث يقلق ويعيق المبحوثين في الاجابة عليه،وبالتالى يلاحظ ان الاستبيان القصير او المتوسط يشجع المبحوثين على الاجابة عليه، ويكون معدل الردود عليه مرتفعا، مقارنة بالاستبيان غير المنظم والطويل من حيث عدد الصفحات(13) .

(هـ) قيام الباحث بمتابعة المبحوثين غير المتعاونين الى اقصى حد ممكن، حتى يضمن تعاونهم معه في الاجابة على اسئلة الاستبيان،وذلك عن طريق مراسلتهم اكثر من مرة، كما هو الحال في الاستبيان البريدى،اوالذهاب الى اماكن في اوقات مختلفة حتى يجدهم في افضل حالة نفسية ممكنة كما في حالة الاستبار ، او مكالمتهم هاتفيا اكثر من مرة في اليوم، في حالة الاستبيان الهاتفى . فالمثابرة واقتناص الفرص الملائمة لحمل المبحوثين على التعاون تعتبر من افضل

الاستراتيجيات المتاحة للباحثين، الذين يختارون الاستبيان بانواعه كأداة منهجية للدراسة(13) .

المبحث الثانى
المقابلة " Interview "

تعتبر المقابلة ، مثلها فى ذلك مثل الاستبيان ، وسيلة او اسلوبا ميدانيا لجمع البيانات ، يلتقى فيه الباحث مباشرة ووجها لوجه مع المبحوثين . ولايكتفى الباحث فى المقابلة بتوجيه اسئلة وتدوين او تسجيل الاجابات عليها ، ولكنه يقوم ايضا بملاحظة انفعالات وسلوك المبحوثين لاسيما اثناء توجيه اسئلة معينة خلال المقابلة(14) . ويتطلب الحديث عن المقابلة كأداة لجمع البيانات عموما تغطية اربعة محاور رئيسية تتعلق :

(أ) ماهية المقابلـــة .
(ب) انواع المقابلـــة .
(جـ) تصميم المقابلة .
(د) تقييم المقابلة : مزايا وعيوب المقابلة .

ماهية المقابلة

المقابلة – كما اسلفنا القول – هى عبارة عن وسيلة او اداة هامة لجمع البيانات، لاسيما فى الدول التى ترتفع فيها نسبة الامية . فالاستبيان ، خاصة البريدى ، يتطلب ارتفاع مستوى التعليم بين مجتمع البحث، حتى يمكن للمبحوثين فهمه والرد على استمارة الاستبيان البريدى ، لكن توزيع الاستبيان البريدى فى اطار مجتمع تطغى عليه الامية يعتبر امرا غير مجد على مستوى البحث العلمى، نظرا لانخفاض معدل الردود ، وبالتالى فان اسلوب المقابلة يعتبر اداة فعالة وناجحة لجمع البيانات فى الدول النامية، ويوجه الباحث ومساعدوه عادة جملة من الاسئلة المقننة، او غير المقننة فى المقابلات التى تجرى مع مفردات عينة مختارة، يفترض انها تمثل مجتمع البحث محل الدراسة . اذن فالمقابلة هى عبارة عن عملية اتصال مباشر بين الباحث ومساعديه من ناحية، وبين المبحوثين او مفردات عينة مختارة من ناحية اخرى ، حيث يوجه الطرف الاول فى العادة جملة من الاسئلة المقننة او غير المقننة الى الطرف الثانى . وقد تسجل او تدون الاجابات بهدف مراجعتها وتفريغها ووصفها فيما بعد .

انواع المقابلة

لقد اتضح لنا من تحديد ماهية المقابلة بان هناك عدة انماط او انواع للمقابلة يمكن تلخيصها فى التالى (15) :

(أ) المقابلة المقننة " The Schedule - Structured Interview "
(ب) المقابلة غير المقننة " The Non-Structured Interview "
(جـ) المقابة شبه المقننة " The Semi-Schedule Structured Interview "
(د) المقابلة المركزة او البؤرية " The Intensive Interview "
(هـ) المقابلة الفردية " The Individual Interview "
(س) المقابلة الجماعية " The Group Interview "
(ص) المقابلة الشخصية " The Personal Interview"
(و) المقابلة الوثائقية " The Documentary Interview "

المقابلة المقننة :

هى ذلك النوع من المقابلات التى يعد فيها الباحث اسئلة بشكل مفصل يتم وضعها عادة فى سجل او دليل مقابلة ، حيث يتقيد الباحث اثناء عملية المقابلة حرفيا بنص الاسئلة الواردة فى دليل المقابلة الى جانب التزامه بالطريقة او الكيفية التى يطرح بها الاسئلة على المبحوثين،حيث لايحاول التأثير فيهم باى شكل من الاشكال. فدور الباحث ومساعديه فى حالة المقابلة المقننة ينحصر فى طرح الاسئلة، وتدوين الاجابات كما هى ، وبالتالى فهو يبتعد عن ممارسة اى تأثيرات او ضغوط للحصول على اجابات معينة او موجهة .

ان اختلاف الاجابات فى حالة المقابلة المقننة لايرجع الى اختلاف الاسلوب والكيفية التى يطبقها فريق الباحثين الميدانين، بقدر مايرجع الى اختلاف اجابات المبحوثين ، نظرا لتجانس واتفاق الباحثين الميدانيين على الاسلوب والكيفية المطبقة اثناء المقابلة المقننة(16) .

المقابلة غير المقننة :

هى عبارة عن مقابلة لايتقيد فيها الباحث باى نوع من القيود الموجودة فى اطار المقابلة المقننة ، وبالتالى فان الباحث ومساعديه قد ينخرطون فى المقابلة وليس لديهم اسئلة محددة، او جدول محدد للمواضيع التى ستتم مناقشتها اثناء المقابلة . كما تترك حرية النقاش للمبحوثين، فى اطار اجاباتهم عن الاسئلة المثارة حول خبراتهم ، ووجهات نظرهم حول موضوع البحث، حتى وان لم يطلب منهم

ذلك . كما ان للباحث حرية ومرونة كاملة فى توجيه المقابلة، ومقاطعة المبحوثين اذا لاحظ بروز نقاط هامة للنقاش اثناء اجابات المبحوثين .

ولايعنى ذلك ان الباحث فى حالة المقابلة غير المقننة قد يلقى الاسئلة جزافا وبدون تخطيط ، ولكن للباحث ومساعديه فكرة عامة عن المواضيع الفرعية او الموضوع الذى تدور حوله المقابلة ، وعليه فان الباحث يستطيع ان يغير من سير الحوار اذا مالاحظ عدم فائدة المعلومات التى يعطيها المبحوث للمشكلة البحثية محل الاهتمام والدراسة .

المقابلة شبه المقننة :

يجمع هذا النوع من المقابلة بين بعض خصائص المقابلة المقننة والمقابلة غير المقننة . فالباحث فى المقابلة شبه المقننة لديه حرية طرح الاسئلة، ولكن فى اطار متفق عليه سلفا . فهناك مواضيع او اسئلة محددة يود الباحث ومساعدوه ان يناقشوها باسهاب من جميع الجوانب ، وبالتالى فان المقابلة لن تقتصر على مناقشة الاسئلة المحددة،ولكنها ستمتد لتشمل اى مواضيع جديدة لها صلة بموضوع المقابلة.

وللمقابلة شبه المقننة أربع خصائص مميزة هى(17) :

(1) تجرى المقابلة شبه المقننة مع اشخاص لديهم خبرة مميزة، تفيد الباحث فى فهم المشكلة البحثية محل الاهتمام والدراسة .

(2) ان موضوع المقابلة قد تمت دراسته من قبل الباحث ومساعديه قبل اجراء المقابلة .

(3) ان هناك سجلا او دليلا مقابلة يتم فيه تحديد المواضيع او المحاور ذات العلاقة بالمشكلة البحثية وفرضية او فرضيات الدراسة .

(4) ان محور تركيز المقابلة ينصب على الخبرات الموضوعية للمبحوث ، لاسيما المواقف التى لها صلة بموضوع الدراسة .

بالرغم من وجود قيود يلتزم بها الباحث ومساعدوه اثناء المقابلة ، الا ان المبحوث او المبحوثين يتمتعون بحرية ملحوظة، فى التعبير عن وجهات نظرهم الخاصة تجاه السؤال المطروح عليهم . كما ان من حق الباحث او مساعديه ان يقاطع المبحوث اذا ماستدعى الامر ذلك، بهدف التوضيح والحصول على مزيد من المعلومات حول نقطة محددة .

المقابلة المركزة او البؤرية :

هى ذلك النوع من المقابلات التى يسعى فيها الباحث الى جمع معلومات مركزة حول موقف محدد او ظاهرة فرعية ، وبالتالى فان المقابلة البؤرية تتسم بالدقة فى التعبير، والتعمق فى الوصف والتحليل ، على اعتبار ان هدف الباحث

هو دراسة المشكلة البحثية من كافة ابعادها . ويتمتع الباحث فى حالة المقابلة البؤرية بمرونة فى توجيه الاسئلة ، لاسيما فى حالة سوء فهم السؤال او الرغبة فى توضيح بعض الافكار اثناء المقابلة . كما ان من حق الباحث اعادة صياغة السؤال فى حالة عدم فهمه من قبل المبحوث ، او فى حالة وجود ردود فعل حساسة من قبل المبحوث او المبحوثين، طالما ان ذلك يحقق فائدة،ويكشف عن حقائق جديدة،تساعد فى فهم المشكلة البحثية . ولايكتفى الباحث بمجرد توجيه اسئلة، ولكنه يقوم فى نفس الوقت بتحليل مايقوله المبحوث، حتى لاتفوت فرصة الاستفسار وتوضيح الامور كلما دعت الحاجة الى ذلك(18) .

المقابلة الفردية :

هى عبارة عن مقابلة تقتصر على باحث ومبحوث واحد ، وبالتالى فانها تتسم فى العادة بوجود جو ودى، يتيح لكل من الباحث والمبحوث التحدث بصراحة ، والخروج عن الرسميات . والمقابلة الفردية قد تكون مقننة ، حيث يحدد الباحث سلفا اسئلة محددة للبحث ، او قد تكون غير مقننة ، حيث لايحدد الباحث مسبقا اسئلة محددة، وان كان فى ذهنه مناقشة موضوع محدد .

المقابلة الجماعية :

هى عبارة عن مقابلة تشمل من ناحية الباحث وتشمل من ناحية اخرى جماعة من المبحوثين . ويستفيد الباحث من غزارة المعلومات فى اطار المقابلة الجماعية ، على اعتبار ان روح النقاش والجماعة تولد الافكار وتفتح الافاق للاستفادة . فتنوع مفردات الجماعة من حيث الكفاءة والتخصص كفيل بمناقشة المشكلة البحثية من جوانبها المختلفة ، وبالتالى فان الحصيلة النهائية هى اثراء موضوع النقاش بشكل جدى . ولكن قد يؤخذ على المقابلة الجماعية بانها قد لاتتيح لبعض الافراد الخجولين بان يتحدثوا بحرية ويساهموا فى اثراء موضوع النقاش . فبعض الافراد لديهم قدرة افضل على النقاش فى حالة المقابلة الفردية ، وليس لديهم اى قدرة على النقاش فى اطار المقابلة الجماعية .

المقابلة الشخصية :

هى ذلك النوع من المقابلات التى يود فيها الباحث الحصول على بيانات ومعلومات خاصة بشخص المبحوث ذاته . فمحور اهتمام الباحث اذن هو الالمام بالسيرة الذاتية " Biography " ، او على الاقل بعض جوانب السيرة الذاتية للمبحوث ، او معرفة اتجاهات المبحوث تجاه المشكلة البحثية محل الاهتمام والدراسة . ويستخدم عادة هذا النوع من المقابلات فى الدراسات النفسية –

السياسية، لاسيما ما يتعلق بدراسة البعد السياسي للشخصية " Personality and Politics".

المقابلة الوثائقية :

هى عبارة عن مقابلة يسعى فيها الباحث الى معرفة بيانات محددة، يلم بها المبحوث عن الظاهرة او المشكلة البحثية محل الدراسة . فالمبحوث فى هذه الحالة بمثابة وثيقة يستقى منها الباحث بيانات ومعلومات عن المشكلة البحثية التى يدرسها. ويلجأ علماء السياسة عادة الى مقابلة الشخصيات التى لعبت دورا هاما فى صنع القرار،باعتبارهم مصدرا هاما للبيانات والمعلومات ، لاسيما اذا لم يتمكن الباحث من الحصول على الوثائق ذات الصلة بموضوع البحث او الدراسة ، او اذا اراد الباحث ان يستفسر عن بعض التفاصيل او الاحداث ذات العلاقة المباشرة، او غير المباشرة بالمشكلة البحثية(19) .

ويطلق البعض على هذا النوع من المقابلات اسم (مقابلة افراد الصفوة)، على اعتبار ان القادة السياسيين الذين كانوا او مازلوا فى موضع صنع القرار هم اكثر الناس دراية بالعديد من المشاكل السياسية التى تهم الباحثين . ويتحتم على الباحث ان يتقيد بجملة من المعايير اثناء مقابلة افراد الصفوة او القادة السياسيين، اذا اراد ان يحقق فائدة ملموسة، تفيده فى وصف وتحليل المشكلة البحثية محل الاهتمام والدراسة. فمقابلة الصفوة "Elites" اذن هى اداة هامة لجمع البيانات، فى حالة عدم توفر بيانات عن الظاهرة السياسية محل الاهتمام والدراسة . وتعتبر المقابلة الوثائقية او مقابلة افراد الصفوة اداة هامة، لجمع البيانات بالنسبة لعلماء السياسة . وقد تكون المقابلة الوثائقية او مقابلة الصفوة مقننة او غير مقننة ، فردية او جماعية، قصيرة او طويلة من حيث مدة المقابلة(20) .

تصميم المقابلة " Interview Design "

تحتاج المقابلة الى عملية تصميم، طالما انها اداة هامة لجمع البيانات المتعلقة بالظواهر السياسية . فالباحث يحتاج الى وضع تصور ، ولو مبدئى ، على موضوع المقابلة، حتى وان كانت غير مقننة . ولكى يتحقق النجاح لعملية تصميم المقابلة يتحتم على الباحث السياسى اتباع جملة من الاجراءات والخطوات المتعارف عليها فى ادبيات علم السياسة، وبقية فروع العلوم الاجتماعية الاخرى . وسنناقش فى هذا الاطار نقطتين رئيسيتين تتعلقان بعملية تصميم المقابلة هى على التوالى :

(أ) اعداد الباحث للمقابلة .
(ب) اجراء الباحث للمقابلة .

الاعداد للمقابلة
" Preparing for the Interview "

تحتاج المقابلة ، بانواعها السالفة الذكر ، الى اعداد من جانب الباحث السياسى، حيث يجب ان يكون واضحا للباحث الهدف او الاهداف التى يسعى الى تحقيقها من خلال المقابلة . اذن فالاعداد للمقابلة يتمثل فى تبنى الباحث لخطة يتم من خلالها تحقيق هدف او اهداف محددة تعكس المشكلة البحثية للدراسة ، ويتمشى هدف الدراسة عادة مع نوعية المقابلة ، نظرا لان الخطة التى يضعها الباحث مثلا فى اطار المقابلة المقننة تختلف بطبيعة الحال عن الخطة الموضوعة فى حالة الخطة غير المقننة ، حيث يعد الباحث دليل اسئلة مفصلا فى النوع الاول من المقابلة، ويكتفى بوضع مجموعة من الاسئلة عن بعض الموضوعات الفرعية التى يود مناقشتها فى النوع الثانى من المقابلة(21) .

ان تحديد ووضوح الهدف من المقابلة يتطلب كخطوة لاحقة اختيار مفردات العينة التى ستتم مقابلتهم ، وتحديد نوعية البيانات والمعلومات المطلوبة من المقابلة. عليه ، فان حجم العينة الكبيرة يتطلب من الباحث اختيار فريق باحثين ميدانيين وتدريبهم وتحديد مهامهم اثناء المقابلة ، اما اذا كان حجم العينة محدودا ، كما فى حالة العينة الفردية مثلا، فان الباحث قد يقوم باجراء المقابلة بنفسه، يبقى بعد ذلك على الباحث والمبحوث او المبحوثين ان يتفقوا على تحديد المكان والزمان المناسبين لاجراء المقابلة، وقد يبذل الباحث جهودا مضنية فى تحديد المكان والزمان المناسبين لاجراء المقابلة، نتيجة لاعتبارات وظروف مختلفة ترتبط بمفردات العينة المختارة .

يتضح مما سبق ان عملية الاعداد للمقابلة تتسم بخصائص مميزة وتتطلب جهودا محددة يمكن تلخيصها فى جملة النقاط التالية(22) :

(1) ان الهدف الاساسى للباحث ومساعديه هو خلق جو ودىّ للمقابلة ، " Rapport " عن طريق السعى الى كسر كل الحواجز التى قد تعيق هذا المناخ غير الودى،" عن طريق تطوير علاقة شخصية، سمتها الرئيسية الثقة والفهم المتبادل لظروف وامكانيات الطرفين ، فعلى الباحث ، او مساعديه ، ان يظهر فى هذه المرحلة مدى اهتمامه واحترامه للمبحوثين ووجهات نظرهم ايا كانت حتى يحفزهم على التعاون وتحقيق اهداف الدراسة ذات الطابع الاكاديمى .

(2) ان المظهر الذى يجب ان يظهر به الباحث او مساعدوه اثناء المقابلة يجب ان لايبالغ فيه بحيث لايلفت انتباه المبحوث اوالمبحوثين " Neutral Appearance "، ولكنه يجب ان يكون مظهرا عاديا يتمشى وطبيعة الموقف . فلو

كانت مفردات العينة فى الريف فان مظهر الباحث يجب ان يتمشى وطبيعة هذا الموقف ، اما لو كانت مفردات العينة من الصفوة ،فيتحتم على الباحث ان يراعى المظهر اللائق الذى يتمشى ومقابلة هذا النوع من الاشخاص .

(3) ان سلوك " Behavior " الباحث ومساعديه يجب ان يكون فى اطار ماهو مسموح به فى الوسط الاكاديمى ، حيث يجب ان لايقوم باى تصرف يهين او يشعر افراد العينة بعدم الاحترام ، وبالتالى يجب ان يعد الباحث نفسه قبل المقابلة لأن يتصرف فى اطار المقبول واللياقة، بحيث يشجع سلوكه هذا تعاون مفردات العينة .

(4) يجب ان ينخرط الباحث ومساعدوه فى بعض التدريبات العملية " Rehearsing " اثناء عملية الاعداد للمقابلة، حتى يكونوا على ثقة كاملة بانهم قاموا بالاستعدادات اللازمة للمقابلة . ان خلق شعور بالاستعداد للمقابلة كفيل بخلق جوّ ودىّ بين الباحث من جهة، وبين مفردات العينة من جهة اخرى، الامر الذى ينتج عنه تحقيق اهداف الدراسة .

اجراء الباحث للمقابلة
Conducting the Interview

يبدأ الباحث ومساعدوه المقابلة عادة بعد عملية الاعداد، واتخاذ كل الاجراءات اللازمة لانجاح سير المقابلة،وتحقيق اهداف الدراسة. وتجرى المقابلة– فى الغالب– فى المكان والزمان المتفق عليهما . ويحاول الباحث خلق جو ودىّ اثناء عملية المقابلة، حتى يضمن حسن تعاون مفردات العينة بقدر الامكان . كما يلتزم الباحث ومساعدوه بالاصول المتعارف عليها اكاديميا طوال فترة المقابلة .

وتعكس عملية انخراط الباحث فى المقابلة وجود خطوات متعارف عليها، يمكن تلخيصها فى النقاط التالية(23) :

(1) حرص الباحث ومساعديه على حسن تعاون مفردات العينة ، وبالتالى يتم تقديم المعلومات اللازمة الى المبحوثين، لكى يضمن حسن تعاونهم، ويزيد من حماسهم لاجراء المقابلة . وتشير ادبيات البحث السياسى الى وجود ثلاثة عوامل تشجع وتحفز المبحوثين على التعاون مع الباحث اثناء المقابلة ، وهى(24) :

(أ) ان يشعر الباحث ومساعدوه المبحوثين بسرورهم الفائق فى اجراء المقابلة. فعلى الباحث ان يشعر المبحوث بانه يحظى بشرف المقابلة، ويسعد بلقاء المبحوث حتى يتم خلق جو ومناخ ودىّ يعكس طابع التعاون والتفاهم .

(ب) ان يشعر الباحث ومساعدوه المبحوثين باهمية وجدية الدراسة، ليس بالنسبة لهم فقط ، ولكن ايضا بالنسبة لمفردات العينة ومجتمع البحث ككل ، حتى لايشك المبحوث لحظة بأن وقته يضيع فيما لايفيد ، وبالتالى يمكن ضمان تعاون وحماس مفردات العينة فى تحقيق اهداف الدراسة .

(جـ) يتحتم على الباحث ومساعديه ان يقضوا على اى شكوك او وساوس يكنها المبحوثون تجاههم ، لاسيما ما يتعلق بالشكوك الدائرة حول عدم جدية الدراسة ، وتعامل الباحث ومساعديه مع جهات امنية ، وغلبة الطابع التجارى او المادى على الدراسة . ان نجاح الباحث ومساعديه فى القضاء على اى شكوك تساور المبحوثين تجاههم يمكن ان يتم عن طريق تقديم انفسهم، وهو يتهم بصورة مؤدبة متسمة بالود والاحترام ، الى جانب التأكيد على سرية المقابلة، وعدم الحاجة الى ذكر معلومات قد تضر بمصلحة المبحوثين ، وان اختيار مفردات العينة قد تم بطريقة عشوائية .

(2) قيام الباحث او مساعديه بطرح الاسئلة " Asking Questions " التى تم اعدادها من قبل، تمشيا مع الهدف من المقابلة ايا كان نوعها . ويتحتم على الباحث، و خاصة مساعدية ، ان يكونوا على دراية تامة بمحتويات الاسئلة ومضمونها حتى لاتحدث مفاجاءات اثناء سير المقابلة . ويلتزم الباحث عادة فى حالة المقابلة المقننة بالاسئلة شكلا ومضمونا، ولايحاول ان يؤثر فى اجابات المبحوث ، ولكنه يتمتع بقدر كبير من الحرية والمرونة فى سياق المقابلة غير المقننة . ويعمل الباحث فى جميع الاحوال على خلق جو ملائم تسوده روح الثقة والاحترام، الى جانب عمله ايضا على حفز وتشجيع المبحوث على تقديم معلومات كافية عند الاجابة على الاسئلة .

ومن الاساليب التى قد يتبعها الباحث ومساعدوه لحفز وتشجيع المبحوث على اعطاء بيانات ومعلومات وافية او اضافية اثناء الاجابة على الاسئلة المطروحة " Probing Techniques " مايلى :

(أ) ان يفرز الباحث حديث المبحوث اثناء الاجابة على الاسئلة بكلمات تفيد التشجيع والاستمرار فى الحديث،ومن امثلة تلك الكلمات "نعم" ، "بالتأكيد"، وهذا كلام مشوق ، الى جانب استمرار النظر الى المبحوث بهدف خلق جو محادثة ودىّ.

(ب) ان يشعر الباحث المبحوث بانه راغب او يود ان يعرف المزيد عن اجابة السؤال ، وذلك عن طريق طرح سؤال مكمل او محايد" Neutral Question " اذا شعر ان الاجابة غير وافية ، حيث قد يسأل المبحوث اسئلة مثل:هل اخبرتنى المزيد عن ذلك ؟ ، او يبدو اننى لا افهم ما تقول،او لماذا تعتقد انه حدث او يحدث كذلك ؟

(جـ) يمكن للباحث ان يعيد طرح السؤال، اذا رأى ان ذلك سيحفز ويشجع المبحوث على تقديم معلومات اضافية مفيدة للدراسة .

(هـ) يتجنب الباحث الايحاء الى المبحوث باجابات قد يود سماعها، بهدف اثبات فرضية او فرضيات معينة ، نظرا لان هدف المقابلة هو دراسة المشكلة البحثية دراسة علمية دقيقة .

(3) ان يقوم الباحث بتسجيل المقابلة او الاجابات " Recording Answers " بعد ان يحصل على اذن او موافقة المبحوث . فتسجيل المقابلة يوفر على الباحث من ناحية مشقة وعناء الكتابة حتى يتفرغ ويكرس كل وقته بالكامل لمفردات العينة، ويجعله من ناحية اخرى يحصل على بيانات ومعلومات كاملة ودقيقة حيث يتم الحصول على نفس كلمات وتعبيرات المبحوث .

اما اذا عارض المبحوث استخدام اداة تسجيل ، فانه يتعين على الباحث ان يكتب مايقوله المبحوث حرفيا، ودون تحريف اذا امكن ذلك . ويجب ان يقوم الباحث بمراجعة اجابات المبحوث وقتيا، حال انتهاء المقابلة لكى يكمل بعض الفراغات التى قد يكون تركها نتيجة لسرعة الحديث او لغيرها من الاسباب . وقد يعارض المبحوث تسجيل المقابلة لاعتبارات امنية، او نتيجة لعقد شخصية . وقد تعيق اداة التسجيل المبحوث عن الكلام بطلاقة وحرية حتى فى حالة موافقته على ذلك لشعوره بان كلامه مسجل . ولكن خلق جو وديّ متسم بالثقة كفيل عموما بنزع كل المخاوف المتعلقة باستخدام اداة تسجيل فى المقابلة .

تقييم المقابلة : المزايا والعيوب

لاتخلوا المقابلة بطبيعة الحال ، مثلها فى ذلك مثل بقية وسائل جمع البيانات ، من وجود مزايا يتحتم على الباحث الاستفادة منها ، وعيوب يفضل ان يتجنبها الباحث بقدر الامكان . ويمكن عموما تلخيص مزايا وعيوب المقابلة فى مجموعة النقاط التالية(25) .

(1) ان المقابلة كاداة لجمع البيانات تصلح لدراسة المجتمعات البحثية التى ترتفع فيها نسبة الامية ويقل فيها معدل التعليم . فالمقابلة بانواعها المختلفة تصلح مثلا كأداة لجمع البيانات فى الوطن العربى وبقية الدول النامية، حيث ترتفع نسبة الامية مقارنة بالدول المتقدمة .

(2) ان المقابلة تعتبر مصدرا حيويا ، ولاغنى عنه ، للبيانات فى حالة تعذر وجود وثائق وبيانات عن بعض المشاكل البحثية محل الاهتمام والدراسة ، حيث ان الباحث قد يتمكن من اجراء مقابلات مع شخصيات لديها بيانات ومعلومات صحيحة وكافية عن بعض الظواهر محل الاهتمام .

(3) ان المقابلة تمكن الباحث من ملاحظة التعبيرات المختلفة، التى قد تظهر على وجه او جسم المبحوث ، الامر الذى يساعده فيما بعد علىٰ تقديم تفسيرات وتعميمات تتعلق بالمشكلة البحثية ، او التأكد من صدق او عدم صدق الاجابات .

(4) تمكن المقابلة الباحث من التكيف بسرعة مع المبحوثين ، وبالتالى فانه قد يعيد صياغة السؤال ، كما فى حالة العينة غير المقننة ، لاسيما اذا لاحظ ان المبحوث لايستوعب المعنى الذى يرمى اليه . فالمقابلة اذن تعطى الباحث الفرصة المناسبة للحصول على معلومات وافية او اضافية تساعده على تحقيق اهداف الدراسة فيما بعد .

(5) ان العينة تتطلب فى الواقع وقتا وجهدا وامكانيات اكثر مقارنة بالاستبيان، لاسيما فى حالة كبر حجم العينة المختارة . فالباحث يحتاج مثلا الى تدريب فريق الباحثين الميدانيين قبل الانخراط فى اجراء المقابلة حتى يمكن تحقيق اهداف الاستبار .

(6) ان درجة ثبات وصدق " Validity " البيانات التى يجمعها الباحث عن طريق العينات بانواعها ، ماعدا العينة المقننة ، منخفض الى حد ملحوظ ، الامر الذي ينتج عنه بطبيعة الحال صعوبة اصدار تعميمات ذات صلة بنتائج الدراسة .

(7) تخوف بعض مفردات العينة من اعطاء بيانات او معلومات صحيحة فى حالة حضور شخص اخر، او عند تسجيل المقابلة من جانب الباحث ، وعليه فان النتائج التى يصل اليها الباحث قد تتسم بعدم الدقة، وعدم وصف خصائص مجتمع البحث .

المبحث الثالث
الملاحظة " Observation "

كانت الملاحظة ومازال تعتبر من اهم اداوات جمع البيانات فى اطار علم السياسة، وغيره من فروع العلوم الاجتماعية الاخرى . فبالرغم من ان علماء السياسة الاوائل قد ركزوا على الملاحظة كأسلوب لجمع البيانات والمعلومات عن الظواهر السياسية المختلفة ، الا ان اهمية الملاحظة ، كاسلوب كيفى قديم " Qualitative Technique "، مازالت تحظى باهتمام علماء السياسة،لاسيما فى سياق التطور الملحوظ فى استخدام اساليب جمع البيانات الكمية " Quantitative Technique " ، مثل الاستبيان والاستبار، وتحليل المضمون وغيرها من الاساليب الاخرى .

وسنتناول فى عرض حديثنا عن الملاحظة اربع نقاط رئيسية هى :
(أ) ماهية الملاحظة .
(ب) انواع الملاحظة .
(جـ) مراحل او خطوات الملاحظة .
(د) تقييم الملاحظة : المزايا والعيوب.

ماهية الملاحظة

لقد واكب اسلوب الملاحظة ، كأداة لجمع البيانات ، تطور علم السياسة منذ نشأته فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين . ويؤكد بعض الباحثين فى هذا الاطار ان الابحاث ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية تبدأ وتنتهى عموما بالملاحظة(26) . ولايحتاج الباحث ان يسأل المبحوثين اسئلة مغلقة او مقفلة ، او ان يجرى مقابلة مقننة او غير مقننة ، فى حالة الملاحظة ، نظرا لان كل ما يحتاجه فى هذه الحالة ملاحظة سلوك واقول المبحوثين ،الذين لهم علاقة بالظاهرة السياسية محل الاهتمام والدراسة . وتصف البيانات والمعلومات التى يجمعها الباحث الذى يطبق اسلوب الملاحظة عادة الظاهرة السياسية، كما تحدث بالفعل فى اطارها البينى او الطبيعى " Natural Setting " ، وليس استنادا الى اقوال المبحوثين الذين قد تخونهم الذاكرة، او يمتنعون عن اعطاء بيانات صحيحة لاسباب مختلفة، كما هو الحال فى حالة الاستبيان والمقابلة .

ولتوضيح وتحديد ماهية الملاحظة، يتحتم على الباحث السياسى ان يحاول الاجابة على ثلاثة اسئلة هامة ترتبط باهداف الدراسة وهى(27) :
(1) ماذا سيلاحظ من ظواهر او متغيرات او مفردات ؟
(2) اين ومتى ستبدأ ملاحظته ؟
(3) ماهو الحد المسموح به للوصول الى استنتاجات اثناء عملية تسجيله للملاحظات؟

ان اجابة الباحث على الاسئلة الثلاثة المثارة يتوقف عموما على عملية تصميم البحث، والمشكلة التى يدرسها او يلاحظها . فلو ان هدف الباحث من الدراسة هو التأكد من مصداقية فرضية الدراسة اختباريا او امبيريقيا ، فان وحدات الملاحظة يجب ان تحدد بوضوح ، الى جانب اختيار اطار الدراسة، سواء كان حقليا او معمليا ، اختيار عينة من الزمن للملاحظة ، وتسجيل الملاحظات بطريقة منظمة وبعيدة الى اقصى حد عن الاستدلال المنطقى كمنهج للدراسة "Controlled Observation".

اما فى حالة الملاحظة بالمشاركة ، فان هدف الباحث هو ان يصبح فى مجتمع البحث الذى يدرسه ، او على الاقل ان يصبح على علاقة خاصة وقوية بمجتمع

الدراسة ، وبالتالى فان هدف الدراسة قد يكون غير محدد بدقة ، وان وحدات الملاحظة ليست محددة بوضوح ، الى جانب عدم اختيار الباحث لعينة الدراسة سواء كانت متعلقة بالزمن او الاحداث ، وجنوح الباحث باسراف الى استخدام الاستنتاج او التسلسل المنطقى فى مرحلة تسجيل الملاحظات " Participant Observations " .

والملاحظة فى اوسع معانيها هى ، "ادراك الظواهر والمواقف والوقائع والعلاقات عن طريق الحواس، سواء وحدها او باستخدام الادوات المساعدة، وذلك فيما يتعلق بالغير"(28) . وللملاحظة اربعة عناصر اساسية هى:الانتباه ، والاحساس، والادراك ، والتصور . وبينما يتمثل الانتباه فى عملية استعداد انتقائية لمثيرات معينة، فان الاحساس هو كل مايتعلق باعضاء الحس فى الانسان . اما الادراك فانه عملية الربط بين مايحسه الباحث وبعض خبراته الماضية، حتى يمكن اعطاء الاحساس معنى ودلالة خاصة . واخيرا فان التصور الذهنى هو اكتشاف المنطق الذى منه وبه تتحدد الظاهرة السياسية محل الاهتمام والدراسة(29) .

أنواع الملاحظة

تختلف تصنيفات الملاحظة عموما من باحث الى اخر ، فبينما يصنف البعض الملاحظة الى ثلاثة انماط ، هى الملاحظة البسيطة بدون مشاركة ، الملاحظة البسيطة بالمشاركة ، والملاحظة المنظمة المقننة(30) ، يقسمها البعض الاخر اما الى ستة انماط : بسيطة ، ومقننة ، والمشارك الكامل ، والمشارك الملاحظ ، والملاحظ المشارك ، والملاحظ الكامل(31) ، أو ملاحظة ضابطة وأخرى غير ضابطة(32).

ويمكن عموما تقسيم الملاحظة الى ثلاثة انواع رئيسية هى :
(أ) الملاحظة البسيطة " Simple Observation "
(ب) الملاحظة بالمشاركة " Participant Observation "
(جـ) الملاحظة الضابطة او المقننة " Controlled Observation "

الملاحظة البسيطة :

هى عبارة عن اسلوب اولى لجمع البيانات، حيث يقوم الباحث بملاحظة الظواهر كما تحدث آليا على ارض الواقع، استنادا الى حواسه فقط ، وعليه فان الباحث يستبعد فى هذه الحالة اخضاع ملاحظته للتقنين العلمى، ولايلجأ بطبيعة الحال الى استخدام ادوات بحثية دقيقة للقياس ، ولكنه يلجأ فى الغالب الى الاعتماد على الاستنتاج والتسلسل المنطقى اثناء عملية تسجيل الملاحظات .

ويلجأ الباحثون عادة الى استخدام اسلوب الملاحظة البسيطة فى الدراسات الاستطلاعية، او الاستكشافية ، حيث ان هدف الباحث هو جمع بيانات ومعلومات اولية عن مجتمع البحث الذى يوجد فى اطار ظروف بيئية محددة . فالهدف الذى يسعى اليه الباحث فى حالة تطبيق اسلوب الملاحظة البسيطة بدون مشاركة، هو عموما جمع اكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات عن ظاهرة سياسية معينة ، حتى يتسنى له فيما بعد تحديد المنهجية الملائمة لدراستها .

الملاحظة بالمشاركة :

الملاحظة بالمشاركة هى عبارة عن دمج او مزج اساليب البحث ، التى تشمل انخراط الباحث فى الحياة اليومية لمجتمع البحث ، فى عملية وصف منظمة للسلوك فى اطار بيئى محدد . ان التعريف السابق يشمل مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها فى النقاط التالية(33) :

(1) ان الملاحظ بالمشاركة يجمع او يدمج فى واقع الامر بين عدة اساليب بحثية ، لاسيما الجمع بين الاساليب التالية :

(أ) الملاحظة المباشرة " Direct Observation " او الملاحظة الشخصية من جانب الباحث للنشاطات او السلوك السياسي والاجتماعى للافراد .

(ب) مقابلة المبحوثين الذين لاتربطهم علاقة وثيقة بالباحث ، وتوجيه اسئلة اليهم تتعلق بمشاعرهم ، وتصوراتهم ، ودوافعهم ، واتجاهاتهم ، وسلوكياتهم .

(جـ) مقابلة غير رسمية لافراد تربطهم بالباحث علاقة قوية ومحل ثقة ، حيث يسألهم عن مشاعرهم ، وتصوراتهم ، واتجاهاتهم ، ودوافعهم ، وسلوكياتهم ، وصداقاتهم مع الاخرين .

(د) دراسة الوثائق المتاحة ، سواء كانت احصائيات ، أو تسجيلات ، أو صحف، او تقارير ذات صلة بالسلوك محل الاهتمام والملاحظة . فتحليل الوثائق " Ducument Analysis " اسلوب بحثى مأخوذ به فى الملاحظة بالمشاركة .

(هـ) المشاركة المباشرة للباحث " Direct Participation " عن طريق الانخراط الشخصى فى حياة وخبرات المفردات التى يدرسها الملاحظ بالمشاركة . فعلى الباحث بالمشاركة ان يصبح واحدا من افراد الجماعة التى يدرسها حيث يلبس ويأكل ويتصرف مثلهم لمدة ليست بالقصيرة حتى يمكنه ملاحظة السلوك عن قرب .

(2) ان الهدف الذى يسعى اليه الملاحظ بالمشاركة ، وفق التعريف المشار اليه ، هو القيام بعملية وصف منظمة للسلوك محل الاهتمام والملاحظة . ويركز الباحث بالملاحظة فى الغالب على مواضيع غير مطروقة او مدروسة من قبل ، وبالتالى

فان هدفهم هو وصف السلوك بطريقة منظمة تتسم بالثبات والصدق . فهم ينخرطون فى الدراسات الحقلية لكى يطوروا افكارا ومفاهيم يتولد عنها فى العادة تبنيهم لفرضيات جديدة تتعلق بالسلوك محل الملاحظة . ولكن يلاحظ عموما ان المشارك بالملاحظة لايهتم كثيرا باختبار فرضيات ، حيث انه يميل اكثر الى الاستنتاج اثناء قيامه بتسجيل ملاحظاته بصورة منظمة .

(3) ان السلوك الذى يقوم المشارك بالملاحظة بدراسته وفق التعريف السابق، يقع فى العادة فى اطار سياسى – اجتماعى ، حيث يتفاعل الافراد ويدخلون فى علاقات يومية مباشرة . فالملاحظة بالمشاركة تعتبر اداة لجمع البيانات، عن طريق دراسة السلوك فى اطار جماعات ، مثل الجماعات البدائية ، والجماعات العرقية ، والتنظيمات المعقدة، والحركات السياسية والاجتماعية ، والجماعات غير الرسمية .

الملاحظة الضابطة او المقننة :

ان الملاحظة الضابطة او المقننة عبارة عن اسلوب علمى لجمع البيانات يتقيد فيه الباحث –على خلاف النوعين السابقين من انواع الملاحظة – بالوسائل او منهجية البحث العلمى المقننة،ابتداء من مرحلة البحث عن مشكلة بحثية،وتحديد المفاهيم،وتبنى فرضيات قابلة للاختبار،الى الاستعانة بآخر ماتوصل اليه التقدم العلمى والتقنى فى مجال رصد ومراقبة الظواهر المختلفة.اذن فالباحث يتقيد بمنهجية علمية تحدد اوجه وطبيعة الملاحظة،التى يقوم بها اثناء المراحل المختلفة للدراسة .

كما ان تسجيل الباحث للملاحظات يتم بطريقة منظمة،يتم فيها استبعاد الاستنتاج او الاستدلال اثناء عملية تسجيل الملاحظات ، وبالتالى يتم البعد عن التحيزات والاراء الشخصية الى حد كبير . فالملاحظة المقننة اذن تخضع للتقييد، او الضبط العلمى، سواء بالنسبة للافراد، او المواقف، او الاحداث عند ماتكون من ضمن مفردات العينة المختارة ، الى جانب انها تبحث فى موضوع ،او مشكلة بحثية محددة سلفا من حيث الشكل والمضمون، اما على المستوى الميدانى او المستوى المعملى . ومن المواضيع التى قد تخضع لهذا النوع من الملاحظة الدراسات المتعلقة بالقيادة ، والتكامل ، والاتصال .

مراحل الملاحظة

ان ملاحظة الباحث للظاهرة او الظواهر محل الاهتمام والدراسة، تمر فى العادة بجملة من المراحل او الخطوات.فالملاحظة سواء كانت بسيطة او مقننة تمر اذن بعدة مراحل تجسد–الى حد كبير–وجود عملية ديناميكية لها مدخلاتها ومخرجاتها وظروفها البيئية المحيطة. ويمكن عموما تلخيص المراحل او الخطوات

التى تمر بها عملية الملاحظة ،لاسيما الملاحظة بالمشاركة والملاحظة المقننة ، فى مجموع النقاط التالية(34) :

(1) تحديد المشكلة البحثية محل الاهتمام والملاحظة .
(2) تبنى وتطوير فرضية او فرضيات يمكن اختبار مصداقيتها،من خلال الملاحظة
(3) انخراط الباحث الفعلى فى دراسة حقلية او معملية .
(4) تسجيل وتحليل الملاحظات .
(5) التركيز او التحليل البؤرى للملاحظات .
(6) تقييم مستوى الصدق " Validity " الداخلى والخارجى لعملية الملاحظة .

تحديد المشكلة البحثية :

لقد ذكرنا فى الفصل الثالث من هذا الكتاب بان الدراسة العلمية للظواهر السياسية، تتطلب تحديد الباحث لمشكلة بحثية لفتت انتباهه واهتمامه ، وبالتالى فان تحديد المشكلة البحثية يعتبر خطوة اولى هامة فى مجال الدراسات السياسية والاجتماعية . وبالرغم من ان الباحث فى النوع الاول من الملاحظة ، اى الملاحظة البسيطة بدون مشاركة ، قد ينطلق فى دراسته وملاحظته لسلوك معين، بدون ان تكون لديه فكرة محددة عن مشكلة بحثية معينة، على اعتبار ان دراسته استكشافية او استطلاعية ، الا انه يلاحظ ان الباحثين فى النوعين الاخرين من انواع الملاحظة ، اى الملاحظة بالمشاركة والملاحظة المقننة ، ينطلقون عادة فى دراساتهم لدراسة وملاحظة مشكلة بحثية معينة .

ان المشكلة البحثية بالنسبة للباحث فى حالة الملاحظة المقننة، تعتبر اكثر وضوحا، واكثر دقة، مقارنة بما هو عليه الحال فى اطار الملاحظة بالمشاركة ، حيث ان الباحث فى الحالة الاخيرة قد ينخرط فى الدراسة الحقلية وليس لديه مشاكل بحثية محددة ينطلق منها فى دراسته وملاحظته . فالمشارك بالملاحظة وان كانت لديه فكرة عامة غير محددة عن المشكلة التى سيدرسها ، الا انه يحددها بدقة اثناء انخراطه الفعلى فى عملية الملاحظة . باختصار ، يلاحظ انه بينما ينخرط الباحث او الملاحظ بالمشاركة فى دراسته الحقلية قبل ان يحدد بوضوح المشكلة البحثية التى سيلاحظها او يدرسها ، يمكننا القول بان الباحث فى حالة الملاحظة المقننة لاينخرط فى دراسته الحقلية او المعملية قبل ان يحدد بوضوح المشكلة البحثية التى سيدرسها، وان الباحث فى حالة الملاحظة البسيطة، ينخرط فى دراسته الحقلية بهدف الاستطلاع وليس بهدف دراسة مشكلة محددة .

تحديد فرضيات الدراسة :

ان ما امكننا قوله عن المشكلة البحثية، يمكننا قوله من جديد عن فرضيات الدراسة بالنسبة للانواع الثلاثة للملاحظة . فالباحث فى اطار الملاحظة البسيطة

لايهتم البته بتبنى وتطوير فرضيات محددة يختبر مصداقيتها من خلال الملاحظة . لكن على العكس من ذلك ، فان الباحث فى سياق الملاحظة المقننة، يتبنى ويطور فرضيات محددة وواضحة، وقابلة للاختيار، من خلال تطبيق اسلوب الملاحظة . اما الملاحظ بالمشاركة فانه يتخذ موقفا وسطا بين النمطين السابقين، حيث انه يتبنى فرضيات تتسم بالعمومية، قبل الانخراط فى عملية الملاحظة ، ولكنه يعمل فيما بعد على تحديدها وبلورتها اثناء استمرارعملية الملاحظة بالمشاركة، حيث تتضح له عدة ابعاد واسس تساعده على تحديد وبلورة مشكلة البحث والفرضيات معا .

الدراسة الحقلية او المعملية :

يتحتم على الباحث الذى يتبنى اسلوب الملاحظة كأداة لجمع البيانات، التعامل والاجابة على ثلاثة اسئلة هامة ترتبط بدخوله المجال الميدانى لملاحظة الظاهرة محل الدراسة . وهذه الاسئلة هى : (أ) ماهى وحدة الاهتمام او الملاحظة ؟ ، (ب) ماهو الدور الفعلى الذى يتحتم على الباحث ان يلعبه اثناء عملية الملاحظة ؟ (جـ) وكيف يقوم باتصالاته المبدئية بمفردات الدراسة على المستوى الميدانى ؟.

ان الاجابة على السؤال الاول،تحتم على الباحث اختيار وتحديد وحدة الاهتمام، بناء على المشكلة البحثية والاهداف التى يرمى الى تحقيقها فى الدراسة، الى جانب قدرات ومهارات الباحث فى الاتصال بمفردات وحدة الاهتمام او الملاحظة، سواء كانت جماعة عرقية، او دينية ،او غيرها.ان نجاح الباحث فى التعامل مع السؤال الاول واختيار وحدة الاهتمام او الملاحظة يقوده فى واقع الامر الى التعامل مع السؤال الثانى،المتعلق بتحديد الدور الذى سيلعبه اثناء عملية الملاحظة الميدانية . ويمكن عموما ان يلعب الباحث،لاسيما الملاحظ بالمشاركة،اربعة ادوار رئيسية هى(35) :

(أ) المشارك الكامل : " Complete Participant "

حيث ينخرط الباحث بالكامل فى اطار الجماعة التى يدرسها، الى درجة انه يستمد هويته منها، بهدف التعرف على ادق التفاصيل المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة . وقد يضطر الباحث الى اخفاء هويته، وتقمص شخصية مطابقة لمفردات وحدة الملاحظة، حتى يمكنه كسر اى نوع من الحواجزالتى قد تحول بينه وبين ملاحظة الظاهرة محل الدراسة .

(ب) المشارك الملاحظ : " Participant as Observer "

واذا كان المشارك الكامل يمكنه ان يخفى تسجيله لملاحظاته حينما يختلى بنفسه رغبة فى عدم علم الجماعة او وحدة الملاحظة بشخصيته كباحث ، فان المشارك الملاحظ يمكنه ان يسجل ملاحظاته على مرأى من الجميع، نظرا لعلم مفردات وحدة الاهتمام وتقبلهم لدوره كباحث، او مشارك ملاحظ . ولكن يتحتم

على المشارك الملاحظ، كما هو الحال مع المشارك الكامل، ان يندمج بالكامل فى اطار الجماعة التى يدرسها او يلاحظها . ويعمل المشارك الملاحظ كل مافى وسعه للحصول على ثقة مفردات الجماعة التى يدرسها ، على اعتبار ان ذلك يساعده فى تحقيق اهداف دراسته . ان علم مفردات وحدة الدراسة بدور المشارك الملاحظ يساعده من ناحية فى جميع بيانات ومعلومات مقننة وغير مقننة ، ولكن علم الجميع بدوره كباحث قد يجعل عملية حجب بعض المعلومات عليه امرا ممكنا .

(جـ) الملاحظ المشارك : " Observer as Participant "

لايتطلب الامر فى حالة الملاحظ المشارك ان يندمج الباحث فى حياة الجماعة التى يدرسها ، وبالتالى فانه قد يفشل فى بناء علاقة ثقة ومودة مع مفردات وحدة الملاحظة . فالملاحظ المشارك يسجل الملاحظات التى تجرى امامه،دون ان يضطر الى المشاركة فى النشاطات التى تقوم بها مفردات وحدة الدراسة . فالعلاقة بين الملاحظ المشارك واعضاء الجماعة التى يدرسها محدودة ورسمية ، ومن امثلة ذلك الدور الذى يقوم به الباحث الميدانى، لمقابلة مفردات عينة مختارة اثناء زيارته لهم بهدف توجيه اسئلة والحصول على اجابات عليها .

(د) الملاحظ الكامل : " Complete Observer "

يقوم الملاحظ الكامل عموما بتسجيل كل مايجرى امامه، دون ان يضطر الى ان يبنى علاقات من اى نوع مع مفردات وحدة الاهتمام او الملاحظ . فدور الملاحظ الكامل هو دور محايد، يقوم على الملاحظة بدون مشاركة او تدخل . ويقوم الباحث عادة فى حالة الملاحظة المقننة بالقيام بمثل هذا الدور، حيث يكتفى بملاحظة الاشياء كما تقع، حتى يمكنه فى نهاية المطاف اختبار مصداقية او عدم مصداقية الفرضية او الفرضيات التى تنطلق منها دراسته .

ولايعلم اعضاء الجماعة موضع الملاحظة عموما بدور الملاحظ الكامل كباحث، نظرا لانه يلاحظهم من بعد دون علمهم بذلك، وقد يستعين الملاحظ الكامل عموما ببعض مفردات وحدة الدراسة المتميزة لمعرفة الاشياء التى لم يفهمها او لم يلاحظها بصورة مباشرة.كما يستعين الملاحظ الكامل بأحدث وسائل التقنية لتسجيل ملاحظة، حتى تكتسب دراسته الدقة العلمية التى يتوخاها بكل تأكيد.ويؤخذ على عدم مشاركة الباحث فى هذه الحالة،عدم قدرته فى بعض الاحيان على تفسير وفهم ما يجرى حوله،حتى وان استعان بغيره للشرح،نظرا لما لاختلاف الثقافات من تأثير على ذلك.

ان تحديد الباحث لوحدة الملاحظة، وللدور الذى سيلعبه اثناء عملية الملاحظة، يقوده او يدفعه بالضرورة للاجابة على السؤال الثالث المثار،والمتعلق بتحديد الكيفية المبدئية للاتصال بمفردات وحدة الدراسة.فالباحث،لاسيما الملاحظ بالمشاركة ، لايمكنه ان يطور علاقات قوية مباشرة مبنية على الثقة مع مفردات وحدة الدراسة بين يوم وليلة.عليه فانه يتحتم على الباحث ان يتسم بالصبر،وان يتصل ببعض

اعضاء الجماعة من القياديين لكى يتم تقديمه الى الجميع كأحد اعضائها . واذا تحقق للباحث او الملاحظ بالمشاركة ذلك كخطوة اولى ، فانه سيعمل فيما بعد كل مافى وسعه ،على بناء وتطوير علاقات خاصة ومباشرة مع بقية مفردات وحدة الملاحظة حتى يمكنه دراستها من جميع الجوانب التى تهمه .

تسجيل وتحليل الملاحظات : " Recording and Analyzing Observations "

بالرغم من ان تسجيل وتحليل الملاحظات يعتبران عمليتين منفصلتين فى حالة البحوث المسحية " Survey Research " والاختبارية ، والتى من ضمنها الملاحظة المقننة ، الا انه يبدو ان الملاحظ بالمشاركة يخلط فى واقع الامر بين تينك المرحلتين، فالملاحظ بالمشاركة يعتمد مثلا على ذاكرته فى ملاحظة مايحدث امامه بالنهار وتدوين او تسجيل وتحليل ملاحظاته بالليل ، وبالتالى يمكنه اعداد تقريره اليومى بانتظام على فترتين متساويتين، احداهما بالنهار والاخرى بالليل . ومن خلال العمل اليومى للملاحظ بالمشاركة تتضح الرؤية ، ويتمكن بالتالى من تحديد مشكلة البحث وفرضية او فرضيات الدراسة بوضوح .

التحليل البؤرى للملاحظات :

ان نجاح الباحث ، لاسيما الملاحظ بالمشاركة ، فى تسجيل وتحليل ملاحظاته مبدئيا،وتمكنه من توضيح وبلورة مشكلة وفرضية الدراسة،ينقله الى مرحلة اخرى، تتسم بالتعمق فى دراسة وتحليل ملاحظاته، حيث يمكنه تحديد الفئات والمفاهيم ذات العلاقة باختبار فرضية او فرضيات دراسته . كما ان الباحث يتمكن فى هذه المرحلة من وضع تعريفات اجرائية قابلة للقياس . ويؤدى عادة نجاح الملاحظ بالمشاركة فى المراحل السابقة عموما، الى اجراء مقارنات ذات طابع تحليلى على المفاهيم والفرضيات التى يطورها، حتى يتمكن فى نهاية المطاف من تطوير اطار نظرى، او نظرية تشرح السلوك الذى قام بملاحظته لفترة طويلة .

تقييم مستوى الصدق فى الملاحظة :

يلاحظ ان تقيد الباحث فى حالة الملاحظة المقننة بتطبيق المنهجية العملية يقود فى نهاية المطاف الى رفع مستوى الثبات والصدق فى النتائج التى يتوصل اليها ، ولكن عدم تقيد الباحث ، فى حالة الملاحظة البسيطة بدون مشاركة والملاحظة بالمشاركة ، بتطبيق منهجية علمية دقيقة، يؤدى فى نهاية الامر الى خفض معدل الثبات والصدق فى النتائج التى تم التوصل اليها ، فبينما يتوصل الباحث الى نتائجه فى حالة الملاحظة المقننة بناء على تطبيق المنهج الاستقرائى حيث ينتقل الباحث من الخاص الى العام ، يلاحظ ان الملاحظ بالمشاركة يصل الى نتائجه عادة عن طريق تبنى منهج استدلالى او استنتاجى ينتقل فيه الباحث من العام الى الخاص.

تقييم الملاحظة : المزايا والعيوب

لاتخلو الملاحظة ، مثلها فى ذلك مثل بقية اداوت جمع البيانات ، من مزايا وعيوب يتبناها او يتجنبها الباحث خلال عملية الملاحظة المتسمة بالتعقيد ، ويمكن عموما حصر مزايا وعيوب الملاحظة فى مجموع النقاط التالية :

(1) ان الملاحظة من الادوات الجيدة المتاحة للباحثين لجمع بيانات اولية .

(2) ان الملاحظة كأداة لجمع البيانات والمعلومات اثبتت جدواها وقدراتها على التكيف والتطور الى الاحسن منذ بروز العلوم الاجتماعية .

(3) ان تطبيق وكثرة لجوء الباحثين الى اسلوب الملاحظة بانواعها كفيل بتضييق الهوة بين النظرية والتطبيق فى مجال الدراسات السياسية والاجتماعية .

(4) الملاحظة من الادوات التى تسمح للباحث بتسجيل السلوك حين وقوعه .

(5) ان مستوى الثبات والصدق يعتبر منخفضا الى حد ما ، لاسيما فى حالة الملاحظة بالمشاركة حيث يعمل الباحث على تبنى منهج استنتاجى .

(6) تحتاج الملاحظة ، لاسيما الملاحظة بالمشاركة ، الى وقت طويل والاندماج فى مجتمع البحث وعاداته، الامر الذى قد يبعد الباحث عن الموضوعية فى احكامه، نتيجة لعلاقاته الشخصية مع اعضاء الجماعة التى يدرسها .

(7) ان معرفة المبحوثين بمهمة الباحث قد تجعلهم يحجبون بعض المعلومات عنه ، وان عدم معرفتهم بوجوده قد يجعل الباحث عاجزا عن فهم بعض مايدور حوله مما يؤثرفي نتائج دراسته .

الخلاصة

تعتبر الملاحظة – مثلها فى ذلك مثل بقية ادوات جمع البيانات الميدانية وغير الميدانية – اداة او وسيلة هامة لجمع البيانات التى يحتاجها بطبيعة الحال الباحث السياسى . وللملاحظة عدة انماط، تتراوح من الملاحظة البسيطة بدون مشاركة الى الملاحظة بالمشاركة المقننة . وبينما يتقيد الباحث فى حالة الملاحظة المقننة بخطوات البحث العلمى ، حيث لايبدأ الدراسة الا بعد تحديد المشكلة البحثية وفرضية او فرضيات الدراسة بوضوح ، يلاحظ ان الباحثين فى حالة الملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة يطبقون منهجية البحث العلمى ، وعليه فقد ينخرطون فى دراستهم الميدانية، دون تحديد واضح لمشكلة بحثية او فرضية يمكن اختبارها امبيريقيا .

وتتوقف عملية المفاضلة بين انواع الملاحظة عموما على طبيعة البحث الذى يقوم به الباحث السياسى ، وبالتالى فان اختيار نمط معين او اخر للملاحظة يتوقف على جملة من المبررات والاعتبارات ذات الصلة بموضوع الدراسة . وسواء اختار الباحث الملاحظة البسيطة ، او الملاحظة بالمشاركة والملاحظة المقننة ، فانه سيمر بمجموعة من المراحل والخطوات، حتى تتوج عملية الملاحظة بنتائج وتعميمات للدراسة . ان الانتقال من مرحلة الى مرحلة اثناء عملية الملاحظة يجسد فى واقع الامر عملية مركبة او معقدة، يجب اخذها فى الاعتبار من جانب الباحثين، حتى يتم تحقيق الاهداف المنشودة للبحث السياسى .

وللملاحظة – مثلها فى ذلك مثل بقية وسائل جمع البيانات –جملة من الانتقادات تعكس– الى حد كبير– المزايا والعيوب . فبالرغم من ان الملاحظة قد استخدمت منذ بروز علم السياسة فى اواخر القرن التاسع عشر واوئل القرن العشرين ، الا انه يلاحظ انها مازالت تعتبر اداة هامة وشائعة الاستعمال بين الباحثين حتى يومنا هذا . ولكن قد يؤخذ على بعض انواع الملاحظة ، مثل الملاحظة بالمشاركة ، بانها ذات مستوى منخفض من الثبات والصدق .

هوامش الفصل الخامس :

1- See in this Regard ,Claire Selltiz , et , al., **Research Methods in Social Relations** (New York : Holt , Rinehart and Winston , 1959), pp. 546-574 , and Charles Backstrom and Gerald Hursh , **Survey Research** (Evanston , Ill. : Northwestern University press ., 1963), pp. 67-128.

2- انظر فى هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر :
كمال المنوفى ، **مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة** ، مرجع سابق ذكره، ص ص . 90-99 ؛ فاروق يوسف احمد ، **دراسات فى مناهج البحث العلمى : وسائل جمع البيانات** (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1925) ، ص ص . 44-52 ،
Charles Backstrom ,and Gerald Hutch, **Survey Research** (Evanston, Ill. : Northwestern University Press , 1963) ;and Earl Babbie, **Survey Research Methods** (Belmont , Calif . : Wadsworth Publication Company, 1973).

3- John B.Williamson , David A. Karp, and John R. Dalphin , **The Research Craft : An Introduction to Social Science Methods** (Boston : Little, Brown and Company, 1977), PP.144-148.

4- أنظر فى هذا الشأن كلا من :
عبد الله عامر الهمالى ، **أسلوب البحث الإجتماعى وتقنياته** (بنغازى : منشورات جامعة قاريونس ، 1988) ، ص ص . 186-195 ، عبد الخبير محمود عطا ، "الإستمارة كأحد أدوات البحث الإمبيريقى فى" **البحث الإمبيريقى فى الدراسات السياسية** " تحرير ودودة بدران (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991) ، ص ص . 186-193 .

5- John B. williamson , David A.Karp , and John R.Dalphin, **Op.Cit** ., PP 146-148 .

6- See in this regard , **Ibid.** , pp., 149 - 152 .

وكمال المنوفى ، مرجع سابق ذكره ،ص ص . 96-99 .

7- See Derek Phillips , **Knowledge From What ?** (Chicago : Rand McNally ,1971).

8- أنظر فى هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر : أمانى قنديل ، "الإستبيان كأداة للبحث مع التركيز على نماذج من إستطلاعات الرأى العام" ، فى **البحث الأمبيريقى فى الدراسة السياسية** تحرير ودودة بدران (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1991) ، ص ص . 224-229 ،
and Chava Nachmias and David Nachmias ,**Research Methods in the Social Science ,Op.Cit.** ,PP. 181-188.

9- Kenneth D. Bailey, **Methods of Social Research** (New York : Free Press, 1978) , PP. 139-140 .

10- أمانى قنديل ، مرجع سابق ذكره ، ص ص . 224-229 .

11- William J.Goode , and Paul K. Hatt, **Methods in Social Research** (New York : McGraw-Hill, 1957), PP. 179-180.

12- Delbert C. Miller, **Handbook of Research Design and Social Measurement** (New York : David Mckay , 1977) , PP, 79-81.

13- أنظر فى هذا الشأن :
C.A. Moser , and G. katton , **Methods in Social Investigation** (London : Heinemann Education Books , 1971), PP. 266-267; and Don A. Dillman. **et.al.** , "Increasing Mail Questionnaire Response: A Four State Comparison ,"**American Sociological Review** 39 (October 1974): 755-756 .

14- من أمثلة أدبيات العلوم الإجتماعية التى ركزت على المقابلة كأداة لجمع البيانات مايلى:

Robert L.Kahn ,and Charles F. Cannell, **The Dynamics of Inteviewing** (New York: John Wiley & Sons, 1957); Stephen A.Richardson,**et.al.**, **Interviewing, Its Forms and Functions** (New York: Basic Books, 1965); William H. Banaka, **Training in Depth Interviewing** (New York : Harper & Row, 1971); Robert A. Stebbins, "The Unstructured Research Interview As Incipient Interpersonal Relationship, **"Sociology and Social Research** 56(January 1972): 164-179; James K.Skipper, and Charles H. McCaghy, "Respondents' Intrusion Upon the Situation: the Problem of Interviewing Subjects With Special Qualities,"**The Sociological Quarterly** 13(Spring 1972): 237-243; and Harriet Zuckerman, "Interviewing An Ultra-Elite," **Public Opinion Quarterly** 36(Summer 1972) : 159-175.

15- أنظر فى هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر :
فاروق يوسف احمد ، **وسائل جمع البيانات** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص . 30-35،
Chava Nachmias and David Nachmias, **Op.Cit.**, pp. 188-192 .

16- Stephen Richardson,**et.al.**, **Op.Cit.**, pp. 40-43.

17- Chava Nachmias, and David Nachmias, **Op.Cit.**, p. 189 .

18- John B. Williamson, **et.al.**, **Op.Cit.**, pp. 191-192 .

19- See in this Regard:
Harriet Zuckerman, "Interviewing An Ultra-Elite," **Public Opinion Quarterly** 36(Summer 1972): 159-175.

20- أنظر فى هذا الشأن لمزيد من التفاصيل : أحمد يوسف أحمد ،"مقابلة الصفوة" فى **البحث الإمبيريقى فى الدراسات السياسية** ، تحرير ودودة بدران ، مرجع سابق ذكره ، ص ص . 237-252.

21- ديوبولد فان دالين ، **مناهج البحث** ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون ،(القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية ، ب ت) ، ص ص . 464-466.

22- Dickinson McGaw, and George Watson, **Political and Social Inquiry, Op.Cit.**, pp. 375-376.

23- **Ibid.**, pp. 376-377; and Chava Nachmias and David Nachmias, **Research Methods in the Social Sciences. Op.Cit.**, pp.193-196 .

24- **Institute for Social Research, Survey Research Center: Interviewer's Manual** (Ann Arbor ,Mich: Univesity of Michigan, 1969), p. 3-1 .

25- Delbert C. Miller, **Handbook of Research Design and Social Measurement, Op.Cit.**, pp. 85-91.

26- Sidney Webb and Beatrice Webb , **Methods of Social Studies** (London: Longmans, 1932),pp. 158-159.

27- Chava Nachmias, and David Nachmias, **Research Methods in the Social Science, Op.Cit.**, p. 175.

28- فاروق يوسف أحمد ، **دراسات فى مناهج البحث العلمى : وسائل جمع البيانات** ، مرجع سابق ذكره ، ص . 10 .

29- المرجع السابق ، ص ص . 10-14.

30- المرجع السابق ، ص ص . 14-17 .

31- مصطفى عمر التير ، **مساهمات فى أسس البحث الإجتماعى** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص . 122-127.

32- Chava Nachmias and David Nachmias , **Op.Cit.**, PP. 160-161.

33- George McCall, and J.L. Simmons (Eds.), **Issues in Participant Observation** (Reading, Mass. : Addison-Wesley, 1969),pp. 1-64.

34- See in this Regard,
Dickinson McGaw, and George Watson, **Political and Social Inquiry, Op.Cit.**, pp,390-398; John Doby (Ed.) ,**An Introduction to Social Research** (New York : Appleton - Century Crofts , 1967), and George McCall , and J.L. Simmons (Eds.) , **Issues in Participant Observation , Op . Cit.**

35- Raymond Gold, "Roles in Sociological Field Observations, " **Social Forces** 36 (1958) .217-223.

الفصل السادس

جمع البيانات : البحث غير الميداني
Data Collection :The Non-Field Research

ينصب محور الاهتمام فى هذا الفصل على وسائل جمع البيانات غير الميدانية، حيث لايحتاج الباحث للقيام بدراسات حقلية قد تجبره على الانخراط والاندماج فى وحدة الاهتمام او مجتمع البحث ، كما هو الحال فى الملاحظة بالمشاركة . فالباحث فى حالة الدراسات غير الميدانية يكتفى بدراسة المصادر المتاحة ، سواء كانت مصادر اولية، مثل الوثائق والخطب او مصادر ثانوية ، لكى يحقق اهداف الدراسة المنشودة . وسنتعرض فى سياق هذا الفصل الى دراسة الوسائل غير الميدانية متمثلة فى تحليل المضمون والمكتبة .

المبحث الاول

تحليل المضمون " Content Analysis "

يلجأ الباحث السياسى الى اسلوب تحليل المضمون، عندما تتعلق مصادر بحثه بدراسة الوثائق والخطب ووسائل الاتصال الجماهيرى . ويرتبط اسلوب تحليل المضمون ، كأداة هامة لجمع البيانات والمعلومات عموما بالبحوث والدراسات التاريخية والوثائقية . ويميل الباحثون فى اطار علم السياسة وغيره من فروع العلوم الاجتماعية الاخرى عموما، الى الاكثار من استخدام اسلوب تحليل المضمون، فى دراسة العديد من القضايا والمشاكل السياسية والاجتماعية .

ولايقتصر اسلوب تحليل المضمون ، كأداة لجمع البيانات ، على المصادر الاولية ، ولكنه يمتد ليشمل المصادر الثانوية ، مثل الكتب والمقالات . فالباحث فى حالة استخدام اسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات، لايحتاج الى توجيه ، وصياغة اسئلة مفتوحة او مقفلة،لكى يتعرف على اتجاهاتهم وسلوكياتهم ، نظرا لان محور تركيزه ينصب على فهم مضمون الرسالة او الوثيقة محل الدراسة .

وسنتعرض فى سياق حديثنا عن تحليل المضمون عموما،الى جملة من المحاور تتعلق بتحديد المفهوم ومايرتبط به من مواضيع فرعية ، وبالتالى فاننا سنناقش جملة النقاط التالية على التوالى :

اولا : ماهية تحليل المضمون .

ثانيا : استخدامات تحليل المضمون .

ثالثا : انواع تحليل المضمون .

رابعا: دور العقل الالى او الحاسوب فى تحليل المضمون.

خامسا : مراحل او خطوات تحليل المضمون .

ماهية تحليل المضمون

واكب استخدام تحليل المضمون عموما نشأة، وتطور علم السياسة فى بداية القرن العشرين ، حيث تم استخدام هذا الاسلوب بشكل بدائى، فى دراسة مضمون

الصحف تجاه مواضيع ، مثل السياسة الخارجية ، والرأى العام،وغيرها من الظواهر السياسية والاجتماعية . ولقد تطور استخدام تحليل المضمون فيما بعد، ليواكب التقدم المنهجى الذى حققه علم السياسة، وغيره من فروع العلوم الاجتماعية الاخرى ، لاسيما بعد اندلاع الثورة السلوكية فى عقد الخمسينيات،واستخدام العقل الالى فى الدراسات السياسية والاجتماعية(1) . وتضم ادبيات علم السياسة، وبقية فروع العلوم الاجتماعية الان كمّا هائلا عن استخدام اسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات، حيث اثبت هذا الاسلوب جدواه فى الدراسات السياسية،والاجتماعية ذات العلاقة بالموضوع(2) .

وبالرغم من تعدد تعريفات تحليل المضمون ، الا انه يلاحظ ان هناك شبه اجماع على تعريف كل من برنارد بيرلسون " Bernard Berelson " ، واولى هولستى " Ole Holsti " ، حيث ان الاول يعرّف تحليل المضمون بانه : عبارة عن " اسلوب للبحث، يهدف الى الوصف الموضوعى المنظم والكمى، للمحتوى الظاهر لمضمون الاتصال "(3) ، وان الثانى يعرفه بانه:" وسيلة للقيام باستنتاجات عن طريق التحديد المنظم والموضوعى،لسمات معينة فى الرسائل الاتصالية "(4) .

ويتضح من تعريف برنارد بيرلسون ان هناك عدة عناصر لتحليل المضمون ، يمكن ايجازها فى النقاط التالية :

(1) اقترن اسلوب تحليل المضمون بالموضوعية ، حيث ان الباحث الذى يطبق هذا الاسلوب، يتسم بالموضوعية فى سياق عملية تحليله لمضمون الاتصال . ولقد اتضح لنا فيما سبق، ان الموضوعية " Objectivity " سمة مميزة للبحث العلمى . ويعنى عنصر الموضوعية فى اطار تحليل المضمون،ان على الباحث ان يتحرر من اى نزعة شخصية، وان لايصدر احكامه بناء على مايجب ان يكون . ففى اطار موضوعية البحث ، لايمكن للباحث ان يتحيز " Biased " لاى موقف، اثناء دراسته للظاهرة محل الاهتمام ، حتى يمكن لغيره ان يصل الى نفس النتائج، اذا ما اعيد تطبيق نفس المنهجية من جانب غيره من الباحثين .

(2) ان تطبيق اسلوب تحليل المضمون فى البحث السياسى، يجب ان يعكس اجراء او طريقة منظمة ، بحيث يتم تصنيف المادة محل الدراسة بطريقة موضوعية ومنظمة، تتمشى وقواعد البحث العلمى . فالباحث فى حالة استخدام اسلوب تحليل المضمون،يختار المادة التى تستهويه، ويستبعد ماعدا ذلك ، ولكنه يختار ماينبغى دراسته بناء على اسس علمية ، متمثلة فى اختيار عينة عشوائية، الى جانب الالتزام بمستوى او وحدة التحليل المناسبة . اذن فالالتزام بتطبيق اجراءات منظمة فى حالة تطبيق اسلوب تحليل المضمون، يعنى تجنب خطأ التحيز ، حتى يمكن التوصل الى نتائج متسمة بالثبات والصدق .

(3) يرتبط تطبيق اسلوب تحليل المضمون فى الدراسات السياسية بوصف الظاهرة او الظواهر محل الدراسة كميا "Quantitative Description" . فمن

الاستخدامات الشائعة المعروفة عن اسلوب تحليل المضمون، استخدام لغة الارقام، او النسب المئوية لوصف الظاهرة او موضوع الدراسة .

(4) ان محور تركيز اسلوب تحليل المضمون،هو بدون شك المحتوى الظاهر لمضمون الاتصال ، نظرا لان نطاق تحليل المضمون محصور فى اطار النص محل الاهتمام والدراسة . فمن قيود البحث فى سياق استخدام تحليل المضمون، عدم تجاوز الباحث للنص المدروس اثناء عملية الوصف المبدئى للظاهرة المدروسة . ولايعنى ذلك ان الباحث لايستطيع ان يبحث عن تعليلات او تفسيرات لشرح مايحدث ، ولكنه يمكن ان يؤجل كل ذلك، الى مرحلة تحليل البيانات فيما بعد(5) .

كما يمكننا ان نلاحظ ان تعريف هولستى يتكون بدوره من مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها فى النقاط التالية(6) .

(1) ان اسلوب تحليل المضمون،يستخدم لاستنتاج خصائص العملية الاتصالية، حيث يمكن للباحث فى هذا السياق،ان يقارن مثلا بين الرسائل التى تحويها وثيقتان او اكثر، ومدى توصيلهما الى فئة او جماعة معينة . فمثلا يمكننا مقارنة عدة خطب لكل من الرئيس الراحل جمال عبدالناصر،والرئيس التونسى السابق الحبيب بورقيبة، حول موضوع الوحدة العربية، لكى نفهم طبيعة الرسالة التى حرص كل منهما على توصيلها الى الجماهير المصرية والتونسية، او العربية ككل .

(2) ان اسلوب تحليل المضمون، يستخدم للاستدلال على اسلوب وخلفيات العملية الاتصالية . فبالرغم من أن اسلوب تحليل المضمون، قد استخدم فى دراسات تتعلق بالخصائص النفسية لصاحب الرسالة ، لاسيما ما يتعلق بدراسة الشخصية ، والاتجاهات ، والدوافع ، الا انه يلاحظ ان استخدام اسلوب تحليل المضمون، بهدف الوصول الى استنتاجات عن الخصائص النفسية لصاحب الرسالة، يعتبر امرا غير مستساغ ويجب ان يتم التعامل معه بحذر كبير، على اعتبار ان هناك ادوات بحث اخرى اكثر ملاءمة لهذا النوع من الدراسات .

(3) ان اسلوب تحليل المضمون، يستخدم للاستدلال على تأثيرات العملية الاتصالية ، عليه فان علماء السياسة يسعون مثلا الى دراسة التأثيرات المتعلقة بالدعاية ، والخطب التى تلقى اثناء الحملات الانتخابية . ويحتاج الباحث عادة الى سرد ادلة للدلالة على التأثيرات التى تتركها العملية الاتصالية .

استخدامات تحليل المضمون

يتضح من التعريفين السابقين ان هناك عدة اسباب تجعل الباحث يستخدم فى مجال علم السياسة وبقية فروع العلوم الاجتماعية الاخرى اسلوب تحليل المضمون، ويمكن تلخيص هذه الاسباب فى النقاط التالية(7) :

(1) تحليل محتوى المادة التى ترمى اليها وسائل الاتصال الجماهيرى ، مثل الصحف ، المجلات ، اشرطة الخيالة ، وبرامج الاذاعة المرئية والمسموعة . فالباحث الذى يرمى الى تحليل محتوى المادة التى ترمى اليها وسائل الاتصال ، يتساءل عادة على مضمون الرسالة الاتصالية، الى جانب التساؤل عن عناصر العملية الاتصالية المتمثلة فى : من يقول ماذا ؟ الى من ؟ كيف وماهو الاثر ؟ . ومن امثلة هذا النوع من الابحاث،الدراسة الشهيرة التى تم فيها استخدام تحليل المضمون، للتعريف بخصائص الرسالة الاتصالية بهدف الوقوف على استخدامات الشعارات والرموز " Key Symbols " فى عشر صحف مشهورة فى كل من الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد السوفيتى سابقا ، انجلترا ، فرنسا ، والمانيا ، حيث تم تحليل مضمون المقالات الافتتاحية فى الفترة 1890-1949 ، ووجد ان الرموز المستخدمة فى اغلبها تعكس طابعا ايديولوجيا،مثل المساواة والديمقراطية والشيوعية(8) .

ان وصف ماترمى اليه الرسالة الاتصالية، يعتبر- فى واقع الامر- من اكثر استخدامات تحليل المضمون،وبالتالى يلاحظ ان الادبيات تزخر بهذا النوع من الدراسات النظرية والتطبيقية .فوسائل الاتصال الجماهيرى،ترمى عادة الى توصيل رسائل محددة الى قرائها،عن طريق الرموز السياسية،وغيرها من الرموز الاخرى .

(2) تحليل النص، للوصول الى الاستنتاجات عن المرسل من ناحية ، وعن الاسباب، او خلفيات الرسالة الاتصالية من ناحية اخرى .فمن خلال تحليل مضمون النصوص، يمكن للباحث التمييز بين كتاب او مؤلفين،حيث يمكن تمييز باحث عن آخر، من خلال الكلمات، او التعبيرات المميزة لكل منهم على حدة . ففى العادة يميل الكتاب الى تفضيل استخدام كلمات معينة اكثر من سواهم ، وبالتالى يمكن استخدام تحليل المضمون، لمعرفة مدى تكرار مثل هذه الكلمات لمعرفة اصحابها .

(3) يستخدم تحليل المضمون، لاستنتاج اوجه التغير الثقافى والثقافة ، عن طريق قيام الباحث مثلا بتحليل مضمون الادبيات السائدة فى اكثر من ثقافة مختلفة. ومن امثلة الدراسات فى هذا الاطار الدراسة التى قام بها ديفيد مكيلاند " D. McClelland " للتمييز بين عدة ثقافات، عن طريق تحليل مضمون الادبيات السائدة فى ثقافات متباينة(9) .

(4) يستخدم تحليل المضمون،فى الوصول الى استنتاجات عن اثر الرسالة الاتصالية، على مستقبل الرسالة .ويقوم الباحث فى هذه الحالة، بدراسة وتحديد تأثير رسالات المرسل على المستقبل، عن طريق تحليل مضمون ردود فعل او رسالات المستقبل ، او عن طريق فحص جوانب اخرى،متعلقة بسلوك مستقبل الرسالة . اذن فاستخدام تحليل المضمون،يساعد الباحث فى ان يصف او يحدد بدقة، المتغير او المتغيرات المستقلة،ذات الصلة بالمتغير التابع،او سلوك مستقبل

الرسالة. وتعتبر دراسة برنارد بيرلسون من الدراسات الرائدة فى مجال دراسة اثر الرسالة الاتصالية على مستقبل الرسالة(10) .

(5) يستخدم تحليل المضمون، فى تحديد هدف المرسل للرسائل الاتصالية ، والبحث عن دعاية ان وجدت بها . فعن طريق استخدام تحليل المضمون، يمكن الكشف عن اى دعاية خفية عدوانية، ترمى الى تحقيق اهداف تتمشى وخطط الامن القومى للعدو . وتعتبر دراسة هارولد لازويل من الدراسات الرائدة، فى مجال استخدام اسلوب تحليل المضمون، للكشف عن الجانب الدعائى، فى مطبوعات بعض المنظمات التى اتهمت بالتعاون مع الأعداء ، عندما كلف رسميا من وزارة العدل الامريكية باجراء هذه الدراسة(11) . ولقد قام هارولد لازويل ايضا بدراسة مبكرة ، عن اساليب الدعاية فى مادة الاتصال، خلال الحرب العالمية الاولى ، ووصل الى خلاصة مفادها ان الدعاية فى تلك الفترة كانت تهدف الى تحقيق اربعة اهداف رئيسية هى : تحطيم الروح المعنوية للعدو ، تشويه صورة العدو وتأليب الاعداء ضده ، المحافظة على وحدة الدول المتحالفة فى الحرب ، وكسب ثقة وتأييد الدول التى التزمت بموقف الحياد اثناء الحرب العالمية الاولى(11) .

(6) يستخدم تحليل المضمون فى الدراسات المتعلقة بالرأى العام،بهدف التعرف على المشاكل التى تحظى باهتماماته،واتجاهاته،وردود افعاله تجاه قضايا معينة ، الى جانب معرفة مدى تأثر الرأى العام بالدعاية الموجهة اليه ومدى مقاومته او انقياده لها . ويركز الباحثون الذين يلجأون الى استخدام تحليل المضمون فى دراسات الرأى العام-الى حد كبير-على الاعتماد على المادة المكتوبة بوسائل الاعلام الجماهيرى ، التى لاتعبر بالضرورة عن اتجاهات ومشاعر الرأى العام فى كل الاحوال .

انماط تحليل المضمون

ان لتحليل المضمون ، مثله فى ذلك مثل بقية ادوات جمع البيانات الميدانية وغير الميدانية ، جملة من الانماط يعكس كل منها خصائص مميزة . ومن ابرز تقسيمات تحليل المضمون مايركز على الجانبين الكيفى والكمى ، وبالتالى يمكننا تحديد انواع او انماط تحليل المضمون فى الاتى :

(1) تحليل المضمون الكيفى " Qualitative Content Analysis "

(2) تحليل المضمون الكمى " Quantitative Content Analysis "

تحليل المضمون الكيفى :

يقوم الباحث الذى يستخدم تحليل المضمون الكيفى عادة،بتحليل النص او الوثيقة محل الاهتمام والدراسة ، دون ان يقوم بعزل النص وفصله عن محيطه بصورة تعسفية،يتم فيها ترجمة الكلمات،والمصطلحات، الى لغة الارقام والنسب .

والمقصود بتحليل النص فى هذه الحالة،هو قيام الباحث بدراسة الظواهر المختلفة للتصورات العقلية.ان تحليل النص يمكن الباحث من تحليل العلاقات بين البناء النظرى، والبيئة السياسية والاجتماعية المحيطة،بحيث يتم الكشف عن اى تعبيرات خفية كامنة فى النص وتوضح مدلولاتها(13) .

فالباحث فى حالة إستخدام اسلوب تحليل المضمون الكيفى يتحتم عليه دراسة النص محل الإهتمام والدراسة كبنية موحدة وشاملة،بهدف التوصل من خلالها إلى البناءات المختلفة،وإلى العناصر الجوهرية للفكر وأنماطه،عبر تحديد العوامل المكونة لوحدة النص (13). إذن ففى حالة تحليل المضمون الكيفى يقوم الباحث بتحليل النص،الظاهر منه والخفى ، بحيث يمكن قراءة وإستخلاص المعانى والأفكار مابين السطور،دون الحاجة إلى تجزءة النص إلى مصطلحات،وكلمات تترجم إلى لغة الأرقام ، كما هو الحال فى إطار تحليل المضمون الكمى .

ويتطلب إستخدام الباحث لتحليل المضمون الكيفى،الإلتزام بإتباع أربع خطوات رئيسية،سيتم التعرض لها بالتفصيل فى الجزء الخاص بمراحل تحليل المضمون . وهذه الخطوات هى:التحليل،والتأليف،والنقد،والعرض.إن عملية تحليل المضمون الكيفى،مثلها فى ذلك مثل عملية تحليل المضمون الكمى،هى عملية معقدة أو مركبة يتحتم،على الباحث أخذها فى الإعتبار،حينما يقرر إستخدام هذا الأسلوب لجمع البيانات .

تحليل المضمون الكمى :

إذا كان محور تركيز الباحث فى حالةإستخدام تحليل المضمون الكيفى هو دراسة النص ككل متكامل،فإن الهدف فى حالة المضمون الكمى،هو تفتيت النص ، وترجمة مصطلحاته، وأفكاره،إلى لغة الأرقام والنسب المئوية.فالباحث فى حالة إستخدام تحليل المضمون الكمى يعمد إلى تصنيف الموضوعات والكلمات والأفكار، المتصلة بهدف البحث ،وترجمة كل ذلك إلى لغة الأرقام،حيث يتم تفريغ ذلك فى جداول توزيع تكرارى،تبين عدد مرات تكرار الكلمة، أو الموضوع،ونسبة التكرار إلى العدد الكلى للتكرارات .

إن إستخدام أسلوب تحليل المضمون فى جمع البيانات، يتطلب من الباحث تطبيق التقنيات التالية (14):

1- فصل العناصر الجوهرية محل الإهتمام من النص أو الوثيقة
2- تنظيم العلاقات بين الموضوعات بمنهجية علمية دقيقة .
3- تفسير أو شرح طبيعة العلاقة القائمة بين عناصر البناء من ناحية، وعناصر الشكل من ناحية أخرى .

يتضح مما سبق ، أن هناك تباينا بين تحليل المضمون الكمى،وتحليل المضمون الكيفى،من حيث المنهجية المتبعة فى الدراسة.فبينما يركزالباحث الذى يستخدم أسلوب تحليل المضمون الكيفى على ظهور او اختفاء ظاهرة او خاصية محددة ويدرسها، يلاحظ أن الباحث الذى يستخدم أسلوب تحليل المضمون الكمى، يهتم بدراسة درجة تردد أو تكرار الموضوعات والكلمات والرموز .

دور الحاسوب فى تحليل المضمون

لقد أثرت الثورة العلمية ، لاسيما فى مجالات الإتصال والمعلومات ، على التقدم العلمى الذى أحرزته العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة . فمن النتائج التى ترتبت،على التقدم العلمى والتقنى فى النصف الأخير من القرن العشرين، قيام مايعرف بثورة المعلومات ، حيث أصبح الباحثون يعولون كثيرا على الحاسوب ، ومراكز المعلومات، نتيجة لما توفره لهم من وقت وجهد. ونتيجة لقيام الثورة السلوكية فى عقد الخمسينيات ، إستخدم علماء السياسة بحماس العقل الآلى فى الدراسات السياسية . ولقد أصبح بمتناول عالم السياسة اليوم معلومات وتقنيات لم تكن متوفرة إلا لمنظمات ومراكز بحوث ضخمة، منذ أكثر من عشرين سنة ، وذلك بفضل إكتشاف وإمتلاك العقل الآلى (15).

من الدراسات الرائدة فى مجال إستخدام الحاسوب لتحليل المضمون الدراسة التى قام بها فيليب ستون "Philip Stone" وزملاؤه عام 1966 ، حيث تمت الإستعانة بالحاسوب، لتحديد معدل التوزيع التكرارى لخصائص محددة مرتبطة بعدة نصوص محل إهتمام ودراسة. (16) ولقد طور الباحثون فيما بعد برامج الحاسوب لدراسة أبعاد مختلفة، لأسلوب تحليل المضمون تشمل الكلمات ، الأفكار ، والجمل . إن برامج الحاسوب التى تم تطويرها من قبل المتخصصين، قادرة على قراءة كلمات الإتصال الموجودة بالنص أو النصوص المدروسة، عن طريق حساب معدل تكرار الكلمات ، ومقارنة كل كلمة بفئات أخرى من الكلمات، يحددها الباحث سلفا فى برامج العقل الآلى . ويشار فى العادة إلى مجموع الكلمات التى يحددها الباحث فى دراسة معينة بالقاموس "dictionary" ،على إعتبار أن ذاكرة الحاسوب ترجع إلى هذا القاموس، عندما يطلب منها الباحث تحليل مضمون النص أو النصوص المدروسة، عن طريق تحديد معدل التوزيع التكرارى للكلمات، أو المصطلحات المختارة، إما على حدة أو مجتمعة .

ونظرا لتعدد وتداخل بعض معانى الكلمات ، فقد تم تطوير برنامج يمكن بموجبه للحاسوب أن يميز بين المعانى المختلفة لنفس الكلمة، أو المصطلح، على أساس الإطار الذى تستخدم فيه الكلمة كل مرة ، وبالتالى تؤخذ المعانى المختلفة للكلمات، عندما يقوم العقل الآلى بتصنيف المصطلحات إلى فئات نظرية متشابهة "Theoretical Categories" يستعين بها الباحث لإختبار مصداقية أو عدم مصداقية فرضية أو فرضيات دراسته فيما بعد .

إن الفائدة الملحوظة، من الإستعانة بالعقل الآلى فى الدراسات التى تستخدم أسلوب تحليل المضمون، تبرز عموما فى ذلك النوع من الدراسات الذى يقوم بتحليل مضمون كم ضخم من النصوص أو الوثائق.فالإستعانة بالعقل الآلى فى هذه الحالة ، يوفر على الباحث وقتا وجهدا كبيرين ، لاسيما إذا أخذنا فى الإعتبار سرعة الإنجاز الذى يعطى فيها العقل الآلى مخرجاته، مقارنة بالعمل اليدوى للباحث . إذن ما كان يبدو مستحيلا فى فترة ماقبل إكتشاف الحاسوب ،أصبح ممكنا الآن ، حتى وأن كانت النصوص أو الوثائق الخاضعة للدراسة غير محدودة . ولكن يلاحظ أن سرعة الإنجاز، والحصول على بيانات دقيقة، فى إطار إكتشاف وإستخدام العقل الآلى، يعتبر عملا غير مكتمل،ما لم يقوم الباحث بإعطاء تبريرات وشروح للأرقام والنسب التى تحتويها مخرجات الحاسوب .

كما لايجب أن نغالى فى جدوى برامج الحاسوب ، لاسيما إذا كانت المادة المدروسة محددوة نسبيا ، حيث أنه بإمكان الباحث أن يقوم بمثل هذا العمل يدويا ، وبدقة متناهية . وفى خضم عملية المقارنة بين جدوى الحاسوب والأسلوب اليدوى "Manual Technique" ، حدد هولستى جدوى كل منهما فى ثلاث نقاط رئيسية، هى على التوالى : (17)

1- الحالات التى تطغى فيها جدوى العقل الآلى على الأسلوب اليدوى،وتتمثل فى الأتى:
   أ - عندما يكون محور إهتمام الباحث وحدة تحليل مرتكزة على الكلمة .
   ب - عندما يكون محور إهتمام الباحث كما ملحوظا من المتغيرات والفئات .
   جـ - عندما يستخدم الباحث البيانات فى تحليلات مختلفة .
2- الحالات التى يتفوق فيها الأسلوب اليدوى على الحاسوب ، وتتمثل فى التالى :
   أ - عندما تكون وحدة التحليل متكونة من عناصر مثل ، قياس المساحة "Space" ، تحديد خصائص الزمن "Time Characteristics" ، ففى هذه الحالة يعتبر الأسلوب اليدوى أدق وأقل تكلفة ، حيث أن كل مايحتاجه الباحث مثلا مسطرة وساعة لقياس الزمن .

   ب - عندما يكون المطلوب مجرد مستوى محدود من المعلومات،مشتق من عدة نصوص أو وثائق .
   جـ - عندما يهدف الباحث إلى إستخدام البيانات للقيام بتحليل محدود ، ولايحتاج بالتالى إلى تحليلات مختلفة .

خطوات تحليل المضمون

لقد سبق وذكرنا بأن تحليل المضمون يعكس عملية معقدة أو مركبة، متكونة من مجموعة من المراحل أو الخطوات . كما إتضح لنا من خلال الحديث عن أنماط أو أنواع تحليل المضمون، أن هناك نوعين مختلفين لتحليل المضمون ، أحدهما كيفى ، والآخر كمى ، وبالتالى فإنه يمكن ملاحظة أن خطوات تحليل المضمون الكيفى تختلف بطبيعة الحال عن خطوات تحليل المضمون الكمى . إذن فإننا سنتحدث فى هذا الجزء من الفصل السادس، عن خطوات تحليل المضمون الكيفى أولا ، وعن مراحل تحليل المضمون الكمى ثانيا . إن الهدف من عملية فصل خطوات تحليل المضمون الكيفى عن الكمى، هو عدم الخلط بينهما على الأقل على المستوى النظرى.

خطوات تحليل المضمون الكيفى :

يمر الباحث الذى يتبنى أسلوب تحليل المضمون الكيفى عموما بأربع مراحل أو خطوات هى على التوالى : (18)

1- تحليل النص	"Analysis"
2- التأليف	"Synthesis"
3- النقد	"Critique"
4- العرض	"Exposition"

تحليل النص :

إن الخطوة المبدنية التى يتحتم على الباحث السياسى القيام بها فى حالة إستخدامه لتحليل المضمون الكيفى، هى تحليل النص محل الإهتمام والدراسة، عن طريق تجزئة العناصر الرئيسية للنص، بقصد الوصول إلى فهم دقيق ومتعمق لكل جزء ، حتى يمكن للباحث فيما بعد إستيعاب النص أو الوثيقة بكاملها، إلى جانب

ادراك مضمونها . فمرحلة تحليل الوثيقة أو أى نص أصلى، يجب أن تتسم بالموضوعية، مع التأكيد على قدرة الباحث على التمييز بين الموضوعات "Themes" من ناحية والأفكار "Ideas" من ناحية أخرى .

إذن يتحتم على الباحث تقسيم النص محل الدراسة إلى موضوعات رئيسية ، تنقسم بدورها إلى مجموعة أفكار فرعية . وإذا أمكننا وصف عملية تقسيم الباحث للنص إلى موضوعات بالعلمية ، فإنه يمكن وصف عملية تقسيم الموضوع إلى أفكار فرعية، بطغيان وجهة النظر الذاتية ، وعليه فانه بإمكان الباحث السياسى أن ينتقل أو يتحول تدريجيا من فكرة تعكس وجهة نظره الذاتية، إلى موضوع يعكس الجانب الموضوعى أو الموضوعية . ولايعنى إعتماد الباحث على وجهة نظره الشخصية فى إشتقاق الأفكار من الموضوع، عدم تقيده بمعايير وأسس محددة، حيث أنه يجب أن يدعم وجهة نظره الخاصة بمعطيات وأدلة قاطعة لاتقبل التأويل ، وهذا أمر لايتحقق إلا فى ضوء الفهم العميق للنص محل الإهتمام والدراسة .

وقد تتعدد المواضيع التى يحددها الباحث بناء على تحليل النص من موضوعات تتعلق بالمنظمات العامة والخاصة، إلى موضوعات تتعلق بالقضايا الروحية، والحريات العامة، والروابط الإجتماعية . ومن أمثلة الموضوعات المتعلقة بالمنظمات العامة ، دور الدولة ، خصائص النظام السياسى ، دور الجيش فى النظام السياسى . أما الموضوعات المتعلقة بالروابط الإجتماعية، فتمتد لتشمل الطبقات الإجتماعية ، الحرية ، والمساواة ، وعلاقة النخبة بالجماهير . كما نشير فى سياق الحديث عن الأفكار أيضا، إلى بعض الأمثلة مثل : الملكية الخاصة شرط لوجود الحرية الشخصية ، الأنسان يعمل من أجل السعادة ، والمشاركة السياسية للفرد تعكس قناعات وثقافة سياسية محددة . ويحتاج الباحث فى مرحلة تحليل النص إذن إلى التمييز بين الموضوعات والأفكار .

وقد تتحول الأفكار بعد مرور فترة زمنية معينة إلى موضوعات.فمثلا،لقد تطور مفهوم القانون الطبيعى من فكرة عرفت خلال القرن الثامن عشر،إلى موضوع فيما بعد،عندما قبل هذا المفهوم،وأصبح حقيقة موضوعية لاتعكس مجرد آراء شخصية لفلاسفة سياسيين.فالفكرة تصبح موضوعا إذن عندما تتحول تدريجيا من وجهة نظر خاصة أو ذاتية، لتصبح فكرة موضوعية ، والعكس صحيح . فقد يتحول الموضوع إلى أفكار عند إنتقاء صفة الموضوعية وغلبة وجهة النظر الخاصة . فالموضوعات التى عرفت حول نظرية الأجناس مثلا فى القرن التاسع عشر ، عادت وبرزت على شكل أفكار جديدة خلال النصف الأخير من القرن

العشرين، نتيجة لعدم موضوعيتها فى ضوء التقدم العلمى والتقنى الذى عرفه عالم مابعد الحرب العالمية الثانية .

وبعد أن يقسم الباحث النص إلى موضوعات وأفكار محددة ، يقوم فيما بعد بتدوينها بصورة منظمة، تتمشى والمشكلة البحثية وفرضية الدراسة المثارة . ويمكن للباحث أن يسجل آراءه الخاصة مع الموضوعات والأفكار ، على أن يميزها عنها عن طريق وضعها بين قوسين مثلا ، حتى يستفيد من كل ذلك فى مراحل لاحقة .

التأليف :

تتبع مرحلة التأليف من حيث التسلسل ، مرحلة تحليل النص، التى يجمع فيها الباحث المعلومات ذات الصلة بالمشكلة البحثية محل الدراسة . ويقوم الباحث فى هذه المرحلة الثانية من مراحل تحليل المضمون الكيفى، بتصنيف المعلومات وتحديد العلاقة -إن وجدت - بين عناصر النص، من موضوعات وأفكار بشكل مترابط ومتجانس، يتمشى والطبيعة المميزة لكل منهما على حدة. ويقوم الباحث فى هذه المرحلة بتصنيف الموضوعات والأفكار فى بطاقات خاصة بطريقة مختصرة ، حتى يمكنه فيما بعد إستخدامها كدليل أو مرشد لكل موضوع أو فكرة على حدة .

النقد :

تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تحليل المضمون الكيفى قيام الباحث بنقد مضمون النص ،عن طريق قياس قيمة العناصر المستخلصة من حيث وضوح العبارات ، إلى جانب الترابط المنطقى والتوافق بينها . ويأخذ الباحث عند نقده للنص عموما، البنية الداخلية للنص، عن طريق توضيح المعانى الظاهرة والمخبئة، إلى جانب الظروف البيئية الخارجية بأبعادها السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية ، والمتفاعلة بإستمرار مع مضمون النص . إذن فمرحلة النقد تعنى إصدار الباحث لأحكام قيمية فى سياق دراسته وعرضه للنص . لكن إصدار أحكام قيمية فى هذه المرحلة لاينبع من فراغ ، نظرا لأن الباحث فى هذه المرحلة يكون قد فهم وأستوعب الموضوع من معظم جوانبه ، الأمر الذى يجعله قادرا على إصدار إحكام قيمية تساهم فى فهم وشرح النص محل الدراسة .

العرض :

تعكس مرحلة عرض الباحث لموضوع البحث عموما،مدى عمق وفهم العناصر المختلفة للنص محل الدراسة . وتتجلى فى هذه المرحلة عموما، قدرة الباحث على الخلق والإبداع فى عرض موضوع البحث، بحيث يشد إليه الإنتباه .

إن الخطة الموضوعة لعرض موضوع البحث عبارة عن عملية ديناميكية قابلة للتعديل،طالما وجهت إليها إنتقادات موضوعية بناءة . وخطة البحث التى يسير وفقها الباحث، يجب أن تعكس نوعا من التوازن بين الفصول المختلفة، حتى يمكن تغطية الموضوع من كافة جوانبه .

يتضح مما سبق؛أن تحليل المضمون الكيفى، يعكس وجود عملية ديناميكية ذات مراحل مختلفة، تبتدئ بالتحليل والتصنيف وتنتهى بالنقد والعرض .إن تطبيق أسلوب تحليل المضمون الكيفى، يتطلب إذن من الباحث السياسى دراسة مضمون النص، وفق قواعد وأسس متعارف عليها فى أدبيات العلوم الإجتماعية،وبالتالى يتحتم على الباحث الإطلاع والإلمام بأدبيات تحليل المضمون من جميع جوانبها، حتى يمكن عرض الموضوع بطريقة علمية تشد الإنتباه إليها .

خطوات تحليل المضمون الكمى :

يقترن أسلوب تحليل المضمون لدى الكثير من المتخصصين وغير المتخصصين بتحليل المضمون الكمى . فتحليل المضمون يعنى بالنسبة للكثير لغة الأرقام والنسب المئوية ، وجداول التوزيع التكرارى للكلمات والجمل وغيرها .

ويتبع الباحث فى العادة جملة من الخطوات أثناء إستخدامه لتحليل المضمون الكمى، وهى خطوات يمكن إجمالها فى النقاط التالية :

1- تحديد وصياغة المشكلة البحثية .
2- تحديد وصياغة فرضية أو فرضيات البحث .
3- تحديد الفترة الزمنية محل الدراسة .
4- تحديد وصياغة فرضية الدراسة .
5- إختيار فئات التحليل .
6- تحديد وحدة التحليل .
7- إختيار العينة الممثلة لمجتمع البحث .
8- مشكلة الصدق والثبات .
9- تحليل البيانات إحصائيا .
10- نتائج البحث وكتابة التقرير.

تحديد وصياغة المشكلة البحثية :

ينطلق الباحث فى دراسته ، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك فى الفصل الثالث ، من مشكلة بحثية تحظى بإهتمامه وأولوياته . وتثار المشكلة فى العادة عن طريق وجود بعض التساؤلات التى يسعى الباحث للإجابة عنها . إن إثارة الباحث

لمجموعة أسئلة، تجسد وجود مشكلة بحثية تعتبر خطوة أولى من خطوات تحليل المضمون الكمى ، لاسيما أنه تجدر الإشارة إلى أن تحليل المضمون يرتبط إرتباطا وثيقا بإثارة أسئلة تعكس الخصائص ، والأسباب ، والنتائج المترتبة على أنماط مختلفة للإتصالات .

إذن يتحتم على الباحث الذى يستخدم تحليل المضمون الكمى، أن يحدد المشكلة البحثية محل الدراسة، وأن يعمل على صياغتها أو بلورتها، عن طريق إثارة جملة من الأسئلة المحددة كخطوة لاحقة فيما بعد . إن عدم إثارة أسئلة محددة سيجعل مهمة الباحث الذى يستخدم أسلوب تحليل المضمون عسيرة ، نظرا لعدم وجود مشكلة بحثية محددة .

تحديد وصياغة فرضية الدراسة :

ترتبط مرحلة تحديد وصياغة فرضية البحث عموما، بمرحلة تحديد وصياغة المشكلة البحثية ، على إعتبار أن الخطوة الأولى تقود بالضرورة إلى الخطوة الثانية من خطوات تحليل المضمون الكمى . وبالرغم من أن الباحث فى الدراسات الإستكشافية قد لايحتاج إلى تبنى وتطوير فرضية ، إلا أن الباحثين يثيرون فى العادة فرضية أو فرضيات تجسد طبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرات فى البحوث غير الإستكشافية أو غير الإستطلاعية .

إن إلتزام الباحث بتطبيق منهجية علمية يقود فى نهاية المطاف عموما، إلى قيام الباحث بتحديد وصياغة فرضية أو فرضيات الدراسة ،لكى يتم التأكد من مصداقيتها أو عدم مصداقيتها عن طريق إستخدام أسلوب تحليل المضمون الكمى، كأداة لجمع البيانات . إذن؛ فعن طريق البيانات التى تم جمعها بواسطة أسلوب تحليل المضمون، يتمكن الباحث من إختبار مصداقية أو عدم مصداقية فرضية أو فرضيات الدراسة المثارة .

تحديد الفترة الزمنية محل الدراسة :

ترتبط الدراسات التى يتم فيها إستخدام أسلوب تحليل المضمون لجمع البيانات عادة،بدراسة فترة زمنية معينة تتمشى- إلى حد كبير- والأهداف التى يرمى الباحث إلى تحقيقها . وتختلف عموما الفترة الزمنية من دراسة إلى أخرى، تمشيا مع الأهداف المنشودة لها ، وقد لايحتاج الكاتب إلى إختيار عينة عشوائية فى حالة الفترة الزمنية القصيرة ، وبالتالى قد تتم دراسة مجتمع أو وحدة البحث ككل . أما إذا كانت الدراسة تغطى عدة نصوص خلال فترة زمنية طويلة ، فإن الباحث

يضطر فى هذه الحالة،إلى إختيار عينة زمنية عشوائية،تعكس–إلى حد كبير–التقدم الملموس الذى حققته تقنيات البحث العلمى منذ فترة مابعد الحرب العالمية الثانية.

ويخضع تقليص الفترة الزمنية الطويلة عموما،لقواعد وأسس متعارف عليها فى أدبيات البحث بالعلوم الإجتماعية ، وبالتالى لايترك المجال للعوامل الشخصية، أو غير الموضوعية، فى عملية تقليص الفترة الزمنية المدروسة . إن عدم الموضوعية فى تقليص الفترة الزمنية المدروسة، لايتمشى بطبيعة الحال ومنهجية البحث العلمى الدقيقة ، التى يتم فيها التأكيد على إختيار عينة زمنية بالطريقة العشوائية .

تحديد وتصنيف مجتمع أو وحدة البحث :

إن الخطوة الرابعة من خطوات تحليل المضمون الكمى، هى قيام الباحث بتحديد مجتمع أو وحدة البحث التى سيدرسها . فنجاح الباحث فى تجاوز الخطوات الثلاث السابقة، يعنى بطبيعة الحال تحديد مجتمع أو وحدة البحث بناء على معطيات وأسس محددة، تتمشى وطبيعة المشكلة البحثية وفرضية أو فرضيات الدراسة المثارة، وبالتالى فإن مجتمع أو وحدة البحث، قد تكون أعدادا مختلفة لجرائد أو مجلات معروفة ، أو لمؤلفات كاتب معين، أو لخطب قائد سياسى خلال فترة زمنية معينة . وقد تتأثر عملية تحديد وحدة البحث بعدة عوامل، مثل: إستمرارية أو إنقطاع الجرائد والمجلات لفترة زمنية معينة ، توفر أو عدم توفر النصوص المطلوبة بالكامل، ومدى تمثيل أو عدم تمثيل المفردات لوحدة البحث محل الإهتمام والدراسة.

أما فيما يتعلق بتصنيف مجتمع أو وحدة البحث ، فإنه يمكن القول: بأن نوعية تحليل المضمون، تتوقف مبدئيا على التصنيفات المستخدمة فى تحديد المعطيات ، والعوامل التى يمكن الإستناد إليها فى إختيار وحدة البحث . ويستند الباحث عموما إلى أربعة مبادئ رئيسية للقيام بعملية تصنيف المضمون ، وهى : (19)

أ – تصنيف محصور أو وحيد ، وهو تصنيف محصور فى فئة واحدة .

ب – تصنيف شامل بالكامل ، ويبرز هذا المبدأ فى حالة تصنيف عناصر وحدة البحث إلى أحدى الفئات الموجودة بالفعل .

جـ – تصنيف يتسم بالصدق ، ويتحقق ذلك عندما يتمكن الباحث من قياس مايجب قياسه بالفعل.

د – تصنيف يتسم بالثبات ، ويتحقق ذلك عند وجود إجماع على تصنيف عناصر مضمون وحدة البحث .

إختيار فئات التحليل :

إن نجاح الباحث فى إستخدام أسلوب تحليل المضمون، يتوقف عموما على مدى نجاحه فى إختيار فئة أو فئات التحليل المناسة . والمقصود بفئات التحليل عموما ، مجموعة التصنيفات التى يعدها الباحث، تمشيا مع نوعية المضمون . وتصنف فئات تحليل المضمون عادة، إما بناء على طبيعة عملية الإتصال وعناصرها المتمثلة فى المرسل ، والمرسل إليه ، الرسالة ، قناة الإتصال ، والآثار المترتبة على الرسالة ؛ أو إستنادا إلى التمييز بين الشكل والجوهر .

فالباحث قد يختار فئة التحليل إستنادا إلى عناصر عملية الإتصال ، وبالتالى قد تكون فئة التحليل هى الرسالة ، أو الآثار المترتبة على الرسالة،أو كل ذلك مجتمعا. كما أن الباحث قد يختار فئة التحليل بناءا على عملية التمييز بين الشكل من ناحية والمادة أو الجوهر من ناحية أخرى ، وبالتالى فإن فئة التحليل قد تكون مادة الإتصال فى النص ، أو فئات شكل الإتصال المتعلقة بالكيفية التى كتب بها النص محل الدراسة .

ويتم تصنيف وحدات التسجيل إلى فئات للتحليل ، التى تعتبر بالنسبة لبيرلسون أكثر المراحل أهمية، فى عملية تطبيق أسلوب تحليل المضمون . فنجاح أو عدم نجاح الباحث فى تطبيق أسلوب تحليل المضمون، يتوقف– فى الغالب– على عملية تصنيف وإختيار فئات التحليل المناسبة المتمشية وأهداف الدراسة .

وبالتالى يمكن القول؛ بإن مرحلة إختيار فئة أو فئات التحليل، تستحق كل عناية وتركيز من قبل الباحثين (20).

ويؤكد أولى هولستى على تعدد أنماط الفئات المستخدمة فى الأبحاث، التى تطبق أسلوب تحليل المضمون ، ولكنه يشير فى نفس الوقت إلى كثرة إستخدام الباحثين لنمطين رئيسين، يتفرع عن كل منهما جملة فرعية ، وهما : (21)

أولا – فئات مادة الإتصال :أو مايطلق عليه هولستى ماذا قيل أو كتب عن فئات التحليل "What is said categories" ،ويتفرع هذا النمط بدوره إلى مجموعة أنماط فرعية يصل عددها إلى ثلاث عشرة فئة فرعية "Sub-Categories" هى على التوالى :

1– فئة موضوع الإتصال "Subject Matter" ، وهى من أكثر الأنماط الفرعية إستخداما من جانب الباحثين، الذين يستخدمون أسلوب تحليل المضمون لجمع البيانات. إن محور تركيز الباحث فى حالة إختيار فئة موضوع الإتصال، هو التساؤل عن طبيعة المواضيع التى يدور حولها الإتصال .

2- فئة إتجاه الإتصال "Direction Category" المتعلق بالإتجاه الذى يرمى إليه المرسل فى موضوع الرسالة . ويتساءل الباحث فى هذه الحالة،عن الكيفية التى يتم التعامل بموجبها مع موضوع الرسالة ، وعليه يعكس التمييز عموما بين أنواع الإتجاه التالية :

- مؤيد بقوة .
- مؤيد بإعتدال .
- مؤيد.
- معارض بقوة .
- معارض بإعتدال.
- معارض.
- غير مبالى أو لا رأى له.

3- فئة المعيار أو القياس "Standard Category" ، وهنا يتساءل الباحث عن الأساس أو الأسس التى يتم بموجبها تصنيف أنماط الإتجاه المختلفة السابق الإشارة إليها . فمستوى التأييد القوى، يجسد بطبيعة الحال تصنيفا مختلفا من حيث مستوى القياس عن مستوى التأييد الضعيف ، وهكذا .

4- فئة القيم "Values Category" ، ويتساءل فى إطارها الباحث عموما عن القيم، والأهداف، والنزعات التى يتم السعى للكشف عنها . فالنص ، سواء كان وثيقة، خطابا ، صحفا ، مجلات، برامج مرئية ، أو كتبا ، يعكس بدرجات متفاوتة، وجود قيم وأهداف ونزعات محددة، يمكن الكشف عنها عن طريق إستخدام أسلوب تحليل المضمون .

5- فئة المناهج "Methods Category" ، حيث يتساءل الباحث عن نوعية المناهج المستخدمة فى النص أو النصوص محل الإهتمام والدراسة . إن إختيار فئة المناهج فى إطار دراسات تحليل المضمون، يعنى إذن سعى الباحث للكشف عن المناهج المستخدمة فى النص لتحقيق الأهداف المنشودة .

6- فئة السمات "Traits Category" ، وينصب فيها محور الإهتمام عن البحث على الخصائص "Characteristics" المستخدمة فى النص، لوصف مجتمع البحث أو وحدة البحث.

7- فئة الفاعل أو الطرف "Actor Category" ، ويتساءل الباحث فى هذا السياق عن الطرف أو الشخصية التى يركز عليها النص، من خلال قيامها أو إنخراطها فى نشاطات وأعمال محددة.

8- فئة السلطة "Authority Category" وتتعلق بدورها بالكشف عن المصدر الذى يستند إليه صاحب الرسالة الإتصالية، فى المعلومات المشار إليها فى النص محل الدراسة .ويتساءل الباحث فى هذا السياق عادة عن الشخصية التى قيلت بإسمها مقولات يحتويها النص محل الإهتمام والدراسة .

9- فئة المرجع أو الأصل "Origin Category" ، ويرتبط هذا النوع من الفئات عموما،بسعى الباحث للبحث،أوالكشف عن صاحبه أو مصدر الرسالة، لاسيما إذا كان هناك عدم إتفاق على مصدر النص،أو الوثيقة المدروسة . فمن خلال تحديد الكلمات التى يفترض أن شخصيات معينة تستخدمها،يمكن التعرف يدويًا أو عن طريق العقل الآلى،على الشخصيات التى كتبت النص مثلا.

10- فئة المكان "Location Category" ، وينصب محور التركيز فى حالة إختيار فئة المكان،على التعرف على المكان،أو البيئة التى صدرت أو تصدر فيها مادة الإتصال . وقد تتدرج فئة المكان من بيئة حضرية إلى ريفية ، أو من بيئة محافظة إلى تقدمية ، أو من بيئة صديقة إلى معادية ، أو من بيئة دينية إلى بيئة لادينية . فالباحث الذى يختار فئة المكان يتساءل عادة إذن عن مكان وقوع الحدث .

11- فئة الصراع "Conflict Category" ، والسؤال المثار فى مثل هذه الحالة ، يتعلق بمصادر ومستويات النزاع، التى تعبر عنها مادة الإتصال محل الإهتمام والدراسة . فالنص موضع الدراسة، يشير فى العادة إلى مصادر الصراع ، التى قد تتراوح مابين الصراعات العرقية، إلى الصراعات المصلحية والإيديولوجية ؛ ومستويات الصراع التى قد تتراوح من التوتر إلى قيام الحروب المسلحة .

12- فئة الوسيلة أو الوسائل "Endings Category" ، ويلاحظ أن الباحث قد يستخدم هذه الفئة، للتعرف على الكيفية التى يتم بها فض النزاع أو الصراع. فالوسائل المستخدمة فى فض الصراعات، قد تكون فعالة وتؤدى إلى إيجاد حل سلمى، أو قد تفشل وتؤدى إلى مأساة دموية أو حرب . كما أن الوسيلة المستخدمة قد تتسم بالغموض ، وبالتالى فقد تستمر الصراعات فى حالة مابين الحرب والسلم .

13- فئة الوقت "Time Category" ، ويتمحور إهتمام الباحث فى حالة إختيار فئة الوقت، على زمن وقوع الحدث محل الإهتمام والدراسة ، لاسيما فى الحالات التى لايشير فيها النص إلى تحديد البعد الزمنى :

ثانيا – فئات شكل الإتصال : أو مايطلق عليه هولستى كيف قيل أو كتب عن فئات التحليل "How it is said categories"،حيث أن محور الإهتمام فى هذا النمط، ينصب على الأشكال التى أفرغت فيها مادة الإتصال . وتنقسم فئات شكل الإتصال بدورها إلى مجموعة أنماط فرعية هى على التوالى :

1- فئة شكل أو نمط الإتصال "Type of Communication Category" ، وتقوم عموما على التمييز بين الأشكال المتباينة التى تتخذها الرسالة الإتصالية . إن إختيار الباحث لفئة شكل أو نمط الإتصال،يجعله قادرا مثلا على التمييز بين الأشكال المختلفة، التى تتخذها الرسالة الإتصالية فى إطار الصحافة اليومية ، الإذاعة المسموعة ، الإذاعة المرئية ، الخطب ، والكتب وغيرها . ففى إطار الصحافة الجماهيرية، يمكن للباحث أن يميز مثلا بين الأخبار ، والمقالات، التعليقات ، التقارير ، الإعلانات ، وهكذا الحال مع بقية وسائل الإعلام الجماهيرى وغيرها من أنواع الرسائل الإتصالية .

2- فئة اللغة المستخدمة "Form of Statement Category" ، حيث يتساءل الباحث فى هذا السياق،عن صيغ النحو والإعراب الذى تعكسه المادة الإتصالية محل الدراسة والإهتمام . فالمادة الإتصالية التى تخاطب مثلا فئة المتعلمين، تختلف بطبيعة الحال عن المادة الإتصالية التى تخاطب العامّة ، وبالتالى فإن الصياغة اللغوية، تختلف بإختلاف المقام أو الجمهور الموجهة إليه الرسالة .

3- فئة الأداة أو الوسيلة "Device Category" ، وتتعلق هذه الفئة بالأسلوب الخطابى أو الدعائى الذى ترمى المادة الإتصالية إلى تحقيقه . فالكثير من النصوص، تخفى فى طياتها مادة إتصالية مشبوهة، أو سامة، بقصد التأثير فى مفردات أو جماعات معينة ، وبالتالى يمكن للباحث الذى يستخدم فئة الأداة، أن يكشف عن الجوانب الدعائية والخطابية فى المادة الإتصالية، أو النص محل الإهتمام والدراسة .

4- فئة شكل التعبيرات،حيث ينصب محور إهتمام الباحث فى مثل هذه الحالة، على شكل التعبيرات التى تصاغ فيها المادة أو الرسالة الإتصالية ،حيث أن النص محل الدراسة قد يصاغ فى شكل حقائق مقبولة، أو فى شكل جدلى تتباين حوله الآراء والأفكار (22).

تحديد وحدة التحليل : "Unit of Analysis"

إن تحديد الباحث وإختياره لوحدة التحليل، يعنى إختياره لجوانب الإتصال التى سيقوم بتحليل مضمونها . إن إختيار الباحث الذى يستخدم أسلوب تحليل المضمون

كأداة لجمع البيانات لوحدة التحليل، يعكس– إلى حد كبير– طبيعة المشكلة البحثية ، والفرضية أو الفرضيات المثارة فى الدراسة . إذن؛ فإختيار الباحث لوحدة التحليل يتمشى وأهداف الدراسة المنشودة ، وبالتالى يتحتم على الباحث أن يختار من ضمن وحدات التحليل التالية : (23)

1- وحدة السياق .
2- وحدة التصنيف.
3- وحدة العدد.
4- وحدة القياس الكمى.
5- وحدة التسجيل .

وحدة السياق :

يعتبر إطار وحدة السياق أوسع نطاقا من إطار وحدة التسجيل ، وبالتالى فإن وحدة السياق تشمل الجزء الواسع من المضمون، حيث أنها تعتمد كمصدر لفهم وشرح المعلومات المدونة فى وحدة التسجيل . فوحدة السياق قد تكون جملة أو فقرة تحتوى وحدات للتسجيل ، وبالتالى فهى أكبر من وحدة التسجيل وتحتويها فى نفس الوقت . فإذا كانت وحدة التسجيل مثلا هى الكلمة ، فإن وحدة السياق تكون الجملة بكاملها ، أما إذا كانت وحدة التسجيل هى الجملة ، فإن وحدة السياق تكون الفقرة . ولوكانت وحدة التسجيل جملة أو فقرة كاملة ، فإن وحدة السياق قد تكون فقرة أو مبحثا بكامله .

يلاحظ أن وحدة التسجيل ترتبط بوحدة السياق ، على إعتبار أن وحدة التسجيل أو الكلمة لايمكن فهم معناها الحقيقى والشامل، إلا فى إطار السياق العام ، وهو الجملة فى هذه الحالة . أما إذا كانت وحدة التسجيل هى الجملة ، فإننا قد نحتاج إلى وحدة السياق أو السياق العام الذى توجد فيه الجملة ، وهو الفقرة فى هذه الحالة . ويتوقف إختيار الباحث لوحدات التسجيل ووحدات السياق عموما على معيارين رئيسيين هما : (24)

أ- ما هى الوحدات التى تعتبر أكثر ملاءمة للدراسة محل الإهتمام؟ ويتوقف هذا عموما على طبيعة المشكلة البحثية وفرضية وأهداف الدراسة .

ب – أى الوحدات (التسجيل أم السياق) يعتبر أكثر ملاءمة للدراسة ، من حيث مستوى الوقت والجهد والإمكانيات المبذولة ؟ فعلى الباحث أن يختار الوحدة التى تحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة .

وحدة التصنيف :

تكفى وحدة التصنيف– إلى حد ما– الجانب أو البعد التحليلى ، نظرا لإرتباطها بأسس تصنيف الوحدات الإتصالية والفكرية . وترتبط وحدة التصنيف عموما بقدرة الباحث على تحليل النص، أو الرسالة الإتصالية، بحيث يصل إلى تحديد الأفكار الإيجابية والسلبية ، المحافظة أو الليبرالية، البرجوازية أو الماركسية وغيرها . فالأساس الذى قد يستند إليه الباحث فى تصنيف الأفكار،أو الوحدات الفكرية، يتمشى وأدبيات البحث السياسى ، لاسيما الدراسات الرائدة فى مجال إستخدام تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات .

وحدة العدد :

إذا كانت وحدة التصنيف تعكس البعد التحليلى ، فأن وحدة العدد تعكس بدورها الجانب الوصفى، نظرا لإرتباطها بقيام الباحث بتفريغ وتبويب البيانات التى قام بتصنيفها فى مراحل سابقة . إذن؛ فوحدة العدد هى كل ما يتعلق بعملية تحويل مواد الإتصال أو الفكر، إلى بيانات تصف معدل التكرار فى المادة الإتصالية أو النص محل الإهتمام والدراسة .

وحدة القياس الكمى :

وحدة القياس الكمى، هى عبارة عن قيام الباحث بقياس القطع، أو التصنيفات المختلفة ذات العلاقة بالعناصر الأساسية للمضمون . إن إختيار وحدة القياس الكمى من جانب الباحث لدراسة النص، أو الرسائل الإتصالية يعنى – كما سبق القول– إستخدام المسطرة والساعة لقياس الزمن، وغيرها من الأدوات البسيطة، بهدف قياس أو تحديد :

أ – عدد الأسطر التى قد يحتويها خبر ما،مقارنة بخبر آخر أكثر أو أقل أهمية، فعدد الأسطر المكتوبة فى الصحف والمجلات، قد تكون مقياسا يصلح للمقارنة ودراسة أهمية موضوع يحظى بإهتمام الباحث .

ب – مساحة الفقرات من حيث الطول والعرض أو المساحة، لكى يتم وصفها وتحليلها فيما بعد، بهدف إختبار فرضية أو فرضيات معينة .

جـ – الزمن ، حيث يقوم الباحث بحساب الزمن الذى يستغرقه حديث أو مقابلة تناقش موضوعا معينا ، أو الزمن الذى تخصصه وسائل الإعلام الجماهيرى للحديث عن موضوع محدد .

فمن خلال قيام الباحث بعملية قياس كمى لعدد الأسطر،أو الفقرات،أو الزمن ، يمكن تطوير جداول تكرارية، تصف الأبعاد المختلفة للمشكلة البحثية . إذن ، فإختيار الباحث لوحدة القياس الكمى، يعنى التخاطب بلغة الأرقام، والنسب المئوية ذات العلاقة بدراسة مشكلة بحثية وفرضيات محددة .

وحدة التسجيل : "Recording Unit"

تعتبر وحدة التسجيل ، بأنماطها المختلفة ، من أكثر وحدات التحليل شيوعا وإستخداما من قبل الباحثين، الذين يستخدمون أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات غير الميدانية . إن وحدة التسجيل، عبارة عن وحدة أساسية فى التحليل ، وتتكون من جزء معين من مضمون النص، أو الرسالة محل الإهتمام والدراسة ، الذى سبق للباحث أن صنفه ووضعه فى عينة . فوحدة التسجيل هى إذن وحدة نوعية، تشمل فى إطارها الكلمة ، أو الرمز ، أو الفكرة

وكما سبق القول ، فإن وحدة التسجيل، تعتبر أضيق نطاقا من وحدة السياق ، وبالتالى فهى من أصغر أجزاء المضمون، نظرا لأن عنصر المضمون المعنى يظهر مرة واحدة فقط . ويلاحظ أن وحدة التسجيل تتكون فى واقع الأمر من عدة أنماط فرعية، يمكن الإشارة إليها فى الأتى :

أ – وحدة الكلمة "Word or Term Unit" ، وهى عموما أصغر وحدة للتحليل تستخدم فى البحث السياسى والإجتماعى . وينتج عن إختيار وتطبيق الباحث لوحدة الكلمة قائمة كبيرة تحوى على توزيعات تكرارية "Frequencies" لكلمات مختارة ، وفق منهجية معينة . والكلمة قد تكون إسما لشخصية قيادية ؛ أو إيديولوجية مثل الفوضوية ، القومية ، الوطنية ، الرأسمالية ، والإشتراكية وغيرها .

ب – وحدة الموضوع أو الفكرة "Theme Unit"،وهى عبارة عن جمل بسيطة فى إطار موضوع معين . وطالما أن وحدة الموضوع قد توجد فى إطار جمل أو فقرات بسيطة ، فإنه يتعين على الباحث أن يحدد ما إذا كان محور إهتمامه الجمل أو الفقرات ، مثلا ، فى حالة إختياره لوحدة الموضوع أو الفكرة . فالباحث قد يختار مثلا موضوعا أو فكرة مبدئية فى كل فقرة ، أو يقوم بعرض كل فكرة فى النص ككل ، ويكثر الباحثون من إختيار وحدة الموضوع أو الفكرة، فى الدراسات المتعلقة بالدعاية ، والإتجاهات ، والتصورات "Images" ، والقيم "Values" .

جـ – وحدة الشخصية: "Character Unit" ، وهنا يقوم الباحث بحصر أو إحصاء الشخصيات التى يدرسها ، سواء كانت حقيقية أو وهمية ، بدلا من تعداد

الكلمات ، كما هو الحال فى وجود الكلمة . ويتمكن الباحث الذى يستخدم وحدة الشخصية عموما،من دراسة وإختيار السمات المتعلقة بالشخصيات محل الدراسة، فى إطار نصوص مختلفة يتم إختيارها للدراسة . فالباحث الذى يختار ويستخدم وحدة الشخصية كوحدة لتحليل المضمون، يدرس الشخصيات فى إطار ما تتسم به من سمات، وما تقوم به من سلوكيات .

وحدة الفقرة : "Paragraph Unit" ، وهى من أقل وحدات تحليل المضمون إستخداما، نظرا لصعوبة تصنيف وترميز الأشياء والمفردات المختلفة،التى تحتوى عليها فقرة واحدة فى النص محل الإهتمام والدراسة . فمحور إهتمام الباحث الذى يختار وحدة الفقرة، هو إذن، تحليل الفقرة بكل ماتحويه من مفاهيم، وأفكار معقدة ومتداخلة .

وحدة المفردة "Item Unit" ، وهى عبارة عن كل الوحدات ذات الصلة بالرسالة الإتصالية، أو النص ككل ، وبالتالى فأن وحدة المفردة قد تكون مقالة كاملة، أو خطبة أو كتابا بكامله . ويخضع إختيار الباحث لوحدة التحليل عموما لبعض القيود، لعل أهمها، عدم وجود تباين ملحوظ فى داخل أو إطار المفردة ، وعليه فان هذه الوحدة، قد تختار وتستخدم من قبل الباحث، إذا كان مستوى التباين أو الإختلاف فى المفردة ككل هامشيا وبسيطا .

ويلاحظ أن وحدة التسجيل بأنماطها الفرعية، تعتبر نموذجا يضم عناصر الموضوع ، نظرا لأن كل عنصر يسجل مرة واحدة فقط ، سواء كان ذلك كلمات ومواضيع وأفكارا ، وشخصيات ، وفقرات ، أو مفردات ، أو كل مايمكن قياسه فى سياق النصوص ، وسائل الإعلام الجماهيرى ، والوثائق ، والكتب ، والمقالات .

إختيار العينة : "Sample Selection"

يتحتم على الباحث بعد القيام بالخطوات الست السابقة، أن يقرر ما إذا كان سيدرس مجتمع أو وحدة البحث ككل ، أو أنه سيختار مجرد عينة تمثل مجتمع الدراسة . وطالما أن الدراسات التى تستخدم أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات، تتسم فى العادة بغزارة المادة الإتصالية محل الإهتمام والدراسة ، فإن الباحثين يلجأون فى الغالب إلى إختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة أو البحث .

ويتبع الباحث فى حالة إختيار عينة ممثلة لمجتمع أو وحدة البحث عادة، نفس الخطوات المشار إليها فى الفصل الرابع،عندما تعرضنا لموضوع العينات وتقنياتها. ومن أكثر أنماط العينات المستخدمة فى دراسات تحليل المضمون عموما، العينة المتعددة المراحل، أو عينة التجمعات ، العينة الطبقية ، والعينة العشوائية المنتظمة. وتجرى العينة عادة على الزمن، إذا كانت الفترة الزمنية المدروسة طويلة ، أو قد تجرى على المادة الإتصالية، إذا كان حجم هذه المادة كبيرا نسبيا .

إذن فالعينة المختارة فى الدراسات التى تستخدم أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات قد تشمل : الكلمات ، والعبارات ، والجمل ، والفقرات ، والمباحث أو الأجزاء ، والفصول ، والمقالات ، والكتب ، والخطب ، والوثائق ، والبرامج المرئية والمسموعة ، والجرائد ، والمجلات ، والدوريات ، والسير الذاتية للقادة ، وغيرها .

مشكلة الصدق والثبات :

لقد أشرنا من قبل إلى أن مشكلة الصدق والثبات،تعتبر من المشاكل الملحوظة، التى مازالت تواجهها العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة ، نظرا لحداثة هذه العلوم من ناحية، ونظرا لطبيعة الظواهر والسلوك الذى تدرسه فروع العلوم الإجتماعية المختلفة من ناحية أخرى . وطالما أن العينة المختارة، قد لاتمثل بالضرورة مجتمع أو وحدة البحث بدقة ، وأن مستوى أو مستويات القياس المطبقة لقياس المتغيرات محل الدراسة قد تكون غير ملائمة ، وأن خطأ التحيز قد يحدث فى أى دراسة ، فإنه يمكن القول: بان مشكلة الصدق قد لاتختفى من مجال البحث السياسى والإجتماعى .

كما أن أختبار فرضية أو فرضيات الدراسة فى إطار عينة مختارة لاتمثل بالضرورة مجتمع أو وحدة البحث ، إلى جانب بروز مايعرف بخطأ الصدفة ، قد يقود بدوره إلى مشكلة الثبات ، وهى مشكلة تبرز عموما فى حالة قيام باحث أو باحثين أخرين بدراسة أو تطبيق نفس منهجية البحث، على مشكلة بحثية معينة، مع عدم الوصول إلى نفس النتائج أو التعميمات .

إذن؛ فالمقصود بالصدق فى حالة الدراسات التى تستخدم أسلوب تحليل المضمون هو ، "صلاحية فئات تحليل المضمون، لقياس ماهو مراد قياسه" ، أو صلاحية أداة البحث المستخدمة فى تحقيق أهداف الدراسة المنشودة (25). أما المقصود بالثبات ، فإنه يعنى حدوث توافق أو تطابق بين النتائج التى يتوصل إليها أكثر من باحث يستخدم نفس فئات التحليل على نفس المضمون (26).

تحليل البيانات إحصائيا :

يقوم الباحث بتحليل البيانات،بعد أن يفرغ بطبيعة الحال من جمعها،عبر المرور بالخطوات السابق الإشارة إليها، فى إطار مراحل تحليل المضمون الكمى . ويلاحظ فى سياق الحديث عن تحليل بيانات المضمون، بأن أكثر الأدوات المستخدمة هى :

أ – تحليل التوزيعات التكرارية "Frequency Analysis"

ب – التحليل الموقفى أو الظرفى "Contingency Analysis".

إن المقصود بتحليل التوزيعات التكرارية ببساطة، هو تفحص ودراسة الباحث لجداول التوزيع التكرارى، التى تم تطويرها عن طريق تطبيق أسلوب تحليل المضمون وتقنياته ،على المادة الإتصالية محل الإهتمام والدراسة. فالباحث قد يستخلص مثلا من تحليل جدول أو جداول التوزيع التكرارى ، بأن الأرقام أو النسب تؤيد فرضية الدراسة، على إعتبار أن النصوص محل الدراسة هى " أ " وليس " ب " أو " جـ " من الكتاب كما تدعى الدراسات السابقة .

أما المقصود بالتحليل الموقفى ، فأنه يعنى ببساطة، الكيفية التى يحدث فيها توافق بين وحدة رمزية معينة، ووحدات رمزية أخرى "Symbolic Units" فى إطار الوثيقة أو النص محل الإهتمام والدراسة . فقد يجد الباحث الذى يستخدم التحليل الموقفى مثلا بروز رمزين أو أكثر فى نفس العينة المختارة ، سواء كانت صفحات مذكرات ذاتية لقادة سياسيين، أو عسكريين ، أو مؤلفات لكتاب مشهورين .

نتائج البحث وكتابة التقرير :

يصل الباحث الذى يستخدم أسلوب تحليل المضمون عادة إلى كتابة تقريره أو بحثه، بناء على النتائج التى توصل إليها ، وهى نتائج تقبل أو ترفض فرضية أو فرضيات الدراسة المثارة. إن كتابة التقرير الأولى أو النهائى يأتى إذن، كتتويج لنجاح الباحث فى إجتياز المراحل أو الخطوات السابق الإشارة إليها فى هذا الجزء من الفصل .

ويقوم الباحث فى هذه المرحلة بتفريغ وتصنيف وتبويب البيانات التى يتحصل عليها،من خلال إستخدام تقنيات تحليل المضمون فى جداول توزيع تكرارى، تشمل بيانات ونسبا مئوية تمكن،الباحث من إختبار مصداقية أو عدم مصداقية فرضيته أو فرضياته المثارة . إذن؛ فجداول التوزيع التكرارى وماتحويه من بيانات، لاتوضع إعتباطا ، ولكنها تتطور فى العادة تمشيا مع حدود وأهداف الدراسة . ويتعين على

الباحث فى هذه المرحلة، أن يبحث عن تفسيرات للأرقام والنسب المئوية التى تحتويها جداول التوزيع التكرارى ، على إعتبار أن الأرقام فى حد ذاتها عديمة الجدوى، ما لم يضف عليها الباحث نكهة التحليل أو التعليل و التعميم .

المبحث الثانى
المكتبة "Library"

تعتبر المكتبة الخطوة الأولى التى ينطلق منها الباحث السياسى فى أى دراسة ينوى القيام بها، حتى لو كانت ذات طابع ميدانى . فالباحث يحتاج إلى أن يطلع على كل ماله صلة بموضوع بحثه . إن قيام الباحث بعملية مسح شامل أو مبدئى، سيجعله ملما بما كتب فى موضوع إهتمامه ، وبالتالى سيتمكن فيما بعد من تحديد ووضع خطة تحدد مسار بحثه، سواء كان ميدانيا أو غير ميدانى .

والمكتبة اليوم جزء لايتجزء من العملية التعليمية،حيث أن المؤسسات التعليمية، لاسيما مؤسسات التعليم العالى، مثل الجامعات والمعاهد العليا ، لايمكنها أن تقوم بدورها كما يجب، وتحقق أهدافها المنشودة، إلا فى إطار مكتبات مجهزة بما يلزم من كتب ، ودوريات ، ووثائق ، وموسوعات علمية ، وقواميس ، ومخطوطات قديمة ، ووسائل تلقين خاصة فى مجال تعلم اللغات الأجنبية ، وغيرها من المستلزمات العصرية اللازمة لمواكبة الثورة فى مجال المعلومات ، مثل الحاسوب .

إن المكتبة تعتبر مصدرا رئيسيا للبيانات والمعلومات اللازمة للبحث السياسى، وتشمل المكتبة مصادر بحث أولية متمثلة فى الإحصائيات ، والوثائق ، والمعاهدات، والخطب ، ومحاضر جلسات ومناقشات مؤسسات عامة وغيرها.كما تشتمل المكتبة على مصادر بحث ثانوية، مثل الكتب والدوريات . عليه ، فأن الباحث السياسى ، لاسيما الباحث المبتدئ ، يعتمد إعتمادا كليا على المصادر البحثية بأنواعها فى إطار المكتبة ، سواء كانت بالجامعة التى يدرس فيها، أو غيرها من المكتبات الأخرى ، مثل المكتبات العامة، ومكتبات مراكز البحوث، وغيرها من المكتبات المتخصصة . فالمكتبة هى إذن نقطة البداية فى حياة الباحث السياسى المبتدئ ، ولايمكن الإستغناء عنها حتى بالنسبة لعالم السياسة المشهور، نظرا لأنها المكان الذى يلبى حاجة كل الباحثين، سواء كانوا مبتدئين أو محترفين .

وقد يحتاج الباحث إلى مصادر محددة غير موجودة بالمكتبة التى تقع فى إطار بيئته المحيطة، وينزعج لذلك أشد الإنزعاج ، ولكنه سرعان مايجد بعض المراجع قد تتناول موضوع بحثه، ولو بصورة موجزة وغير مباشرة.إن إلمام الطالب بأدبيات الموضوع الموجودة فى إطار المكتبة، إلى جانب إطلاعه على قائمة المراجع المستخدمة فى الأدبيات التى أطلع عليها، هى عملية لامفر منها،سواء بالنسبة للطالب المبتدء الذى ينوى كتابة بحث سياسى، فى إطار المواد أو المقررات التى يدرسها بالجامعة ، أو بالنسبة للباحث الذى ينوى القيام ببحث ميدانى .

ونظرا لضخامة عدد المنشورات فى العالم ككل ، فإنه يلاحظ إستحالة جمع مكتبة واحدة لكل مانشر وينشر فى العالم كل يوم . فثورة المعلومات، وتطور حركة التأليف كما وكيفا، يجعل أكثر الجامعات والمؤسسات التعليمية عاجزة عن مواكبة الثورة المعلوماتية يوما بيوم ، لذا يوجد فى الكثير من المكتبات قسم خاص، يعرف بقسم تنسيق عملية الإعارة بين الجامعات "Inter-library loan" ، مهمته إيجاد أى مادة علمية لاتتوفر فى إطار مكتبته ، من جامعات أو مؤسسات بحثية أخرى فى فترة وجيزة ، بقصد توفير المناخ العلمى – البحثى للباحث الذى قد لاتتوفر لديه الإمكانيات المادية، للحصول على بعض المصادر المتعلقة ببحثه .

طالما إن محور إهتمام هذا الفصل هو جمع البيانات غير الميدانية ،فاننا سنكتفى فى هذا الجزء من الفصل السادس، بالتعرف على المكتبة كمصدر للبيانات والمعلومات اللازمة لعملية البحث السياسى ، ويلاحظ إن تقسيمات هذا الجزء من الفصل السادس، ستكون فى إطار المكتبة كمصدر للبيانات والمعلومات ، وبالتالى فانه سيتم التعرض للنقاط التالية :

أولا : التعريف بالمكتبة.

ثانيا : البيانات والمعلومات المكتبية.

ثالثا : كيفية الحصول على البيانات والمعلومات المكتبية .

التعريف بالمكتبة

المكتبة عبارة عن مكان مجهز ومزود بمصادر بحث أولية وثانوية ، أو ببيانات ومعلومات يستعين بها الطالب أو الباحث،إما بقصد الإطلاع،أو بهدف الدراسة والبحث.ويتبع الطالب أو الباحث أثناء عملية إيجاد مصادر البحث الملائمة عموما،خطوات يتعارف عليها فى إطار النظم المكتبية فى معظم دول العالم .

ويتم فى العادة تعريف الطالب الجامعى الجديد بالمكتبة،ونظمها المتبعة فى البحث عن المصادر،سواء كانت أولية أو ثانوية . فقد يؤخذ الطلاب الجدد فى زيارة إستطلاعية إلى الجامعة ومرافقها،بهدف تقديم الطالب أو الطالبة إلى النظام الجامعى وأسسه ، ومن ضمن الجهات التى يزورها الطالب عادة فى بداية إلتحاقه بالجامعة ، المكتبة ، حيث يعطى المختصون نبذة أو فكرة عامة عن تأسيسها ، محتوياتها ، عدد موظفيها ، ساعات العمل ، نظام الإعارة ، كيفية البحث عن المصادر البحثية ، وكل مايتعلق بالإنضباطية،وإحترام القواعد والقوانين المعمول بها فى المكتبة . وبالرغم من ان تقديم الطالب الجامعى إلى المكتبة بهذه الكيفية لايكفى لمعرفة نظام المكتبة ككل، إلا أن رغبة وإرادة الطلاب فى الإستفادة من محتويات ونظام المكتبة يبقى مسألة نسبية . فالباحث المجد، يكثر من إستخدام محتويات المكتبة، ويتعرف على نظامها تارة عن طريق سؤال الموظفين المختصين، وتارة عن طريق التسجيل فى مواد تفيده فى هذا الشأن ، لاسيما إذا كان نظام الفصل الدراسى هو النظام المتبع.

وليس للمكتبة فى واقع الأمر إطار محدد،فقد تكون ضخمة جدا،وتحتوى على ملايين المصادر المتنوعة،مثل مكتبة الكونجرس الأمريكى،وقد تكون مجرد مبنى بسيط،يحتوى على بضعة آلاف من المراجع،وعدد بسيط من الموظفين.كما أن المكتبات قد تعكس الطابع التخصصى،وبالتالى قد نجد مكتبة مهتمة بتوفير كل المصادر عن دولة أو قارة معينة،مثل أوربا،أمريكا اللاتينية،وأفريقيا؛أو مكتبة غير متخصصة،تهتم بجميع أنواع المصادر ذات العلاقة بالنظام التعليمى الذى تعمل فى إطاره .

ولانغالى فى القول ، إذا قلنا بأن الباحث السياسي الجاد، يعتبر سجينا للمكتبة . والمكتبة فى هذه الحالة ليست بالضرورة مكتبة جامعية،أو مكتبة عامة ، ولكنها قد تكون مكتبة خاصة، يمكن للباحث أو عالم السياسة أن يعمل فى إطارها وفق برنامج محدد (27). وكلما زادت إمكانيات المكتبة ومصادرها من حيث الكم والكيف، كلما زاد إعتماد الباحثين وعلماء السياسة عليها (28).

البيانات والمعلومات المكتبية

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن المكتبة تحتوى بطبيعة الحال على بيانات ومعلومات،فى شكل مصادر أولية وأخرى ثانوية ، وأن على الباحث السياسى أن يطلع على المصادر المتاحة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع بحثه

أو دراسته ويلم بها . ويمكن عموما تصنيف البيانات والمعلومات المكتبية إلى نمطين رئيسيين هما :

أولا: مصادر بحثية أولية .

ثانيا : مصادر بحثية ثانوية .

مصادر بحثية أولية :

هي ذلك النوع من المصادر التي تقوم بجمعها جهات متخصصة لديها إمكانيات مادية وبشرية وتقنية ، مثل مصلحة التعداد السكاني أو بيانات المصارف المركزية ، ويدرسها الباحث بقصد إختبار فرضية أو فرضيات محددة . إذن فالباحث عندما يعتمد على مصادر بحث أولية ، فإنه في الواقع لاينقل عن الغير، أو عن المتخصصين في مجال علم السياسة ، ولكنه يستخدم بيانات أولية أو خام بهدف إختبار مصداقية أو عدم مصداقية فرضيات محددة . وبالرغم من صعوبة القيام بالدراسة السياسية المعتمدة على مصادر بحثة أولية ، لاسيما في الوطن العربي ، (29) إلا أنه تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى مدى أهمية هذا النوع من الدراسات، في مجال تضييق الهوة بين النظرية والتطبيق، في إطار علم السياسة والدراسات السياسية .

ولاتقتصر مصادر البحث الأولية على لغة الأرقام المتمثلة،في الإحصائيات التي تنشرها منظمات عامة ، أو إقليمية مثل جامعة الدول العربية ، أو دولية مثل الأمم المتحدة واليونسكو ؛ ولكنها تشمل أيضا، معلومات تنشرها منظمات مختلفة ، مثل محاضر الجلسات ، والخطب ، والمعاهدات وغيرها . ويمكننا أن نشير في هذا السياق عموما، إلى مصادر البحث الأولية التالية ؛

1- إحصائيات محلية.

2- إحصائيات إقليمية.

3- إحصائيات دولية.

4- وثائق محلية .

5- وثائق إقليمية .

6- وثائق دولية.

7- مصادر أولية أخرى .

1- إحصائيات محلية :

يشمل هذا النوع من الإحصائيات أو البيانات الأولية، كل مايتعلق بالبيانات التجميعية "Aggregate Data" التي تقوم منظمات عامة بجمعها في إطار دولة ما،

وبالتالي فهي بيانات كمية، تميز كل سكان التجمع محل البحث . فهي إذن بيانات تتعلق بتجمعات معينة في إطار الدولة وفروعها ، وليست بيانات شخصية مرتبطة بأفراد معينين . كما أن الإحصائيات أو البيانات التجميعية في هذه الحالة، ترتبط بإطار جغرافي معين، نظرا لإضفاء سمة المحلية عليها .

ومن أمثلة الإحصائيات المحلية التي قد يستفيد منها الباحث أثناء عملية البحث السياسي مايلي:

أ - تعدادات السكان التي توفرها أو تجريها منظمات عامة متخصصة بصفة دورية . وتعدادات السكان عبارة عن إحصائيات لعدد السكان وتوزيعهم وفق الجنس ، الديانة ، الحالة الإجتماعية ، المستوى التعليمي ، والنشاط الإقتصادي . وتشير الإحصائيات السكانية في العادة إلى معدل الزيادة السنوي ومعدل الوفيات كمؤشرات قد يستفيد منها الباحث فيما بعد .

ب - إحصائيات التجارة الخارجية ، ومايرتبط بها من صادرات وواردات الدولة مع العالم الخارجي .

جـ - إحصائيات ومؤشرات إقتصادية عامة، عن معدل الدخل القومي ، ومتوسط دخل الفرد، ومعدلات الإنتاج والإستهلاك وغيرها .

د - بيانات الأحداث ، وتشمل بيانات عن أوجه الصراع والتعاون ؛ مثل الإغتيالات ، الإنقلابات ، الحروب الأهلية ، تشكيل الائتلافات الحكومية ؛ على مستوى الدولة .

هـ - بيانات إستطلاعات الرأي العام "Public Opinion Polls" ، التي قد تجريها منظمات عامة أو خاصة، تجاه العديد من القضايا التي تهم الجماهير ككل، أو بعض القطاعات الجماهيرية .

و - بيانات الإنتخابات العامة والدورية،التي تجرى في النظم السياسية النيابية، فهي إذن،بيانات تعكس مسار الإنتخابات العامة والدورية في العديد من الدول.

ى - بيانات سرية، يتحصل عليها الباحث عادة بعد مرور فترة طويلة من الزمن حينما تنتفي عنها صبغة السرية .

2- إحصائيات إقليمية :

إن البيانات التي تحتوي عليها المكتبة، قد لاتقتصر على بيانات ذات طابع محلي، ولكنها قد تمتد لتشمل بيانات ذات صبغة إقليمية ، لاسيما أننا نعيش بعصر

التكتلات الإقليمية، وما ينجم عنها من نظم إقليمية فرعية . فاليوم يتوفر لدى المنظمات الإقليمية ، مثل منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى "OECD" ، الجامعة العربية ، منظمة الوحدة الإفريقية ، منظمة حلف شمال الأطلسى "NATO" ، السوق الأوروبية المشتركة وغيرها ، إمكانيات مادية وبشرية وتقنية،تمكنها من القيام بجهود ملحوظة فى تجهيز إحصائيات تتعلق بنشاطاتها وإختصاصاتها فى المجالات السياسية ، والإقتصادية ، والإجتماعية ، والثقافية .

ويجد الباحث السياسى غايته فى منشورات المنظمات الدولية الإقليمية ، لاسيما إذا كان موضوع بحثه أو إهتمامه منصبا على أوجه التعاون الإقليمى ، سواء كان ذلك فى إطار منطقة جغرافية معينة، أو كان ذلك بين عدة تنظيمات إقليمية. فدراسة موضوع التكامل "Integration" يحتاج الباحث فيه إلى إحصائيات أقليمية، قد تصدرها المنظمة محل الدراسة عن معدلات التبادل التجارى الإقليمى ، ومعدلات تنقل العمالة بين أعضاء التنظيم الإقليمى ، ومعدّلات إنتقال الرسائل الإتصالية ، مثل عدد الرسائل والمكالمات الهاتفية، وغيرها من البيانات التى يتطلبها مثل هذا النوع من الدراسات .

فالتقرير السنوى لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادى "OECD" ، وإحصائيات منظمة الدول المنتجة للنفط "OPEC" ، ومنظمة الدول العربية المنتجة للنفط "OAPEC" ، والمجموعة الإحصائية العربية الموحدة التى تصدر تحت إشراف جامعة الدول العربية، تقدم للباحث السياسى بيانات هامة تساعده على دراسة عدة مواضيع سياسية على مستوى النظام الإقليمى .

3- إحصائيات دولية :

لاتخلو معظم المكتبات فى واقع الأمر من إحصائيات ذات صبغة دولية ، تقوم بنشرها فى العادة منظمة الأمم المتحدة "UN" وفروعها وهيئاتها المتخصصة ، اليونسكو "UNESCO"، منظمة العمل الدولية وغيرها . فالأمم المتحدة تقوم أو تشرف على أعداد وطباعة بيانات مختلفة عن الدول الأعضاء فيها ، خاصة ما يتعلق بأوضاع هذه الدول فى المجالات السياسية ، والإقتصادية ، والإجتماعية ، والثقافية .

ويجد الباحث السياسى فى منشورات الأمم المتحدة ؛ مثل الكتاب السنوى، أو الإحصائيات السنوية التىتصدرها الأمم المتحدة "Statistical Yearbook of United Nations" أو التى تصدرها اليونسكو "Statistical Yearbook UNESCO" ، ضالته المنشودة فى دراسة الظواهر السياسية المختلفة، ومايترتب عنها من

آثار إقتصادية ، وإجتماعية ، وثقافية . فمنشورات الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة تحتوى على بيانات ومؤشرات قيمة عن الدول الأعضاء فيها فى كافة المجالات .

ويوجد عادةً فى المكتبة قسم خاص بالأمم المتحدة ومنشوراتها وإحصائياتها الدورية . فإلى جانب الإحصائيات السنوية، التى تصدرها هيئة الأمم المتحدة واليونسكو ، توجد أيضا منشورات إحصائية سنوية تصدرها منظمات أممية ، مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى "International Monetary Fund" تحتوى على مؤشرات سياسية وإقتصادية وإجتماعية يمكن،الإستفادة منها فى دراسة مواضيع الإقتصاد السياسى "Political Economy" كالمديونية الخارجية "External Debt" ومدى إلتزام الدول المدينة بتطبيق شروط صندوق النقد الدولى ، فى مجال برامج التكييف الإقتصادى، وغيرها من المواضيع الحساسة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بعلم السياسة وإهتمامات علماء السياسة . إذن ، فالإحصائيات الدولية التى يمكن للباحث أن يستفيد منها، هى فى معظمها إحصائيات تعدها وتنشرها منظمات دولية وهيئات دولية متخصصة . وأخيرا فأن سجلات التصويت ، لاسيما فى إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن ، على القضايا المطروحة على الأمم المتحدة، تعتبر أيضا من الإحصائيات التى تستحق إهتمام الباحث السياسى المهتم بدراسة سلوك المنظمة الدولية على مستويات التحليل المختلفة .

4- وثائق محلية :

إذا كانت الإحصائيات المحلية تحتوى على بيانات ذات طابع إحصائى ، فإن الوثائق المحلية تحتوى بطبيعة الحال على معلومات قيمة، يمكن تحويلها إلى بيانات إحصائية فى حالة إستخدام الباحث السياسى لأساليب بحث معينة ، مثل أسلوب تحليل المضمون السابق الإشارة إليه فى الجزء السابق من هذا الفصل .

وتتنوع الوثائق المحلية التى تعدها وتشرف عليها منظمات عامة وخاصة، تنوعا ملحوظا بحيث تشمل عدة منشورات ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

أ - المعاهدات والإتفاقيات الثنائية السارية فى المجالات المختلفة . ويوجد فى العادة قسم خاص بوثائق الدولة فى المجالات المختلفة ، مثل قسم ليبيا بجامعة قاريونس ببنغازى . ويستفيد الباحث السياسى من المعاهدات كوثائق ، لاسيما إذا كان موضوع إهتمامه وبحثه يتعلق بالنظام السياسى،أو السياسة الخارجية لدولة ما،

سواء كانت دولته أو أى دول أخرى . فالمعاهدة عبارة عن إلتزامات قانونية وسياسية بين أطرافها ، ويمكن للباحث السياسى الإستفادة منها فى إثبات مصداقية أو عدم مصداقية فرضية او فرضيات معينة .

ب – السجلات الرسمية ، مثل محاضر جلسات الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتقارير الميزانية العامة ، والتقارير التى تصدرها جهات أمنية ، والتقارير التى تصدرها وزارة أو أمانة الخارجية وغيرها من المعلومات الهامة التى تصدرها منظمات عامة أخرى فى المجالات المختلفة .

جـ – السجلات الشخصية المرتبطة عادة بالقادة السياسيين، أو صانعى القرار السياسى ، ومن أمثلة ذلك الخطب السياسية فى المناسبات الرسمية وغير الرسمية ، السير الذاتية ومذكرات القادة السياسيين البارزين، فى عملية صنع القرار ، والتصريحات الرسمية وغير الرسمية التى يدلى بها المسؤولين لوسائل الأعلام المختلفة .

د – المخطوطات القديمة النادرة، وأشرطة التسجيل،والإسطوانات، وغيرها من التسجيلات المرئية والمسموعة .

5– وثائق إقليمية :

هى عبارة عن وثائق تصدرها منظمات دولية إقليمية بشكل منتظم أو دورى . فالمنظمات الإقليمية –كما هو معروف– تجتمع دوريا وكل مادعت الحاجة إلى ذلك، وبالتالى تقوم الجهات المسؤولة عن الإعداد والنشر بطباعة كل ماله صلة بإجتماعات المنظمات الإقليمية، وتوزيعها على الدول الأعضاء التى تزود بدورها مكاتبها بمثل هذه المنشورات، بهدف الإستفادة منها وإجراء الدراسات حولها . ومن الوثائق الإقليمية التى قد توجد فى إطار المكتبة مايلى :

أ – المعاهدات والإتفاقيات المعقودة فى إطار المنظمة الإقليمية، سواء بين أعضاء المنظمة أو بين المنظمة وغيرها من الأطراف الأخرى ، لاسيما نظيرتها من التنظيمات الإقليمية الأخرى. ومن المعاهدات التى تسترعى أنتباه الباحث السياسى أيضا ميثاق المنظمة الإقليمية وغير ذلك من اللوائح التنظيمية الأخرى .

ب – السجلات الرسمية ، مثل محاضر الجلسات الدورية والطارئة التى تعقدها المنظمات الإقليمية إلى جانب تقارير الأمين العام ومساعديه ، تقارير الميزانية العامة للمنظمة ، وكلمات الوفود أثناء عملية التصويت على مشاريع القرارات التى تناقشها مثل هذه المنظمات .

جـ – السجلات الشخصية المرتبطة بشخصيات لعبت أو تلعب دورا هاما على مستوى النظام الإقليمى ، مثل السيرة الذاتية أو يوميات الأمين العام ، الرسائل المتبادلة بين الأمين العام وغيره من الشخصيات السياسية على مستويات الدولة ، النظام الإقليمى ، والنظام الدولى ، المقابلات التى تجريها وسائل الإعلام المختلفة مع الشخصيات القيادية فى إطار المنظمة الإقليمية لاسيما الأمين العام ومساعديه .

د – أشرطة التسجيل والأسطوانات وغيرها من التسجيلات التى تعكس تقدم وسائل الإتصال والمعلومات .

فالباحث السياسى، سيستفيد إذن من الوثائق التى تصدرها المنظمات الإقليمية ، لاسيما المنظمات التى تنتمى إليها دولة الباحث . وفى حالة تعذر حصول الباحث على الوثائق الإقليمية، يمكنه عموما الحصول عليها من مكتبة المنظمة الإقليمية نفسها، إما عن طريق الإتصال الشخصى أو عن طريق البريد .

6– وثائق دولية :

لقد زاد إهتمام علماء السياسة بدراسة الوثائق الدولية، نتيجة لعلاقات الإعتماد المتبادل التى يعيشها أطراف النظام الدولى ، لاسيما فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة للثورة فى وسائل المواصلات والإتصالات والمعلومات (30) .

والمقصود بالوثائق الدولية، هى كل مايتعلق بالوثائق الناتجة عن علاقات التفاعل بين أطراف النظام الدولى ، لاسيما منشورات منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، ومن أمثلة الوثائق الدولية التى يمكن الإشارة إليها فى هذا السياق :

أ – المعاهدات والإتفاقيات الدولية التى تعقد على مستوى النظام الدولى ، مثل ميثاق الأمم المتحدة ، والإتفاقيات المختلفة التى تعقدها المنظمة الدولية مع أطراف النظام الدولى الأخرى ، مثل الدول والمنظمات الإقليمية .

ب – السجلات الرسمية لمحاضر جلسات الجمعية العامة ، مجلس الأمن ، المجلس الإقتصادى والإجتماعى، وغيرها من الفروع واللجان التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، إلى جانب محاضر جلسات المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ، والفاو ،والعمل الدولية وغيرها. فمحاضر جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، تشمل بيانات تتعلق بالسلوك التصويتى للدول الأعضاء،أثناء عملية التصويت على مشاريع القرارات والتوصيات وغيرها ، إلى جانب نص الكلمات التى يدلى بها أعضاء هذه الوفود، قبل وأثناء وبعد إنتهاء عملية التصويت المبدئى والنهائى .

جـ – السجلات الشخصية المتعلقة بشخصيات قيادية لعبت أو مازالت تلعب دورا هاما فى سياسات ونشاطات هيئة الأمم المتحدة،ومن أمثلة ذلك السيرة الذاتية،

ويوميات الأمناء العموميين للمنظمة الدولية،المذكرات والرسائل والخطابات السابقة، والمقابلات التى تجريها شخصيات قيادية أمنية مع وسائل الإعلام المرئى والمسموع والمقروءة .

د – أشرطة التسجيل والإسطوانات،وغيرها من وسائل التقنية التى تحتوى على بيانات ومعلومات فى نفس الوقت ، ومن أمثلة ذلك الأشرطة الممغنطة "Magnetic Tapes" التى تحتوى على بيانات ومعلومات تتعلق بالتوصيات،ومشاريع القرارات التى عرضت على الجمعية العامة منذ تأسيسها ، وهى أشرطة تشرف على إعدادها جامعة متشجن - بمدينة أن أربر بالولايات المتحدة الأمريكية ([31]).

مصادر بحث ثانوية :

وهى مصادر لاغنى عنها للباحث السياسى المبتدء أو المحترف،حيث أن الاطلاع على مصادر البحث الثانوية،و الالمام بها يساعد الباحث على أخذ فكرة عامة عن موضوع البحث،إلى جانب أنه يزوده بعناوين مصادر بحث أولية، إستخدمت من قبل فى إطاردراسات ذات صلة بالمشكلة البحثية محل الدراسة. والمصادر الثانوية هى أى كتابات أو مقالات تشتمل على معلومات منقولة عن مصادر بحث أولية .

فبالرغم من أهمية المصادر الأولية ،فى تطوير ودعم مكانة علم السياسة بين العلوم الأخرى،إلا أنه يجب التأكيد على أهمية مصادر البحث الثانوية أثناء عملية البحث السياسى .

ومن أهم مصادر البحث الثانوية الكتب والدوريات التى تغطى المجالات المختلفة لعلم السياسة وفروعه فى النظرية السياسية ، والنظم السياسية المقارنة ، والعلاقات الدولية ، والإدارة العامة ، ومناهج البحث السياسى . وسنتعرض فى هذا الجزء من الفصل السادس بشئ من الإيجاز للكتب والدوريات التى تمثل فى واقع الأمر العمود الفقرى لأى مكتبة جامعية .

1– الكتب :

تعتبر الكتب من مصادر البحث الثانوية الهامة، التى لايستغنى عنها الباحث السياسى فى جميع الظروف والمعطيات . والكتاب يشتمل على معلومات تتمشى وأهدافه التى يسعى إلى تحقيقها. كما أن بعض الكتب التى تعكس دراسات ميدانية أو أمبيريقية، قد تتشمل على ملاحق إحصائية، يمكن الإستفادة منها فى دراسات

أخرى ، لاسيما إذا كان الهدف هو مقارنة نتائج حالية بنتائج دراسات سابقة . أما قائمة المراجع فى الكتب، فهى خير معين للباحث المبتدء وغير المبتدء ، على إعتبار أنها ترشد الباحث إلى مصادر بحث أولية، وأخرى ثانوية ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة بالموضوع الذى يبحث فيه .

والكتب عدة أنواع، تختلف بطبيعة الحال من حيث الحجم ، موضوع الإهتمام، طبيعة البيانات والمعلومات . وهناك ثلاثة أنواع رئيسية للكتب ، هى على التوالى : ([32])

أ – القواميس والمعاجم : وهى ذلك النوع من الكتب، التى تزود الباحث بمعلومات مختصرة وأشخاص مختلفين . وتنقسم القواميس والمعاجم بدورها إلى : قواميس ومعاجم لغوية،محور إهتمامها مصطلحات لغوية،وقواميس أومعاجم الترجمة من لغة إلى أخرى،وقواميس أو معاجم التراجم وتعطى معلومات عن الشخصيات المشهورة ،وقواميس أو معاجم الموضوعات الخاصة مثل القاموس السياسى .

ب – الموسوعات أو دوائر المعارف:وتحتوى بدورها على معلومات مختلفة عن أشخاص،وأحداث ومفاهيم، مرتبة حسب الحروف الهجائية.وتنقسم الموسوعات عموما إلى: موسوعات أو دوائر معارف شاملة ، مثل دائرة المعارف البريطانية ودائرة المعارف الأمريكية؛ مسوعات أو دوائر المعارف المتخصصة ، مثل دائرة معارف العلوم الإجتماعية ؛ والقواميس الموسوعية ، مثل القاموس السياسى .

جـ – الكتب العلمية المتخصصة : وهى كتب علمية تعالج فى العادة ظاهرة أو موضوعا معينا،وتنقسم بدورها إلى كتب أكاديمية أو دراسية،مثل الكتب المقررة على طلبة الجامعة فى السنوات المختلفة،وكتب مرجعية أو أحادية الموضوع "Monographs" تختص بمعالجة قضية أو موضوع معين،وفق منهجية محددة وبشى من التفصيل.وهناك أطروحات الماجستير والدكتوراة،إلى جانب الكتب السابق الإشارة إليها ، وهى مصادر يتحتم على الباحث أن يلم بها لاسيما إذا كانت تتعلق بنفس موضوع الدراسة .

2– الدوريات :

وإذا كانت الكتب لاتصدر بصفة دورية ، فأن الدوريات تصدر فى العادة بصفة منتظمة ودورية قد تكون شهرية،أو فصلية،أو حولية.ولقد زادت أهمية الدوريات بالنسبة للباحثين وعلماء السياسة،منذ فترة نهاية الحرب العالمية الثانية،نظرا لمستوى تطورها كما وكيفا.فمن حيث الكم زاد عدد الدوريات السياسية

التى تصدر على مستويات الدولة،النظام الإقليمى،والنظام الدولى،بحيث أصبح من الصعب على عالم السياسة مواكبة كل ماتنشره الدوريات السياسية المتخصصة.أما من حيث الكيف،فإن الدوريات السياسية أصبحت تغطى معظم –إن لم يكن كافة– المواضيع والظواهر السياسية .

وتتميز الدوريات العلمية المتخصصة ؛ سواء كانت شهرية،مثل: مجلة المستقبل العربى التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، أو مجلة الوحدة التى يصدرها المجلس القومى للثقافة العربية ؛ أو فصلية ، مثل مجلة شؤون عربية التى تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أو مجلة العلوم الإجتماعية التى تصدرها جامعة الكويت ؛ أو سنوية مثل حوليات كلية الآداب التى تصدرها جامعة الكويت ؛ عموما بتقديم دراسات مبدئية عن موضوعات الساعة ، وبالتالى فهى من ناحية،تواكب بإنتظام تطور الظواهر والأحداث السياسية، ومن ناحية أخرى لاتقدم دراسات متعمقة على غرار الكتب نظرا لحداثة المواضيع محل الدراسة .

فكلما زادت حداثة الموضوع، كلما زاد لجوء الباحث السياسى إلى الدوريات السياسية المتخصصة باللغة العربية واللغات الأجنبية ، لاسيما اللغة الأنجليزية .

وهناك دوريات متخصصة فى تقديم ملخصات عن كافة المواضيع السياسية،التى وردت فى الدوريات السياسية المختلفة ، لاسيما الدوريات التى تُنشر باللغات الإنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والإيطالية وغيرها .

كيفية الحصول على البيانات والمعلومات المكتبية

لاشك أن المكتبات الحديثة، إستفادت وتستفيد من التقدم العلمى الذى أحرزه علم المكتبات،حيث أن المكتبات الحديثة تصنف مصادرها،وفق أسس علمية متعارف عليها فى معظم مكتبات العالم.إن عدم إلمام الباحث المبتدء بالقواعد والأسس المتعارف عليها فى إطار النظم المكتبية،يصعب من مهمته فى إيجاد المصادر الملائمة فى الوقت والزمان المناسبين،عليه فإن تقديم الطالب المبتدئ إلى المكتبة إما نظريا من خلال مواد مناهج البحث،أو عمليا من خلال الزيارة الميدانية وسؤال المتخصصين فى المكتبة،يسهل من مهمة البحث عن المصادر المطلوبة فى الوقت المناسب .

ومن أبسط القواعد والأسس التى يجب أن يلم بها أى باحث مبتدء،هى الكيفية التى تصنف بها المادة العلمية فى المكتبة،لاسيما تصنيف الكتب والدوريات ،

وغيرها من المراجع الأخرى.والمقصود بالتصنيف هنا هو وضع الكتب المتشابهة من حيث المواضيع مع بعضها البعض،لكى يتم تسهيل الأمر على الباحث أثناء عملية البحث عن المراجع الملائمة لبحثه.ويلاحظ عموما وجود ثلاثة تصنيفات معمول بها فى إطار ما يعرف بالفهرست المصنف أو البطاقى "Card Catalogue"، الذى يوجد فى العادة فى صناديق خاصة قرب المدخل الرئيسى لأى مكتبة،ويحتوى على أسماء المراجع،وغيرها من المواد العلمية الموجودة فى إطار المكتبة،وهذه التصنيفات هى على التوالى :

أ – بطاقة أو فهرست المؤلف.ويتم فيها تصنيف المراجع حسب الأسم الأول للمؤلف فى اللغة العربية،وحسب الإسم الأخير للمؤلف فى اللغات الأجنبية . فالباحث الذى يبحث مثلا عن مؤلف "س" من المؤلفين ، عليه أن يتفحص أولا فهرست المؤلف، لكى يتحصل على المعلومات اللازمة من هذه البطاقة، وأن يبحث ثانيا على المراجع المطلوبة فى مكانها المحدد بالمكتبة، لكى يستعيرها ويطلع عليها فيما بعد .

ب – بطاقة أو عنوان المصدر ، ويتم فيها ترتيب عناوين المراجع الموجودة بالمكتبة، حسب ترتيب حروف عنوان المصادر وحسب الحروف الهجائية .

جـ – بطاقة أو فهرست الموضوع ، حيث يتم ترتيب الكتب والمراجع حسب الموضوع الذى يتناوله المصدر.وفى حالة معالجة الكتاب أو المصدر لأكثر من موضوع توضع فى العادة أكثر من بطاقة تمشيا مع تنوع المواضيع،كما هو الحال مع تعدد المؤلفين حيث توجد بطاقات على عددهم .

وتتبنى معظم المكتبات فى العالم عموما،إما مايعرف بتصنيف ديوى "Dewey"، الذى يقسم الكتب فى جميع المجالات إلى عشرة تصنيفات أساسية، تعطى أرقاما تبدأ من الصفر وتنتهى بى 999 ،وعشرة تصنيفات أخرى فرعية،تحمل أرقاما معينة فى إطار كل تخصص على حدة؛وتصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكية الذى يتدرج من العام إلى الخاص عن طريق إستخدام الحروف الهجائية بدلا من الأرقام، إلى جانب وضع أرقاما متسلسلة، بهدف تقسيم الموضوعات هجائيا حسب الموضوع أو الشكل أو البلد (33).

الخلاصة

يعتبر الفصل السادس مكملا للفصل الخامس، نظرا لأن محور التركيز إنصب فيهما على وسائل جمع البيانات الميدانية وغير الميدانية على التوالى . وإذا كان لابد من إنخراط الباحث فى عمل ميدانى فى الحالة الأولى ، فإن الباحث يمكن أن يقوم ببحثه فى إطار المكتبة العامة أو مكتبته الخاصة فى الحالة الثانية . فالباحث فى حالة البحوث غير الميدانية، يكتفى بدراسة المصادر البحثية المتوفرة بالمكتبة، سواء كانت مصادر أولية أو ثانوية .

إن أسلوب تحليل المضمون ، بنمطيه الكيفى والكمى ، يعتبر أداة فعالة لجمع بيانات غير ميدانية . ولتحليل المضمون إستخدامات متعددة، يتحتم على الباحث السياسى أن يحدد أفضلها لموضوع إهتمامه وبحثه . وفى حالة إستخدام تحليل المضمون الكمى ، لاسيما مايتعلق بالكلمة كوحدة للتحليل ، يمكن للباحث أن يستعين بالعقل الآلى توفيرا للوقت والجهد . ولكن إستخدام الحاسوب فى الدراسات التى تستخدم تحليل المضمون الكمى، يكون مجديا أكثر فى الدراسات التى يسعى فيها الباحث إلى دراسة كم هائل من الوثائق أو النصوص . أما فى الدراسات المحدودة من حيث حجم المادة . فإن الباحث قد يستخدم تقنيات يدوية، والآت بسيطة مثل المسطرة وساعة خاصة لقياس الزمن . ويمر الباحث الذى يستخدم أسلوب تحليل المضمون بعدة خطوات ، لعل أهمها مرحلة تحديد فئة ووحدة التحليل.

كما تعتبر المكتبة أيضا، من الوسائل الهامة لجمع البيانات والمعلومات غير الميدانية.ويقوم الباحث المبتدء بإستخدام المكتبة، وفق قواعد وأسس متعارف عليها، فى إطار النظم المكتبية الموجودة فى معظم دول العالم . والمصادر التى يمكن للباحث السياسى أن يستخدمها فى إطار المكتبة ، هى إما أولية ، مثل المعاهدات والخطب والسير الذاتية ؛ أو مصادر ثانوية مثل الكتب والدوريات . ولايستغنى الباحث ، أيا كانت مرتبته ، عن إستخدام المكتبة ، نظرا لانها الخطوة السليمة الأولى التى، ينطلق منها الباحث سواء كانت دراسته ميدانية أو غير ميدانية .

هوامش الفصل السادس :

1- See in this Regard, B. Berelson , **Content Analysis in Communication Research** (Glencoe , ILL. : Free Press, 1952) .

2- انظر فى هذا الشأن على سبيل المثال لاالحصر :
Ivor Wayne, "American and Soviet Themes and Values : A Content Analysis of Pictures in Popular Magazines , : **Puplic Opinion Quarterly** 20 (Spring 1956) : 314-320 ; Phillip J . Stone, **et . al . The General Inquirer : A Computer Approach to Contet Analysis** (Cambridge, Mass. : MIT Press, 1966) ; and Ole R . Holsti , **Content Analysis for Social Sciences and Humanities** (Reading , Mass . ; Addison-Wesler , 1969) .

3- Bernard Berelson , **Op . Cit** , p . 18

4- Ole R . Holsti ,**Op . Cit** . , p.12

5- **Ibid** ., p.12.

6- **Ibid** .

7- انظر فى هذا الشأن كلا من : فاروق يوسف احمد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 89- 99 ،
Chava Nachmias and David Nachmias , **Op.Cit** .,pp. 256-259

8- Ithiel de Sola Pool, **Symbols of Democracy** (Stanford, Calif : Stanford University Press , 1952) .

9- David C . McClelland, "The Use of Measures of Human Motivation in the Study of Society, " in **Motives Fantasy : Actions and Society,**

Edited by John W. Atkinson (Princeton, NJ : Van Nostrand, 1958) .

10- See Bernard Berelson , "The Effects of Print Upon Public Opinion," in **Print , Radio , and Film in Democracy** , Edited By Douglas Waples (Chicago : University of Chicago Press , 1942), pp.62-68 .

11- Harold D. Lasswell, "Detection : Propaganda Detection and the Courts,: in Haold D. Lasswell, **et. al ., The Language of Politics : Studies in Quantitative Semantics** (Cambridge, Mass : MIT Press, 1965) , pp.173-232 .

12- Harold D. Lasswell , **Propaganda Technique in the World War I** (New York : Knopf, 1927) .

13- غازى فيصل ، **منهجيات وطرق البحث فى علم السياسة** (بغداد : وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، 1990) ، ص ص . 33-53 .

14- المرجع السابق ، ص ص . 61-62 .

15- Philip A. Schrodt, **Micro Computer Methods for Social Scientists** (Beverly Hills, Calif : Sage Publication, 1984), pp. 7-8.

16- Philip Stone, **et. al., Op. Cit** .

17- Ole R. Holsti, **Op. Cit.** , pp. 151-152 .

18- غازى فيصل ، مرجع سابق ذكره ، ص ص ، 33-53 .

19- Dickinson McGaw , and George Watson, **Political and Social Inquiry, Op.Cit.** , pp. 384-385 .

20- Bernard Berelson, **Content Analysis in Communication Research, Op.Cit.**, pp. 147-148 .

21- Ole Holsti, " Content Analysis in **The Handbook of Social Psychology,** Edited By Gardner Lindzey and Elliot Aronson (Reading, Mass : Addison-Wesley, 1968) , pp. 601-607 .

22- M. Duverger ,**An Introduction to Social Sciences** (New York : Praeger, 1964), P.116.

23- من الدراسات العربية المشهورة فى مجال إستخدام تقنيات تحليل المضمون دراستان قام بنشرهما مركز دراسات الوحدة العربية وهما : مارلين نصر ، **التصور القومى العربى فى فكر جمال عبد الناصر (1952-1970): دراسة فى علم المفردات والدلالة** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1984) ، والسيد ياسين وأخرون ، **تحليل مضمون الفكر القومى العربى : دراسة إستطلاعية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985).

24- السيد ياسين وأخرون ، المرجع السابق ، ص . 13.

25- جمال زكى السيد ، **أسس البحث الإجتماعى** (القاهرة : دار الفكر العربى ، 1962) ، ص . 391 .

26- نادية سالم ، "أسلوب تحليل المضمون : عرض منهجى لعينة من الدراسات المصرية ، "فى **البحث الإمبيريقى فى الدراسات السياسية** ، مرجع سابق ذكره ، ص . 40.

27- Clement E. Vose, "Sources For Political Inquiry: Library Reference Materials and Manuscripts As Data For Political Science, "In **Straregies of Inquiry,** Edited By Fred I.Greenstein and Nelson W.Polsby (Reading, Mass : Addison-Wesley, 1975), P. 1 .

28- V.O. Key, "Strategies In Research on Public Affairs , "Social Science Research Council Items 10(1956): 30

29- ودودة بدران،**البحث الإمبيريقى فى الدراسات السياسية** ، مرجع سابق ذكره ، ص ى.

30- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، قضايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية والتطبيق، مرجع سابق ذكره ، ص ص . 98-99 .

31- لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع أنظر رسالة دكتوراة المؤلف :

Mustafa Abdal
Arab States In The General Assembly of the United Nations in the Period 1956-1981, "(Ph.D.Dissertation ,Tulane University, 1985).

32- فاروق يوسف أحمد ، **دراسات فى مناهج البحث السياسى : وسائل جمع البيانات** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص . 64-71 .

33- لمعرفة المزيد عن تصنيفات المكتبة العصرية يمكن الرّجوع الى :
احمد بدر ، **أصول البحث العلمى ومناهجه** ، مرجع سابق ذكره ، ص ص . 153-179.

الفصل السابع
تفريغ وتحليل البيانات
Analysis of Data

الفصل الثامن

كتابة البحث السياسي : القيود

Writing Politial Research : The Limitations

ننتقل فى هذا الفصل الختامى،إلى مناقشة الإجراءات التنظيمة والقيود المفروضة على كتابة البحث السياسى . ولايختلف الباحث السياسى عموما عن زملائه فى فروع العلوم الإجتماعية والإنسانية الأخرى،من حيث ضرورة إلتزامه بإتباع خطوات محددة،متعارف عليها فى عملية البحث العلمى ، إلى جانب تقيده بعدة قيود تفرضها عليه إخلاقيات البحث ، وبالتالى سنناقش على التوالى المحاور الرئيسية التالية :

أولا : شكل أو هيكلية البحث السياسى .

ثانيا : قواعد وأسس كتابة البحث السياسى .

ثالثا : إخلاقيات البحث العلمى .

المبحث الأول
هيكلية البحث السياسى

يلتزم الباحث السياسى ، مثله فى ذلك مثل غيره فى إطار العلوم الإجتماعية، بإتباع خطوات محددة أثناء كتابة البحث السياسى . لقد أشرنا فى الفصل الرابع من هذا الكتاب، إلى الخطوات التى يتحتم على الباحث أو الكاتب أن يتبعها، فى سياق عملية تصميم البحث السياسى (أنظر الشكل 4-1) . ونود أن نشير إلى أن نجاح الباحث السياسى، فى إتباع خطوات تصميم البحث السياسى إلى جانب أخذه فى الإعتبار، ردود الأفعال حول النتائج التى توصل إليها، ومدى تمشيها مع الإطار النظرى للدراسة ، يوصله إلى مرحلة كتابة البحث السياسى فى صورته النهائية.

بالرغم من عدم وجود إتفاق شامل على هيكلية أو الشكل النهائى للبحث السياسى، إلا أنه يمكن التأكيد على أن البحث السياسى، يشتمل على جملة من العناصر لايمكن تجاهلها بأى حال من الأحوال، من جانب أى باحث مبتدء أو غير مبتدء، ويمكن عموما تلخيص هذه العناصر فى النقاط التالية :

1- مقدمة الدراسة "Introduction" ويتم فيها التعرض إلى :

أ - التعريف بالمشكلة البحثية .

ب - أسباب وأهمية وأهداف الدراسة.

جـ - تحديد الفترة الزمنية للدراسة إن وجدت .

د - منهجية الدراسة ، ويتعرض فيها الباحث إلى النقاط التالية :

1- التعريفات النظرية والإجرائية للمفاهيم .

2- تحديد كيفية قياس المتغيرات .
3- الإطار التحليلي للدراسة .
4- أسلوب أو أساليب جمع البيانات المستخدمة فى الدراسة .
5- خطوات إختيار العينة إذا كانت الدراسة ميدانية .
6- فرضية أو فرضيات الدراسة .
7- قيود الدراسة .

2- تقسيمات الدراسة "Divisions of Study" ، وتتم تقسيمات الدراسة بناء على المنهجية المستخدمة والفرضية أو الفرضيات المثارة،وتشمل التقسيمات فى العادة :

أ - فصلا أو جزءا عن أدبيات الموضوع محل الدراسة، بهدف التوقف على ماقيل وتم التوصل إليه من نتائج سابقة .

ب - فصولا مختلفة تغطى الجوانب النظرية والإجرائية لدراسة المشكلة البحثية .

3- خلاصة الدراسة "Conclusion" ، ويتم فيها التعرض إلى :

أ - النتائج التى تم التوصل إليها فى الدراسة "Findings of Study" .

ب - مقارنة النتائج بفرضية أو فرضيات الدراسة .

جـ - توصيات الدراسة ومساهمتها فى تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق.

د - مشاكل مطروحة لمزيد من البحث والتنقيب .

مقدمة الدراسة :

لاشك أن نقطة البداية فى أى بحث - والبحث السياسى ليس أستثناء لهذه القاعدة- هى كتابة مقدمة الدراسة . ويجب أن لايبالغ الباحث كثيرا فى كتابة مقدمة طويلة إلى حد ملفت للنظر . ولايوجد إتفاق عام على عدد الصفحات التى يجب أن تحتويها مقدمة الدراسة ، سواء كانت بحثا أم كتابا . وقد يعامل البعض المقدمة كفصل تمهيدى ، وفى هذه الحالة يتحتم على الباحث أن يخلق نوعا من التوازن بينها وبين بقية الفصول أو الأجزاء الأخرى للبحث أو الدراسة . ويتراوح حجم المقدمة عموما مابين 1٪ إلى 10٪ من حجم البحث أو الدراسة الكلية فى حالة التعرض لكل النقاط السابقة الذكر .

ويستهل الباحث المقدمة عادة بتحديد ماهية المشكلة البحثية المدروسة،وتقديمها إلى القارئ بشكل مبسط ومنظم ومباشر .فالدراسة العلمية،كما أسلفنا،هى تلك الدراسة التى تدرس مشكلة محددة،لها علاقة أو بالظروف البيئية المحيطة وتعكسها.

ويمكن للباحث التعبير عن المشكلة البحثية عن طريق إثارة جملة من الأسئلة تستحق إجابات مقنعة .

وطالما ان لكل دراسة علمية مبررات وأهدافا تسعى إلى تحقيقها ، فإن الباحث قد يتعرض بنوع من الإيجاز إلى توضيح الأسباب التى جعلته يختار مشكلة معينة، ومدى أهمية المشكلة ، وأهداف الدراسة التى توفق فى العادة بين وصف وتحليل الظاهرة السياسية محل الإهتمام . كما إن الدراسات السياسية تغطى فى الكثير من الأحيان فترة زمنية معينة ، وبالتالى يمكن إعطاء مبررات لإختيار فترة زمنية معينة.

أما فيما يتعلق بمنهجية الدراسة ، فإنه يمكن للباحث التعرض لمجموعة نقاط ، تتعلق بإعطاء تعريفات نظرية،تلخص أو تعكس أدبيات الموضوع ، وأخرى إجرائية قابلة للقياس . وفي حالة وجود تعريفات إجرائية قابلة للقياس ، يتحتم على الباحث أن يحدد الكيفية التى يمكن بواسطتها قياس التعريفات الإجرائية أو المؤشرات . وقد يتبنى الباحث إطارا تحليليا معينا ، مثل الأطر التى تعرضنا لها فى ثنايا الفصل الثانى من هذا الكتاب ، وبالتالى يفترض إعطاء فكرة عن الإطار التحليلى للدراسة ، وماهى المزايا التى يمكن أن تتحقق من جراء ذلك .

ويخص الباحث بالذكر فى إطار الحديث عن منهجية الدراسة أيضا، الأسلوب المتبع فى جمع البيانات، سواء كانت الدراسة ميدانية أو غير ميدانية ، إلى جانب إعطاء فكرة عن خطوات إختيار العينة ، التى يفترض أن تكون ممثلة لمجتمع البحث أو الدراسة . وبعد أن يفرغ الباحث من كل الخطوات السابقة ، فإنه يتحدث فيما بعد عن الفرضية أو الفرضيات المثارة فى الدراسة . وقد تتسم الفرضية المثارة بالبساطة إذا تعلق الأمر بدراسة متغير واحد ، وقد تتسم بالتعقيد فى حالة تركيز الباحث على متغيرين أو أكثر .

ولاتخلو الدراسات الملتزمة بالمنهجية العلمية من وجود قيود ، عليه يجب التعرض إلى القيود المفروضة على البحث أو الدراسة ، ومن ذلك ضبط بقية المتغيرات ، أو دراسة فترة زمنية محددة دون سواها .

وبناء على الفرضية المثارة فى البحث أو الدراسة العلمية ، يمكن للباحث أن يقسم دراسته إلى فصول أو أجزاء تتمشى وأهداف الدراسة .

تقسيمات الدراسة :

تمشيا مع مبدأ أن الدراسة لاتنبع من فراغ، فإن الباحث يتعرض فى بداية دراسته إلى أدبيات الموضوع سواء كانت ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة

بالمشكلة البحثية المثارة . فالدراسة -كما سبق القول -تعكس وجود نوع من التوازن بين أجزائها أو فصولها ، وبالتالى يلاحظ أن تقسيمات البحث لاتوضع إعتباطا،على إعتبار أن الباحث يقسم دراسته فى سياق الحرص على تحقيق أهداف محددة .

ونظرا لأن الدراسة العلمية تتسم بالتركيز، فى تناول كل ماله صلة بأهداف البحث فقط ، فإنه يتحتم على الباحث تجنب ذكر أى نتائج ليست لها صلة بالمشكلة البحثية أو بفرضية الدراسة . فتقسيمات الدراسة قد تخضع لتعديلات عديدة،متى أكتشف الباحث وجود خلل فيها ، حتى يتم الوصول إلى تقسيم نهائى يحقق الأهداف المنشودة . فنتيجة لردود الأفعال ، المتمثل فى إستئناس الباحث بآراء الغير أو المتخصصين ، إلى جانب التعمق فى فهم الظاهرة السياسية محل الدراسة ، يصل الباحث فى العادة إلى تقسيم موضوعى يتمشى وتحقيق الأهداف المنشودة للدراسة .

خلاصة الدراسة :

عندما يبدأ الباحث فى كتابة ملخص الدراسة، يكون فى الواقع قد مر بمعظم الخطوات الهامة فى كتابة البحث أو الدراسة . ويقارن الباحث فى هذه المرحلة النتائج التى توصل إليها، من خلال تحليل البيانات التى جمعها، مع الفرضية أو الفرضيات المثارة ، لكى يستخلص مدى صدقها أو عدم صدقها .

وقد يخرج الباحث بعدة توصيات بناء على واقع الدراسة التى قام بها ، لكى يستفيد منها صانعو القرار ، لاسيما إذا كانت المشكلة البحثية تتعلق بمشكلة ذات طابع جماعى . ويسعى الباحث فى توصياته عموما، إلى محاولة تضييق الفجوة بين النظرية والتطبيق . فقد تجد توصيات الباحث المستندة إلى تطبيق منهجية علمية تأييداً لها عند صانعى القرار ، وبالتالى فإن قيام ومحاولات أجهزة صنع القرار تطبيق التوصيات التى تخرج بها الدراسات الأمبيريقية، كفيل فى نهاية المطاف بتضييق الهوة بين النظرية والتطبيق فى مجال علم السياسة.

كما أن توصيات ونتائج الدراسات العلمية، قد تثير أيضا نقاطا جديدة، وقضايا منهجية تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، إما من جانب نفس الباحث أو من قبل باحثين آخرين . فالبحث السياسى عبارة إذن عن عملية ديناميكية متجددة ، حيث أنه سرعان ماينتهى الباحث من دراسة ما،حتى تتضح له أبعاد جديدة تستحق بدورها العناية والدراسة . كما أن الباحث لايستغنى فى هذه المرحلة عن سماع الإنتقادات وردود الأفعال إيا كانت إيجابية أو سلبية .

المبحث الثانى
قواعد وأسس كتابة البحث السياسى

يلتزم الباحث أثناء كتابة البحث السياسى ، وبعد أن يتم بنجاح وضع شكل أو هيكلية مناسبة، تعكس وجود انسجام بين فرضية الدراسة من ناحية وتقسيمات الدراسة من ناحية أخرى ، بقواعد وأسس البحث العلمى، المتعارف عليها فى أدبيات مناهج البحث فى العلوم الإجتماعية . ويمكن تلخيص قواعد وأسس كتابة البحث السياسى فى النقاط التالية :

1- عدم الإبتعاد عن موضوع البحث، والتركيز المستمر على النقاط الأساسية فى البحث. فالدراسات العلمية تتسم بالتركيز على دراسة المشكلة البحثية من جميع جوانبها، وعدم التطرق لمواضيع لاتمت بصلة لموضوع الدراسة . وتتطلب عملية تركيز الباحث على موضوع الدراسة أيضا، إتباع خطوات منظمة منذ بداية عملية البحث ، على إعتبار أن البحث عملية تراكمية تحتاج إلى الدقة، وتسجيل كافة النتائج التى يتوصل إليها الباحث، سواء كانت مؤيدة أو منافية لفرضية الدراسة المثارة .

2- أن التركيز أثناء كتابة البحث السياسى، يجب أن يعكس البعد الكيفى وليس الجانب الكمى ، على إعتبار أن قيمة الدراسة هى بما تحويه من نتائج صحيحة ، ومدى مساهمتها فى رقى المجتمع والعلم ، وليس بعدد الصفحات التى قد يحتويها البحث . فالعبرة تصل دائما بالنتائج التى يتم التوصل إليها، من خلال تطبيق منهجية علمية دقيقة ، وليس بعدد صفحات البحث .

3- لاشك أن الكتابة فى أى موضوع، تتطلب عملا جادا ومضنيا ، وبالتالى فإن الباحث يلاحظ بعد عناء وجهد كبيرين قضاه فى البحث والدرسة أنه أصبح ملما بالموضوع، وقادرا بالتالى على الكتابة بأسلوبه الخاص وبكلماته البسيطة . عليه ، فإن معرفة وإلمام الباحث التام بالمشكلة البحثية يعتبر شرطا أساسيا لكتابة البحث . فمالم يصل الباحث إلى مرحلة الإلمام شبه الكامل بالمشكلة البحثية ، فإنه حتما سيتعثر فى عملية الكتابة، ولن يستطيع أن يغطى ويوضح أهداف الدراسة كما ينبغى أن يكون.

4- أن يضع الباحث فى إعتباره أن عملية كتابة البحث تتسم بالتعقيد،وبالتالى يصعب كتابة المسودة الأخيرة، أو الصورة النهائية للبحث منذ الوهلة الأولى . فالباحث يحتاج فى واقع الأمر إلى كتابة مسودة أولى قابلة للتعديل ، لاسيما بعد معرفة ردود الأفعال حولها من خلال ملاحظات وإنتقادات المتخصصين من ناحية

والقيام بمقارنة النتائج مع الإطار الفكرى أو النظرى للدراسة من ناحية أخرى. وتتطلب عملية إعداد مسودة أولى وثانية وثالثة عموما، مزيدا من القراءة والبحث والتنقيب نظرا لإتسام العملية البحثية بالديناميكية والإستمرارية .

5- الإلتزام بأخلاقيات البحث العلمى، أثناء المراحل المختلفة للعملية البحثية، إبتداء من إختيار وتحديد المشكلة، وإنتهاءا بتحليل البيانات وكتابة المسودة الأولى والمسودة الأخيرة . وسنرجئ الحديث عن أخلاقيات البحث العلمى، إلى الجزء الأخير من هذا الفصل .

6- إلتزام الباحث بالتوثيق الدقيق والصادق، للمصادر البحثية التى إعتمد عليها، خلال المراحل المختلفة للعملية البحثية . ويلتزم الباحث عادة بإتباع طريقة محددة، من بين عدة طرق منصوص عليها فى أدبيات مناهج البحث العلمى . وطالما أن الباحث قد إختار طريقة معينة، لكتابة الهوامش والمراجع ، فإنه يتحتم عليه الإستمرار بنفس النمطية فى إطار البحث ككل .

ونظرا لأهمية التوثيق الدقيق والصادق، للمصادر البحثية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أثناء عملية كتابة التقرير النهائى ، فإننا سنعطى بعض الأمثلة لتوضيح كتابة الهوامش والمراجع، باللغة العربية، واللغة الإنجليزية ، وسيكون ذلك وفق التسلسل التالى :[1]

1- كتابة الهوامش : "Notes"

عندما يقتبس الباحث بيانات أو معلومات يتحتم عليه أن يميز بين حالتين : الأولى تتمثل فى الإقتباس المباشر لنفس العبارات ، والثانية تتمثل فى إقتباس الفكرة، والتعبير عنها بأسلوب الباحث الخاص . ففى الحالة الأولى يوضع الكلام المقتبس بين قوسين أو مثل هاتين العلامتين " - " ، أما فى الحالة الثانية فلا توضع أى علامتين . ويوضع فى نهاية الكلام المنقول عن مصدر آخر رقم متسلسل يعكس عدد الهوامش فى البحث ، مثل (1) . والهوامش قد تأتى فى أسفل

---

[1] - إن الأمثلة المشار إليها بخصوص توضيح كتابة الهامش والمراجع، لاتغنى بأى حال من الأحوال عن ضرورة رجوع الباحث ، لاسيما فى مراحل البحث المتقدمة، مثل طلبة الدراسات العليا ، إلى مصادر متخصصة فى مجال توثيق الهوامش والمراجع .

الصفحة أو قد تأتى فى نهاية البحث أو الفصل . وتشمل الهوامش عادة مصادر بحث أولية وأخرى ثانوية ، وسيتم تناولها على النحو التالى :

أ - الوثائق "Documents":

تتعدد الوثائق التى قد يقتبس منها الباحث مابين معاهدات ، مثل ميثاق الأمم المتحدة ؛ إحصائيات ، مثل إحصائيات البنك الدولى عن المديونية الخارجية، محاضر الجلسات ، مثل محضر جلسات الجهاز التشريعى فى الدولة "أ" ؛ السير الذاتية لقادة سياسين ؛ ومقابلات شخصية قد يجريها الباحث مع مفردات عينة مختارة وغيرها .

أمثلة عن الإشارة إلى وثيقة فى الهامش :

عنوان الوثيقة (مكان النشر : دار النشر ، سنة النشر) ، الصفحات التى تم الإقتباس منها .

الوثائق الأساسية لجامعة الدول العربية (القاهرة : منشورات الجامعة العربية ، 1955) ، ص ص 5-30 .

أما عن كتابة الهامش باللغة الإنجليزية ، فإنه يكونت كالتالى :

Charter of the United Nations and the Status of the International Court of Justice (New York : United Nations Office of Public Information , 1966) , pp . 1-50

تقرير عن التنمية فى العالم 1991 : تحديات التنمية (القاهرة : مركز الإهرام للترجمة والنشر ، 1991) ، ص ص 244 - 309 .

Statistical Yearbook, 1990 (Paris : UNESCO , 1990) , pp . 1.1 - 2.9 .

ب - الكتب : "Books"

يعتمد الطالب أو الباحث المبتدئ فى بحثه عادة على الكتب ، وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، أن كتابة الهوامش فى حالة الإقتباس من الكتب متشابه ، ولكننا لو أمعنا النظر فى تنوع الكتب، من حيث عدد المؤلفين ومدى مساهماتهم لأتضح لنا بأن الهوامش فى هذه الحالة ليست متطابقة بالضرورة ، خاصة فى الحالات التالية :

1- فى حالة الكتاب ذى المؤلف الواحد ، يأخذ الهامش الصورة التالية :

الأسم الأول وبقية الأسم ، **عنوان الكتاب** (مكان النشر : الناشر ، تاريخ النشر)، الصفحات

مثال لهامش كتاب باللغة العربية :

مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم ، **قضايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية والتطبيق** (طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة ، 1990) ، ص ص . 1-20.

مثال لهامش كتاب باللغة الإنجليزية :

Earl R.Babbie , **The Practice of Social Research** (Belmont , Calif : Wadsworth Publishing Company , 1979) , pp. 5-25.

2- فى حالة مساهمة مؤلف فى كتاب ، يأخذ الهامش الشكل التالى :

الأسم الأول وبقية الأسم ، " عنوان المساهمة أو المقالة " ، **عنوان الكتاب** ، إسم أو أسماء المحررين (مكان النشر ، الناشر ، تاريخ النشر) ، صفحات المساهمة أو الفصل .

مثال لكتابة هامش مؤلف ساهم فى كتاب ليس من تأليفه باللغة العربية :

مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم ، "معضلة ديون الدول النامية الخارجية فى حوار الشمال والجنوب : دراسة تحليلية – مقارنة ، " فى **المديونية الخارجية للأقطار العربية والإفريقية : طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة** ، "تحرير على محمد شمبش وأخرين (بنغازى : مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، 1990) ، ص ص. 115 – 170 .

مثال لهامش مؤلف ساهم فى كتاب باللغة الإنجليزية ":

William J. Filstead , "Qualitative Methods : A Needed Perspective in Evaluation Research , " in **Qualitative and Quantitative Methods in Evaluation Research** , Edited By Thomas D. Cook, and Charles S. Reichardt (Beverly Hills , Calif : Sage Publication , 1979) , pp . 33 - 48 .

3- فى حالة كتاب مترجم من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ، يأخذ الهامش الشكل التالى :

أسم المؤلف الأصلى ، **عنوان الكتاب** ، أسم المترجم (مكان النشر ، جهة النشر ، تاريخ النشر) .

توماس كون ، **بنية الثورات العلمية** ، ترجمة شوقى جلال (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1992) .

4- فى حالة كتاب محرر من قبل مؤلف أو أكثر ، يأخذ الهامش الشكل التالى :

إسم المحرر ، عنوان الكتاب (مكان النشر ، جهة النشر ، تاريخ النشر) ، الصفحات.

مثال الهامش كتاب محرر باللغة العربية :

على محمد شمبش وأخرون ، (تحرير) المديونية الخارجية للاقطار العربية والإفريقية: طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة (بنغازى : مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، 1990) .

مثال لهامش كتاب محرر باللغة الإنجليزية :

Fred I . Greenstein , and Nelson W . Polsby (Eds .) , **Handbook of Political Science : Strategies of Inquiry** (Reading , Mass : Addison - Wesley Publishing Company , 1975) .

5- فى حالة تكرار نفس المرجع بعد مرجع أخر أو أكثر ، يأخذ الهامش الشكل التالى :

أسم المؤلف بالكامل ، عنوان الكتاب ، مرجع سابق ذكره ، الصفحات . مثال باللغة العربية :

مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم ، قضايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 5-10 .

مثال باللغة الأنجليزية :

Earl R.Babbie , **The Practice of Social Research** , Op. Cit ., PP. 1-5 .

6- فى حالة تكرار نفس المرجع مباشرة ، يأخذ الهامش الشكل التالى :

مثال باللغة العربية :

المرجع السابق ، ص ص 1-5 .

مثال باللغة الانجليزية :

Ibid . , pp. 5-20 .

أما فيما يتعلق بكتابة هوامش الكتب التى شارك فى تأليفها أو تحريرها مؤلفان أو أكثر ، فإنه يمكن إعطاء أمثلة توضيحية وفق التسلسل التالى :

1- عندما يكون الكتاب لمؤلفين ، يأخذ الهامش النمط التالى :

إسم المؤلف الأول ، وإسم المؤلف الثانى ، **عنوان الكتاب** (مكان النشر:الناشر، تاريخ النشر) ، الصفحات .

مثال لكتاب من مؤلفين باللغة العربية :

محمد جلال أبو الفتوح شرف ، وعلى عبد المعطى محمد ، **الفكر السياسى فى الإسلام : شخصيات ومذاهب** (الأسكندرية : دار المعارف الجامعية ، 1987) ، ص . 3 .

مثال لكتاب من مؤلفين باللغة الأنجليزية :

Chava Nachmias , and David Nachmias . **Research Methods in the Social Sciences** (New York : St . Martin's Press , 1981) , pp. 10-45 .

2- عندما يساهم مؤلفان بمقالة أو فصل فى كتاب ليس من تأليفهما، يأخذ الهامش الشكل التالى:

أسم المؤلف الأول ، وأسم المؤلف الثانى ، "عنوان المساهمة " ، فى ، **عنوان الكتاب**، إسم المحرر أو المحررين (مكان النشر ، جهة النشر ، تاريخ النشر)، صفحات المساهمة أو الفصل .

مثال مساهمة مؤلفين فى كتاب ليس من تأليفهم باللغة العربية :

محمد زاهى المغيربى ، ومصطفى عبدالله خشيم ، " أثر العوامل السياسية على تنمية التجارة البينية العربية : دراسة حالة التجارة الخارجية الليبية مع الأقطار العربية " ، فى **تنمية الصادرات الليبية** ، تحرير عطية المهدى الفيتورى ، وأخرين (بنغازى : مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، 1992) ، ص ص . 180-213 .

مثال لمساهمة مؤلفين فى كتاب باللغة الأنجليزية :

Michael Ledeen , and William Lewis , "Debacle : The American Failure in Iran in ,, **Iranian Crisis** , Edited By Michael Ledeen (New York : Random House , 1981) , pp. 2-80 .

3- عندما يتعلق الأمر بترجمة باحثين لكتاب من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، **يأخذ الهامش النمط التالى :**

إسم المؤلف أو المؤلفين بالكامل ، **عنوان الكتاب** ، إسم أو أسماء المترجمين (مكان النشر ، الناشر ، تاريخ النشر) ، الصفحات .

ريتشارد داوسن ، كينيث برويت ، وكارن داوسن ، **التنشئة السياسية : دراسة تحليلية** ، ترجمة مصطفى عبدالله أبوالقاسم خشيم ، ومحمد زاهى محمد بشير المغيربى (بنغازى : منشورات جامعة قاريونس، 1990) .

4- عندما يتعلق الأمر بوجود أكثر من محرر لنفس الكتاب ، يأخذ الهامش النمط الأتى :

إسم المحرر الأول ، وأخرون (تحرير) ، **إسم الكتاب** (مكان النشر :الناشر ، تاريخ النشر) .

مثال باللغة العربية :

على محمد شمبش ، واخرون (تحرير) ، **الإستعمار والفراغ** (بنغازى : منشورات جامعة قاريونس ، 1991) .

مثال باللغة الإنجليزية :

Norman H.Nie , et . al (Eds .) **Statistical Package for The Social Sciences**(New York : McGraw - Hill , 1975) .

5- عندما يتعلق الأمر بأطروحة ماجستير أو دكتوراه ، يأخذ الهامش الشكل التالى :

إسم المؤلف ، "عنوان الأطروحة" (بحث دكتوراه غير منشور ، إسم الجامعة التى منحت الدرجة العلمية ، سنة الحصول على الأطروحة) .

مثال باللغة العربية :

عزة وهبى ، " السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى بعد يوليو 1952 : دراسة تحليلية فى تجربة مجلس الأمة ، 1957 - 1958 ،" (رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، 1988) .

مثال باللغة العربية الأنجليزية :

Mustafa Abdalla Abulgasem , " The Voting Behavior of the Afro - Arab States in the General Assembly of the United Nations in the Period 1956 - 1981 ", (Ph . D.Dissertation, Tulane University , 1985) .

جـ - الدوريات "Periodicals"

بالرغم من أن الدوريات الشهرية ، الفصلية ، والحولية تعتبر من مصادر البحث الثانوية ، إلا أن الباحث يستقى عادة المادة العلمية الأكثر حداثة من الدوريات، وليس من الكتب . فالدوريات تواكب تطور الأحداث السياسية، نتيجة لإنتظام صدورها من ناحية ونتيجة لعدم تعمق دراستها مقارنة بالكتب، من حيث الكم والكيف،من ناحية أخرى . وسنركز فى هذا الجزء من الفصل على إعطاء أمثلة حية للكيفية التى يمكن بها كتابة المصادر المستقاة من الدوريات فى الهوامش:

1- إذا كان مؤلف المقالة كاتبا واحدا ، فإن الهامش يأخذ الشكل التالى :

الإسم الأول وبقية الأسم ، " عنوان المقالة " **إسم الدورية** ، رقم العدد (الشهر أو الفصل ، سنة النشر) : صفحات المقالة .

مثال لمقالة باللغة العربية ، لمؤلف واحد :

مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم ، " علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن فى إطار النظام العالمى الجديد : حالة أزمة وحرب الخليج " ، **المستقبل العربى** ، العدد 168 (فبراير 1993) : 71 - 87 .

مثال لمقالة باللغة الأنجليزية :

Robert S. Junn . Tong- Whan , "Calculus of Voting Power In U.N. Security Council , "**Social Science quarterly** 58 (June 1977) : 104 - 110 .

2- إذا كان للمقالة مؤلفان أو أكثر ، فإن الهامش يأخذ الشكل التالى :

الإسم الأول وبقية الإسم ، والإسم الثانى بالكامل ، "عنوان المقالة" **إسم الدورية** ، رقم العدد (الشهر أو الفصل السنة) : الصفحات .

مثال لمقالة باللغة العربية :

محمد زاهى المغيربى ، ومصطفى عبدالله خشيم ، "صراع الإستراتيجات فى البحر الأحمر وأثره على الأمن القومى العربى ، " **شئون عربية** 66 (يونية 1991) : 52 - 77 .

مثال لمقالة باللغة الإنجليزية :

Francis Hoole , and Harvey Tucker , "Data on International Organizations: Availability and Needs , "**International Studies Quarterly** 19 (June 1975) : 212 - 227 .

3- إذا تكرر الإقتباس من نفس المقالة بعد هوامش أخرى ، فإن الهامش يأخذ الصيغة التالية :

أسم صاحب أو أصحاب المقالة، "عنوان المقالة " **مرجع سابق ذكره** ، الصفحات

مثال باللغة العربية :

مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم ، "علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن فى إطار النظام العالمى الجديد : حالة أزمة وحرب الخليج ،" **مرجع سابق ذكره**، ص5.

مثال باللغة الإنجليزية :

Francis Hoole , and Harvey Tucker , "Data on International Organizations: Availability and Needs , "**op , cit** . , pp . 212 - 213

4- إذا تكرر الإقتباس من نفس المقالة على التوالى،فإن الهامش يأخذ النمط الآتى :

المرجع السابق :

مثال باللغة العربية : **المرجع السابق**

مثال باللغة الإنجليزية : . **Ibid .**

2- **كتابة المراجع** : **"References or Bibliography"** :

إذا كانت الهوامش تكتب إما فى أسفل الصفحة أو فى أخر كل فصل ، أو فى نهاية البحث ؛ فإن المراجع تكتب فى نهاية الكتاب أو البحث فقط . ومراجع البحث هى

تلك الأدبيات التى أطلع عليها الباحث أثناء العملية البحثية بأكملها . ولايشترط بالضرورة أن توجد كل المصادر بقائمة المراجع فى هوامش البحث ، على إعتبار أن إطلاع الباحث على أدبيات الموضوع، لايعنى أنه ملزم بأن يقتبس منها بطريقة مباشرة . وتوجد بعض الإختلافات الشكلية بين كتابة الهوامش وكتابة المراجع ، وسنوضح مثل هذه الإختلافات بالأمثلة .

وعلى خلاف ماهو الحال فى كتابة الهوامش ، فإن الباحث ملزم بإتباع نظام معين فى ترتيب قائمة المراجع . فالباحث قد يقتبس فى بادئ الأمر من دورية ، ثم من وثيقة أو كتاب،تمشيا مع سياق الموضوع والكتابة . ولكن الأمر يختلف فى حالة كتابة قائمة المراجع ، حيث أن تثبيت المراجع لابد وأن يأخذ نظاما معينا . وبالرغم من عدم وجود إتفاق عام على كيفية ترتيب قائمة المراجع ، الا أنه يمكن القول بإن هناك إتفاقا ملحوظا على ورود الترتيب التالى:

أ - الوثائق بأشكالها

ب - الكتب بأنواعها

جـ - أطروحات الماجستير والدكتوراه ، وإن كانت تدمج فى الكثير من الأحيان مع الكتب .

د - الدوريات بأنواعها

هـ - أى مصادر أخرى

أ - الوثائق "Documents"

هناك إختلاف بسيط فى كتابة الوثائق بقائمة المراجع، يتمثل عموما فى حذف إشارة القوسين (،) ، إلى جانب عدم ذكر الصفحات .

مثال باللغة العربية :

الوثائق الأساسية لجامعة الدول العربية . القاهرة : منشورات الجامعة العربية ، 1955 .

مثال باللغة الإنجليزية :

Statistical Yearbook , 1990 . Paris : UNESCO , 1990 .

ب- الكتب ، "Books"

تتمثل الإختلافات بين كتابة الكتب فى الهوامش والمراجع عموما من حيث التقديم والتأخير فى أسماء المؤلفين ، لاسيما فى اللغات الأجنبية ، إلى جانب حذف إشارة القوسين ( ) التى تحوى معلومات عن مكان وتاريخ النشر . ويوجد خلاف غير محسوم فى عملية تقديم وتأخير أسماء المؤلفين فى اللغة العربية . فبينما يضع

البعض إسم العائلة ، كما هو الحال فى اللغات الأجنبية ، قبل الإسم الأول للمؤلف ، يلاحظ أن البعض الأخر يترك إسم أو أسماء المؤلفين على ماهى عليه ، دون تقديم أو تأخير . وسنتعامل فى هذا الكتاب عموما وفق رأى الفريق الأول حيث يقدم إسم العائلة على الأسم الأول للمؤلف ، وسنوضح ذلك من خلال إعطاء بعض الأمثلة :

1- إذا كان الكتاب لمؤلف واحد ، فأن تثبيت المصدر فى قائمة المراجع يأخذ الشكل التالى :

إسم العائلة ، بقية الأسم . **عنوان الكتاب** . مكان النشر : الناشر ، تاريخ النشر .

مثال باللغة العربية :

خشيم ، مصطفى عبدالله أبو القاسم . **قضايا وأزمات دولية معاصرة : النظرية والتطبيق** . طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 1990 .

مثال باللغة الانجليزية :

Babbie , Earl . **The Practice of Social Research** . Belmont , Calif : Wadsworth Publishing Company , 1979 .

2- إذا كان المؤلف مساهما بمقالة أو فصل بكتاب ليس من تأليفه ، فإن تثبيت المصدر فى قائمة المراجع يأخذ النمط التالى :

إسم العائلة ، بقية الأسم . " عنوان المقالة أو الفصل " ، فى **عنوان الكتاب** . مكان النشر : جهة النشر ، تاريخ النشر .

مثال باللغة العربية :

خشيم ، مصطفى عبدالله أبو القاسم . " معضلة ديون الدول النامية الخارجية فى حوار الشمال والجنوب : دراسة تحليلية مقارنة " ، فى **المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية : طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة** . تحرير على محمد شمبش وآخرين ، بنغازى : مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، 1990 .

مثال باللغة الانجليزية :

Filstead , William J. "Qualitative Methods : A Needed Perspective in Evaluation Research , " in **Qualitative and Quantitative Methods in Evaluation Research** , Edited By Thomas D. Cook, Charles S. Reichardt . Beverly Hills , Calif : Sage Publication , 1979 .

3- إذا كان الكتاب مترجما من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ، فإن تثبيت المصدر فى قائمة المراجع يأخذ الشكل الأتى :

إسم العائلة ، بقية الإسم . **عنوان الكتاب** . إسم المترجم ، مكان النشر ، الناشر ، تاريخ النشر .

مثال باللغة العربية :

كون ، توماس . **بنية الثورات العلمية** . ترجمة شوقى جلال ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1992 .

4- إذا كان المؤلفون للكتاب المترجم أكثر من واحد ، فإن تثبيت المصدر فى قائمة المراجع يأخذ الشكل التالى :

إسم العائلة ، بقية الإسم ، وإسم المؤلف الثانى والثالث إن وجد بدون تأخير . **عنوان الكتاب** . مكان النشر : جهة النشر ، تاريخ النشر .

مثال :

داوسن ، ريتشارد ، كينيث برويت ، وكارن داوسن . **التنشئة السياسية : دراسة تحليلية** . ترجمة مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم ، ومحمد زاهى محمد بشير المغيربى . بنغازى : منشورات جامعة قاريونس ، 1990 .

5- إذا كان المحررون للكتاب أكثر من كاتب ، فإن تثبيت المصدر فى قائمة المراجع يأخذ الصيغة التالية :

الإسم الأخير للمحرر الأول ، بقية الإسم ، وآخرون . **إسم الكتاب** . مكان النشر : جهة النشر ، تاريخ النشر .

مثال باللغة العربية :

شمبش ، على محمد ، ومحمد عزيز (تحرير) . **المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية : طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة** . بنغازى : مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، 1990 .

مثال باللغة الأنجليزية :

Thomes D.Cook, and Charles S. Reichardt , (Eds) **Qualitative and Quantitative Methods in Evaluation Research** . Beverly Hills , Calif : Sage Publication , 1979 .

6- إذا كان الكتاب لمؤلفين،فإن تثبيت المصدر فى قائمة المراجع يكون كالتالى:

إسم العائلة للمؤلف الأول ، بقية الإسم ، وإسم المؤلف الثانى بدون تأخير . **إسم الكتاب** . مكان النشر : دار لنشر ، سنة النشر .

مثال باللغة العربية :

محمد ، جلال أبو الفتوح شرف ، وعلى عبدالمعطى محمد . **الفكر السياسى فى الأسلام : شخصيات ومذاهب** . الأسكندرية : دار المعارف الجامعية ، 1987 .

مثال باللغة الأنجليزية :

Nachmias , Chava , and David Nachmias . **Research Methods in the Social Sciences** . New York : St .•Martin's Press , 1981 .

7- إذا كـان المسـاهمون بمقالـة أو فصـل بكتـاب بـاحثين أو أكثـر ، فـإن تثبيـت المصدر فى قائمة المراجع يكون كالآتى :

إسم العائلة للمساهم الأول ، بقية الأسم ، إسم المساهم الثانى أو الثالث كما هو دون تأخير . "عنوان المساهمة" . فى **إسم الكتاب** . إســم المحـرر أو المحرريـن . مكـان النشر : الناشر ، تاريخ النشر .

مثال باللغة العربية :

المغيربى ، محمد زاهى ، ومصطفى عبدالله خشيم . " أثر العوامـل السياسـية علـى تنمية التجارة البينية العربية : دراسـة حالـة التجـارة الخارجيـة الليبيـة مـع الأقطـار العربية " ، فى **تنمية الصادرات الليبية** . تحرير عطية المهدى الفيتورى وآخرين ، بنغازى : مركز بحوث العلوم الإقتصادية ، 1992 .

مثال باللغة الإنجليزية :

Reichardt Charles S.and Thomas D. Cook, "Beyond Qualitative Versus Quantitative Methods " in **Qualitative and Quantitative Methods in Evaluation Research** , Edited By Charles S. Reichardt and Thomas D. Cook, Beverly Hills , Calif : Sage Publication , 1979 .

8- إذا كان المحررون للكتاب أكثر من كاتب ، فـإن تثبيـت المصـدر فـى قائمـة المراجع يأخذ النمط الآتى :

إسم عائلة المحرر الأول ، بقية الإسم ، وآخـرون (تحرير) . **إسـم الكتـاب** . مكـان النشر : جهة النشر ، تاريخ النشر .

مثال باللغة العربية :

على محمد شمبش ، وأخرون (تحرير) . **الإستعمار والفراغ** . بنغازى : منشـورات جامعة قاريونس ، 1991 .

مثال باللغة الأنجليزية :

Nie , Norman H. , **et . al** (Eds .) **Statistical Package for the Social** - Hill , **Sciences**(New York : McGraw 1975

9- إذا كان الأمر يتعلق بأطروحة ماجستير أو دكتوراة ، فـإن تثبيت المصـدر فى قائمة المراجع يأخذ الشكل التالى :

الإسم الأخير للباحث ، بقية الإسم."عنوان الأطروحة".رسالة دكتوراه غير منشورة، إسم الجامعة التى منحت الدرجة العلمية ، تاريخ الحصول على الأطروحة.

مثال باللغة العربية :

وهبى ، عزة " السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصـرى بعـد يوليـو 1952 : دراسة تحليليـة فـى تجربـة مجلس الأمـة (1957-1958) " . رسـالة دكتـوراة غير منشورة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، 1988 .

مثال باللغة الأنجليزية :

Abulgasem , Mustafa Abdalla , " The Voting Behavior of the Afro - Arab States in the General Assembly of the United Nations in the Period 1956 - 1981 , Ph.D. Dissertation, Tulane University , 1985 .

جـ- **الدوريات "Periodicals"** :

إن الإختلاف بين كتابة المقالة أو الدوريـة فـى الهـامش وقائمـة المراجـع، هـو إختلاف بسيط يتمثل من ناحية فى التأخير والتقديم بالنسبة للمؤلف الأول ، أما بقيـة المؤلفين إن وجدوا ، فتتم كتابة أسمائهم كمـا هـى ؛ ويتمثـل مـن ناحيـة أخـرى فـى تحويل الفاصلة إلى قاطعة فى نهاية عنوان المقالة والأسم . وسنعطى أمثلـة لتثبيـت الدوريات فى قائمة المراجع .

1- إذا كان كاتب المقالة مؤلفا واحدا ، فإن تثبيـت المصـدر فـى قائمـة المراجـع يأخذ النمط التالى :

إسم العائلة ، بقية الإسم . "عنـوان المقالـة " . **إسـم الدوريـة** رقـم العـدد (الشـهر أو الفصل ، سنة النشر) : رقم صفحات المقالة بالكامل .

مثال باللغة العربية :

خشيم ، مصطفى عبدالله أبوالقاسم ." السياسة الخارجيـة العربيـة الموحـدة : الواقـع والطموح ". **شؤون عربية** 69 (مارس 1992) : 79-99 .

مثال باللغة الأنجليزية :

Abulgasem , Mustafa Abdalla , " The Afro - Arab States Versus Other UN Members : A Study of UN Voting Distinctiveness . **"The Arab Journal of the Social Sciences** 3 (October 1988) : 163 - 172 .

2- إذا كان للمقالة مؤلفـان (كاتبـان) أو أكثـر ، فـإن تثبيـت المصـدر فـى قائمـة المراجع يأخذ الشكل التالى :

إسم العائلة للمؤلف الأول ، بقية الإسـم ، وإسـم المؤلـف الثـانى أو الثـالث كمـا هـو بدون تغيير . "عنوان المقالة " . **إسـم الدوريـة** رقـم العـدد (الشـهر أو الفصـل سـنة النشر) : رقم صفحات المقالة بالكامل .

مثال باللغة العربية :

المغيربى ، محمد زاهى ، ومصطفى عبدالله خشيم." صراع الإستراتجيات فى البحر الأحمر وأثره على الأمن القومى العربى".**شؤون عربية** 66 (يونيه 1991): 52-77.

مثال باللغة الإنجليزية :

Hoole, Francis, and Harvey Tucker, "Data On International Organizations : Availability and Needs. "**International Studies Quarterly** 19 (June1975) : 212-227

المبحث الثالث
أخلاقيات البحث العلمى
The Ethics of Scientific Research

إن مراعاة الباحث السياسى أثناء كتابة البحث، لاتقتصر كما أشرنا سابقا ،على مجرد الإلتزام بهيكلية وأسس الكتابة ، ولكنها تمتد لتشمل الإلتزام بأخلاقيات البحث العلمى أثناء المراحل المختلفة للعملية البحيثة . إن تجاهل الباحث لأخلاقيات البحث المتعارف عليها والمؤكد عليها، فى أدبيات مناهج البحث، تنفى بطبيعة الحال السمة العلمية ليس فقط على كتابة التقرير أو المسودة النهائية للبحث، ولكن أيضا على العملية البحثية برمتها (2). ونظرا لأهمية موضوع أخلاقيات البحث العلمى بالنسبة للباحث المبتدء وغير المبتدء ، فإننا سنحاول تغطية هذا الموضوع من جوانبه المختلفة ، وعليه فإن تقسيمات هذا الجزء من الفصل الثامن ستغطى مجموعة المحاور التالية :

1- ماهية أخلاقيات البحث العلمى .
2- البحث العلمى بين الموضوعية والتسييس .
3- قضايا أخلاقية هامة للباحث والبحث العلمى .
4- دليل أخلاقيات البحث العلمى .

ماهية أخلاقيات البحث العلمى :

لقد زاد الإهتمام أخيرا بموضوع الأخلاقيات ليس فقط على مستوى البحث العلمى ، ولكن أيضا على مستوى الشارع، والحياة الخاصة والعامة للأفراد . فنحن نسمع تارة عن أخلاقيات الوظيفة العامة ، وتارة أخرى عن أخلاقيات السياسة الدولية، أو أخلاقيات الأسرة أو الشارع العام . عليه ، فأننا سنحاول توضيح بعض

الغموض الذى يحيط بمفهوم الأخلاقيات ، لاسيما أخلاقيات البحث العلمى، الذى يعتبر بالدرجة الأولى محور إهتمام هذا الجزء من الفصل الثامن .

إن الباحث السياسى، لايمكن أن يعيش بمعزل عن تأثير الظروف البيئية السياسية،الإقتصادية ،والإجتماعية ، والثقافية ، حيث أنه يتأثر بمثل هذه الظروف ، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أثناء العملية البحثية بمختلف مراحلها. ومن العناصر الرئيسية ذات العلاقة بالظروف البيئية المحيطة ، طبيعة العلاقة السائدة بين المعايير أو الإعتبارات الأخلاقية من ناحية، والبحث سواء كان سياسيا أو إجتماعيا من ناحية أخرى .

وأخلاقيات البحث العلمى عبارة عن معضلة "Ethical Dilemma" يعيشها علماء السياسة، وغيرهم من الباحثين فى مجال العلوم الإجتماعية ، تجسد وجود صراع بين حق الباحثين فى القيام بعملية بحثية،عن الظواهر المحيطة التى تحظى بإهتمامهم من جهة ، وحق المشاركين فى العملية البحثية أو المبحوثين،فى عدم التعرض لخصوصياتهم ، كرامتهم ، وأى مسائل ترتبط بحقهم فى تقرير مصيرهم،أثناء المراحل المختلفة للبحث العلمى من جهة أخرى .

لقد زاد الإهتمام بموضوع أخلاقيات البحث العلمى،مع تقدم أساليب وتقنيات جمع البيانات والمعلومات فى مجال العلوم الإجتماعية ، خاصة فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية . فلقد أسفر عن حالة التقدم والإزدهار التى حققتها العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة،تطور مناهج وأساليب البحث إلى درجة لم يسبق لها مثيل ، وإقترن بهذا التقدم وجود تجاوزات أخلاقية أثناء العملية البحثية، من جانب بعض الباحثين تجاه المبحوثين ، وعليه فإن الروابط والتجمعات المهنية فى إطار كل فرع من فروع العلوم الإجتماعية،ناقشت أسس ومعايير أخلاقيات البحث العلمى فى ندوات وإجتماعات خاصة وعامة،حتى تم التوصل إلى إتفاقيات مقننة فى هذا الشأن، وبالتالى نسمع عن أسس ومعايير أخلاقيات البحث العلمى فى مجال علم السياسة ، علم النفس ، علم الإجتماع ، وغيرها من التخصصات . ولايعنى ماسبق أن أخلاقيات البحث العلمى ، فى إطار كل فرع من فروع العلوم الإجتماعية كل على حدة ، مختلفة عن بعضها البعض من حيث الجوهر أو المضمون ، وإن كانت متباينة من حيث الشكل والتفاصيل، تمشيا مع إختلاف التخصصات ومحاور الإهتمام من جانب العلماء فى مجال العلوم الإجتماعية بفروعها المتباينة.

ويواجه الباحث،أثناء العملية البحثية بمراحلها المختلفة،عدة أسئلة تتعلق بأخلاقيات البحث العلمى.فحرص الباحث السياسى على الحصول على بيانات ومعلومات لإختبار مصداقية أو عدم مصداقية فرضياته،يولد فى الكثير من الأحيان

حالة صراع بين الوسائل التى قد يضطر إلى إتباعها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة من ناحية،وأخلاقيات البحث المتعلقة بمجموعة من القيم "Values" التى يتحتم على الباحثين إحترامها مهما كانت الظروف والصعاب التى يواجهونها من ناحية اخرى .كما أن إنخراط الباحث فى العملية البحثية،قد يضطره إلى القيام ببعض التجاوزات المتعلقة بأسس ومعايير متفق عليها فى إطار الجماعة العلمية أو الرابطة المهنية،التى ينتمى إليها بحكم تخصصه ، مثل الجمعية العربية للعلوم السياسية التى ينتمى إليها علماء السياسة فى الوطن العربى أو الجمعية الليبية للعلوم السياسية،التى ينتمى إليها الباحثون السياسون الليبيون .

البحث العلمى بين الموضوعية والتسييس

إن محاولة تسييس "Politicization" البحث الإجتماعى المتسم بالموضوعية أو العلمية،يتناقض بطبيعة الحال وأخلاقيات البحث العلمى . فمتى تم إضفاء سمة التسييس على البحث أو العملية البحثية فى مراحلها المختلفة ، فإن أخلاقيات البحث العلمى تتعرض بدورها لإنتهاكات مباشرة أو غير مباشرة،على اعتبار أن ماهو مقبول فى الحالة الأولى،مرفوض بطبيعة الحال فى الحالة الأخرى . ويمكن عموما التمييز بين تأثير الأبعاد السياسية والأخلاقية فى العملية البحثية من ناحيتين (3):

1- بالرغم من أن البعض قد يخلط بين الموضوعية والتسييس فى إطار العملية البحثية ، إلا أنه يلاحظ بأن أخلاقيات البحث العلمى فى مجال العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة،تتعامل- إلى حد كبير-مع منهجية البحث المستخدمة؛ بينما يلاحظ أن تسييس العملية البحثية يرتبط بدوره- إلى حد كبير- بجوهر وإمكانيات إستخدام البحث . فبينما يلاحظ أن الهدف فى الحالة الأولى، هو التعويل على إستخدام منهجية بحث علمى موضوعية ولاتعود بالضرر على مفردات العينة المختارة مهما كانت الظروف والمعطيات ، يلاحظ من جهة أخرى، أن تسييس العملية البحثية لايعير الجوانب الأخلاقية أى إعتبارات، طالما أن الدراسة تحقق أهدافا معينة .

2- بينما يلاحظ أن لأخلاقيات البحث العلمى فى مجال العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة تقنيات،أو مجموعة مبادئ وأسس متفق عليها،ومعمول بها فى إطار جمعيات علمية أو أكاديمية ، يمكن القول بعدم وجود مثل هذه التقنيات والمبادئ، فى إطار القيام بجهود تسييس العملية البحثية .

ولكن السؤال المثير للجدل فى هذا السياق، هو مايتعلق بإمكانية وجود موضوعية مطلقة، فى إطار بحوث العلوم الإجتماعية . لقد سبق وذكرنا أن السياسة علم ، ولكنها إلى جانب ذلك فن ومهنة وفلسفة أيضا ، وبالتالى يصعب القول بوجود موضوعية تامة أثناء العملية البحثية، التى قد تتأثر فى مرحلة أو أخرى بالنزعة الشخصية، أو بتحيزات الباحث ، أو قد تتأثر بالظروف البيئية المحيطة فى شكل ضغوط ومطالب يتعرض لها الباحث .
بالرغم من أن ماكس فيبر أكد على موضوعية وعلمية البحث الإجتماعى،عن طريق فصل القيم عن الحقائق ، إلا أن كل الشواهد، تؤكد على إستحالة تحقق ذلك على المستوى التطبيقى (4).

إن موضوعية البحث "Objectivity" هى عبارة عن تخلى الباحث عن أى إحكام قيمية "Value Judgments" أو تحيزات وإعتقادات شخصية أثناء المراحل المختلفة للعملية البحثية . والموضوعية بالنسبة لماكس فيبر،هى قيام الباحث فى مجال العلوم الإجتماعية بالإجابة عن السؤال:ماذا يحدث أمامه ؟ وليس عما يجب أن يكون ، أى بأختصار قيام الباحث بفصل القيم "Values" عن الحقائق "Facts"(5).

ونظرا لصعوبة - إن لم يكن إستحالة-تطبيق مفهوم الموضوعية الذى أكد عليه ماكس فيبر،عالم الإجتماع الشهير فى كتاباته ،فإن أدبيات العلوم الإجتماعية تشير عموما،إلى مفهوم أكثر مرونة للموضوعية. فالموضوعية بالنسبة للعديد من الباحثين إستخدمت فى واقع الأمر كدرع ،بقصد التهرب من المسئولية الأخلاقية ، وبالتالى فإن الحل العلمى للخروج من معضلة إستحالة تطبيق الموضوعية المجردة، التى تطالب بالفصل الكامل بين القيم والحقائق ، يتمثل فى إتخاذ موقف، يؤكد فى واقع الحال، على تبنى منهجية بحث علمى ، مع السماح بوجود حد أدنى من التحيز، إلى جانب الحاجة إلى وجود مسؤولية جماعية، نظرا لأن ذلك يتمشى وطبيعة البحث فى مجال العلوم الإجتماعية (6).

ويتعرض الباحث عموما، لتأثير الإعتبارات الأخلاقية والسياسية، أثناء المراحل المختلفة للعملية البحثية ، لاسيما فى مراحل تحديد وإختيار المشكلة البحثية، وجمع البيانات ، وتحليل البيانات، والوصول إلى نتائج الدراسة ، وتطبيق نتائج البحث (7). ففى مرحلة تحديد وإختيار المشكلة البحثية يتأثر الباحث بالإعتبارات الأخلاقية والسياسية خلال قيامه بإختيار المشكلة البحثية من ضمن عدة خيارات أخرى ، إلى جانب إختياره للإطار النظرى للدراسة، والحصول على دعم مادى لتغطية تكلفة العملية البحثية . فالباحث قد يحيد عن الموضوعية منذ الوهلة

الأولى، التى يضع فيها الخطوط العريضة للبحث الذى ينوى القيام به ، وقد يستمر ذلك خلال المراحل المختلفة للعملية البحثية . إن إلتزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمى أثناء المراحل البحثية المختلفة ، لاسيما مرحلة جمع البيانات ،يقود فى نهاية المطاف الى الحصول على ثقة وحسن تعاون مجتمع البحث ،وبالتالى الحصول على نتائج صحيحة، متسمة بالثبات والصدق .أما فى حالة عدم إلتزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمى، ووضوح تأثير الإعتبارات السياسية على العملية البحثية، فأنه سيقود حتما إلى خلق جو من عدم الثقة ، وبالتالى فأن النتائج التى سيتم التوصل إليها، لن تتسم بالثبات والصدق ، نظرا للإفتقار إلى الإعتبارات الموضوعية، أثناء المراحل البحثية المختلفة على العموم ،وأثناء مرحلة جمع البيانات على الخصوص .

يتضح مما سبق ،ان للبحث العلمى الدقيق وجهين ، أحدهما يتعلق بالأبعاد الموضوعية والعلمية - التقنية ، التى يؤكد فيها فريق من الباحثين على ضرورة فصل القيم على الحقائق،أثناء المراحل المختلفة فى العملية البحثية ؛ والأخر يعكس إحتمالات تأثر الباحث بإعتبارات سياسية ، أخلاقية ، وإدارية خلال المراحل المختلفة للبحث (8).

إذن ، يمكننا القول بأن العلم "Science" يتسم بالموضوعية والحياد،فى دراسة المشاكل البحثية ، ولكن العلماءأو الباحثين لايتسمون بالضرورة بمثل هذه السمات ، نظرا لأنه يصعب -أن لم يستحل - عزلهم عن الإعتبارات والمؤثرات البيئية المحيطة .

قضايا أخلاقية هامة للباحث والبحث العلمى

تشير أدبيات مناهج وأساليب البحث فى إطار العلوم الإجتماعية، إلى وجود عدة قضايا أخلاقية هامة، يجب على الباحث الذى يطبق منهجية بحث علمى دقيقة، أن يلتزم بها خلال المراحل المختلفة للعملية البحثية . إن الإلتزام بأخلاقيات البحث العلمى، لاتزيد فقط من مستوى الثقة المتبادلة بين المبحوثين والباحث ، ولكن تدعم أيضا موضوعية البحث، حيث أن الباحث قد يتحصل فى مثل هذه الظروف على نتائج دقيقة، تتسم بالثبات والصدق . ولقد لاحظنا ، أنه كلما مال الباحث إلى تسييس دراسته لسبب أو لآخر ، كلما قل إلتزامه بإخلاقيات البحث العلمى وموضوعية البحث .

وبالرغم ان صعوبة دراسة كل القضايا الأخلاقية ذات العلاقة بالباحث والبحث العلمى ، إلا أننا سنتعرض فى هذا الجزء من هذا الفصل لأهم القضايا الأخلاقية التى تؤكد عليها أدبيات مناهج وأساليب البحث العلمى فى مجال العلوم الإجتماعية :(9)

1- الخداع "Deception"
2- السرية "Confidentiality"
3- إنتهاك خصوصية المبحوث "Invasion of Privacy"،
4- تدخل الدولة أو الحكومة "Governmental Intervention"
5- الأمانة العلمية أثناء البحث "The Integrity of Scholarly Research"
6- تنظيم الحياة الأكاديمية للباحثين "Advocacy"
7- تطوع المبحوث "Voluntary Participation"
8- عدم وقوع ضرر مادى أو معنوى على مفردات العينة المختارة .

الخداع :

هو عموما كل ما يتعلق بإخفاء الحقيقة عن المبحوثين من جانب الباحث . والكثير من الدراسات فى مجال العلوم الإجتماعية ، لاسيما فى مجال الدراسات النفسية ، تلجأ عموما إلى أسلوب الخداع، كوسيلة فعالة تمكن الباحث أن يلاحظ ويدرس الظاهرة محل الإهتمام على الطبيعة، ودون علم مفردات مجتمع البحث . وللخداع عدة أنماط فى مجال فروع العلوم الإجتماعية المختلفة ، ويمكن فى هذا السياق تحديد أربعة أنواع من الخداع هى (10):

أ - الملاحظ المتخفى أو غير المعلن عن نفسه "Covert Observation" .
ب - خداع مفردات العينة المختارة .
جـ - خداع أو أخفاء الهدف الحقيقى للدراسة المسحية .
د - خداع متعلق بإستغلال المكانة الأكاديمية فى غير موضعها .

الملاحظ المتخفى :

إن المقصود بالملاحظ المتخفى، هو الحالة التى يخفى فيها الباحث هويته الحقيقية، ويقدم نفسه تحت هوية مستعارة غير حقيقية ، بهدف المشاركة والإندماج فى حياة مفردات العينة المختارة، أو فى مجتمع البحث، والحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة التى يقوم بها . فالملاحظ بالمشاركة ، لاسيما فى حالة المشاركة الكاملة ، يخفى هويته ويصبح فردا من أفراد مجتمع البحث لمدة طويلة ،

حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج مرضية، تفسر سلوك الجماعة محل الدراسة والإهتمام (أنظر الجزء المتعلق بالملاحظة فى الفصل الخامس) .

خداع مفردات العينة المختارة :

إن المقصود بذلك، هو جعل شخص أو مجموعة أشخاص يعتقد أو يعتقدون بأنهم من ضمن الفريق القائم بالدراسة ، بينما هو أوهم فى الواقع من ضمن مفردات العينة المختارة للملاحظة والدراسة (11). ففى الدراسة الشهيرة المعروفة "Milgram's Experiments on Obedience" تم خداع مفردات العينة محل الدراسة، بأنهم من ضمن أعضاء الفريق القائم بالدراسة، وأن مهمتهم تتمثل فى إعطاء صدمات كهربائية ، وصلت إلى حد 450 فولت ، لأفراد أخرين ، بهدف دراسة وفهم الأبعاد المختلفة لموضوع الطاعة ، التى عرفت بأنها مدى تجاوب مفردات العينة المخدوعة لتجسيد الصدمات الكهربائية المقررة إلى أقصى مدى لها بدون تردد (12).

إخفاء الهدف الحقيقى للدراسة المسحية :

وهنا يسعى الباحث إلى عدم توضيح الهدف الحقيقى للدراسة من أو إخفائه خوفا معرفة مفردات العينة بذلك سيترتب عنه التقليل من معدل الردود أو عدم التعاون . فمثلا قد يخشى الباحث من أن إعلامه مفردات العينة المختارة بخصوص هدفه من الدراسة ، المتمثل فى قياس الإتجاهات حول المساواة السياسية بين الرجل والمرأة ، قد يجعل مفردات العينة ، أوعلى الأقل بعضها ، يتظاهر بتأييده لمبدأ المساواة منعا للإحراج، أو بقصد المجاملة . وإذا كان البوح بهدف الدراسة يتوقع بأنه سيؤثر على عدم تعاون مفردات العينة المختارة ، فإن الباحث بالنسبة لبابى "Babbie" قد يكون محقا فى عدم البوح بمثل هذا الهدف ، ولكن فيما عدا ذلك فإن الباحث ملزم بتوضيح أهداف الدراسة، ولو كان ذلك بصورة عامة وموجزة (13).

الخداع المتعلق بالمهنة :

ويحدث الخداع بالمهنة، عندما يدعى أحد المتخصصين فى مجال العلوم الإجتماعية، بإمتلاكه لقدرات ومهارات غير حقيقية لاتتوفر لديه . فقد يدعى مثلا عالم سياسة ، الذى يعمل كمستشار سياسى فى نظام ما ، بأنه قادر على إعطاء إستشارات بعيدة كل البعد عن إطار تخصصه . كما أن الخداع المتعلق بالمهنة قد يعنى تقديم الباحث لنفسه بأنه يعمل فى الإطار الإكاديمى ، بينما يقوم فى واقع الأمر بجمع بيانات ومعلومات ذات طابع تجسسى، لصالح جهة أمنية . فطالما أن

للمهنة حقوقها وإحترامها ، فإنه يتحتم على الباحث أن يراعى الواجبات المفروضة عليه ، طيلة إنخراطه فى مهنة معينة ، لاسيما مايتعلق بالمهنة الأكاديمية .

السرّية :

يعد الباحث فى الدراسات المسحية عادة مفردات العينة المختارة، بأن البيانات والمعلومات التى سيتم جمعها، ستستخدم لغرض علمى صرف ، وبالتالى فإنه سيحافظ على سرية المعلومات ، لاسيما التى قد تعود بالضرر على مفردات العينة المختارة ، إلى جانب عدم ذكر الأسماء التى تعاونت معه فى تحقيق أهداف الدراسة. عليه ، يلاحظ أن مفهوم السرية "Confidentiality" يختلف بطبيعة الحال عن مفهوم الجهل بأسماء مفردات العينة "Anonymity" ، وإن كان البعض يخلط بينهما ، على إعتبار أن الباحث فى الحالة الأولى، قادر على تحديد صاحب الإجابة، ولكنه لايفعل ذلك نتيجة لوعده بذلك ، أما فى الحالة الثانية فإن الباحث يجهل فى واقع الحال صاحب الإجابة ، نتيجة لعدم وضعه أى أسماء أو أرقام مميزة على إستمارة الإستبيان البريدى ، وبالتالى لايستطيع أن يحدد بالفعل أصحاب الإجابات .

وقد تجد السرية بعض المتاعب مع النظام السياسى المحيط ، قد تصل فى بعض الأحيان إلى السجن ، فى حالة عدم إفصاح الباحث عن بعض الأسماء التى زودته ببيانات أو معلومات، قد تعود بالضرر على الأمن القومى للدولة . ففى قضية بوبكن :"Popkin Case" الشهيرة ،أمتنع بوبكن عن الإفصاح عن أسماء الأشخاص ، الذين زودوه بمعلومات عن الوثائق السرية لحرب فيتنام إلى المحكمة، الأمر الذى أدى إلى سجنه فى أحد السجون بالولايات المتحدة، بحجة عدم تعاونه مع رجال القضاء،وبحجة عدم توّفر حماية قانونية للباحثين، حين مساءلتهم قضائيا، عن مصدر بعض المعلومات السرية، التى قد تبرز فى دراساتهم، وإن كانت ذات طابع أكاديمى صرف .

إنتهاك خصوصية المبحوث :

قد يجد الباحث نفسه فى وضع ينتهك فيه خصوصيات المبحوثين، أو مفردات العينة المختارة، أثناء العملية البحثية على العموم، وخلال مرحلة جمع البيانات والمعلومات على الخصوص . فللأفراد ، سواء كانوا مبحوثين، أو غير مبحوثين ، خصوصيات يحرصون على الإحتفاظ بها لأنفسهم ، ولكن حرص الباحث على جمع بيانات ومعلومات، تحقق أهداف دراسته المنشودة، قد يجعله يصر ويسعى إلى

إنتهاك خصوصيات مفردات العينة ، وهذا الأمر يتعارض بطبيعة الحال وأخلاقيات البحث العلمى، المتعارف عليها فى إطار العلوم الإجتماعية.

وينتهك الباحث فى العادة خصوصيات الأفراد الذين تم إختيارهم فى العينة محل الدراسة، من خلال تبنيه لثلاثة أنماط تتعلق بأساليب البحث الإجتماعى هى : (14)

1- عندما يطلب الباحث ، من خلال إستمارة الإستبيان أو الإستبار مثلا ، من المبحوث أن يصف نفسه "Self - descriptions" أو مشاعره تجاه عدة قضايا ، لاسيما عندما تتم صياغة الأسئلة بطريقة خادعة، تجعل الباحث يبوح عن أسرار خاصة به، ماكان ليبوح بها فى الأوقات العادية أو الطبيعية . ومن الحالات المشابهة التى قد ينتهك فيها الباحث خصوصية المبحوث مثلا،عدم مشاركة أو تعاون مفردات العينة برغبة صادقة، كأن يكونوا جروا إلى ذلك بدون قصد، أو علم مسبق ، أو لجهلهم بالكيفية التى سيتم فى إطارها إستخدام البيانات، والمعلومات التى سيدلون بها .

2- إن إنتهاك خصوصية المبحوثين، قد يتم فى حالات الملاحظة بالمشاركة ، حيث يتحصل الباحث على بيانات ومعلومات خاصة ، ماكان المبحوثون ليبوحوا بها لو أنهم كانوا يعلمون مسبقا , بالهوية الحقيقية للباحث .

3- قد ينتهك الباحث خصوصية المبحوثين، عندما يصف المعلومات التى يتحصل عليها بطرق لا أخلاقية، عن طريق توجيه أسئلة إلى الأطفال، بخصوص إتجاهاتهم وإهتماماتهم السياسية ، أو البحث عن يوميات بعض الشخصيات، التى يدرسها بطرق غير مشروعة ، أو البحث فى نفايات مفردات العينة التى يدرسها ، بهدف الحصول على معلومات ذات طبيعة خاصة .

تدخل الدولة فى العملية البحثية :

إن تأثير الدولة أو النظام السياسى على العملية البحثية، ينبع فى واقع الأمر من مستوى الإهتمام الزائد ببعض الظواهر أو المواضيع السياسية، وعدم الإهتمام بالبعض الآخر ، عليه فإن الدولة قد توفر دعما ماديا سخيا لذلك النوع من الأبحاث التى تهمها، وتحجب الدعم عن المواضيع الأخرى الأقل أهمية بالنسبة لها .

ومن أمثلة التدخلات القديمة للدولة فى العملية البحثية، المعاناة التى مر بها العالم الإيطالى الشهير جاليليو، وغيره من العلماء على مختلف العصور . إن تدخل

وتنظيم الدولة للعملية البحثية، قد يأخذ إذن شكل تقنين أو قانون،يسمح بإجراء بعض الأنواع من البحوث، ويمنع البعض الآخر ، الذى قد يحظى فى نفس الوقت بإهتمام وأولويات الباحثين بمختلف تخصصاتهم.

ومن الأمثلة التى نسوقها فى هذا السياق مثلا ، تدخل حكومة الولايات المتحدة عن طريق إختيار وتمويل مشاريع بحثية، عن أمراض الزهرى "Tuskegee Syphilis Study" ومشروع دراسة كامبلوت "Project Camelot" بخصوص البحث عن أفضل الخيارات التى يمكن أن تستفيد منها وزارة الدفاع الأمريكية، لمواجهة حرب العصابات "Guerrilla Warfare" فى منتصف الستينات (15). لقد أثارت هذه الدراسات ضجة على مستوى الولايات المتحدة والعالم ، على أعتبار أنها لاتتمشى وأخلاقيات البحث العلمى،نظرا لإغراء وتوريط باحثين أكاديمين فى برامج تجسس، بعيدة كل البعد عن مجال الدراسات الأكاديمية . فالبحث الأكاديمى ذو الصبغة الأكاديمية،يهدف فى الأساس إلى تقدم وتطوير العلوم الإجتماعية ، وليس لخدمة أهداف إيديولوجية وعسكرية وإستراتيجية .

الأمانة العلمية أثناء البحث :

إن الأمانة العلمية للباحث خلال المراحل المختلفة للعملية البحثية، تعتبر ركنا أساسيا من أركان أخلاقيات البحث العلمى . فمن الأمانة العلمية الإشارة إلى مصادر البحث بالكيفية المتعارف عليها فى أدبيات مناهج البحث ، إلى جانب الإشارة إلى الجهات التى ساهمت فكريا وتقنيا وماليا، فى دفع العملية البحثية، خلال مراحلها المختلفة . كما أن الأمانة العلمية، تحتم على الباحث عرض النتائج كما هى، وبدون تحوير ، حتى وإن كانت لاتتمشى وفرضياته وأهداف دراسته . والباحث ، وفق أسس الأمانة العلمية ، مسؤول مسؤولية كاملة، عن النتائج التى يتوصل إليها فى دراسته ، لاسيما إذا كانت هذه النتائج مبنية على معايير غير قانونية، أو غير أخلاقية.

الفصل بين الجوانب الأكاديمية وغير الأكاديمية :

لاشك أن إهتمامات الباحث، لاتقتصر على الجانب الأكاديمى الصرف ، على إعتبار أنه مواطن فى المقام الأول، له إرتباطات وإهتمامات مختلفة . فعالم السياسة يقوم بنشاطات سياسية، مثله فى ذلك مثل أى مواطن عادى ، إلى جانب عمله الأكاديمى . وتنبع مشكلة أخلاقيات البحث العلمى عندما يخلط عالم السياسة مثلا بين دوره كباحث علمى متخصص، و دوره كمواطن، يتمتع بحقوق وواجبات

محددة تعكس الظروف البيئية المحيطة ، أو عندما يفتقر إلى وجود توازن، بين حياته الخاصة وحياته الأكاديمية . فإنشغال الباحث بنشاطات سياسية أو غير سياسية طوال الوقت، يؤثر بطبيعة الحال على عمله فى مجال التدريس والبحث العلمى ، عليه فإن الباحث السياسى، قد يستقيل من مهنة التدريس ويتفرغ لعمله أو نشاطه السياسى حتى لايخل بأخلاقيات المهنة .

تطوع المبحوث :

إن إختيار الباحث لعينة عشوائية تمثل مجتمع البحث ، وتوزيعه لإستمارة الإستبيان أو إجراءه لمقابلات شخصية، لايعنى بالضرورة أن العينة المختارة قد تطوعت بمحض إرادتها، للمشاركة والتعاون فى إنجاح أهداف الدراسة . فقد تجد مفردات العينة المختارة نفسها أمام الأمر الواقع، نتيجة لإصرار الباحث ومعاونيه على تعاونهم ، ويعد هذا أمرا مخالفا لأخلاقيات البحث العلمى ، لاسيما إذا لاحظ الباحث عزوف المبحوثين بالتعاون، أكثر من مرة . أما إذا نجح الباحث فى إقناع مفردات العينة المختارة على التعاون عن طريق تقديم معلومات صحيحة غير مضللة،عن أهداف الدراسة التى يسعى إلى تحقيقها ، فإنه يمكن القول بأن ذلك لايتعارض وأخلاقيات البحث العلمى، التى تؤكد على أهمية إقتناع وتعاون المبحوثين فى الدراسات التى تتوخى تطبيق المنهجية العلمية .

عدم وقوع ضرر على المبحوثين :

إن قيام الباحث بأى عمل يعود بالضرر المادى أو المعنوى على مفردات العينة المختارة، مهما كانت الظروف والملابسات ، يتعارض بطبيعة الحال وأخلاقيات البحث العلمى.فالدراسات العلمية لايمكن أن تعرض حياة المبحوثين للخطر،عن طريق تسريب بيانات ،أو معلومات ،أو تسجيلات يحتفظ بها الباحث.فإختلاف الباحث مع كل أو بعض مفردات العينة،لأى سبب من الأسباب ، لايمكن أن يكون مبررا لإنتقام الباحث من المبحوث أو المبحوثين،حتى بعد مرور وقت طويل على نشر نتائج الدراسة .

دليل أخلاقيات البحث العلمى

إن زيادة الإهتمام بموضوع أخلاقيات البحث العلمى، تعكس مستوى الفرد ، المتمثل فى مواقف وإلتزام الباحث فى مجال العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة ، إلى جانب مستوى المنظمات الأكاديمية ، مثل الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ،

والجمعية العربية للعلوم السياسية ، ومستوى الدولة . فلقد توصل أعضاء المنظمات أو الجمعيات المتخصصة،إلى وضع تقنيات أو دليل، لأخلاقيات البحث العلمى، يلتزم بها أعضاؤها، أثناء ممارستهم لأعمال ونشاطات ذات طابع أكاديمى .

إذن فدليل أخلاقيات البحث العلمى فى مختلف تخصصات العلوم الإجتماعية ، لاينبع من فراغ ،على إعتبار أنه تجسيد حى لعملية تراكمية، جسدت وتجسد جهود ومساهمات الباحثين أو العلماء،على مستوى الفرد،إلى جانب نشاطات ومساهمات الجمعيات العلمية على مستوى المنظمة.كما أن الأجهزة التشريعية والتنفيذية على مستوى الدولة، قامت وتقوم بدورها بمساهمات فعالة،فى تقنين وتطوير دليل أخلاقيات البحث العلمى .

ويعكس دليل أخلاقيات البحث العلمى فى مجال علم السياسة،إتفاق الباحثين السياسيين فى إطار الجمعيات العلمية التى ينتمون إليها،وبالتالى فإنها تعتبر خير دليل يهتدى به الباحث أثناء العملية البحثية.إن إحتكام الباحث الى بدليل أخلاقيات البحث العلمى فى مجال التخصص الذى ينتمى إليه والتزامه به يدله على الصواب فيتبعه وعلى الخطأ فيتجنبه . ويلاحظ أن دليل أخلاقيات البحث العلمى فى مجال علم السياسة لا يختلف عن غيره من فروع العلوم الإجتماعية الأخرى فهى متشابهة من حيث الجوهر ومختلفة من حيث الشكل ، على إعتبار أن موضوعات البحث والإهتمام تختلف من مجال إلى آخر .

إن دليل أخلاقيات البحث العلمى فى مجال علم السياسة،هو فى واقع الأمر مرآة صادقة للصعاب والمشاكل التى يواجهها الباحث السياسى،خلال المراحل المختلفة للعملية البحثية.عليه،فإن الباحث الذى ينتمى إلى مثل هذه الجمعيات العلمية،أو حتى الذى لاينتمى إلى مثل هذه التجمعات،بإمكانه الإستفادة من دليل أخلاقيات البحث العلمى،على إعتبار أنها عملية تراكمية تجسد التقدم العلمى والتقنى فى مجالات العلوم الإجتماعية المختلفة .

وفى دراسة شهيرة لبول رينولد "Paul Reynolds" ، تم تطوير دليل لأخلاقيات البحث العلمى، إستنادا إلى التصريحات والمقولات التى أكدت عليها أربع وعشرون جمعية علمية فى إطار الفروع المختلفة للعلوم الإجتماعية .

ويشير الجدول 8-1 إلى دليل أخلاقيات البحث العلمى فى إطار العلوم الإجتماعية ،وهو جدول يلخص عموما دراسة بول رينولد، السابق الإشارة إليها(16) . ويمكن للباحث الملتزم بأخلاقيات البحث العلمى، أن يستعين بالجدول : 8-1 أثناء العملية البحثية بمراحلها المختلفة،على إعتبار أنه جدول يلخص أدبيات الموضوع . كما يمكن للباحث أخذ رأى المتخصصين ، سواء كانوا

أفراد ، أو جمعيات أكاديمية ، فى أى قضايا أخلاقية غير مشار إليها فى الجدول المذكور .

جدول : 8-1

دليل أخلاقيات البحث العلمى فى إطار العلوم الإجتماعية

أ - قضايا عامة ذات صلة بدليل أخلاقيات البحث العلمى :

1- إن الباحث مسؤول مسؤولية كاملة، علي كل القرارات التى يتخذها فى سياق المسائل الإجرائية، والقضايا الأخلاقية ذات العلاقة بالعملية البحثية .

2- إن مسؤولية علماء السياسة، لاتقتصر على الأعمال والنشاطات الأكاديمية التى يقومون بها ، بل أنها قد تمتد لتشمل بطبيعة الحال أعمال ونشاطات أو قرارات الطلبة، الذين يقومون بتدريسهم أو بالإشراف على أبحاثهم .

3- إن القضايا الأخلاقية ذات الصلة بالبحث العلمى، يجب أن ينظر إليها فى إطار الظروف البيئية المحيطة، التى يعمل فى إطارها الباحثون .

4- يمكن للباحث أن يستعين بزملائه، أو بالجمعية العلمية التى ينتمى إليها، فى حالة مواجهته لصعاب ومشاكل أخلاقية، غير منصوص عليها فى دليل أخلاقيات البحث العلمى، الموجود تحت يديه .

5-إن إنحراف الباحث عن دليل الأخلاقيات المعمول،به يعنى فى واقع الأمر تحمله لكامل المسؤوليات والنتائج المرتبة عن عمله،إلى جانب تعاظم حاجته إلى الإستشارة،وطلب النصائح من زملائه،أو من الجمعيات العلمية الموجودة فى إطار البيئة التى يعيش فيها .

ب- قضايا أخلاقية تتعلق بقرار الباحث للإنخراط فى العملية البحثية :

6- إن إنخراط الباحث فى العملية البحثية، يجب أن يتم فى إطار المحافظة على وحدة وتداخل عناصر العملية البحثية، التى تربطها علاقات إعتماد متبادل .

7- يتحتم على الباحث أن يعمل كل ما فى وسعه، لترشيد أحكامه العلمية فى مرحلة إختباره للمتغيرات، أو المؤشرات القابلة للإختبار الإمبيريقى .

8- إن قرار الباحث بالإنخراط فى العملية البحثية ، لاسيما المتعلقة بإختبار عينة من الأفراد ، يجب أن يتم فى إطار تقييم الفائدة المتوقعة لمفردات العينة بحيث يمكن تلافى أى مضار قد تقع عليهم .

9- إن الأسئلة الفكرية الهامة، يجب أن تكون محور إهتمام أى دراسة تركيز على الفرد أو الأفراد على المستويين النظرى والتطبيقى .

10- إذا تبين للباحث أن البحث الذى سيقوم به، سيعود بضرر دائم وحتمى على مفردات العينة أو مجتمع البحث الذى يدرسه ، فإنه يجب التخلى عن فكرة البحث من أساسها . فالباحث يجب أن لايتعرض للأذى مهما كانت الظروف .

11- إن كل الأبحاث يجب أن تتم فى إطار علمى موضوعى .

12- يجب أن يتمتع أعضاء الفرق البحثية،لاسيما فى حالة الأبحاث الميدانية، بمهارات وقدرات مميزة،تمكنهم من إستخدام أى إجراءات، أو تقنيات ذات صلة بالعملية البحثية .

13- إن موضوعية البحث تتحدد عموما بناء على تجنب أى تحيزات فى مرحلة التصميم ، والإنخراط فى العملية البحثية ، وكتابة التقرير النهائى للبحث .

جـ - العلاقة بين الباحث والمبحوثين :

14- إن حصول الباحث على الموافقة الصريحة للمبحوث،يجب أن يتم الإلتزام بها خلال المراحل المختلفة للعملية البحثية .

15- إن الموافقة الصريحة للمشاركة فى العملية البحثية، يجب أن تصدر مباشرة من المبحوث، أو من الجهة المسؤولة عنه ، ويفضل أن تأخذ الموافقة الصريحة الشكل الكتابى .

16- يتحتم على الباحث أن يتحصل على إذن رسمى، فى حالة إعتماده وإستخدامه لبيانات عامة أو حكومية ، حتى فى حالة تحصله عليها بدون إذن .

د - الجوانب المتعلقة بالمعلومات :

17- يتحتم على الباحث أن يشرح للمبحوثين بطريقة واضحة ومفهومة، كل مايتعلق بأهداف ، ومنهجية البحث والمخاطر المتوقعة،لنتائجه حتى يكونوا على بينة ويوافقوا عليها مقدما .

18- يتحتم على الباحث أن يشرح للمبحوثين الجهة التى تدعم مشروع بحثه ماديا ومعنويا، حتى يكونوا على بينة من ذلك .

19- يتحتم على الباحث وفريق العمل المساعد له فى العملية البحثية،لاسيما فى مرحلة جمع البيانات والمعلومات، أن يقدموا هوياتهم وأنفسهم بكل وضوح،إلى مفردات العينة المختارة .

20- على الباحث وفريق العمل المساعد له،أن يتركوا أسماءهم وعناوينهم بالكامل لمفردات العينة المختارة، بغرض الإطمئنان وإمكانية الإتصال بهم متى دعت الحاجة إلى ذلك .

21- يجب أن يكون المبحوثون على علم وبينة كاملة، بالأساليب التقنية المستخدمة فى جمع البيانات والمعلومات ، لاسيما إذا ماتعلق الأمر بإستخدام آلة تسجيل، أو تصوير ، مع التأكيد على مبدأ السرية،وعدم معرفة الأسماء أثناء مرحلة جمع البيانات والمعلومات .

22- على الباحث أن يعلم المبحوثين ، فى حالة الدراسات التى تستمر فترة زمنية طويلة ، بصفة دورية عن التقدم الذى تم إحرازه فى مجال الدراسة .

23- من حق المبحوثين ، فى حالة تسجيل أشرطة فيديو أو أشرطة سينمائية ، أن يوافقوا أو لايوافقوا على المادة المسجلة، التى يمكن أن تعرض على العامة والمادة المسجلة التى تلغى، أو تبقى سرية ، إلى جانب طبيعة الجمهور الذى يمكنه أن يشاهد المادة المسجلة .

24- من حق المبحوثين أن يعلنوا بحرية، توقفهم عن التعاون وعدم الإنخراط فى العملية البحثية متى شاءوا ذلك ، وأن يكونوا على علم بوجود هذا الخيار .

25- ليس من حق الباحث أن يستخدم وسائل قهر، أو يرغم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مفردات العينة المختارة أو مجتمع البحث، على التعاون معه، مهما كانت أهمية البحث الذى يقوم به ، لأن ذلك يتعارض مع أبسط حقوق الأنسان .

هـ - حماية حقوق المبحوثين :

26- إن خصوصية ، وكرامة ، ومصالح المبحوثين، يجب أن تحترم وتتم حمايتها من جانب الباحث، والجهة التى تدعم بحثه .

27- يجب أن يعمل الباحث ومساعدوه، كل مافى وسعهم للتقليل من مستوى المعاناة والضرر ، الذى قد يلحق بمفردات العينة ، إلى أدنى مستوى ممكن، فى حالة الدراسات المتسمة بالخطورة ، مثل الدراسات التى يتم فيها تعريض المبحوث لشحنات كهربائية . إن المبرر الوحيد لمثل هذه الدراسات، هو عدم وجود أى طريقة أخرى أقل مخاطر لدراسة مثل هذه المشكلة البحثية .

28- على الباحث أن يتوقع بروز مشاكل عرضية، أثناء العملية البحثية ، حتى وإن لم توجد مثل هذه المشاكل فى الأساس ، بقصد التأكيد على أن بروز أى مشاكل مستقبلية، لن يؤدى إلى وقوع أى أضرار على المبحوثين، على إعتبار أنه سيتم القضاء عليها فى الوقت المناسب .

و - الخداع :

29 - يجب أن يبتعد الباحث عن إستخدام الخداع،كوسيلة مساعدة لجمع البيانات والمعلومات بقدر الإمكان،وبالتالى فإن اللجوء إلى مثل هذه الوسيلة،لايتم إلا

بعد إستنزاف كافة السبل،والتأكد التام من عدم وجود أى طريقة أخرى لدراسة المشكلة البحثية .

30- فى حالة عدم وجود بديل للخداع ، يتحتم على الباحث إتخاذ الإحتياطات اللازمة لحماية حقوق المبحوثين .

31- فى حالة إضطرار الباحث إلى إستخدام الخداع، كوسيلة مساعدة لجمع البيانات والمعلومات ، يتحتم على الباحث أن يعلم المبحوثين بشئ من التفصيل عن الأسباب المباشرة، وغير المباشرة التى جعلته يلجأ إلى الخداع .

ز - السرية وعدم الحاجة لمعرفة الأسماء :

32- يجب أن تتسم البيانات التى يجمعها الباحث فى الدراسات المسحية بالسرية وأن تبقى أسماء المبحوثين مجهولة ، إلا فى حالة حصولهم على إذن من الجهات التى يعمل بها المبحوثون للتعريف بهويتهم .

33- إذا تأكد للباحث بأنه لايستطيع ضمان سرية الدراسة، وعدم ذكر أسماء المبحوثين لأى سبب من الأسباب ، عليه أن يحيط المبحوثين علما بذلك،قبل أن ينخرطوا فى العملية البحثية .

34- إن البيانات والمعلومات التى قد يدلى بها المبحوثون، الذين يحتلون مناصب رسمية، بخصوص نشاطاتهم وأعمالهم الرسمية، لاتضفى عليها سمة السرية نظرا لإمكانيات الحصول عليها من مصادر أخرى .

35- على الباحث أن يضمن فى حالة الدراسات التى تهدف إلى وصف بيانات تجمعية، عدم حاجته إلى معرفة أسماء مفردات العينة ، كما هو الحال فى الإستبيان البريدى .

36- إن التعامل مع مفهوم الخصوصية، يجب أن يتمشى ووجهات نظر المبحوثين وثقافتهم المميزة .

37- إن البيانات والمعلومات المسجلة، أو المخزنة فى العقل الآلى، يجب أن لاتستخدم من قبل باحثين آخرين، إلا بعد الحصول على موافقة الباحث،الذى قام بجمعها فى الأساس.

حـ - مزايا المبحوثين :

38- يجب أن يقدم للمبحوثين عائد معقول،نتيجة لحسن تعاونهم فى إنجاح الدراسة.

39- يجب أن يكون هدف توسيع مدارك المبحوثين من ضمن أهداف الدراسة .

40- على الباحث أن يقدم للمبحوثين نسخا من البحث الذى قام بإعداده.

ط - التأثير على مجتمع الدراسة :

41- يتحتم على الباحث، أن يكون على دراية كاملة بمجتمع البحث الذى يدرسه ، وإن يحترم ثقافته وإن كانت مخالفة لثقافته .

42- يتحتم على الباحث، أن يراعى منذ البداية،التأثيرات المتوقعة التى سيتركها البحث على البنية السياسية، والإجتماعية والثقافية لمجتمع البحث .

ى - تحليل وكتابة نتائج الدراسة :

43- أن يتم التعامل مع الدراسة أو التقرير النهائى، كوثيقة عامة متاحة لمن يريد الإطلاع عليها والإستفادة منها .

44- يجب على الباحث أن يذكر أو يتعرض لإجراءات ومنهجية البحث، بكل تفصيل ودقة ممكنة، بما فى ذلك التعرض لكل النتائج التى تتفق أو تتعارض مع فرضيات الدراسة المثارة، وأن تكون خلاصة الدراسة متسمة بالموضوعية الكاملة.

45- أن يعمل الباحث كل ما فى وسعه لتحليل البيانات المتاحة ، وأن يتجنب بقدر الإمكان تقديم تفسيرات غير صحيحة، أثناء كتابة المسودة أو التقرير النهائى .

46- على الباحث أن يشير فى ثنايا دراسته ، وفى أى دراسات أخرى ذات علاقة بالمشكلة البحثية قد يقوم بها فيما بعد ، إلى أهداف ، والجهات ، والأفراد الذين ساهموا فى إنجاح مشروع البحث، ماديا ومعنويا خلال مراحله المختلفة .

47- إذا تبين للباحث أن نشر دراسته سيلحق ضررا بمجتمع البحث بعد فترة الإنتهاء من الدراسة ، يتحتم عليه إرجاء عملية النشر إلى فترة أخرى .

48- إن الدراسات التى تجعل محور إهتمامها، دراسة الثقافات المتباينة يجب أن تنشر بلغة المجتمع محل الدراسة ، إلى جانب لغات أخرى بهدف تعميم الفائدة.

49- يتحتم على الباحث أن يشير بدقة، إلى جميع مصادر البحث التى إعتمد عليها فى دراسته .

50- إن نشر وتوزيع نتائج الدراسة على مجتمع البحث، يجب أن يعكس إسلوبا واضحا حتى يمكن لمفردات العينة إستيعاب ماتم التوصل إليه .

Source : Paul D.Reynolds , **Ethical Dilemmas and Social Science Research (San Francisco** , Calif : Jossey - Bass , 1979) , pp . 443 - 448 .

الخلاصة

إن وصول الباحث إلى مرحلة كتابة التقرير النهائى،يعتبر عموما تتويجا لمرحلة بحثية معقدة تعكس -إلى حد كبير- عملية تراكم المعرفة.فكتابة التقرير النهائى تسبقها فى معظم الأوقات كتابة الباحث لمسودة أولى وثانية وثالثة ، نتيجة لمراعاة الباحث لما يعرف بنظام التغذية العكسية، أو الإسترجاعية . فالباحث يحتاج إلى مقارنة نتائج الدراسة بالإطار الفكرى،أو النظرى الذى يتبناه من ناحية ، وإلى معرفة آراء المتخصصين فى مجال الدراسة التى يقوم بها من ناحية أخرى .

ويراعى الباحث أثناء كتابته للتقرير النهائى ،ثلاثة محاور رئيسية تتعلق عموما بشكل أو هيكلية البحث ، قواعد وأسس كتابة البحث ، وأخلاقيات البحث العلمى المتعارف عليها فى إطار العلوم الإجتماعية . وتأخذ فى العادة الدراسة الشكل المتعارف عليه فى إطار التخصص ، بحيث يشتمل التقرير النهائى على عناصر معينة ، مثل مقدمة الدراسة ، وتقسيمات الدراسة ، ونتائج وخلاصة الدراسة. ففى إطار المقدمة ، يتعرض الباحث مثلا للتعريف بالمشكلة البحثية ، أسباب وأهمية وأهداف الدراسة ، ومنهجية الدراسة . كما يلتزم الباحث بالقواعد والأسس المتعارف عليها، فى إطار تخصصه، عند كتابة المسودة الأخيرة للبحث ، ومن أمثلة ذلك التركيز المستمر على دراسة كل ماله صلة فقط بفرضية الدراسة ، والإلمام التام بالمشكلة البحثية ، والإلتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمى.

إن إلتزام الباحث بإخلاقيات البحث العلمى،يدعم عموما من موضوعية الدراسة، على إعتبار أن مفردات العينة المختارة، تخلص فى تعاونها عندما تلمس عن قرب ، إلتزام الباحث الجاد بدليل أخلاقيات البحث العلمى ، عليه فإن مستوى الثبات والصدق، سيتدعم فى هذه الحالة، ويلخص الجدول : 8-1 بشكل عام الجوانب المختلفة لأخلاقيات البحث العلمى المعمول بها فى، إطار التجمعات أو الجمعيات العلمية فى إطار الفروع المختلفة للعلوم الإجتماعية ، وبالتالى فإن هذا الجدول ، يعكس وجود دليل يستعين به الباحث السياسى،خلال المراحل المختلفة للعملية البحثية ليس فقط فى إطار علم السياسة، ولكن أيضا فى سياق العلوم الإجتماعية ككل .

هوامش الفصل الثامن :

-1 ان الأمثلة المشار اليها بخصوص توضيح كتابة الهوامش والمراجع لا تغني بأي حال من الأحوال عن ضرورة رجوع الباحث ، لا سيما فى مراحل البحث المتقدمة مثل طلبة الدراسات العليا ، الى مصادر أخرى متخصصة فى مجال توثيق الهوامش والمراجع .

-2 أنظر فى هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر كل من :
Gideon Sjoberg (Ed.) , **Ethics , Politics , and Social Research** (Cambridge , Mass . : Schenkman , 1967) ; Lee Rainwater , and David J. Pittman , "Ethical Problems in Studying A Politically Sensitive and Devian Community " **Social Problems** 14 (Spring 1967) : 357-366 ; Stephen Toulmin , **Reason in Ethics** (Cambridge , England : Cambridge University Press , 1970) ; Gordon . **et. al.** (Eds.) , **The Ethics of Social Intervention** (New York : Wiley , 1978) ; Diener Eduard Rick Grandall , **Ethics in Social and Behavioral Research** (Chicago : University of Chicago Press , 1978) ; and Paul D. Reynolds, **Ethical Dilemmas and Social Science Research** (San Francisco : Jossey - Bass 1979).

-3 Earl R. Babbie , **The Practice of Social Research , Op . Cit.** , p. 71.

-4 Max Weber . "Science As A Vocation "in Hans Certh and Wright Mills (Eds.) **From Max Weber : Essays in Sociology** Edited by Hans Certh and Wright Mills (New York : Free Press , 1946).

-5 Max Weber "The Methodology of the Social Sciences . "Edited by A. Shils , and Henry A. Finch , (New York : Free Press , 1968).

-6 John B. Williamson , David A. Karp, and John R. Dalphin , **The Research Craft ; An Introduction to Social Science Methods , Op. Cit,** p. 92.

-7 **Ibid**. pp. 92-102.

-8 لمعرفة المزيد عن صعوبة – أن لم يكن إستحالة – فصل القيم عن الحقائق أنظر فى :
Pauline Bart , "The Role of the Sociologist of Public Issues : An Exercise in the Sociology of knowldge , " **American Sociologist** 5 (November 1970) : 339-344 ; Maurice Richter , **Science As A Cultural Process** (Cambridge , Mass : Schenkman , 1972) ; George Ritzer (Ed.) , **Realities : Dynamic , Perspectives** (Boston : Allyn &

Bacon , 1974) ; Duncan MacRae , **The Social Function of Social Science** (New Haven : Yale University Press , 1976) ; and Patricia M. Golden (Ed.) , **The Research Experience** (Itasca, Ill . : Peacock , 1979).

-9 Earl R. Babbie, Op. Cit. , pp. 59-64 ; Dickinson McGaw , and George Watson , **Political and Social Inquiry , Op. Cit** . , pp. 403-422 ; and Chava Nachmias , and David Nachmias , **Research Methods in the Social Science , Op . Cit** . pp. 322-332.

-10 Dickinson McGaw , and George Watson , **Op. Cit.**, pp. 403-408.

-11 Herbert Kelman , "Human Use of Human Subjects : The Problem of Deception in Social Psychological Experiments ," **Psychological Bulletin** 67 (January 1967) : 1-11 .

-12 See Stanley Milgram , **Obedience to Authority** (New York : Harper & Row , 1974).

-13 Earl Babbie , **Op. Cit.** , pp. 72-74.

-14 Oscar Fuebhausen , and Orville Brim . " Privacy and Behavioral Research , " **Colombia Law Review** 65 (1965) : 1124-1211.

-15 أنظر فى هذا الشأن :
Ted Vaughan , " Governmental Intervention in Social Research : Political and Ethical Dimensions in the Wichita Jury Recordings," In Gideon Sjoberg (Ed.) **Ethics, Politics , and Social Research** (Cambridge : Schenkman , 1967) , pp. 50-77 ; and Irving Louis Horowitz, "The Life and Death of Project Camelot," **Transaction** 3 (November - December 1965) : 3-7, and 44-47.

-16 Paul D. Reynolds, **Ethical Dilemmas and Social Science Research** (San Francisco , Calif : Jossey - Bass, 1979) , pp. 443-448.

خاتمة الكتاب

لقد أستعرضنا فى الفصول الثمانية السابقة، المبادئ والأسس التى يقوم عليها البحث فى مجال علم السياسة على وجه الخصوص ،وفى مجال العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة على وجه العموم . إن الكتابة العلمية فى مجال البحث السياسى ، تعكس وجود أسسا وقواعدا متفقا عليها فى أدبيات مناهج وأساليب البحث ، ويقدم هذا الكتاب الذى بين أيدى القارئ ، بأسلوب مبسط بقدر الإمكان ، تقنيات البحث العلمى، التى يحتاجها الباحث السياسى ، لاسيما فى المراحل الأولى من التعليم الجامعى .

وفى خاتمة هذا الكتاب، يمكننا الإشارة إلى جملة من النقاط، تلخص- إلى حد ما- بعض النتائج التى يمكن إستخلاصها بعد القراءة المتأنية لمحتويات هذا الكتاب:

أولا ، إن البحث فى مجال علم السياسة ، وبقية فروع العلوم الإجتماعية الأخرى ، يجمع بين العلم والفن . فالسياسة ليست مجرد علم يجسد وجود نظريات ومناهج بحث مختلفة ، ولكنها أيضا عبارة عن مهنة تمارس، وتتولد عنها خبرة فى مجال العمل السياسى إلى جانب أنه فن وفلسفة . عليه ، فإن الباحث الذى يتوخى منهجية علمية دقيقة، تفصل بين القيم والحقائق قد يصبح أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا بالمرة ، على إعتبار أن الباحث قد لايمكنه التحرر كلية من القيم، على الأقل فى مرحلة تحليله للنتائج المتوصل إليها فى دراسة علمية جادة . وتجب الإشارة فى هذا السياق،إلى أنه يتحتم على الباحث أن يتوخى المنهجية العلمية الدقيقة بقدر الإمكان،حين دراسته للظواهر السياسية والإجتماعية المعقدة.ولايعنى ذلك بأى حال من الأحوال، تجاهل دور الأحكام القيمية فى البحث السياسى،ولكن يمكن للباحث أن يعبر عن آرائه فى نهاية البحث،على أن يشير إلى آرائه بوضوح ويميزها عن نتائج الدراسةالتى تم التوصل إليها فى إطار تطبيق منهجية علمية دقيقة.

ثانيا، يتحتم على الباحث فى مجال علم السياسة وبقية فروع العلوم الإجتماعية، أن ينطلق فى دراسته من مشكلة بحثية،تستحق الدراسة وتعود بالفائدة على الجميع . ولايعنى ذلك بأى حال من الأحوال التقليل من أهمية الدراسات المسحية أو الكشفية ، التى تقدم للباحث خلاصة أدبيات موضوع ما ، بقدر مايعنى

محاولة تكريس جهد ملحوظ- فى حل المشاكل التى تعكسها الظروف البينية المحيطة ببعديها الداخلى والخارجى .

ثالثا ، إن إسباغ أو أضفاء سمة علمية على البحث فى مجال علم السياسة، وبقية فروع العلوم الإجتماعية يتطلب بطبيعة الحال تحديد الهدف أو الأهداف،التى يسعى الباحث إلى تحقيقها فى الدراسة محل الإهتمام . فالهدف من البحث - وكما سبق القول - قد يكون مجرد وصف ظاهرة ما، أو تحليلها بحيث يمكن فهم أبعادها المختلفة، لكى يتم التعامل معها، وفق أسس علمية . كما أن الهدف من البحث العلمى قد يكون تطوير نظريات كلية ، متوسطة ، أو جزئية لشرح ظاهرة أو مجموعة ظواهر تسترعى الإهتمام والدراسة .

رابعا ، إن دراسة الباحث فى مجال علم السياسة،وبقية فروع العلوم الإجتماعية المختلفة للظواهر بأنواعها، فى إطار تطبيق منهجية علمية،تجسد تطبيق إطار أو أطر نظرية ، على غرار الأطر الفكرية التى تمت دراستها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب ، حتى وان طغى المنهج الكمى على البحث . فالباحث ، سواء كان مبتدئا أو غير مبتدئا ، يسهل عليه دراسه أى ظاهرة تسترعى انتباهه وتحظى بإهتمامه ، بطريقة منظمة ومقننة تؤدى فى نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف المنشودة للدراسة. إذن، فعدم تطبيق، وعدم الإلتزام بإطار أو أطر نظرية محددة يؤدى إلى تشتيت جهود الباحث وإعاقته عن لتوصل إلى نتائج محددة .

خامسا ، إن تبنى الباحث ، فى مجال علم السياسة، وبقية فروع العلوم الإجتماعية ، لمنهجية علمية دقيقة، مبنية على أسس وقواعد متعارف عليها، فى أدبيات مناهج وأساليب البحث العلمى، تحتم عليه تصميم بحثه بطريقة تجنبه الكثير من المثالب والمشاكل . وبالرغم من المشاكل التى قد يواجهها الباحث فى عملية تصميم البحث العلمى ، لاسيما الباحث المبتدئ ، إلا أنه يلاحظ أن نجاح وتجاوز الباحث لهذه المرحلة، يعنى وضوح الرؤية وإمكانية تحقيق الأهداف المنشودة للدراسة أو البحث العلمى .

سادسا ، يرتبط قرار الباحث بتحديد أداة أو أدوات جمع البيانات ، سواء كانت ميدانية أو غير ميدانية ، بتحديد الهدف أو الأهداف التى يتوخى تحقيقها فى دراسته. إذن ، فتحديد أداة أو أدوات جمع البيانات لاينبع من فراغ،ولايتحدد على

أسس ومعايير غير موضوعية ، ولكن ذلك يتحدد بناء على عد إلى حد كبير - الأهداف المنشودة للبحث العلمى .

سابعا ، إن التحليل الإحصائى للبيانات المجمعة، لايكتمل الباحث لإطار نظرى يوفق بين الكم والكيف . فبالرغم من أن بالدقة، نتيجة لتعويل الباحث على لغة الأرقام والأساليب الإحصائية ، إلا أنه يلاحظ أن الأرقام تحتاج إلى تفسيرات، وتعليلات، حتى يمكننا فى نهاية المطاف وصف وتحليل الظاهرة أو الظواهر محل الدراسة من كافة أبعادها .

ثامنا ، يتحتم على الباحث ، سواء كان مبتدئا أو غير مبتدئ ، أن يضع فى إعتباره دائما عدم إمكانية الفصل بين العلم والأخلاق . فأخلاقيات البحث العلمى فى مجال العلوم الإجتماعية ، المشار إليها فى الفصل الثامن من هذا الكتاب ، تؤكد على ضرورة إلتزام الباحث الذى يتوخى تطبيق منهجية علمية، بمعايير وقواعد أخلاقية ، تتنافى فى الواقع ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة . إن إلتزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمى، لايدعم فقط من العلاقة الوثيقة بين العلم والأخلاق، ولكنه يدعم أيضا من موضوعية الأبحاث العلمية فى مجال العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة.